

تروفسكي



الامم المتحدة الثالثة بعد ليينين
الاشتراكية في بلد واحد



دار الحقيقة - بيروت



الأمينه الثالثه بعد لينين
الاشتركيه في بلد واحد

بجميع الحقوق محفوظة لدار الحقيقة
الطبعة الثالثة
١٩٨٨ م



دار الحقيقة : بيروت

تروقيكي
By: @SA9BB55

الامميه الثالثه بعد ليين
الاشتركيه في بلد واحد

نقله الى العربيه
الهيثم ابوبى



دار الحقيقه: بيوت

هذه ترجمة فصول من كتاب :

**L'INTERNATIONALE COMMUNISTE
APRES LENINE**

Presses Universitaires de France

تقديم *

بمناسبة الذكرى الخمسين لثورة اوكتوبر ظهر عدد كبير من الكتب التاريخية والدراسات المتعلقة بالدولة التي انبثقت عن هذه الثورة ، وخاصة بالتحويلات التي جعلت روسيا القيصرية المتأخرة تنتقل في فترة زمنية قصيرة نسبياً لتندو دولة الاتحاد السوفياتي الذي يمثل ثاني قوة في العالم . بيد ان انتصار ثورة اوكتوبر خلق داخل الحركة العمالية عدداً من الأحزاب الشيوعية ، كما أدى إلى ظهور الأممية الشيوعية بخاصة . ولا يزال بعض المباحين يطابقون ويمثلون خطأ حتى الآن بين الاتحاد السوفياتي والأممية الشيوعية . وبمسود ذلك إلى ارتباط الأحزاب الشيوعية ارتباطاً لا ينقسم بالحزب الشيوعي السوفياتي خلال سنوات طويلة حتى بعد حل الأممية . ولكن العلاقات الراهنة بين الأحزاب الشيوعية تؤكد دون شك انعدام هذا الضرب من الارتباط . وتدور الخلافات في قلب العالم الشيوعي قبل كل شيء حول اهداف السياسة السوفييتية . والحقيقة ان الدولة التي خلقتها ثورة اوكتوبر ازدادت مع الأيام قوة وعظمة ، رغم التعديل الذي أصابها منذ عام ١٩٢٣ بسبب ما سمي فيما بعد بالسตาลينية ، إلا ان الأممية

هذه المقدمة مقتطفات من مقدمة كتاب « بيير فرانك » للطبعة الفرنسية من كتاب روتسكي هذا الذي أصدرته دار النشر الجامعية في باريس عام ١٩٦٩ ، وقد انتقظنا منه الدراسات المنشورة في هذا الكتاب .

« الناصر »

الشيوعية تعرضت إلى مصير آخر. لقد سارت على طريق الانحدار خلال عشرين سنة ، حتى أعلن ستالين حلها في عام ١٩٤٣ . ويعود اختلاف مصري الاتحاد السوفياتي والأمية الشيوعية ، رغم انطلاقتها من المصدر نفسه واتجاهها نحو الأهداف ذاتها ، إلى انها من طبيعتين مختلفتين . وهكذا صمد الأول أمام السالبينية ، على حين لم تستطع الثانية الصمود .

ويمكننا القول بأن المؤلفات والدراسات حول الاتحاد السوفياتي والأمية الشيوعية لاقت حتى يومنا هذا مصيراً مماثلاً لمصري الاتحاد السوفياتي والأمية الشيوعية . وبوسعنا انشاء مكتبات كاملة من الكتب التي تتحدث عن الدولة التي ولدت بعد ثورة اكتوبر . ولكن ما كتب عن الأمية الشيوعية قليل إلى حد بعيد ، بالرغم من انقضاء ربع قرن على اعلان وفاتها بصورة رسمية . بالإضافة إلى ان كل الكتابات الخاصة بهذا الأمر لا تتمتع بكثير من العمق والجديّة ، ولا تحمل قسطاً كبيراً من الاهمية . ويعود ذلك إلى عاملين : أولهما : ان هناك اسباباً واضحة جعلت وثائق الأمية الشيوعية غير متاحة ، وهذا ما يدفع الباحثين إلى الاعتماد على المراجع الرسمية وحدها ، (كالمقررات ، والمحاضر والنداءات ... الخ) التي لم يكن نشرها آنذاك منزها وموثوقاً . وأصبحت هذه المراجع غير موجودة عملياً ، لأن الأحزاب الشيوعية لم تُعيد طباعتها . ومنذ عدة سنوات فقط بدأ البعض يعملون على جمعها وإعادة نشرها . اما الأشخاص الذين شاركوا في الأمية الشيوعية فقد تركوا ، لاسباب عديدة ومتنوعة ، قليلاً من الكتابات التاريخية أو المذكرات .

اما العامل الثاني فهو ان كل من يود الكتابة عن الأمية الشيوعية مضطر إلى الانطلاق من تصور مسبق حول مكانها في الصراعات العمالية ، وعلاقتها مع السلطة السوفييتية . ومن هنا تنبثق اختلافات غالباً ما تكون صلتها بالعلم التاريخي بالمعنى الدقيق أقل من صلتها بالجدال السياسي الراهن .

لقد كتب ليون تروتسكي كثيراً حول الأمية الشيوعية التي شارك مشاركة وثيقة في نشاطها خلال سنواتها الأولى . وفي عام ١٩٢٤ ظهر له في موسكو

مجموعة تحت عنوان « السنوات الخمس الأولى للأمية الشيوعية » ، تضم في ٧٠٠ صفحة مجموع النصوص التي كتبها خلال عمله في خدمة الأمية الشيوعية (بيانات ، خطب ، مقالات ، رسائل ... الخ) . وتضم هذه المجموعة التي لم تنشر بعد بالفرنسية مقدمة هامة بقلم تروتسكي نفسه ، يشرح فيها دور ومهام الأمية خلال السنوات الخمس المنصرمة . ويمثل الكتاب ، الذي تقدمه اليوم للقراء ، طبعة جديدة تشكل الى حد ما امتداداً للمجموعة السابقة لانه يطرح امامنا نتائج السنوات الخمس التي تلت ذلك . واستمر تروتسكي بعد ذلك في التعليق على سياسة الأمية حتى وفاته .

ويظهر التناقض القائم بين مصري الاتحاد السوفياتي والأمية الشيوعية بشكل واضح في مصر كتابات تروتسكي ومؤلفاته . لقد عرف « تاريخ الثورة الروسية » ، « والثورة المغدورة » ، « السخ شهرة أكيدة » ، على حين بقي الكتاب الذي بين أيدينا مجهولاً . حتى ان اسحق دويتشر لم بشر اليه عندما وضع ثلاثة أجزاء عن سيرة تروتسكي إلا بحوالي عشرين سطراً ، وهذا أقل بكثير مما كرسه لكتب تروتسكي الأخرى ، مع انه عالج مواضيع كثيرة مطروحة فيه . ويمكن تفسير كل هذا التجاهل بالأسباب العامة التي تحدثنا عنها والخاصة بتاريخ الأمية الشيوعية ، ولكن مثل هذا التفسير ليس صحيحاً إلا جزئياً . ولا بد ان نضيف اليه بعض الاسباب الخاصة : ان هذا الكتاب يقع في مرحلة وسيطة . فهي مرحلة وسيطة حتى بالنسبة لحياة المؤلف نفسه ، حيث كتبه في عام ١٩٢٨ في بلدة « المآتا » حيث كان منفياً بعد طرده من الحزب الشيوعي ، وقبيل طرده من الاتحاد السوفياتي . وهي مرحلة وسيطة ، بالنسبة لحياة الأمية الشيوعية ، بين السنوات التي قادها فيها لينين وتروتسكي (المؤتمرات الأربعة الأولى من عام ١٩١٩ حتى عام ١٩٢٣) والمرحلة التي كانت فيها خاضعة لسيطرة ستالين التامة ، أي السنوات التي تلت المؤتمر السادس (١٩٢٨) . وهي مرحلة وسيطة بالنسبة للوضع العالمي ، اذ انها تقع بين مرحلة اعادة البناء والازدهار التي تلت الحرب العالمية الأولى ، ومرحلة الأزمة

الاقتصادية الكبرى التي وقعت في عام ١٩٢٩ وكان لها نتائج خطيرة هائلة .

إن الاحداث التي يعالجها هذا الكتاب ، إذ سبقتها سنوات النضال التي صارع الاتحاد السوفياتي فيها للحفاظ على بقائه ، وسنوات غو أزمة الحزب البلشفي الكبرى ، وتلتها الأزمة الاقتصادية العالمية ، وانتصار النازية في المانيا ، وعمليات التطهير الستالينية في الاتحاد السوفياتي ، والحرب العالمية الثانية من جهة أخرى - هذه الأحداث بدت وكأنها مسحوقة ، مع انها لا تخلو من أهمية كما يبين ذلك التنويه بأحدها ، وهو الثورة الصينية (١٩٢٥ - ١٩٢٧) التي لا بد من معرفتها لفهم أوضاع الصين المعاصرة . ولكن لهذه السنوات أهمية خاصة بالنسبة للأمية الشيوعية والأحزاب الشيوعية : ففي هذه الفترة في الحقيقة بدأ التطور الايديولوجي الذي يفسر موت الأمية الشيوعية ، كما أنه منبع السياسة الحالية للأحزاب الشيوعية . إن التضاد المدهش بين الحركة التي خلقت في زمن لينين وحركة اليوم تبقى غير مفهومة بالنسبة لمن يحل تلك الفترة .

ويتمثل التطور الايديولوجي ، الذي نتحدث عنه ، في « البرنامج » الذي تبناه المؤتمر السادس للأمية . إن هذا « البرنامج » الذي كان يفترض فيه ، حسب أقوال هؤلاء الذين تبنوه ، إنه يشكل للأمية رائمة تاريخية ، طواه النسان بعميد التصويت عليه ، وأمله هؤلاء الذين أطنبوا في مدحه . ولم يقدم إلا في طريقة تحول أكثر مدعاة للاستغراب . إن كتاب تروتسكي مكرس إلى حد كبير للعديث عن هذا « البرنامج » . فلكي نستطيع فهم أهميته النظرية والسياسة لا بد لنا من ان نرمس بخطوط عريضة تاريخ افكار الأمية الشيوعية الخاصة بالسير نحو الاشتراكية (الاهداف ، الفسوى الاجتماعية ، استراتيجية النضالات) . وسنكتفي هنا بالخطوط العريضة لموضوع تحتاج دراسته لكتب عدة ، دون ان نذكر استشادات أو أن نعود إلى مراجع .

في السنوات الأولى من القرن العشرين ، كان معظم زعماء الأحزاب

الاشتراكية المنضمة للاممية الثانية يعلنون ان ظروف البلدان الاوروبية ناضجة لاستيلاء الطبقة العمالية على السلطة وبناء مجتمع اشتراكي . ولقد قال كاروسكي بذلك في عام ١٩٠٩ في كتابه « السبيل الى السلطة » الذي تحدث عنه لينين فيما بعد ، وقال بان كاروسكي قد « تحدث لآخر مرة في حياته كماركسي قادر على ان يستنتج بذكاء النتائج من مصادرها » . وجاء انهيار الأممية الاشتراكية في آب ١٩١٤ ليمثل بالنسبة لأقلية قاتلة من الأميين (وبخاصة بالنسبة لمفكرها الكبار : لينين ، تروتسكي ، روزالوكسمبورغ) ليس انهيار هذا المثل الأعلى وحسب ، بل خيانتة من قبل زعماء وأحزاب تعفت رويداً رويداً عبر ممارسة انتهازية طويلة .

بالنسبة لهذه الأقلية ، كما كان يدعو إلى ذلك اقتراح مؤتمر الأممية الاشتراكية في شتوتغارت (١٩٠٧) ، كان مقدراً للحرب ان تفتح سبيل الاشتراكية وسط الحراب والبؤس . وجاءت ثورة اكتوبر مصداقاً ساطعاً لهذا المفهوم الذي بنيت عليه الاممية الشيوعية . لم يكن ثمة شيء البتة يتقدم على صراع الطبقات على الصعيدين العالمي والوطني . وكان على هذا الصراع ان يستمر حتى يتم الاستيلاء الثوري على السلطة وإقامة ديكتاتورية البروليتاريا في سبيل بناء الاشتراكية . ومنذ عام ١٩١٩ حتى عام ١٩٢٢ رفعت الأممية الاممية الشيوعية عالياً لواء الثورة الاشتراكية العالمية . وحرصت بخاصة في مؤتمريها الأولين على تأكيد مبادئ الماركسية الثورية ، وتميز مواقفها عن المواقف التي كانت تدافع عنها التيارات الاصلاحية والوسطية من الحركة العمالية ، ثم كرست المؤتمرين التاليين لمسائل الاستراتيجية والتكتيك (الجبهة الموحدة ، الهجوم والدفاع ، حكومة عمالية وفلاحية ، الخ) .

خلال هذه الفترة عرفت الاممية الشيوعية حياة سياسية جديدة ، متصفة بصراعات بين اتجاهات وكتل ، حاول لينين وتروتسكي خلالها خلق كوادرات تحمل العقلية البلشفية . ولم تستطع الأممية على الصعيد العالمي تحقيق المهمة التي حددتها ، وهي إنشاء حزب عالمي قادر على القيام بهجمات كبيرة ضد العالم

الرأسمالي ، ولكنها تقدمت نحو هذا الهدف . بيد أن العالم الرأسمالي لم يتوقف عن التشهير به معتمداً على تدخله في الأماكن التي لم يقدم فيها التدخل سوى بعض الدعم المعنوي .

ولقد بدأت أزمة الأمية الشيوعية خلال عام ١٩٢٣ بصورة متوازية مع أزمة القيادة في الحزب البلشفي ، طوال التي أبعد فيها المرضى ، ثم الموت ، لينين عن الحياة السياسية ... ولم تلبث أزمة القيادة السوفييتية ان أثرت على المشكلات المالية عامة ، وعلى الوضع في المانيا بصورة خاصة في العام ذاته . ولم يكن الثلاثي المتردد زينوفيف - كامنيف - ستالين أهلاً لمساعدة الحزب الشيوعي الالمانى على تجاوز متاعبه : وتفجرت الاختلافات داخل الأمية بعد هزيمة اكتوبر ١٩٢٣ في المانيا . وكان الاختلاف يدور حول تقييم هذا الفشل ، والوضع العالمي الذي نجم عنه . ورأى تروتسكي ان الفشل الالمانى انهى المرحلة الثورية التي نجمت عن الحرب المالية الأولى ، وانه فتح مرحلة استقرار نسبي ، ينبغي على الأمية الشيوعية وفروعها القومية ان تلتصق فيها استراتيجية ذات 'بعد طويل' . وعلى العكس ، فان اغلبية القيادة السوفييتية ، بما فيهم زينوفيف الذي كان يرأس آنذاك الأمية الشيوعية ، إذ استخفت بالهزيمة في المانيا ، أعلنت انها حدث عارض لا بد من ان تليه هجمات ثورية جديدة مطروحة في أمر اليوم في عدد من البلدان . في هذه المرحلة حافظت الأمية الشيوعية تحت قيادة زينوفيف على مواقفها الأساسية الأولى ، ونادت بشن صراع الطبقات بلا هوادة في كل مكان ، وبالنضال في سبيل الثورة المالية وإقامة ديكتاتورية البروليتاريا . ان الاختلافات التي مزقت تروتسكي عن أغلبية القيادة كانت تنصب حول تقدير الموقف الدولي والنتائج الاستراتيجية والتكتيكية الناجمة عن ذلك . ولقد شهِر تروتسكي آنذاك بأخطائه جسيمة ذات نتائج مأساوية ، ولكنه لم يكن يتحدث بعد عن الحياة .

وفي نهاية عام ١٩٢٥ بدأت مرحلة جديدة ، إذ انقرط عقد الثلاثي زينوفيف - كامنيف - ستالين ، وغدت القيادة بيد الثنائي بوخارين -

ستالين ، على حين تقارب زينوفيف وكامنييف مع تروتسكي وشكلا معه خلال سنتين المعارضة اليسارية الموحدة . وحل بوخارين محل زينوفيف في رئاسة الامة الشيوعية التي بدأت تتحدث آنئذ عن استقرار طويل للأسمالية ، وتقرس خطأ سياسياً مبنياً . ففي اوروا بخاصة ، غدا الهدف تحقيق الجبهة الموحدة مع الاصلاحية بأي ثمن ، ولو بتقديم تنازلات سياسية خطيرة . وكانت السياسة المتبعة في الصين أقل ثورية من السياسة التي طبقها المناشفة خلال الثورة الروسية . والأدهى من ذلك ، هو ان هذا الاتجاه كان مصحوباً لأول مرة في تاريخ الامة الشيوعية بانزلاقات مذهبية ، وهذه ظاهرة تستمد أصلها الاجتماعي من الدور المتنامي الذي كانت تلعبه البيروقراطية في المجتمع السوفياتي . من قبل ، أي منذ زمن لينين ، كانت البيروقراطية تنزع إلى إساءة استخدام وظائفها . ولقد شهر بها لينين في كتاباته الأخيرة بمباراة حادة . ولقد ترايدت اهميتها فيما بعد ، وسيطرت على الحزب ، وجعلته في نهاية المطاف أدها السياسية . ولم تعد سياستها مرتبطة بانتصار عالمي للثورة الاشتراكية ، بل كانت تحمل بإقامة وضع دولي راهن مستقر . وفي عام ١٩٢٥ أعطى ستالين تعبيراً إيدولوجياً لتطلعاته بإبراز نظرية بناء مجتمع اشتراكي مكتمل « في بلد واحد » هو الاتحاد السوفياتي . وغدت هذه النظرية محور الصراع ضد التروتسكية ، وضد فكرة الثورة الدائمة .

وما ان تأكد المعتقد الجامد ، معتقد « الاشتراكية في بلد واحد » ، حتى عدلت الامة الشيوعية عن توجيه الصراع في سبيل انتصار الاشتراكية الثورية في العالم ، وغدت أداة من نوع خاص ، تعمل في خدمة الدبلوماسية السوفييتية . وعندما كانت الأحزاب الشيوعية تقف على رأس صراعات كبيرة ، كانت تحاول ، كشأنها في نشاطها اليومي ، جاهدة للحصول على حكومات بورجوازية ، أو تيارات سياسية بورجوازية تتجه لصالح أهداف الدبلوماسية السوفييتية . وهكذا كانت السياسة اليومية ووجهة الصراع مرتبطتين بهذا الاعتبار . وهذا يعني ان الامة الشيوعية لم تعد قيادة ثورية حقيقية ، بل غدت أداة ضغط على

الاساط السياسية الرأسمالية في العالم . والحق يقال ان هذا الدور لم يوضع في صيغة صريحة ، ولكن الدراسة الموضوعية تبين بلا أدنى لبس بأن اللازمة الثابتة لسياسة الأحزاب الشيوعية كانت منذ ذلك الحين بمحاولة ايجاد وضع راهن مستقر بين الاتحاد السوفياتي والعالم الرأسمالي يحمل شكل اتفاق عام . ان معطيات وشروط سياسة الكرملين كانت متبدلة عبر السنين ، ولكن التطلع إلى وضع دولي مستقر بقي المحرك الأول . وهذا ما يفسر انعطافاتها ، والمذهلة منها بخاصة . ان اشتراك الاتحاد السوفياتي في الحرب العالمية الثانية قد سجل فشل هذا الانجاء . ولكن خلال هذه الحرب نفسها لوحظ قيام الاتحاد السوفياتي بمحاولات هامة لتحقيق وضع دولي مستقر راهن : اتفاقيات بالطة وطهران وروتسدام التي لم تلبث ان فقدت كل قيمتها مع اندلاع « الحرب الباردة » . ومن الملاحظ أيضاً ان الانتقادات الموجهة ضد السياسة السوفييتية الخاصة « بالتعايش السلمي » - بما في ذلك انتقادات الحزب الشيوعي الصيني - تقوم على التنديد بالاثار المعادية للثورة التي يخلقها هذا البحث الدائم وراء وضع دولي راهن مستقر باعتباره بالتأكيد هدفاً وهمياً في القرن العشرين الذي تتمعرض فيه كافة الأصعدة للانقلاب والتغيير . ويظن الكثيرون ان سياسة « التعايش السلمي » هي سياسة دشنها خروشوف بعد وفاة ستالين . ولكننا سنجد في هذا الكتاب انها ولدت منذ حوالي اربعين عاماً ، وتحت قيادة بوخارين - ستالين ...

ومنذ عام ١٩٢٩ حتى عام ١٩٣٣ عرفت الاممية الشيوعية مساراً آخر هو مسار « المرحلة الثالثة » كما اسماها قادتها أنفسهم . وفيها حل مولوتوف محل بوخارين ، ثم تلاه مانويلسكي . فاستبدلت السياسة اليمينية بسياسة يسارية عصبوية متطرفة ، بحجة ان العالم الرأسمالي يمتنصر ، وان الثورة الاشتراكية أصبحت في أمر اليوم في أكثر البلدان . ولقد كان لهذه السياسة أسوأ الأثر في المانيا التي ظهرت فيها بعد الأزمة الاقتصادية لعام ١٩٢٩ شرائح واسعة من البورجوازية الصغيرة التي أصابها الخراب ، وكانت القسوة الحقيقية للحركة الاشتراكية - الوطنية بقيادة هتلر . وإزاء هذا الخطر ، لم يحدد الحزب

الاشتراكي - الديمقراطي أمامه أي حل أو أي أمل سوى الديمقراطية البرلمانية والاتفاق مع الأحزاب البورجوازية . فأخذ يدعم هيندنبورغ ضد هتلر (سياسة الأقل سوءاً) ، وكانت تخفيه كل فكرة نضال مشترك مع الحزب الشيوعي ضد النازية . ووقف الحزب الشيوعي منه موقفاً مشابهاً ، وكانت سياسته تنطلق من فكرة تقول أن الاشتراكية الديمقراطية والفاشية ليسا عدوين بل توأمين ، وعلى ان الاشتراكية - الديمقراطية هي العدو الأول ، ولا بد من ضربها أولاً للانتقال بعد ذلك إلى ضرب الفاشية . واطلق تروتسكي إشارة الانذار أمام صعود هذه الاخطار ، ونادى بحبهة دفاعية موحدة يشترك فيها الحزبان الاشتراكي والشيوعي . ولكن نداه ذهب أدراج الرياح . وأدى طرح الحزبين العماليين الكبيرين لسياسات متعارضة إلى شلل العمال الالمان وانتصار النازيين الكامل دون معركة . وبالرغم من اختلاف خط الاممية الشيوعية السياسي في هذه المرحلة عن خطها في المرحلة السابقة ، فانه لم يلاحظ في خطها النظري أي تجديد أو تعديل ، خاصة وان ازدواجية الاهداف والاستراتيجية الخاصة بالبلاد المتقدمة أو البلاد المتخلفة كانت ما تزال قائمة .

وبعد وصول هتلر إلى السلطة ، فإن ستالين ، الذي احتكر السلطة وحده منذ عام ١٩٣١-١٩٣٢ ، قد قدر متأخراً الخطر الذي تمثله المانيا هتلرية على الاتحاد السوفياتي . وحتى ذلك الحين كان يعتبر بريطانيا الخطر الرئيسي الاول ، نظراً لانها كانت تحتل في عالم الدبلوماسية الدولية نفس الدور الذي تحتله الولايات المتحدة الامريكية اليوم . وعندئذ أصبح الشعار الرئيسي للاممية الشيوعية والحزب الشيوعي « البعث عن السلام » أي السعي للتحالف مع جميع البلاد « المحبة للسلام » ضد البلاد « العدوانية » ، وهذا يعني تحالف الاتحاد السوفياتي مع الدول الديمقراطية الرأسمالية ضد الدول الفاشية .

وبالنسبة فإن النضال ضد « الاشتراكية - الفاشية » الذي كان شعار المرحلة السابقة ، قد حل محله « الجبهة الشعبية » . وتختلف الجبهة الشعبية في طبيعتها الاجتماعية عن الجبهة الموحدة الاشتراكية - الشيوعية . فالثانية في

نظر الماركسيين هي اتفاق بين احزاب عمالية ، على حين تشكل الاولى يموهها اتحاداً أو كتلة سياسية تشترك فيها الأحزاب العمالية الكبيرة (الاشتراكية والشيوعية) مع التنظيمات السياسية البورجوازية التي تلتقي سياستها الخارجية مع سياسة الكرملين . إن سياسة الجبهة الشعبية التي دشتت عام ١٩٣٤ ، تمادت بعد ذلك ، ولم تتوقف إلا في فترة تطبيق الحلف الألماني - السوفياتي (١٩٣٩ - ١٩٤١) ، ثم عادت إلى الظهور واتسعت خلال الحرب العالمية الثانية والسنوات التي تلتها حتى اندلاع « الحرب الباردة » . لقد ندّد تروتسكي بهذا الاتجاه الذي أسهم في عام ١٩٣٦ في خنق حركتين ثوريتين (في اسبانيا وفرنسا) يعتقد الجميع بأن انتصارهما كان ممكناً أن يعدل الوضع العالمي إلى درجة يمنع فيها نشوب الحرب العالمية الثانية ويسبب سقوط النظام الهتلري كله .

إن سياسة الجبهة الشعبية ، التي وافقت عليها الاممية الشيوعية في مؤتمرها السابع عام ١٩٣٥ ، والتي مارسها الاحزاب الشيوعية ، لا تختلف اختلافاً أساسياً عن السياسة البومية للاحزاب الاشتراكية : انها سياسة اصلاحية ، سياسة تعاون طبقي . في الاممية الشيوعية وفروعها الوطنية لم تؤد هذه السياسة إلى تجديد بالنسبة للبلدان ذات البنية الكولونيالية ، حيث كانت تمارس من قبل سياسة التماثل مع البورجوازية . ومع ذلك ففي بعض الحالات ، كعالة الهند التي حاولت فيها البورجوازية الوطنية في عام ١٩٤٢ الإفادة من منافع الامبريالية الناجمة عن الحرب للحصول على الاستقلال الوطني لتقوم بالعصيان والتمرد ، عارض الحزب الشيوعي الهندي حركة الجماهير بشكل مكشوف إذ أنه كان يخضع مسألة الاستقلال للتحالف بين الاتحاد السوفياتي والمثروبول الامبريالي (الانكليزي) .

في البلدان الرأسمالية مارست الاحزاب الشيوعية لأول مرة سياسة التعاون التطبيقي ، ولكن هذه الممارسة لم تترافق خلال زمن طويل بأية صياغة نظرية معمقة قادرة على تبريرها . وكانت الاحزاب تدعو الى قطع الطريق على الفاشية والدفاع عن الاتحاد السوفياتي المهدد ، ثم المهاجم . ورأى كثر من المناضلين

الشيوعيين ان سياسة الجبهة الشعبية عبارة عن عملية تكتيكية تفترضها ظروف صعبة ، وانه سيجري التخلي عنها عندما لا تتطلبها الظروف . وساد في هذه المرحلة شعار « لن يمر الفاشيون ا » ، وكان شعاراً دفاعياً خالصاً ، لم يترافق بأي منظور يستشرف حالة انتصار على الفاشية . وكانت برامج الجبهة الشعبية ، الموضوعة بالاشتراك مع الاحزاب البورجوازية ، تدعو إلى الحفاظ على النظام الرأسمالي . وإن هؤلاء الذين أرادوا اعطاء النضالات هدفاً اشتراكياً ، وبخاصة خلال الثورة الاسبانية ، شهرتهم كمعلماء للفاشية ، ومتآمرين مع هتلر وموسوليني . النخ . وكانت هذه المرحلة مرحلة « محاكمات موسكو » . بيد ان اقتراب سياسة الأحزاب الشيوعية من السياسة الاصلاحية التقليدية لم يؤد إلى تعديلات في صيغها النظرية ، حتى حرب عام ١٩٣٩ . وبقيت مهيمنة رسمياً ازداوجية الأهداف والاستراتيجيات التي مورست منذ عام ١٩٢٩ : « دكتاتورية المال والفلاحين الديمقراطية » ، التعاون مع البورجوازية الوطنية في البلدان ذات البنية الكولونيالية ، وثورة اشتراكية وصراع طبقي في البلاد الرأسمالية ، رغم ان الممارسة اليومية كانت بعيدة عن ذلك ، بل كانت أبعد عن الثورة الاشتراكية والصراع الطبقي من خط الاشتراكية الديمقراطية قبل عام ١٩١٤ .

وفي نهاية الحرب العالمية الثانية كانت الفاشية مهزومة ، على حين كانت هناك حركات جماهيرية كبيرة تظهر في اوروبا ، ولم تعد الاحزاب الشيوعية تستطيع الاكتفاء بترداد « لن تمر الفاشية ا » ، وغداً لزاماً عليها أن تقدم آفاقاً اجتماعية للجماهير المشتركة في الصراع ، والتي كانت في كثير من الأحيان مسلحة . ومن جهة أخرى حصلت الحكومة السوفييتية من حلفائها في اتفاقيات بالطة وطهران ويوتسدام على منطقة النفوذ في اوروبا الشرقية . وبدلاً من « الحزام الصحي » الذي اقامته اتفاقية فرساي ، والمكون من مجموعة بلاد ذات حكومات معادية يعنف للاتحاد السوفياتي ، اصبح هناك « ستارة » حوله ، مشكلة من أمم لها حكومات « صديقة » . ومقابل ذلك أعلنت موسكو عن نيتها في عدم التدخل لتعديل بنيان تلك الدول الرأسمالية ، فضلاً ضرورة اتخاذ بعض التدابير ضد

أكثر الشرائح الاجتماعية رجعية (الملاك العقاريين الكبار ، الخ) التي تعاونت مع النازيين المحتلين .

هنا حصل تحول كبير على المستوى النظري . وبدأت قيادات الأحزاب الشيوعية تتحدث عن ضرورة إنجاز « ثورة ديمقراطية » في عدد كبير من البلاد الأوروبية - ولم يعد هناك من يتحدث عن ثورة اشتراكية - وقدمت هذه الأحزاب هدفاً مشتركاً لأوروبا كلها ، وصيغة نظرية جديدة يفترض تطبيقها من بلونيا الى فرنسا ومن النرويج إلى إيطاليا ، وتتضمن ضرورة إقامة نظام بورجوازي من نوع جديد اطلق عليه اسم « الديمقراطية الشعبية » .

فما هو محتوى النظام ؟ تقول قيادات الأحزاب الشيوعية ان هذا النظام مستمر في الاعتماد على الملكية الرأسمالية ، ولكن ينبغي له أن ينطوي على تأميمات واسعة النطاق ، ورقابة واشرافاً على التروستات والاحتكارات ، واشكالا لتمثيل الجماهير بشكل أوسع ، وديمقراطية تستطيع الجماهير الشعبية من خلالها تحقيق مراقبة المشروعات الكبيرة ، وتمثيل الأحزاب العمالية في الحكومة ، بما في ذلك الحزب الشيوعي . وهذا تستطيع الدولة ان تتملص من التروستات والقوى المالية الكبرى . وفي نظام كهذا تير الديمقراطية نحو الاتساع رويداً رويداً بشكل يسمح بالانتقال التدريجي إلى الاشتراكية عن طريق سلمي وبرلماني ، دون اللجوء إلى العنف الثوري . هذا المفهوم يلتقي ، أساساً ، مع بعض الفروق البسيطة ، مع المفهوم المراجع (التعريفي) الذي قدمه برنشتاين في بداية هذا القرن ، وأدانتها الأغلبية الكبرى من الأممية الثانية آنذاك . وفي هذه المرة قول سبل من الادبيات - كتب ، كراسات ، مقالات - عرض هذا البرنامج . وذهبت بعض الأحزاب إلى أبعد من ذلك : فقرر الحزب الشيوعي الأمريكي - الذي أراد قسائده الرئيسي براودر إيجاد أفضل الأساليب للاندراج في أسلوب الحياة الأمريكية - حلّ نفسه ليترك المكان لناد خاص بالتربية الشيوعية يطبق الديمقراطية الأمريكية . وسارت احزاب أخرى على سبل مشابهة . وكان هناك نداء للتنظيم . وبمسود مفهوم

« السبل البرلمانية نحو الاشتراكية » إلى تلك الحقبة لا إلى المؤتمر العشرين أو إلى خروشوف. وهناك فروق بسيطة ، يمكن ان تفصل لوقت ما بالنسبة لبعض المظاهر ، بين الحزبين الشيوعيين الفرنسي والايطالي مثلاً ، ولكن الأول بقيادة توريث والثاني بقيادة تولياقي دافعا اجمالاً عن السياسة نفسها . لقد كانا يعملان انهما عاجزان عن مجابهة ستالين ، كما ان ستالين لم يتعرض لهما بالنقد أبداً ، بل قام على العكس بالتنويه بدورهما وحدهما خلال المؤتمر التاسع عشر الذي عقد في تشرين أول ١٩٥٢ . وجاء خلفاء ستالين واطهروا موقفاً مغايراً فيما يتعلق بالقمع الاعتباطي الذي كان قاعدة السياسة الستالينية ، بيد انهم حافظوا على الخطوط الموجهة نفسها وهي : « التعايش السلمي » في السياسة العالمية ، و« السبل السلمية والبرلمانية » في السياسة الداخلية . ووجد هذان المفهومان وحدتهما في الرغبة بالحفاظ على وضع دولي راهن مستقر .

يمكن اعتبار نظرية « الديمقراطية الشعبية » ، بالنسبة لتطور الحركة الشيوعية الرسمية ، انزلاقاً كبيراً . ان هذا الانزلاق ، الذي جاء بعد سنوات طويلة من تعاون الطبقات ، أعطى لهذا الاتجاه أساساً مذهبياً كان من نتيجته العدول النهائي عن المهات والاهداف التي خلقت من أجلها الاممية الشيوعية والاحزاب الشيوعية ، لمعارضة النزعة الاصلاحية للأحزاب الاشتراكية .

وجاءت « الحرب الباردة » في هذه الفترة لتؤثر أسوأ الأثر على نظرية « الديمقراطية الشعبية » سواء في شرق اوروبا أو غربها ، إذ استطاعت « الحرب الباردة » ان تشجع في بلاد اوروبا الشرقية ما تبقى من الطبقات القديمة المالكة . ولقد رفع رجالها السياسيون اصواتهم في قلب حكومات التحالف مع ممثلي الاحزاب الشيوعية . وتعرضت « الستارة » السوفييتية إلى خطر التفتت تحت تأثير إغراء مشروع مارشال . ولكن وجود قوات الاتحاد السوفياتي في هذه البلاد سمح له بالتدخل ، وطرد الطبقات المالكة القديمة ورجالها السياسيين ، واقامة أنظمة ذات بنية اجتماعية واقتصادية مشابهة لبنية الاتحاد السوفياتي بالنسبة لملاقات الانتاج . واحتفظ في هذه البلاد بصفة « الديمقراطية الشعبية » ،

ولكن دون ان يكون لها أي معنى عني المستوى النظري ، طالما ان علاقات الانتاج كانت مشابهة للعلاقات في كل بلد يعيش مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية بعد إلغاء الرأسمالية . واقتصر الاختلاف على شروط ظروف الوصول إلى النظام الجديد . وفي هذا المجال ، كان اليوغوسلافيون الذين بنوا الدولة الجديدة بأنفسهم قد وحدوا منذ بداية الامر بين صيغة « الديمقراطية الشعبية » وديكتاتورية البروليتاريا .

وعلى العكس ، ففي بلدان أوروبا الغربية سببت « الحرب الباردة » تطورات أدت إلى طرد ممثلي الاحزاب الشيوعية بسرعة من الحكومة ، بالإضافة إلى طرد ممثلي الاحزاب الاشتراكية في بعض البلدان . إن الفتح والمكتسبات التي حققتها الجماهير العمالية غداة الحرب (كالنساء ، والحقوق الديمقراطية الواسعة ، الخ) . قد أصيبت بعمق إلى هذا الحد أو ذاك . وأصبح الاتجاه المسيطر منذ ذلك الحين بناء « دولة قوية » ، أي أنظمة تتمتع فيها السلطة التنفيذية بصلاحيات تفوق صلاحيات السلطة التشريعية (البرلمان) . وتوقفت هذه البلاد عن تأمين انتشار تدريجي « للديمقراطية الشعبية » ولم يعد هناك مجال للحدوث عن السير نحو الاشتراكية .

وهكذا لم يبق من « الديمقراطية الشعبية » عملياً أي عنصر قادر على تأكيد صحة هذا المذهب : فهناك حالات استخدمت فيها وسائل الضغط لإقامة أنظمة اجتماعية مماثلة لنظام الاتحاد السوفياتي ، وحالات أخرى عادت فيها الرأسمالية إلى ما كانت عليه في القسم الغربي من أوروبا ، دون أن يكون ثمة أي نزوع قادر على الوصول إلى مجتمع اشتراكي بصورة متدرجة عبر السبل البرلمانية التي غدت بحد ذاتها سبباً ضيقاً ، أكثر فأكثر ، حتى في الاطار الرأسمالي . ومع هذا ، وبالرغم من هذه التجارب ، وبالرغم من أن حصيلتها كانت في بعض الحالات تنطوي على خسائر كبيرة ، إلا أن الاحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية احتفظت بمفاهيم مراحمة (تحريفية) تستند إلى نظرية « الديمقراطية الشعبية » ، وأكدت في سياستها اليومية اعتقادها بأن حركة الجماهير غير الثورية قادرة

على اقامة أنظمة « ديمقراطية جديدة » ، أو « ديمقراطية حقيقية » ، تشابه في محتواها المحتوى الذي أعطوه « للديمقراطية الشعبية » ، غداة الحرب العالمية الثانية ، وهي أنظمة يفترض فيها أن تؤمن الانتقال إلى الاشتراكية بشكل متدرج وبطرق برلمانية سلمية ، مع أن التجارب العالمية كلها تؤكد عدم امكانية ذلك . ومن المعروف ان مجرد وجود أفق ديمقراطي في اليونان دفع المسكرين إلى القيام بانقلاب ، كما هو معروف أيضاً ان المسكرين الايطاليين استمدوا بدورهم لاحتمال مماثل .

ان الاممية الشيوعية لم تعد موجودة ، ولكن المنحنى الذي رسمته نظرية وممارسة الاحزاب الشيوعية لم يتوقف في كل الامكنة عند النقطة التي يلاقي فيها خط الاحزاب الاشتراكية ، التي خطت خطوة أخرى إلى اليمين ، وكفت في حالات كثيرة عن اعتبار نفسها أحزاب عمالية تستهدف في النهاية تحقيق الاشتراكية . بيد ان التاريخ لم يخضع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى وجهتي نظر « التعايش السلمي » ، و « الديمقراطية الشعبية » ، وانتصرت الثورة في بعض البلدان المتخافة اقتصادياً . وسارت القيادة الكوبية ، التي لم تكن في المدرسة السالينية ، إلى امام ، واندفعت تحت تأثير الثورة التي كانت تقودها من نزعة انسانية الملامح إلى ماركسية لينينية لا تدن بتعاليم موسكو . وفيما يتعلق بمسألة امريكا اللاتينية ، ربطت الثورة الكوبية طرد السيطرة الامبريالية بالصراع المسلح للوصول إلى السلطة دون أي تعاون مع « البورجوازية الوطنية » بغية بناء مجتمع اشتراكي (بيان هافانا الثاني ، شباط ، ١٩٦٢ ، مؤتمر تضامن شعوب امريكا اللاتينية ، آب - ١٩٦٧) .

وسببت الانتصارات الثورية ضيقاً شديداً للمتخصصين النظريين في الاحزاب الشيوعية التي لم تعد تلك وجهات نظر موحدة ... لقد طرح بعض المنظرين السوفييت المختصين بالمسائل النظرية للبلدان المتخلفة اقتصادياً مفهوماً جديداً يتلام بصورة خاصة مع البلاد الافريقية واسموه « الديمقراطية الوطنية » ، ينطوي محتواه على تدابير ثلاث إلى هذا الحد أو ذاك متطلبات

التطور المباشرة ، ولكنه لا يحدد بوضوح العلاقات بين القوى الاجتماعية وآفاق المستقبل . ويرى هؤلاء المنظرون ان « الديمقراطية الوطنية » تسمح للبلاد المتخلفة اقتصادياً بالمرور في مرحلة الرأسمالية أو تجنبها خلال التطور للوصول إلى الاشتراكية . بيد ان اختيار السبيل – الرأسمالية أو غير الرأسمالية – لا يتوقف على المعطيات الموضوعية ، بل على رغبة زعماء الحركات الافريقية . وتبدو التفسيرات المعطاة في هذا الصدد مضطربة تمبر بوضوح عن الحرج الذي وقع فيه من صاغوها ، إذ يحدون أنفسهم تأهين بين مفاهيمهم القديمة والظواهر المتناقضة معها...

بيير فرانك

مقدمة المؤلف

يتضمن هذا الكتاب أربعة أجزاء مستقلة عن بعضها البعض ، ولكنها تشكل مع ذلك وحدة لا تنفصم ، لانها مكرسة لبحث المسائل الأساسية الخاصة بالاممية الشيوعية . ويتناول هذا الكتاب كل أوجه نشاط الاممية الشيوعية : برنامجها واستراتيجيتها وتكتيكها وتنظيمها ، وأعضاء قيادتها . ولأن الحزب الشيوعي السوفيياتي ، الحزب القائد للاتحاد السوفيياتي ، يلعب دوراً حاسماً ، في سائر النواحي ، كحزب رئيسي في الاممية الشيوعية ، لذا يضم هذا الكتاب تقييماً للسياسة الداخلية للحزب الشيوعي السوفيياتي في الفترة الأخيرة التي بدأت مع مرض لينين ثم وفاته . وبهذا المعنى ، فان هذا الكتاب ، كما أمل ، بشكل كلا متكامل .

إن مؤلفي هذا لم ينشر في روسيا . لقد كتب في فترة ١٩٢٨ وهي فترة غدت فيها الكتب الماركسية في الاتحاد السوفيياتي معرضة للنسج أكثر من أية كتب أخرى . ولكي أومن انتشاراً ما لكتاباتني جعلت من الجزأين الأولين وثائق رسمية وجهتها إلى المؤتمر السادس للاممية الشيوعية الذي انعقد في موسكو خلال صيف العام السابق . أما الجزآن الثالث والرابع المكتوبان بعد المؤتمر فقد انتقلا من يد إلى يد على شكل مخطوط ، مع ان نقل هذه

سجون تورولك في الفترة الاخيرة .

ولقد نشر القسم الثاني فقط ، « نقد البرنامج » ، في المانيا . ولم يعش الكتاب بمجمله إلا كمخطوط ، كحياة جنين لم يرَ النور . لقد ظهر لأول مرة بالشكل الذي أخذته الطبعة الفرنسية . ولكن تسرب مخطوطات الكتاب بمختلف السبل إلى مختلف بلدان امريكا واوروبا والصين الغربية ، يدفعني إلى التصريح بأن النسخة الفرنسية الحالية هي الطبعة الأولى والوحيدة التي احصل مسؤوليتها أمام القراء .

وبناء على قرار المؤتمر السادس ، فان مشروع البرنامج ، الذي انتقده في هذا الكتاب ، أصبح برنامج الاممية الرسمي . لهذا فإن نقدي ما زال قائماً وحالياً ، وذلك لأن جميع الأخطاء القائلة في المشروع التي ذكرتها بقيت فيه ، ولأن نقدي مبني على حق ، وتابع من الإيمان . وتساءلت لجنة البرنامج داخل المؤتمر عما يجب عمله حيال نقد لم يطرد صاحبه من الاممية الشيوعية فحسب بل نفي إلى آسيا الوسطى . فظهرت أصوات خجولة وممزولة تقول بضرورة التعلم من الخصوم ، وبأن الآراء الصائبة تبقى صائبة مهما كانت شخصية من يصفيها . بيد ان جماعة قوية متمسكة أخذت هذه الاصوات دون مقاومة أو صراع . وصرحت سيدة محترمة - كلارا زيتكين - بأن من المعتذر اعتبار الافكار الصادرة عن تروتسكي أفكاراً صائبة ، فنفذت بذلك الدور الذي حدد لها وراء الكواليس . لقد كان نظام ستالين كله يعتمد على تكليف شخصيات كريمة وشريفة بمهات غير لائقة . وصمت صوت الحق الخافت فوراً ، واغضت اللجنة عينها ومرت قرب « نقدي » دون أن تراه . لهذا يحتفظ كل ما قلته حول مشروع البرنامج بكامل قوته وصلاحيته بالنسبة للبرنامج الرسمي الحالي . ليس لهذا البرنامج قوام نظري ، وهو ضار سياسياً . ولا بد من تغييره ، وسيغير .

وكالمادة ، « أجمع » ، أعضاء المؤتمر السادس على إدانة « التروتسكية » من جديد . ودعيتهم موسكو خصيصاً لهذا الغرض . إن أغلبيةهم لم تدخل حلبة السياسة ألا البارحة أو أول البارحة ، وليس من بينهم عضو واحد شارك في خلق الاممية الشيوعية . كما ان عدداً قليلاً منهم حضر مؤتمراً أو مؤتمرين من المؤتمرات الأربعة التي ترأسها لينين . ولقد اختارهم انصار الخط السياسي الجديد ، والجهاز العامل في خدمة النظام الجديد . واهتمني المجتعمون - أو بالأحرى وقعوا على وثيقة الاتهام - بأنني خرقت المبادئ اللينينية . ولم يكن اهتمامهم برهاناً على وضوح تفكيرهم النظري أو معرفتهم بتاريخ الاممية الشيوعية ، بل كان دليلاً على خضوعهم .

لم يكن لدى الاممية الشيوعية حق المؤتمر السادس أي برنامج مقنن . وكانت البيانات والقرارات الأساسية تحمل محل البرامج . ولقد وجه المؤتمران الأول والثاني إلى الطبقة العاملة العالمية بيانات (وكان البيان الصادر عن المؤتمر الثاني بصورة خاصة يحمل صفات البرنامج) . وكنت قد كتبت هذه الوثائق التي وافقت عليها اللجنة المركزية دون تعديل ، وأقراها المؤتمران الأول والثاني ، اللذان كان لهما أهمية تأسيسية بارزة .

بدأيد المؤتمر الثالث الأطروحات البراجمية الخاصة بالمسائل الأساسية للحركة العالمية . وتحدثت في هذا المؤتمر دفاعاً عن الأطروحات التي صفتها . وكانت التعديلات المقترحة موجهة ضد لينين وضدي على حد سواء . وانخرطت ولينين في نضال حازم ضد المعارضة الممثلة آنذاك بتايلمان وبيلاكوف وببيير وغيرهم من المشوشين ، حتى وافسق المؤتمر في النهاية على أطروحاتي بالاجماع تقريباً .

ولقد عملت مع لينين على تقديم التقرير الرئيسي للمؤتمر الرابع ، وهو تقرير خاص بالوضع في الجمهورية السوفييتية ، وبآفاق الثورة العالمية . وكنا نشترك في النقاش منطلقين من وجهة نظر واحدة ، كما كنت أقوم في بعض الأحيان بصياغة

- وهي حجر الزاوية في الاممية الشيوعية - التي وضعتها أو شاركت في وضعها ، وكانت تطرح وتُطبق الأسس الماركسية ، أدينت فيما بعد من قبل الجماعة الستالينية باسم « التروتسكية »

ومن المجدي أن نضيف أن الزعيم الحالي لهذه الجماعة لم يشارك أية مشاركة - مباشرة أو غير مباشرة - في أعمال الاممية الشيوعية داخل المؤتمرات واللجان ، أو في فترة التحضير التي حل الحزب الشيوعي الروسي معظم أعضائها . وليس هناك وثيقة واحدة تدل على أن ستالين قام بأي نشاط خلاق خلال المؤتمرات الأربعة الأولى ، أو اهتم بهذه المؤتمرات بشكل جدي .

ولا تقف الامور عند هذا الحد . فإذا أخذنا لائحة المندوبين الذين حضروا المؤتمرات الأربعة الأولى والتي تشمل أول اصدقاء ثورة اكتوبر وأشدّهم اخلاصاً لها ، ومؤسسي الاممية الشيوعية ومساعدتي لينين وأقربهم إليه ، لوجدنا انهم أبعدوا جميعاً عن قيادة الأممية بعد وفاة لينين ، بل طردوا منها نهائياً . وينطبق هذا القول على وفود الاتحاد السوفياتي كما ينطبق على وفود فرنسا وألمانيا وإيطاليا والبلاد السكندنافية وتشيكوسلوفاكيا ، ويشمل وفود أوروبا وأمريكا على حد سواء . فهل يعقل ان يكون الخط اللينيني قد تعرض لهجوم من ساعدوا لينين في صياغته ، وهب للدفاع عنه أولئك الذين قاوموه في عصر لينين ، ولم يشاركوا في الاممية الا خلال سنواتها الاخيرة ، ولا يعرفون ماذا تم في السابق ولا يفكرون بما يمكن وقوعه في الغد ؟

إن نتائج تبديل السياسة والقيادات معروفة جيداً . فمنذ بداية عام ١٩٢٣ لم تعرف الاممية الشيوعية سوى الهزائم في ألمانيا وبلغاريا وإنكلترا والصين . وفي بلدان أخرى لم تكن النتائج مأساوية كما في البلدان الأولى ، ولكنها كانت خطيرة مع ذلك . وفي كل الأحوال ، فإن سبب الهزيمة المباشرة يعود إلى العمى الانتهازي للقيادة . ويبقى علينا أن نقول بأن أخطر الهزائم هي الهزيمة التي

يعدهما ستالين في الجمهورية السوفيتية . ولعل ستالين قد حدد هدفه بأن يدخل التاريخ كأكبر منظم للهزائم .



وإذا بحثنا عن مناضلي الأممية الشيوعية اللينينية في الجمهورية السوفيتية لوجدنا انهم في المنفى أو السجن أو يعيشون بعيداً عن بلادهم . ولا تجري الأمور في ألمانيا وفرنسا بشكل مخالف كثيراً لما يجري في الجمهورية السوفيتية . ولا يعود الخطأ هنا الى انصار تايلان أو اتباع كاشان وحدهم . ويطلب هؤلاء « الزعماء » من الشرطة الرأسمالية بأن لا تتساهل مع زملاء لينين في بلاد الديمقراطية البورجوازية . ففي عام ١٩٢٦ برر كاشان طردي من فرنسا بحجج شوفينية جداً ، وهو يطالب اليوم بمنحي من الدخول إلى فرنسا : انه في الحقيقة يهتم بقضاياه تماماً كما اهتم بقضاياي .

ويعرف الجميع انني كنت خلال فترة المؤتمرات الأربعة الأولى اهتم اهتماماً بالغاً بالشؤون الفرنسية ، وكنت كثيراً ما أدرس مع لينين قضايا الحركة العمالية الفرنسية . وكان لينين يسألني في بعض الأحيان بلهجة لا تخلو من الدعابة رغم جدية مضمونها : « أفلا ترى بأنك تنظر بكثير من التساهل الى التذبذبين البرلمانيين من طراز كاشان ؟ » . وكنت أرد على ذلك : بأن كاشان وامثاله لا يمثلون سوى منبر مؤقت يسمح لنا بالوصول إلى الجماهير العمالية الفرنسية ، وانه ما ان يظهر ثوريون حقيقيون ينظمون أنفسهم حتى يكتسوا من طريقهم كاشان ورفاقه . ولأسباب مشروحة في هذا الكتاب طالت العملية وامتدت حقبة طويلة من الزمن ، ولكن من المؤكد ان ينتهي المترددون إلى مصير يناسبهم ، لأن البروليتاريا بحاجة لأدوات من الفولاذ لا من الصفيح .

ان الجهة الموحدة التي تضم ستالين ، والشرطة البورجوازية ، واتباع

نسبية في الحياة السياسية الأوروبية الحالية .

فما هي الاستنتاجات العامة التي يمكن الوصول إليها من هذا الكتاب ؟ ان هناك جهات متعددة تحاول أن تنسب إلينا مشروع خلق امية رابعة : وهذه فكرة خاطئة تماماً ، لان الشيوعية والاشتراكية الديمقراطية تمثلان ميلين تاريخيين عميقين تمتد جذورهما داخل العلاقات بين الطبقات . كما ان وجود الامية الثانية والثالثة ونضالهما عبارة عن عملية طويلة مرتبطة بمصير المجتمع الرأسمالي . وهناك حالات تحقق فيها الاتجاهات الوسطية ، تأثيراً كبيراً ، ولكنه تأثير لا يدوم طويلاً . ولقد بدت محاولة فريدريك أدلر وصحبه لخلق أمية وسطية ، هي الأمية ٢,٥ ، محاولة مجدية تتمتع ببعض فرص النجاح... ثم لم تلبث هذه المحاولة ان أفلست . وتبدو السياسة الستالينية كصورة أخرى من صور الوسطية بالرغم من استنادها إلى أسس وتقاليد تاريخية أخرى . لقد امسك أدلر بالمسطرة والفرجار ، وحاول رسم خط سياسي يصل البلشفية بالاشتراكية الديمقراطية . اما ستالين فلا يملك رؤية مذهبية كأدلر . ويتسم خطه بالتمرج التجريبي بين ماركس وفولمار ، وبين لينين وتشانغ كاي تشيك ، وبين البلشفية والاشتراكية الوطنية . فاذا أعدنا هذه التمرجات إلى معناها الحقيقي ، وصلنا إلى النتيجة الحسابية نفسها : ٢,٥ . ولولا استناد الوسطية الستالينية إلى الدواعد الأيديولوجية والمادية للدولة التي خلقتها ثورة اوكتوبر لسقطت سياسياً منذ أمد بعيد ، بعد ما ارتكبتها من أخطاء ، وما سببت من هزائم قاسية . ومع هذا فإن أقوى الأجهزة عاجزة عن انقاذ سياسة بلا أمل ، وليس هناك مكان للستالينية بين الماركسية والاشتراكية الوطنية . ولا بد للامية الشيوعية ، بعد كل ما عانته من تجارب وأزمات ، ان تتحرر من نير بيروقراطية محرومة من المبادئ ، ولا تتقن إلا مهارة الضغط والتمرج والقمع واعداد الهزائم . اننا لا نجد سبباً يدفعنا إلى تأسيس امية رابعة ، ولا بد لنا من متابعة وتطوير خط الامية الثالثة التي أعدنا لها مع لينين خلال الحرب ،

وساعدناه على تأسيسها بعد ثورة أكتوبر . اننا لم نترك خط الإرث الايديولوجي
لحظة واحدة . وأكدت كثير من الاحداث التاريخية الهامة كل احكامنا
وتوقعاتنا . ونحن مقتنعون اليوم أكثر من أي وقت مضى ، ورغم الضنك
والنفي ، بصحة افكارنا وقدرتها الاكيدة على النصر .

القسطنطينية

١٥ نيسان ١٩٢٩

ليون تروتسكي

والان؟

(رسالة الى المؤتمر السادس للاممية الشيوعية)

—
,

I هدف هذه الرسالة

لا يمكن أن يكون لمحاوثة التوضيح هذه من معنى إلا إذا حررناها من كل تحفظ ونفاق ودبلوماسية . وهذا يتطلب تسمية الأشياء بأسمائها حتى ولو كان ذلك قاسياً ومزعجاً بالنسبة للحزب . وعادة في مثل هذه الحالات يشور البعض بحجة أن العدو يمسك بالنقد ويستعمله ضدنا . واليوم ، قد يكون من المماقة أن نتساءل من أفاد أكثر العدو الطبعي : أي سياسة القيادة التي قادت الثورة الصينية إلى هزائم قاسية أم التحذيرات التي خنقت المعارضة التي كانت تعمل على تهديم الهيبة الزائفة لمعصمة القيادة .

بما لا شك فيه أن الاشتراكية الديمقراطية حاولت في سلسلة من الحالات الاستفادة من نقد المعارضة . إن العكس هو ما قد يكون مستغرباً ، فالاشتراكية الديمقراطية هي اليوم ، بمعنى تاريخي واسع ، حزب طفيلي . إن الاشتراكية الديمقراطية بوفائها بالمهمة التي تهدف إلى حماية المجتمع البرجوازي «من تحت» ، في مرحلة ما بعد الحرب (وبخاصة بعد عام ١٩٢٣) ، في سير المخططات الظاهر ، تعيش من أخطاء الأحزاب الشيوعية وعثراتها ، واستسلامها في اللحظات الحاسمة ، أو على العكس من محاولاتها المناصرة للعودة إلى وضع ثوري فات أوانه . استسلام الأمية الشيوعية في خريف عام ١٩٢٣ ، ثم عناد القيادة في عدم رغبتها فهم معنى هذه الهزيمة الهائلة ، والخط المغامر اليساري المتطرف لعام ١٩٢٤-١٩٢٥ ،

والسياسة الانتهازية الفظة في ١٩٢٦ - ١٩٢٧: هذا ما يدعم مواقع الاشتراكية الديمقراطية، وما سمح لها يجمع أكثر من تسعة ملايين صوت في الانتخابات الألمانية الأخيرة، لذا يندو ذكر كون نقد المعارضة، في هذه الظروف، تستميدته الاشتراكية الديمقراطية أحياناً وتقدمه للعمال، عبارة عن سفاسف. إن الاشتراكية الديمقراطية لن تكون هي نفسها إن لم تذهب، أحياناً، بعيداً في هذا الطريق، وإن لم تعبر بواسطة جناحها اليساري عن دتماطف، منقطع وزائف مع المعارضة، هذا الجناح اليساري الذي يمثل صمام أمانها، كما تمثل هي بالذات صمام أمان المجتمع البرجوازي. إن الاشتراكية الديمقراطية تسمح لنفسها بالقيام بذلك طالما بقيت المعارضة أقلية صغيرة مضطهدة، وطالما لا يكلفها دتماطف، أي غن، لا بل قد يؤمن لها ترحيباً بين الشفيلة.

لا تملك الاشتراكية الديمقراطية اليوم، ولا يمكنها أن تملك، خطها الخاص حول المسائل الأساسية: فخطها تليه عليها البرجوازية. ولكنها إذا اكتفت بمجرد الترداد لما تقوله الأحزاب البرجوازية، فانها تكف عن تأدية خدمة للبرجوازية. فعول المسائل الصغيرة، غير الراهنة أو البعيدة، يتعين على الاشتراكية الديمقراطية أن تستخدم جميع ألوان قوس قزح بما في ذلك الأحمر الغاني. وهي تأمل عند استخدام بعض أحكام المعارضة ان تحدث انشقاقاً داخل الحزب الشيوعي. ولكن من فهم طابع هذه الآلية لا يرى في المحاولات الرامية إلى توريط المعارضة، بحجة أن أحد السامسة أو الاشتراكيين الديمقراطيين أخذ يردد جملة واردة في نقدنا، سوى عبارة عن فقر ذهني. والحقيقة أن الاشتراكية الديمقراطية الدولية أبدت دتماطفها في جميع القضايا السياسية الهامة - وخاصة قضيتي الصين واللجنة الانكلوروسية - مع السياسة «الواقعية» للقيادة ولم تبد أي دتماطف معنا.

ولكن الأهم بكثير من ذلك هو حكم البرجوازية العام على الاتجاهات المتصارعة داخل الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي، وداخل الأمية الشيوعية: فليس هناك ما يدفع البرجوازية للتردد أو التستر حول هذا الموضوع. وحول هذه

النقطة لا بد لنا من أن نذكر بأن كافة النشرات الامبريالية العالمية ، التي تتمتع ببعض الجدبة والاعتبار والأهمية في أوروبا وأمريكا تعتبر المعارضة عدوها للدود : فخلال المرحلة المنصرمة قامت هذه الصحف باظهار تعاطف محدود وحذر امام سلسلة من الخطوات التي قامت بها القيادة الرسمية ، أو بالتعبير عن الرأي القائل بأن التصفية التامة للمعارضة وتدميرها الكلي^(١) يشكلان المقدمة الضرورية ، لتطور ، السلطة السوفياتية ، الطبيعي ، نحو النظام البرجوازي . ويمكن للمرء استناداً إلى الذاكرة فقط ودون العودة إلى أي مصدر للمعلومات ، الاستشهاد بتصرّحات عديدة في ذلك النوع : نشرة أنباء الصناعة الثقيلة الفرنسية (كانون الثاني ١٩٢٧) ، تقرير مخبر الوزراء وأصحاب الميبارات الأمريكيين ، تقديرات التايمز ونيويورك تايمز واوستن شامبيرلن المذكورة في منشورات عديدة وخاصة في الصحيفة الأمريكية «ذي نابشون» و«الأمّة» الخ . وإنه لشيء ذو دلالة ان صحافة الحزب الرسمية توقفت بمد محاولات الأولى والفاشلة عن نشر تقديرات اعدائنا الطبقيين حول الأزمة التي كان يمر بها الحزب في الأشهر الأخيرة ، والتي لا يزال يعاني منها : فهذه الأحكام كانت تكشف بوضوح ظاهراً الطبيعة الثورية الطبقيّة للمعارضة .

ولهذا فإننا نعتقد بأنه قد يكون بوسعنا أن نحصل على وضوح أكبر لو تم نشر كتابين معدّين بكل عناية بصدد هذا المؤتمر السادس وهما : «كتاب أبيض» يضم تحليلات الصحافة الرأسمالية الرصينة حول الخلافات داخل الأُمّة الشيوعية ، و «كتاب أصفر» يضم تقديرات الاشتراكية الديمقراطية .

وعلى كل حال ، فالخوف من رؤية الاشتراكية الديمقراطية تحاول التدخل في نقاشنا لن يمنعا لحظة واحدة من أن نحدد بكل جلاء ودقة ما نعتبره خطراً في سياسة الأُمّة الشيوعية ، وما نراه شافياً . إن سحق الاشتراكية الديمقراطية

(١) ذهب ارستن شامبيرلن حتى المطالبة بالاجراء الى الاهدام رمية بالرصاص .

لا يتم بالدبلوماسية أو باخفاء الأخطاء ، بل باتباع سياسة ثورية صحيحة لا بد من وضعها ورسم خطوطها .

II - لماذا لم تعقد الامة الشيوعية أي مؤتمر منذ أكثر من اربع سنوات

لقد انقضى أكثر من أربع سنوات منذ المؤتمر الخامس . وخلال هذه الحقبة تغير خط القيادة بشكل جذري ، كما تبدل تشكيلها وتركيب مختلف الأحزاب وتركيب الامة الشيوعية بجمعها . ولم تتم إزاحة رئيس الامة من مركزه فعسب ، بل طرد من الحزب أيضاً ، قبل أن يعود فيقبل فيه من جديد (١) ، فقبل افتتاح هذا المؤتمر السادس . لقد جرت هذه الأحداث دون أن يعقد أي مؤتمر ، رغم أنه لم يكن هناك عائق موضوعي يمنع الدعوة إليه . وفي حين كانت تطرح على الحركة العمالية والجمهورية السوفياتية معضلات حيوية ، ظهر اجتماع الامة الشيوعية كأنه عمل لا داعي له: فكان يتم تأجيله سنة بعد أخرى ، كأنه عائق زائد أو وزن معطل غير مفيد . ولم تتم الدعوة إليه إلا عندما قدّر بأنه سيكون أمام الأمر الواقع .

خلال هذه السنوات الأربع - المليئة بالأحداث الهامة ، والممزقة بالخلافات العميقة - وُجد وقت كاف لمعقد العديد من المؤتمرات والاجتماعات والندوات البيروقراطية : كالمحادثات المنفردة للجنة الانكلو - روسية ، ومؤتمر العصبة

(١) في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٧ طرد زينوفيف من الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي . ثم أعلن استسلامه السياسي بعيد انعقاد المؤتمر الخامس عشر في ديسمبر (كانون أول) من السنة نفسها ، فأعيد إلى الحزب في السنة التالية .

الديمقراطية للنضال ضد الامبريالية ، ومؤثر « أصدقاء الاتحاد السوفياتي »^(١) المسرحي ... ولم ينقص الوقت وبضيق المكان إلا لعقد المؤتمرات النظامية الثلاثة الخاصة بالأممية الشيوعية !

خلال الحرب الأهلية والحصار الامبريالي ، وعندما كان المندوبون الأجانب يلاقون صعوبات هائلة ويقتل بعضهم في الطريق ، كانت مؤتمرات الحزب الشيوعي السوفياتي والأممية الشيوعية تنعقد بصورة منتظمة وفقاً لأنظمة الحزب البروليتاري وروحه . فلم لا يتم التصرف بالشكل نفسه في هذه الأيام ؟ إن الادعاء بوجود « أشغال عملية » كثيرة الآن يعني الاعتراف بأن فكر الحزب وإرادته تعمق عمل القيادة ، وإن المؤتمرات هي عبء وسط الأعمال الهامة والجديدة . والحقيقة أن ذلك يعني فتح السبيل أمام التصفية البيروقراطية للحزب .

من حيث الشكل ، تم حسم كل المسائل خلال هذه السنوات الأربع من قبل اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية أو البريزيديوم ، أما من حيث الوقائع ، فمن قبل المكتب السياسي للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، أو بصورة أدق من قبل أمانة سره المستندة إلى الجهاز الحزبي التابع لها . ونحن لا نقصد هنا طبعاً التأثير الأيديولوجي الذي كان يمارسه الحزب الشيوعي السوفياتي ، والذي كان حجمه في أيام لينين أكبر من حجمه الحالي ، والذي كان له معنى خلافاً قوياً . إننا نقصد السلطة المطلقة لأمانة السر التي تفرض نفسها بواسطة السلطة المطلقة للجهاز . ولم تكن هذه السلطة موجودة في أيام لينين ، كما أنه حذر

(١) كانت الأممية الشيوعية حتى عام ١٩٢٧ توجه اهتمامها للأحزاب والتقايات المالية . وبمناسبة العيد المئتين لثورة أكتوبر ، تم خلق منظمة تضم عدداً من شخصيات « أصدقاء الاتحاد السوفياتي » . وكان ذلك بداية أسلوب امتد فيما بعد واتسع ، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث ظهرت « حركة السلام » .

بشدة من هذا الخطر في نصائحه الأخيرة التي وجهها إلى الحزب^(١) .

أعلنت الأمانة الشيوعية « حزباً عالمياً متحداً » ، وأخضعت لها جميع الفروع القومية . كان لينين قد لعب في هذه المسألة ، وحتى النهاية ، دور المعدل : وكرر تحذيراته حيال الميول البيروقراطية للقيادة ، خاشياً أن تتحرف الديمقراطية المركزية نحو البيروقراطية ، نتيجة غياب القاعدة السياسية . غير أن المركزية القصوى انتصرت فور توقف لينين عن العمل . وأعلنت اللجنة التنفيذية لجنة مركزية تتمتع بجميع السلطات في الحزب العالمي المتحد ، على أن تكون مسؤولة أمام المؤتمرات فقط . وبالواقع ماذا نرى في هذه القضية ، لم 'تُعقد المؤتمرات عندما كنا بآمس' الحاجة إليها (الثورة الصينية وحدها مبرر كاف لدعوة مؤتمرين) . إن اللجنة التنفيذية هي نظرياً المركز القوي للحركة العالمية العالمية ، ولكن هذه اللجنة عرفت في السنوات الأخيرة ، ومرات عدة ، تعديلات عميقة . فخرج منها عدد من الأعضاء الذين تم انتخابهم في المؤتمر الخامس ليلعبوا دوراً في القيادة ، وقد جرت الأمور بشكل مشابه داخل فروع الأمانة الشيوعية أو أهمها على الأقل . فمن هو الذي أدخل التعديل على اللجنة التنفيذية ، التي ليست مسؤولة مبدئياً إلا أمام المؤتمر ... ، إن لم يُنمقد المؤتمر ؟ الجواب على ذلك واضح كل الوضوح : لقد جاء التعديل من النواة القيادية داخل الحزب الشيوعي السوفياتي التي كانت تلجأ عند كل تبديل لتركيبها إلى تعديل اللجنة التنفيذية ، بالرغم من النظام الداخلي للاممية الشيوعية وقرارات المؤتمر الخامس .

(١) إشارة إلى « وصية » لينين التي كان عظوراً حيازتها أو توزيعها داخل الاتحاد السوفياتي في تلك الحقبة ، وكانت عقوبة من يقدم على ذلك النفي الى المسكرات . ولم تنشر هذه الوثيقة بصورة رسمية داخل الاتحاد السوفياتي إلا بعد تقرير خروتشوف أمام المؤتمر العشرين في عام ١٩٥٦ ، وذلك في جزء إضافي من مجموعة المؤلفات الكاملة مع عدد من النصوص الأخرى التي كانت ممنوعة أيضاً من قبل ..

لقد تمتّ التبديلات داخل النواة القيادية في الحزب الشيوعي السوفياتي ليس فقط من وراء ظهر الأمانة الشيوعية ، ولكن أيضاً من وراء ظهر الحزب الشيوعي السوفياتي نفسه ، وذلك بين المؤتمرات وبشكل مستقل عنها بواسطة انقلابات يقوم بها الجهاز . وكان « فن القيادة » يكمن في وضع الحزب أمام الأمر الواقع ؛ ثم تم التعمينات لحضور المؤتمر ، الذي يتم تأخير بناء على آلية مكشوفة الوحي ، بناء على رغبة القيادة الجديدة الممينة ، على حين يطلق بكل بساطة على النواة القيادية السابقة اسم « القعة المعادية للحزب » .

ونحن لا نزيد الاطالة في تعداد جميع مراحل هذه العملية ؛ انني لن أذكر إلا حدثاً من جملة الأحداث ، ولكنه يعبر عنها كلها أحسن تعبير . لقد كانت مجموعة زينوفيف على رأس المؤتمر الخامس ، ليس فقط من الناحية الشكلية ولكن أيضاً من الناحية الواقعية ، وهي بالضبط التي أعطت الصبغة الأساسية لأعمال هذا المؤتمر : الصراع ضد « التروتسكية » المزعومة . ولكن هذا التكتل القيادي لم يستطع البقاء حتى انعقاد المؤتمر السادس في أي حزب من أحزاب الاممية الشيوعية وفي يوليو (تموز) ١٩٢٦ أعلنت النواة المركزية لهذا التكتل - والمؤلفة من زينوفيف وكامنييف وسوكولنيكوف وآخرين غيرهم - ما يلي :

« منذ الآن لم يعد هناك أي مجال للشك بأن النواة الأساسية لمعارضة ١٩٢٣ كانت محقة عندما نهت إلى الأخطار الكامنة في الاعتماد عن الخط البروليتاري ، وإلى أخطار نمو نظام الجهاز » .

وأكثر من هذا : في الاجتماع العام للجنة المركزية ولجنة المراقبة المركزية (من ١٤ إلى ٢٣ يوليو - تموز - ١٩٢٦) أعلن زينوفيف - رئيس المؤتمر الخامس وروحه المحركة - بأنه يعتبر أن الخطأين الرئيسيين في حياته هما : خطأ ١٩١٧ ، والصراع ضد المعارضة في عام ١٩٢٣^(١) . ويقول زينوفيف :

(١) وقد نشرت اللجنة المركزية هذا التصريح المقتول من جديد قبل المؤتمر الخامس عشر .

« انني اعتبر الخطأ الثاني أكثر خطورة ، لأن خطأ عام ١٩١٧ الذي تمّ أيام لينين ، قد صحّحه لينين .. بينما يكمن خطئي في عام ١٩٢٣ في ما ... »
« أورد جونيكيدزه - ماذا أذن ، فقد حشوت دماغ الحزب كله ! »
« زينوفيف - نعم لقد كان تروتسكي محقاً على عكسكم في موضوعي الانحراف والطفيان البيروقراطي للجهاز . »

ولكن مشكلة الانحراف ، أي مشكلة الخط السياسي ، والنظام القائم داخل الحزب تشكل مجمل الاختلافات في وجهات النظر. ولقد رأى زينوفيف في عام ١٩٢٦ ان معارضة عام ١٩٢٣ كانت محقة حول هذه القضايا ، وانه اعتبر صراعه ضد « التروتسكية » في فترة ١٩٢٣ - ١٩٢٥ أكبر خطأ ارتكبه في حياته ، وأكثر خطورة حتى من معارضته لتفجير ثورة اكتوبر . ومع هذا ، نشرت الصحف في الأيام الأخيرة قراراً صادراً عن لجنة المراقبة المركزية يقضي بإعادة زينوفيف مع عدد من الاشخاص إلى الحزب نظراً لأنهم « تراجعوا عن شططهم التروتسكي » . إن هذه القصة ، التي تؤكدوا الوثائق بشكل كامل ، ستبدو لأحفادنا وأحفاد أحفادنا قصة غريبة من نسج الخيال ، وربما أنها لم تكن تستحق الذكر لو أنها لا تتعلق إلا بشخص واحد ، أو جماعة معينة ، ولم تكن مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بكل الصراع الفكري الذي شهدته الاممية الشيوعية في السنوات الأخيرة ، ولو لم تتم عضوباً وسط الشروط التي سمحت بعدم عقد أى مؤتمر خلال أربع سنوات ، أي وسط السلطة اللامتناهية للاساليب البيروقراطية . في الوقت الحاضر لا تتم قيادة ايدولوجية للاممية الشيوعية ، بل إدارتها . ولم تعد النظرية اداة للمعرفة والتوقع ، بل غدت أداة تقنية للإدارة . تلتصق بالمعارضة بعض الآراء ، ثم يحكمون عليها من خلال هذه الآراء . يشيرون الى البعض « كتروتسكيين » ، ثم يبرؤون ساحتهم منها فيستدعونهم ويعودون إلى العمل كما لو كانوا موظفين في سفارة !

ويصاحب مثل هذه التبدلات الايدولوجية حتماً انقلابات داخل التنظيم ؛

وهي تأتي دائماً من الأعلى ، وعندما تغدو منهجاً متبعاً تصبح النظام المعادي لا الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي فحسب بل الأحزاب أخرى في الاممية الشيوعية . وقبلها تتطابق الدوافع الرسمية لكل انقلاب في القيادة مع الدوافع الحقيقية . إن الازدواجية في مجال الأفكار هي النتيجة المحتومة لتبقرط (bureaucratization) النظام . وخلال هذه السنوات سار قادة الأحزاب في ألمانيا وفرنسا وانكلترا وأمريكا وبولونيا ... الخ أكثر من مرة على طرق انتهازية دون أن توجه لهم أي إدانة لأن موقفهم بالنسبة لقضايا الحزب الشيوعي السوفياتي الداخلية كانت خير حماية لهم .

وما تزال الأمثلة الأخيرة حية في الأذهان . لقد تمتعت القيادة الصينية التي ضمت تشين - دو - سيو وتان - بين - سيان وشركاها ، والمنشقة بعمق^(١) ، حتى آخر لحظة بالدعم الكامل من قبل اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية ، ضد انتقادات المعارضة . وليس هذا غريباً ، طالما ان تان - بين - سيان أعلن في الاجتماع العام السابع للجنة التنفيذية للأممية الشيوعية ما يلي :

« منذ أول ظهور للثروتسكية بنى الحزب الشيوعي الصيني والشبيبة الشيوعية الصينية موقفاً إجماعياً ضدها^(٢) .

هنالك في اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية نفسها وفي جهازها عناصر تلعب دوراً هاماً ، مع أنها عناصر عارضت الثورة البروليتارية ، ثم عرقلتها على قدر استطاعتها في روسيا وفنلندا وبلغاريا وهنغاريا وبولونيا ، وفي بلدان أخرى ؛

(١) لقد لجأ تشين - دو - سيو فيما بعد الى إعادة فحص السياسة التي سار عليها والتحق بالمعارضة اليسارية . وتقول الوثائق الرسمية التي ينشرها القادة الصينيون الحاليون حول تاريخ الصين بأن تشين - دو - سيو هو المسؤول الأول عن سياسة فترة ١٩٢٥ - ١٩٢٧ والمهزمية التي نجحت عنها ، ويلزمون الصمت حول دور الاممية الشيوعية .

(٢) عن التقرير المختزل - صفحة ٢٠٥ .

ولكنها بالمقابل أثبتت قدراتها في اللحظة المناسبة عند صراعها ضد « التروتسكية » .

ان تجاهل النظام الداخلي وخرقه ، واللجوء الى الانقلابات داخل التنظيم والأفكار ، وتأجيل المؤتمرات والاجتماعات ، وتنمية الاساليب التعسفية لا يمكن أن تكون كلها وليدة الصدفة ، ولا بد أن يكون وراءها أسباب عميقة . إنه لنقص في الماركسية تفسير هذه الامور بأنها ناجمة فقط أو بصورة رئيسية على الأقل عن أسباب شخصية (صراع الجماعات على السلطة ، الخ) ، رغم أن هذه الدوافع تلعب في بعض اللحظات دورها (انظر « وصية » لينين) . غير ان الامر يتعلق هنا بعملية عميقة طويلة الأمد لا يمكن أن تستند إلى أسباب نفسية فحسب ولكن في الدرجة الاولى الى أسباب سياسية ، وبالفعل فهي تستند الى مثل هذه الأسس .

يعود تبقرط النظام كله داخل الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، والامية الشيوعية بشكل رئيسي ، الى تقافم التباعد خلال السنوات الخمس الأخيرة بين الخط السياسي للقيادة والآفاق التاريخية للبروليتاريا . وكلما تقافم التباعد كلما أثبتت الأحداث خطأ هذه السياسة ، وكلما انعدمت القدرة على تطبيقها مع احترام نظم الحزب وعلى ضوء النقد ، كلما غدا ضرورياً أكثر فأكثر فرضها على الحزب من الاعلى بواسطة الجهاز ، وحتى بالوسائل الخاصة بالدولة .

في مثل هذه الظروف لم تعد القيادة تحتل إطلاقاً النقد الماركسي . إن النظام البيروقراطي يتسم بالشكلية الجامدة ، والسكولاستيكية هي الايديولوجية الأكثر تناسلاً معه . ولقد كانت السنوات الخمس الأخيرة مرحلة تشويه للماركسية التي تحولت الى مذهب سكولاستيكي بغية تغطية الانحراف السياسي وخدمة عملية الاغتصاب البيروقراطي .

III السياسة من عام ١٩١٣ حتى عام ١٩٢٧

بما لا شك فيه ان الرغبة بانتظار انتصار عالمي كبير كانت إحدى دوافع تأجيل المؤتمر السادس عدة مرات ، ففي مثل هذه الحالات ينسى الناس الهزائم القريبة العهد بسهولة أكبر ، ولكن النصر لم يأت ... وليس هذا من قبيل الصدفة !

لقد استفادت الرأسمالية الأوروبية والعالمية في هذه الحقبة من تأجيل جديد كبير . منذ عام ١٩٢٣ تقوّت الاشتراكية الديمقراطية بشكل ملحوظ . على حين لم تتم ' الأحزاب الشيوعية إلا بشكل لا يذكر وليس هناك من يجرؤ على القول بأنها عرفت خلال هذه السنوات الأربع أو الخمس كيف تؤمن استمرارية قياداتها وثباتها ونفوذها . بل ان هذه المثانة وتلك الاستمرارية تعرضتا للاهتزاز بعمق حتى داخل الحزب حيث كانتا تتوافران بالشكل الأوفر ضماناً ؛ الا وهو الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي .

حققت الجمهورية السوفييتية في هذه الحقبة تقدماً جدياً في المجالين الاقتصادي والثقافي ، وهو تقدم يظهر للعالم أجمع معنى الأساليب الاشتراكية في الادارة وقوتها ، والامكانيات الواسعة التي تحملها . ولكن هذه النجاحات تحققت على أساس استقرار الرأسمالية المزعوم ، ذلك الاستقرار الناجم عن سلسلة الهزائم التي لحقت بالثورة العالمية .

وخلافاً للزعم المتفائلة ، فقد مال الميزان الداخلي للقوى في حقلي الاقتصاد والسياسة ضد مصلحة البروليتاريا : ومن هنا سلسلة الأزمات المضنية التي لم ينته الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي منها .

إن السبب الأساسي لأزمة ثورة اوكتوبر يكن في تأخر الثورة العالمية نتيجة لعدد من الهزائم القاسية التي لحقت بالبروليتاريا . حتى عام ١٩٢٣ كان هناك فشل حركات وانتفاضات ما بعد الحرب نظراً أولاً لاختفاء قسم كامل من

الشبيبة ، وثانياً لضعف قوة الأحزاب الشيوعية . وبدءاً من عام ١٩٢٣ تغير الموقف بشكل جذري : فلم يعد الأمر مقصوراً على هزائم البروليتاريا ، بل أصبح يتعلق بهزائم سياسة الاممية الشيوعية . وكانت اخطاء هذه السياسة في المانيا و انكلترا والصين - وبدرجة أقل في بلاد أخرى مختلفة - كبيرة لدرجة أنه من المستحيل أن نعثر على أخطاء مشابهة في مجمل تاريخ الحزب البلشفي : وإذا أردنا ذلك فينبغي أن نعود إلى تاريخ المنشقة في سنوات ١٩٠٥ - ١٩١٧ أو أيضاً العودة عشرات السنين إلى وراء . إن التأخر في تطور الاممية الشيوعية يظهر تاجاً بشكل مباشر عن السياسة الخاطئة التي اتبعت خلال السنوات الخمس الاخيرة . ولا يمكن ان نلقي عبء هذا التأخر على « الاستقرار » ، إلا إذا تصورنا طبيعة الاستقرار بصورة سكولاستيكية وبغية التهرب من هذه المسؤولية . ان الاستقرار لم يسقط من السماء ، ولم ينجم عن تغير آلي لظروف الاقتصاد الرأسمالي العالمي : انه ثمرة تبدل في اتجاه غير ملائم في الميزان السياسي للقوى الطبقية . لقد ضعفت البروليتاريا في المانيا نتيجة لاستلام القيادة في عام ١٩٢٣ ، وخدعتها وخانتها في انكلترا قيادة بقيت الاممية الشيوعية متكئة معها حتى عام ١٩٢٦ ، اما في الصين فقد رمت بها سياسة اللجنة التنفيذية للاممية الشيوعية وسط فح الكومينتانغ في ١٩٢٦ - ١٩٢٧ . تلك هي الأسباب المباشرة التي لا جدال فيها للهزائم . اما السعي إلى القول بأن الهزائم كانت محتومة حتى مع استخدام سياسة صحيحة فهو يصب في قدرية منفرة ، وتراجع عن الفهم البلشفي لدور القيادة الثورية واهميتها .

واستفادت البورجوازية من هزائم البروليتاريا الناجمة عن سياسة خاطئة ، وحصلت على مهلة سياسية استخدمتها لتقوية مواقفها الاقتصادية . من المفهوم أن تقوية المواقع الاقتصادية البورجوازية قد أثرت بدورها - بوصفها عاملاً من عوامل « الاستقرار » - على الوضع السياسي . غير ان السبب الجوهرى لصمود الرأسمالية خلال سنوات « الاستقرار » الخمس تلك كامن في ان قيادة الأممية الشيوعية لم تكن في أية لحظة من اللحظات على مستوى الاحداث . ولم تكن

الاضاع الثورية قليلة ، ولكنها دائما لم تجد من يحسن استخدامها . وليس هذا الخطأ ناجماً عن الصدفة ، كما انه لا يتصف بالشذوذ : انه نتيجة محتومة للخط الوسطي الذي يستطيع في الحالات العادية اخفاء رخاوته وعدم تماسكه ، ولكنه يؤدي بما لا مفرّ منه إلى أخطر الكوارث في وضع ثوري عندما تحدث تغيرات مفاجئة .

لفهم معنى الاتجاه الحالي نحو اليسار لا يكفي ان نملك نظرة كاملة لما شكله الانزلاق نحو الخط العام الوسطي - اليميني الذي انكشف تماماً في ١٩٢٦ - ١٩٢٧ ، بل ينبغي علينا ان نعرف ما كانت مرحلة التطرف اليساري السابقة في ١٩٢٣ - ١٩٢٥ خلال إعداده لهذا الانزلاق . ولذا فالامر يتعلق بالحكم على السنوات الخمس التي أعقبت وفاة لينين .

منذ المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي السوفياتي في ربيع ١٩٢٣ ظهر بوضوح موقفان متميزان حول قضايا الاتحاد السوفياتي الاقتصادية . وتطور هذان الموقفان خلال السنوات الخمس التي تلت ذلك ، وتم التحقق من وجودهما بصدد أزمة تخزين القمح في ١٩٢٧ - ١٩٢٨ . لقد اعتبرت اللجنة المركزية ان الخطر الرئيسي الذي يهدد التحالف مع الفلاحين هو تطور الصناعة بشكل سابق لأوانه ، ووجدت البرهان على هذا « أزمة البيع » المزعومة في خريف ١٩٢٣ . وعلى العكس فإنني قد دعت في المؤتمر الثاني عشر الفكرة القائلة بأن الخطر الرئيسي الذي يهدد « السيتشكا » ^(١) وديكتاتورية

(١) سيمتشكا : كلمة روسية تعني « الارتباط » . ولقد استخدم هذا التعبير في الحزب البلشفي لتسمية تحالف العمال مع الفلاحين الفقراء ، وإلى درجة ما مع الفلاحين المتوسطين . وكان الحفاظ على هذا التحالف يعتبر ضرورياً لفترة طويلة من الزمن كما يتم تثبيت ديكتاتورية البروليتاريا . ولقد بحث موضوع « السيمتشكا » مرات عديدة منذ ثورة اكتوبر . لنشر ، في السياق ، الى تقرير روتسكي المقدم الى المؤتمر الثاني عشر والذي يظهر فيه بأن الحفاظ على هذا « الارتباط » يتطلب « اغلاق المصن » (التباين بين مبروط اسعار المنتجات الزراعية وارتفاع اسعار المنتجات الصناعية) .

البروليتاريا يتمثل في « المقص » الذي يمثل التباعد بين اسعار المواد الزراعية وأسعار البضائع الصناعية . وهو تباعد يعكس تأخر الصناعة . وكنت أقول بأن الحفاظ على هذا التباين ، فكيف بتفاهه ، سيؤدي حتماً إلى تمييزات في الاقتصاد الزراعي والانتاج الحرفي ، وإلى نمو عام للقوى الرأسمالية من جهة أخرى . ولقد طرحت هذا التحليل بكل وضوح اثناء المؤتمر الثاني عشر . وفي هذه الفترة أيضاً طرحت الفكرة القائلة بأنه اذا ما تأخرت الصناعة جاءت المواسم الزراعية الحسنة لتزيد الميول الرأسمالية بدلاً من تفضية التطور الاشتراكي ، ولتمطي بذلك العناصر الرأسمالية أداة لبث الاختلال داخل الاقتصاد الاشتراكي .

ووجدت هذه التوجهات الأساسية المقدمة من الطرفين في الصراعات التي طبعت السنوات الخمس التالية . وفي هذه الفترة تصاعدت باستمرار ضد المعارضة الصيحات والالتمامات السخيفة والرجعية في جوهرها مثل : انها « تخاف من الموجيك الفلاح » ، أو « تخشى المحصول الجيد » ، أو « تنظر بحذر إلى زيادة الثروة في القرية » ، أو افضل من ذلك « تود نهب الفلاح » . وهكذا فمنذ المؤتمر الثاني عشر ، وخاصة في مناقشات خريف ١٩٢٣ ، رفضت الكتلة الرسمية المقاييس الطبقية ، وتمسكت بمفاهيم مثل « الفلاحين » بشكل عام و « المحاصيل » والإزراء . وفي هذه الطريقة لإدراك الأمور يظهر ضغط الشرائح الاجتماعية الجديدة التي تشكلت على اساس السياسة الاقتصادية الجديدة « النيب » ، N.E.P. وكانت مرتبطة بجهاز الدولة ، وبدت حريصة على ألا يضايقها احد في ارتفاعها .

وخلال هذه السيرة ، أخذت الاحداث العالمية اهمية حاسمة . وكان النصف الثاني من عام ١٩٢٣ فترة انتظار قلق للثورة البروليتارية في ألمانيا . وفهم الموقف بصورة متأخرة ، وكان هناك تردد . وظهرت داخل القيادة الرسمية احتكاكات مطموسة (مع بقاء ستالين - زينوفيف في الحقيقة على الخط الاسطى نفسه) . وبالرغم من التحذيرات المتكررة ، لم تلجأ القيادة إلى تبديل

التكتيك إلا في اللحظة الأخيرة . وانتهى كل شيء بالاستسلام الرهيب لقيادة الحزب الشيوعي الألماني ، وتركها للعدو مواقع حاسمة ^(١) .

وكانت هذه الهزيمة في حد ذاتها تحمل انذاراً واضحاً . غير أنها أخذت معنى شاقاً أكثر بكثير ، لأن قيادة اللجنة التنفيذية للألمانية الشيوعية ، والمسؤولة إلى حد كبير عن الهزيمة ، لم تفهم اتساعها ولم تقدر عمق الحسارة ، ولم تشأ بكل بساطة الاعتراف بواقع الهزيمة .

وردت القيادة بكل عناد بأن الوضع الثوري يتابع تطوره ، وإن المارك الحاسمة واقعة لا محالة في المستقبل . واستناداً إلى هذا الحكم الخطأ من أساسه ، حدد المؤتمر الخامس كل توجهه في منتصف عام ١٩٢٤ .

طوال النصف الثاني من عام ١٩٢٣ قرعت المعارضة أجراس الانذار محذرة من العقدة السياسية التي كانت تقترب ، ومطالبة بمسلك يتجه فعلياً نحو

(١) في يناير (كانون الثاني) ١٩٢٣ ، وبعد تقاعس المانيا عن دفع تعويضات الحرب للنصوص عنها في معاهدة فرساي قامت القوات الفرنسية والبلجيكية باحتلال الرور لضمان الدفع . فردت الحكومة الألمانية على ذلك معلنه « الغرامة السليبية » لحرمان المحتلين من أي مردود للعمل داخل هذه المنطقة . وهذا ما أوقع المانيا كلها في فوضى مالية واقتصادية كبيرة . واخذ التضخم المالي بسرعة حجماً هائلاً . ومنذ شهر مايو (أيار) من السنة نفسها شهدت المانيا تحركات عمالية واسعة النطاق أكثر فأكثر ، ونمو الحزب الشيوعي الألماني . وفي أغسطس (آب) وقع اضطراب عام عفوي . أدى إلى سقوط حكومة كرون التي حلت محلها حكومة سترسمان ، حكومة « التحالف الكبير » . وطرح على جدول المهام فكرة استيلاء الحزب الشيوعي الألماني على السلطة . وذهب براندل قائده الرئيسي ، إلى موسكو في نهاية أغسطس (آب) . وتم وضع خطة . ولاعداد الظروف الملائمة شكلت في ١٢ أكتوبر (تشرين اول) حكومات محلية جبهوية تضم الاشتراكيين اليساريين والشيوعيين في الساكس وثورينج . ونحت ستار إعادة الأمن أرسلت الحكومة المركزية قواتها إلى هذين البلدين وطردت الحكومات المحلية . ولكن الترددات التي حصلت داخل قيادة الحزب الشيوعي (وكذلك داخل قيادة اللجنة الشيوعية كما سرى فيما بعد) أدت إلى إلغاء أمر الانتفاضة في اللحظة الأخيرة . وفي يوم ٢٣ أكتوبر (تشرين اول) اندلعت انتفاضة في هامبورغ فقط ، نظراً لأن الأمر الماكس لم يصل إلى المدينة في الوقت اللازم . ولم يستمر هذا العصيان أكثر من بضعة أيام .

الانتفاضة ، لأن الأمور تجري في مثل هذه اللحظات التاريخية بسرعة كبيرة تجعل عدة أسابيع بل عدة أيام تقرر مصير الثورة لسنوات عديدة . وبالمقابل في الشهور الستة التي سبقت المؤتمر الخامس رددت المعارضة بكل اصرار بأن الوضع الثوري قد فات و « ان من الضروري تبديل اتجاه الاشارة على اعتبار ان الريح غدت معاكسة لا ملائمة » : وطرحت بأن الانتفاضة لم تعد في مهام الساعة ، بل أنه يجب - عبر شن معارك دفاعية ضد العدو المهاجم - اعداد وحدة الجماهير وتأمين التفافها حول مطالب جزئية وخلق نقاط استناد داخل النقابات ... الخ .

وبالرغم من الانحسار السياسي ، اتجه المؤتمر الخامس بشكل إبرازي نحو الانتفاضة : فأدى إلى تحييز الأحزاب الشيوعية وإلى بث القوضى في صفوفها . عام ١٩٢٤ ، وهو عام الانعطاف المباغت الواضح نحو الاستقرار ، أصبح عام المفامرات في بلغاريا واستونيا^(١) . واصطدم الخط اليساري المتطرف بشكل متزايد القوة مع خط سير الاحداث . واعتباراً من هذه اللحظة بدأ البحث خارج نطاق البروليتاريا عن قوى ثورية جاهزة سلفاً : ومن هنا جاء تجميع بعض الاجزاب المزعومة فلاحية في عدة بلدان ، كما جاءت المفاصلة مع

(١) في يونيو (حزيران) ١٩٢٣ اطاح انقلاب رجعي بحكومة الزعيم الفلاحي الكسندر ستامبولسكي . وفتب صراع مسلح دام عدة أيام قتل فيه ستامبولسكي . ووقف الحزب الشيوعي البلغاري الذي كان يتمتع بالدعم الانتخابي من قبل ربع المواطنين خلال الأزمة على الحياد بحجة ان القوى المتصارعة تقتل (فرعين من الطبقة الرأسمالية نفسها) . وانتقدت اللجنة التنفيذية للاممية الشيوعية هذه السياسة بشدة ، ونجم عن ذلك تبديل القيادة . ولكن القيادة الجديدة حاولت الرد على ارهاب نظام تسانكوف بانتفاضة لم تعد متلائمة مع وضع البلاد . وكان من جراء ذلك ان سقطت المحاولة بعد ان استمرت من ١٩ حتى ٢٨ سبتمبر (أيلول) . كذلك في كانون الأول من عام ١٩٢٤ نظمت انتفاضة في استونيا لم تكن تتلاءم ابداً مع الوضع في البلاد . ولم يشارك فيها الا حوالي ٢٠٠ عضو من الحزب الشيوعي الاستوني ، ثم سحقهم خلال بضعة ساعات حول هذه الاحداث راجع كتاب « الانتفاضة المسلحة » (L'insurrection armée » . A. Neuberg — (Heinz Newmann) .

راديش لافولت ، والمبالغة في دور الاممية الفلاحية على حساب الاممية النقابية ، والحكم الخاطيء على النقابات الانكليزية ، والصدافة ما فوق الطبقة مع الكومينتانغ ... الخ . ان كل هذه المكازات ، التي حاول التيار اليساري المتطرف المغامر الاستناد اليها ، غدت فيما بعد الدعائم الأساسية للتيار اليميني المكشوف الذي ترسخت اركانه بعد أن فشل المتطرفون اليساريون في تقدير الوضع ، فذهطوا امام عملية الاستقرار في ١٩٢٤ - ١٩٢٥ .

حل مكان تطرف ١٩٢٤ - ١٩٢٥ اليساري ، الضائع امام الوضع ، وبشكل عنيف ، انحراف يميني ، تدرّج بنظرية « عدم الفقد فوق المراحل » ، ليطبّق سياسة التلاؤم مع البورجوازية القومية ، والديمقراطية البورجوازية الصغيرة ، والبيروقراطية النقابية ، والكولاك الذين اطلق عليهم اسم « المتوسطين الأقوياء » ، والموظفين ... ، بحجة تأمين النظام والانضباط .

وبعد ذلك جرف سيل الاحداث السيادة الوسطية - اليمينية ، التي كانت تحافظ على مظاهر البلشفية في مسائل ثانوية ، ووجدت ذروتها الدامية ذات الطبيعة المنشفية ، في مسألتي الثورة الصينية ، واللجنة الانكلو - روسية .

من التبجح الفارغ طبعاً التأكيد على ان البروليتاريا الالمانية كانت دون أدنى شك ستسلم السلطة لو توفرت لها قيادة صحيحة ، او ان البروليتاريا الانكليزية لو قادتها قيادة صحيحة ستقلب دون أدنى شك المجلس العام ^(١) ، وتقرب ساعة انتصار الثورة ، أو أن البروليتاريا الصينية ، لولا جرمها وراء راية الكومينتانغ ، كانت ستنتهي الثورة الزراعية منتصرة لتستولي بعد ذلك على السلطة دون أدنى شك بالتحالف مع الفلاحين الفقراء . غير ان هذه الاحتمالات الثلاثة كانت قائمة ، ولكن القيادة ، بتجاهلها لصراع الطبقات

(١) يتعلق الأمر بالمجلس العام لمؤتمر النقابات (Trade Union) ، وهو قيادة اتحاد النقابات البريطانية .

كانت تدعم موقف المدعو على حساب طبقها بالذات ، وكانت بهذا تزيد من إمكانية الهزيمة .

ان قضية الوثيرة حاسمة في كل صراع ، فكيف بها في صراع أبعاده عالمية . ويرتبط مصير جمهورية السوفييت ارتباطاً لا ينفصم بمصير الثورة العالمية . ونحن لا نملك قروناً أو حتى عشرات عديدة من السنين لنستخدمها على هوانا ، ان المسألة تحسمها ديناميكية الصراع التي يستفيد المدعو خلالها من كل خطأ أو هفوة ، ويحتل كل شبر من الأرض إذا لم يكن محمياً . وغيباب السياسة الصحيحة لدى الاممية الشيوعية سيؤدي إلى تأخير الثورة العالمية تأخيراً تاريخياً غير محدد : غير ان الوقت هو الذي يفرض . وكل ما تخسره الثورة العالمية تربحه البورجوازية . ان بناء الاشتراكية صراع تقوم به الدولة السوفييتية ليس فقط ضد البورجوازية الداخلية بل أيضاً ضد البورجوازية العالمية . فاذا ما استطاعت البورجوازية كسب تمديد تاريخي جديد طويل ، ضد البروليتاريا العالمية ، يصبح أكيداً انها قادرة على قلب ديكتاتورية السوفييت بفضل تقدمها التقني القوي ، و ثروتها ، وجيشها واسطولها (ويبقى السؤال الخاص بالوسيلة التي ستحقق بها هذا العمل ، وهل ستكون وسيلة اقتصادية أم سياسية أم عسكرية أم الثلاثة في نفس الوقت ، عبارة عن سؤال ثانوي) .

ان الوقت عامل حاسم في السياسة ، وخاصة خلال الانعطافات التاريخية المباشرة ، وعندما يدور الصراع حتى الموت بين نظامين . وعلينا ان نتصرف بالوقت باقتصاد كبير : اذ ان الاممية الشيوعية لن تستطيع الصمود أمام خمس سنوات أخرى مليئة باخطاء مشابهة للاخطاء التي تم ارتكابها . تقف الاممية الشيوعية اليوم صامدة بفضل الجاذبية التي لثورة اكتوبر وراية ماركس ولينين بالنسبة للجماهير ؛ ولكنها بددت خلال السنوات الاخيرة جزءاً كبيراً من راسمالها . ان الاممية الشيوعية لن تستطيع العيش خمس سنوات أخرى مع اخطاء مماثلة . فاذا ما انهارت الاممية الشيوعية عجز الاتحاد السوفياتي عن الصمود طويلاً . ولن تبدو مزامير تصريحات ستالين المعلنة بأن الاشتراكية

قد تحققت في بلادنا بنسبة ١٠/٩ إلا كلفوا فارغ . ومن المؤكد ان الثورة البروليتارية ، حتى في هذه الحالة ، ستشق طريقاً جديدة إلى النصر : ولكن متى سيتم ذلك ؟ وماذا سيكون الثمن من التضحيات ، والضحايا للقفزة ؟ سيكون على جيل الثوار العالميين الجديد أن يربط خيط الأثر المقطوع ، ويكسب من جديد ثقة الجماهير وسط أكبر أحداث التاريخ الذي يمكنه أن يكون مهدداً من قبل سلسلة غير منقطعة من الأخطاء والتقلبات والتزييف الأيديولوجي .

يجب قول هذه الكلمات بوضوح وجلاء للطليعة البروليتارية العالمية ، دون أي خشية من الصيحات والزجرات والملاحقات المحتومة ، الصادرة عن أولئك الذين لا يحافظون على تفاؤلهم إلا لأنهم يفلقون عيونهم بخوف أمام الحقيقة .

لهذا تهيمن سياسة الأممية الشيوعية ، في نظرنا ، على جميع القضايا الأخرى . ان استقرار البورجوازية الأوروبية ، وتدعيم الاشتراكية - الديمقراطية ، وتأخر نمو الأحزاب الشيوعية ، وتزايد قوة الاتجاهات الرأسمالية في الاتحاد السوفياتي ، وانحراف سياسة قيادة الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي والأممية الشيوعية نحو اليمين ، والبروقراطية المنتشرة في النظام كله ، والحملة الشعواء ضد الجناح اليساري ، الملاحق والمضطرب من جراء ذلك إلى أخذ مواقع المعارضة - كل هذه العمليات مرتبطة فيما بينها ، وهي تدل على وجود ضعف - مؤقت بالتأكيد - ولكنه عميق لمواقع الثورة العالمية ، وتعتبر عن ضغط القوى المعادية على الطليعة البروليتارية .

١٧ - تحذّر الجماهير ومعضلات القيادة

أعلن تايلمان خلال خطابه ، أو بالأحرى خلال سيل الشتائم التي وجهها إلى المعارضة ، خلال الاجتماع العام للجنة التنفيذية للأممية الشيوعية في فبراير (شباط) ما يلي :

« ان التروتسكيين لا يرون تجذّر الطبقة العاملة المالمية ، ولا يلاحظون بأن الوضع يأخذ وجهاً ثورياً متزايداً » ^(١) .

ثم ينتقل بعد ذلك ، كما ينبغي ، إلى الالتهابات ، حسب الطقوس ، ليؤكد بأننا ، نحن وهيلفيردينغ ، ندفن الثورة المالمية . وكان يمكن تجاهل قصص تايلمان الطفولية لو لم يكن الأمر يتعلق بحزب من الاممية الشيوعية – بشكل ثاني أحزابها من ناحية العدد – يمثلها تايلمان في اللجنة التنفيذية للاممية الشيوعية . فأين هو تجذّر الطبقة العاملة الذي لا تلاحظه المعارضة ؟ لقد تحدث تايلمان وكثيرون غيره عن « التجذّر » في ١٩٢١ و ١٩٢٥ و ١٩٢٦ و ١٩٢٧ . فبالنسبة لهؤلاء لا يوجد في عام ١٩٢٣ انخفاض في نفوذ الحزب الشيوعي ونمو في قوة الاشتراكية – الديمقراطية ، حتى انهم لم يتساءلوا عن سبب هذه الظواهر . ومن الصعوبة بمكان مخاطبة شخص لا يود تعلم أول حروف الايجدية السياسية . ومن سوء الحظ ان الامر لا يتعلق بتايلمان وحده ، وحتى ان شخصه لا يتمتع بأية اهمية . لقد كان المؤتمر الثالث مدرسة الاستراتيجية الثورية بكل معنى الكلمة ، إذ انه كان يعلم اسلوب التمييز ، وهذا هو أول شرط لحل أية مسألة . هناك فترات مدد وفترات جزر ، وتمر كل فترة من الفترات بدورها بعدة مراحل . وعلى التكتيك السياسي ان يتلاءم مع كل مرحلة ، إلا أنه يجب في الوقت نفسه التمسك بخط سير عام ينتجه نحو استلام السلطة ، حتى لا نؤخذ على حين غرة إذا ما تبدل الموقف فجأة . وجاء المؤتمر الخامس فقلب جميع تعليمات المؤتمر الثالث . فتجاهل الوضع الموضوعي واحل محل تحليل الاحداث شعاراً تحريضياً فقط هو : « الطبقة العاملة تتجذر » ، كما ان الوضع يزداد ثورية .

والحقيقة ان الطبقة المالمية الالمانية لم تبدأ بالتخلص من نتائج هزيمة ١٩٢٣ إلا منذ السنة الماضية . ونرى في احدى الوثائق التي نشرتها المعارضة واستند إليها تايلمان ما يلي :

(١) صحيفة برافدا - ١٧ فبراير (شباط) ١٩٢٨ .

« ما لا شك فيه ان هناك حركة نحو اليسار في الطبقة العاملة الأوروبية ، تظهر في تزايد الاضرابات وتضاعف عدد الأصوات الشيوعية في الانتخابات . بيد ان هذا كله لا يمثل سوى المرحلة الأولى للحركة . فأصوات الناخبين الاشتراكيين - الديمقراطيين تزايد بصورة موازية لتزايد اعداد الناخبين الشيوعيين ، وتتجاوزها في بعض الحالات . فاذا ما تطور هذا السير وتعمق ، فستبدأ في المرحلة الثانية الحركة التي ستقود من الاشتراكية - الديمقراطية إلى الشيوعية » (١) .

فاذا نظرنا الى نتائج الانتخابات الأخيرة في فرنسا والمانيا ، وجدنا ان هذا التقدير الخاص بالوضع الداخلي للطبقة العاملة الأوروبية - وخاصة للطبقة العاملة الألمانية - يمكن اعتباره ان لا جدال فيه تقريباً . ومن المؤسف ان صحافة الامية الشيوعية ، بما في ذلك صحافة الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، لا تقدم تحليلاً جاداً ، عميقاً ، مدعماً بالوثائق والارقام حول وضع الطبقة العاملة . فاذا ما استخدمت الاحصائيات كان استخدامها رامية الى رسم انحاء بدعوى هبة القيادة ، وتُخفى معطيات وأرقام ذات أهمية خاصة لرسم الخط البياني الخاص بالحركة العمالية في فترة ١٩٢٣ - ١٩٢٨ ، وذلك عندما تتعارض هذه المعطيات والارقام مع الاحكام الخاطئة والتوجيهات المضللة . وهذا ما يجعل من الصعب إعطاء حكم حول الدينامية الفعلية لعملية تجذّر الجماهير وحول مجراها والطاقت الكامنة فيها .

لم يكن يحق إطلاقاً لتايلمان ان يقول في اجتماع فبراير (شباط) للجنة التنفيذية للاممية الشيوعية بأن « التروتسكيين لا يرون تجذّر الطبقة العاملة العمالية » ، فنحن لم نرتجذّر الطبقة العاملة الأوروبية فحسب بل اننا توسلنا انطلاقاً من ذلك إلى تقييم الظرف منذ نهاية العام الماضي . وأكدت انتخابات

(١) « في المرحلة الجديدة » .

الرايخستاغ في مايو (أيار) ١٩٢٨ كلياً وجهة نظرنا . ان التجذّر يمر بمرحلته الأولى ، وهو يقود الجماهير حتى الآن نحو الاشتراكية - الديمقراطية . ولم يشأ تابلمان أن يرى هذه الحقيقة في فبراير (شباط) ، وهذا ما دفعه إلى القول : « بأن الموقف يأخذ وجهاً ثورياً متزايداً » . وتعبير بهذه العمومية لا يزيد عن كونه جملة جوفاء . هل يمكننا ان نقول بأن الموقف يأخذ « وجهاً ثورياً متزايداً » ؟ عندما نرى تزايد قوة الاشتراكية - الديمقراطية التي تشكل الدعم الأساسي للنظام البورجوازي ؟

للتقرب من وضع ثوري لا بد لـ « تجذّر » الجماهير من الوصول إلى درجة حيث يستطيع العمال الانتقال من الاشتراكية - الديمقراطية إلى الحزب الشيوعي ، وهذا ما يتم الآن دون شك ، بصورة جزئية ، ولكن هذا لا يمثل الاتجاه العام للتيار . ان الحكم على مرحلة أولية ، نصف سلمية نصف توفيقية ، بأنها مرحلة ثورية يعني الاعداد لاختطأ قاسية . علينا ان نتعلم تمييز الامور . ومن يردد سنة بعد أخرى بأن « الجماهير تنجذر وان الوضع ثوري » ليس قائداً بلشفياً ، وانما محرضاً كلامياً : يمكننا التأكد من أنه لن يعرف الثورة متى أتت فعلاً .

ان الاشتراكية - الديمقراطية هي الدعم الرئيسي للنظام البورجوازي . ولكن هذا الدعم في حد ذاته متناقض . فاذا انتقل العمال من الحزب الشيوعي إلى الاشتراكية - الديمقراطية أمكن التحدث بكل يقين عن توطيد النظام البورجوازي . وهذا هو ما وقع في عام ١٩٢٤ . ولم يستطع تابلمان وغيره من قادة المؤتمر الخامس فهم ذلك آنذاك : ولهذا ردوا على حججنا ونصائحنا بالشتائم . أما اليوم فالوضع وضع آخر ، اذ بنمو الحزب الشيوعي مع نمو الحزب الاشتراكي - الديمقراطي ، ولكن نموه ما زال لا يتم مباشرة على حسابها . ان الجماهير تندفع نحو الحزبين بصورة متوازية ، ولا يزال التيار المتجه نحو الاشتراكية - الديمقراطية حتى الآن أقوى من التيار الآخر . العمال هجرون الاحزاب البورجوازية ، انهم يستيقظون ويخرجون من خولهم السياسي ، وفي

هذا تحول جديد لا يعني ، وذلك جلي ، تقوية البورجوازية . بيد ان تطوّر الاشتراكية - الديمقراطية لا يشكل كذلك وضعاً ثورياً . ان علينا ان نتعلم تمييز الامور . اذن كيف يمكن تقييم الوضع الراهن ؟ اننا نمر الآن في وضع انتقالي ، مليء بالتناقضات ، حيث الاتجاهات ما زالت غير متميزة ، وضع يحمل في طياته احتمالات مختلفة . ان علينا ان نتابع بكل عناية التطور اللاحق . للتحويل ، دون ان تدوّننا الجمل الطنانة ، وان نكون مستعدين لهزيمة تبدلات الوضع الفجائية .

ولا تكفي الاشتراكية الديمقراطية ببساطة بجدد زيادة عدد اصواتها الانتخابية ؛ وهي تنظر بعين القلق الى تدفق المال ، والذي يسبب لها كثيراً من الصعوبات . وقبل ان ينتقل المال بشكل جهايري من الاشتراكية - الديمقراطية إلى الحزب الشيوعي - وهذا ما سيتم - علينا ان ننتظر وقوع احتكاكات قوية جديدة داخل الاشتراكية الديمقراطية نفسها ، وان ننتظر تشكيل تجمعات وانشقاقات جديدة . وهذا ما سيفسح المجال على الأرجح امام الحزب الشيوعي للقيام بناورات فعالة هجومية ، على خط « الجبهة الموحدة » ، بغية الاسراع في عملية التآيز الثوري للجهاير ، وانتزاع المال من ايدي الاشتراكية - الديمقراطية . ولكن الويل إذا اكتفت مناورات الاحزاب الشيوعية بالنظر من جديد في فم الاشتراكيين - الديمقراطيّين « اليساريين » (الذين ما زال يوسهم الانتقال كثيراً نحو اليسار) بانتظار ظهور اضرار العقل عندهم ... ولقد رأينا من قبل مثل هذه « المناورات » المنفذة على نطاق ضيق في الساكس (١٩٢٣) (١)، وعلى نطاق واسع في انكلترا والصين (١٩٢٥ - ١٩٢٧) . وهي قد أدت في كل هذه الحالات إلى ضياع الفرصة الثورية ، وسببت هزائم كبيرة .

إن قول تايلمان لا يمثل رأيه الخاص وحده ، ولا أدل على ذلك من مشروع البرنامج الذي يقول :

(١) أنظر رقم I ، صفحة (٢١) .

« ان توطيد عملية تجذّر الجماهير ، وتزايد تأثير ونفوذ الاحزاب الشيوعية ...
يدلان بوضوح على حدوث مد ثوري جديد داخل مراكز الامبريالية » .
إن هذا القول ، إذا أخذناه كنتميم لطرح برنامج على أساسه ، خاطئ ، تماماً . لقد
عرف عصر الامبريالية والثورات البروليتارية وسيمرف ليس فقط «توطيد عملية
تجذّر الجماهير » ، بل كذلك حقبات تنحرف فيها الجماهير نحو اليمين ، ليس فقط
حقبات تزايد لتأثير الاحزاب الشيوعية بل أيضاً عقبات انحدار مؤقتة ،
وخاصة في حالات الاخطاء والمزائيم وعمليات الاستسلام . فاذا نظرنا إلى الأمر
كتقييم « ظرفي » ، إلى حد ما صحيح في حقبة معينة ، وفي عدد من البلاد ، لا
في العالم أجمع ، فإن مكان هذا الحكم ليس في برنامج ، ومن الأجدر وضعه في
قرار مفصل : فالبرنامج موضوع لحقبة كاملة من الثورة البروليتارية . ومن
المؤسف ان قيادة الاممية الشيوعية لم تظهر خلال السنوات الخمس الأخيرة بأنها
تملك الفهم الديالكتيكي بالنسبة لنمو الأوضاع الثورية ثم اختفاها . إنها قد
تمسكت بسكولاستيكية مستمرة حول « التجذّر » ، دون ان تفكر بالمراحل
الحية للصراع الذي تشنه الطبقة العاملة العالمية .

لقد أدت هزيمة المانيا في الحرب العالمية إلى إصابة الحياة السياسية في هذا
البلد بشكل خاص بأزمات متعددة ، وهذا ما وضع الطبقة الثورية البروليتارية
في كل مرة امام وضع يحمل مسؤوليات جسام . وكان السبب المباشر لهزائم
البروليتاريا الالمانية في السنوات الخمس الأولى للضعف الشديد للحزب الثوري ،
أما هزائم السنوات الخمس التالية فكانت ناجمة عن أخلاء القيادة .

ففي ١٩١٨-١٩١٩ ظهر وضع ثوري افتقد إلى الحزب البروليتاري الثوري ،
وفي عام ١٩٢١ عندما بدأت عملية الجزر ، حاول الحزب الشيوعي ، الذي تمت
قوته ، الدعوة إلى الثورة ، ولكن الشروط المسبقة كانت مفقودة . وتبع
ذلك عمل تحضيري ، « الصراع من أجل الجماهير » ، أدى إلى انحراف يميني داخل
الحزب . تحطمت القيادة المحرومة من الامكانيات والمبادرة امام الانعطاف
المفاجيء ، للوضع الذي كان يتجه نحو اليسار (خريف ١٩٢٣) . وازيح الجناح

اليمني ليحل محله الجناح اليساري ، الذي تطابقت غلبته مع انحسار المد الثوري . ولكنه لم يشأ فهم ذلك بل حافظ على خط « السير نحو الانتفاضة » . ومن هنا نشأت أخطاء جديدة اضعفت الحزب وأدت إلى قلب القيادة اليسارية . واللجنة المركزية الحالية ، المعتمدة بصورة سرية على جزء من عناصر « اليمن » ، قد عملت دائماً وبضراوة على محاربة اليسار ، مرددة في الوقت نفسه بطريقة ميكانيكية أن الجماهير تتجذر وأن الثورة تقترب .

إن تاريخ الحزب الألماني يقدم لوحة لتكتلات تقفز فجأة إلى السطة كل بدورها ، تمثل مختلف اجزاء الخط البياني السياسي : فكل مجموعة قيادية تصاب بالافلاس عند كل انعطاف للنحنى السياسي إلى أعلى أو إلى أسفل أي نحو أزمة ثورية أو نحو « استقرار » مؤقت ، وتترك مكانها للمجموعة المنافسة . وكان ضعف جماعة اليمن كامناً في عجزها عن توجيه نشاط الحزب على طريق النضال الثوري من أجل السلطة ، عند تغيير الوضع . أما ضعف مجموعة اليسار فناجم عن عدم فهمها لضرورة تعبئة الجماهير حول مطالب انتقالية يفرضها الظرف الموضوعي في مرحلة الاعداد . فضعف كل مجموعة يمثل المكل التناظري لضعف المجموعة الأخرى . كان تغيير القيادة في كل تبدل في الوضع يؤدي إلى جمل الكادرات الحزبية العليا عاجزة عن اكتساب خبرة واسعة ، تشمل في الوقت نفسه فترات الصعود والانهبوط ، والمد والجزر ، والمناورة والهجوم . ولا تستطيع قيادة ان تتعلم بمعنى ثوري تماماً إلا إذا فهمت طبيعة عصرنا ، وحركته المفاجئة وانعطافاته الحادة . اما فرز القادة بالصدفة او « التعيين » فهو بشكل أكيد السبيل الأفضل للسير نحو افلاس جديد عند اول أزمة اجتماعية كبيرة مقبلة .

ان القيادة هي التوقع . وينبغي التوقف في الوقت المناسب عن مدح تايلمان لا لشيء إلا لأنه يجمع من حماء الوحل كل الكلمات البذيئة ليوجها إلى المعارضة ، مثلما تم مدح ثان - بين - سيان في الاجتماع السابع لمجرد قيامه بترجمة شتائم تايلمان إلى الصينية . ولا بد من ان نقول للحزب الألماني بأن

حكم تايلان على الوضع السياسي في فبراير (شباط) هو حكم فظ وبدائي وخاطيء . ولا بد من الاعتراف الصريح بجميع أخطاء الاستراتيجية والتكتيك المرتكبة خلال السنوات الخمس الأخيرة ، ودراستها بكل جدية قبل ان تشفى الجروح الناجمة عنها : اذ أن دروس الاستراتيجية لا تعطي كل ثمارها إلا إذا لاحقت الاحداث خطوة خطوة .

٧ كيف حضر الانتقال إلى اليسار الذي يجري حالياً داخل الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي

إن الصعوبات الاستثنائية التي شهدتها هذه السنة (١٩٢٨) في موضوع تخزين القمح بالغة الأهمية ، لا على الصعيد الاقتصادي فحسب ، بل على صعيد السياسة والحزب . فليس من الصدفة انها أدت إلى الانعطاف الى اليسار . ومن جهة أخرى ، فهذه الصعوبات بنفسها تتحكم في نتائج الاقتصاد والسياسة العامة .

لم يكن بوسع الانتقال من شيوعية الحرب إلى الاقتصاد الاشتراكي أن يحصل دون تراجعات كبيرة إلا إذا امتدت الثورة البروليتارية فوراً وشملت البلاد المتقدمة . ولكن تأخر هذا التطور قادنا في ربيع ١٩٢١ ، الى التراجع الكبير والعميق والمزمن الممثل بالنيب : السياسة الاقتصادية الجديدة . ولقد تم تحديد نسبة هذا التراجع المهتم ليس فقط عن طريق التفكير النظري ولكن أيضاً من خلال التلصات العملية . ومنذ خريف ١٩٢١ كان علينا ان نتراجع خطوة جديدة أخرى .

في ٢٩ اكتوبر (تشرين أول) ١٩٢١ ، أي بمسدد بدء تنفيذ السياسة الجديدة بسبعة شهور ، أعلن لينين في الاجتماع الاقليمي للحزب بوسكو ما يلي : « هل كان هذا الانتقال إلى السياسة الاقتصادية الجديدة منذ الربيع ، هذا التراجع الذي قناب به ... كافياً حتى نوقف التراجع ، ونستعد للهجوم ؟ كلا .

انه غير كاف حتى الآن ... ومن واجبتنا أن نعترف بذلك منذ الآن إذا كنا لا نود إخفاء رؤوسنا تحت أجنحتنا ، ولا نبغي التعامي عن هزيمتنا ، ولا نخشى مجابهة الخطر وجهاً لوجه . وعلينا أن نعترف بأن التراجع لم يكن كافياً ، وانه من الضروري زيادته ، وان علينا ان نتراجع خطوة أخرى إلى الوراء لننتقل من رأسمالية الدولة إلى انشاء تنظيم الدولة للتجارة والتداول النقدي ... وهذا ما يجعلنا نقف في موقف الرجل المضطر إلى مزيد من التراجع ، كما يستطيع فيما بعد الانتقال الى الهجوم»^(١) .

في مكان آخر من الخطاب نفسه :

« ان تجاهلنا حقيقة كون تراجعنا الذي بدأ في ربيع ١٩٢١ لا يزال حالياً مستمراً في خريف وشتاء ١٩٢١ - ١٩٢٢ ، وإخفاء ذلك عن الطبقة العاملة وعن الجماهير عمل يعني انعدام وعينا التام ، يعني افتقارنا الشجاعة لمواجهة الموقف الواقعي . وفي مثل هذه الظروف يكون العمل والنضال مستحيلين »^(٢) .

ولم يقرّر لينين اعطاء اشارة التوقف عن التراجع إلا في ربيع عام ١٩٢٢ . وتحدث عن ذلك لأول مرة في ٦ مارس (آذار) ١٩٢٢ في خطاب القاء امام الكتلة الحزبية في مؤتمر عمال الصناعات المعدنية قال فيه :

« والآن يمكننا ان نعلن عن انتهاء هذا التراجع ، بمعنى هذه التنازلات التي اضطررنا إلى تقديمها للرأسماليين ... وآمل ان يقول مؤتمر الحزب ذلك بصورة رسمية ، باسم الحزب القائد في روسيا . وكلني ثقة بأنه سيفعل ذلك »^(٣) .

ثم اتبع كلامه مباشرة بشرح صريح ، شريف ، لينيني فعلاً :

« ولا يعني الحديث عن ايقاف التراجع بأننا انتهينا من وضع اسس الاقتصاد

(١) مجموعة مؤلفات لينين الكاملة - الجزء ٣٣ ، الصفحة ٩١ .

(٢) المرجع نفسه - الصفحة ٩٢ .

(٣) المرجع نفسه - الصفحة ٢٢٣ - ٢٢٤ .

الجديد ، وأنه غدا بوسعنا التقدم بكل اطمئنان . كلا ، ان الأسس لم توضع بعد ،^(١) .

وقد تبني المؤتمر العاشر في هذا الصدد ، على اساس تقرير لينين ، القرار التالي :

« يرى المؤتمر ان كل التدابير المتخذة والمحددة خلال السنة الماضية تشمل التنازلات التي رأى الحزب ضرورة تقديمها أمام رأسالية الاقتصاد الخاص ، كما يرى بأن التراجع في هذا المعنى قد انتهى ،^(٢) .

ان هذا القرار الذي صيغ بعد تفكير عميق ، وأعد بكل عناية - كما رأينا - ، كان يفترض بأن مواقع الانطلاق الجديدة ستعطى امكانية شتّ الهجوم الاشتراكي ، بالتأكيد ببطء ، ولكن دون أي تراجع جديد . ولكن توقعات آخر مؤتمر ، قاده لينين ، في هذه النقطة لم تتحقق . ففي ربيع ١٩٢٥ ظهرت ضرورة القيام بتراجع جديد يتمثل باعطاء أغنياء القرية الحق باستغلال الفلاحين المعدمين ، باستئجار الأرض واليد العاملة .

ولم تأت ضرورة هذا التراجع الجديد ذي النتائج الشاسعة ، والذي لم يتوقعه مخطط لينين الاستراتيجي في عام ١٩٢٢ ، من عدم التشديد كما يتطلب الاحتراس البدائي على الخط الذي يحدد التراجع فحسب ، ولكنها أتت من ان القيادة ، التي لم تفهم حقيقة الموقف في ١٩٢٣ - ١٩٢٤ ، فأضاعت الوقت وهي تحسب بأنها « ترمجه » .

وبالإضافة إلى ذلك لم يتم تقديم ذلك التراجع الالم في ابريل (نيسان) ١٩٢٥ بوصفه هزيمة وتراجع قاس - كما كان قد يفعل لينين في حالة بمائة - ولكنه اعتبر خطوة على طريق انتصار « السميثشكا » ، وحلقة عادية من حلقات السلسلة العامة لبناء الاشتراكية . ان لينين حذر بالضبط من اللجوء إلى مثل

(١) المرجع نفسه - الصفحة ٢٢٤ .

(٢) التقرير المختزل - صفحة ١٤٣ .

هذه الاساليب طوال حياته ، وخاصة عندما اضطر ، في خريف ١٩٢١ ، إلى متابعة التراجع وزيادة حدته ، فلم يتردد عن القول :

« ان التعرض للهزيمة أقل خطراً من خشية الاعتراف بها ، والخوف من استخلاص كل نتائجها ... ان على المرء ان لا يخشى الاعتراف بهزائمه . يجب ان نستخلص من كل هزيمة كل ما تحمله من دروس . فاذا ما قيل لنا بأن الاعتراف بالهزيمة ، مثل التغلي عن موقع ، يضعف معنويات الثوريين ويقلل من اندفاعهم في النضال ، فلا بد أن نقول ان مثل هؤلاء الثوريين لا يصلحون لشيء ... لقد كانت قوتنا وستبقى دائماً ثابتة من النظر إلى أقسى الهزائم بكل رباطة جأش ، والتعلم منها كيف نبدل عملنا . لهذا السبب ينبغي ان نتحدث بكل صراحة . إن هذا الأمر مفيد وهام لا من حيث الحقيقة النظرية فحسب بل ومن الناحية العملية أيضاً . اننا لن نتعلم أبداً القيام بمهاتنا بشكل جديد إذ لم تفتح تجربة الأمم عيوننا على أخطاء الاساليب القديمة » (١) .

ولكن ما ان ترك لينين زمام القيادة ، حتى تم تناسي هذا التحذير الرائع ، ولم يتذكره أحد مرة واحدة بعد ذلك . وبما ان قرارات ابريل (نيسان) ١٩٢٥ اضيفت على التميزت القائمة في الريف صبغة قانونية ، وفتحت أمامها كل السدود ، غدا معنى « السميتشكا » ان تنمو العمليات التجارية في المستقبل بين الدولة المالية والكولاك . وبدلاً من الاعتراف بهذا الخطر الكبير ، أسرعت القيادة في خلق النظرية الحفيرة حول اندماج الكولاك في الاشتراكية .

وفي عام ١٩٢٦ ، عبرت المعارضة ، بالنسبة للسميتشكا ، بالشكل التالي عن الحوار الذي بدا منذ ربيع ١٩٢٦ :

« سؤال - هل صحيح ان سياسة المعارضة تشكل تهديداً للتحالف بين البروليتاريا والفلاحين ؟

(١) المرجع نفسه - الصفحة - ٨٨ - ٨٩ .

« جواب - ان هذا التأكيد كاذب كلياً . ان « السميثكا » مهددة حالياً بتأخر التطور الصناعي من جهة وتزايد قوة الكولاك من جهة أخرى . فالنقص في المنتجات الصناعية يندق اسفينا بين المدينة والريف . ان الكولاك قد بدأوا يسيطرون اقتصادياً وسياسياً على الفلاحين المتوسطين والفقراء وبضءونهم في مواجهة البروليناريا . لا تزال هذه العملية في أول بدايتها . والخطر الذي يهدد التحالف كامن هنا بالتعدد . ان تزايد قوة الكولاك والتقليل من أهمية تأخر الصناعة يهدد الاتجاه اللينيني الصحيح ، الذي يطرح مهمة وحدة الطبقتين ، كأساس للدكتاتورية في ظروف بلادنا » (١) .

ونلاحظ هنا ان المعارضة لم تكن تبالغ أبداً بالنسبة لهذا الموضوع رغم قسوة الصراع . وعندما وقفنا ضد نظرية المرتدين الرامية إلى دمج الكولاك بالاشتراكية - وهو سبيل الاندماج بالأسمالية - صرحنا في عام ١٩٢٦ بأن خطر الكولاك لا يزال في بدايته . وكنا حددنا مصدر هذا الخطر منذ عام ١٩٢٣ ورسمنا صورة تطوره في كل مرحلة جديدة . فمَ يكن فن القيادة إذن إذا لم يتمثل في معرفة الخطر منذ بدايته ، بغية منع تطوره اللاحق ؟

وفي ٩ ديسمبر ١٩٢٦ ، وخلال الاجتماع العام السابع للجنة التنفيذية للأمية الشيوعية ، هاجم بوخارين المعارضة بخصوص موضوع « السميثكا » وتجنزين القمح فقال :

« ماذا كانت أقوى حجة استخدمتها المعارضة ضد اللجنة المركزية للحزب (في خريف ١٩٢٥) ؟ لقد قالت : ان التناقضات تتفاقم بشكل ملحوظ ، ولكن اللجنة المركزية عاجزة عن فهم ذلك . كما قالت بأن الكولاك الذين يجمعون بين أيديهم جميع فائض الحبوب نظموا ضدنا « اضراب القمح » . ولهذا يأتي القمح إلى المدينة بشكل سيء . وسمع جميع الناس هذه الأقوال ...

(١) « أسئة وأجوبة » .

واعتبرت المعارضة ان جميع الأمور الأخرى تشكل التعبير السياسي عن هذه الظاهرة الأساسية . ثم تدخل هؤلاء الرفاق أنفسهم وقالوا : لقد ازدادت قوة الكولاك ، وتزايد الخطر . فلو كان كلا التاكيدين صحيحاً لوجدنا اليوم اضراب الكولاك ضد البروليتاريا بشكل أقوى... إن المعارضة تكذب عندما تؤكد باننا نساعد نمو الكولاك ، واننا نسير دائماً على طريق الهزيمة ، واننا نساعد الكولاك على القيام باضراب القمح ، إذ أن النتائج الحقيقية تثبت عكس ذلك ، (١) .

أفلا تدل أقوال بوخارين على عسى القيادة التام بالنسبة للسألة الجوهرية في سياستنا الاقتصادية ؟

وليس بوخارين استثناء . وهو لم يفعل سوى « تعميم » عسى القيادة ، على المستوى النظري . فقد تنافس أكبر قادة الحزب والاقتصاد على التأكيد باننا خرجنا من الأزمة (ريكوف) ، وأخذنا بيدنا زمام السوق الفلاحية ، وان موضوع التخزين غدا مجرد قضية تتعلق بتنظيم الجهاز السوفييتي (ميكويان) . وإعلن اجتماع عام للجنة المركزية في قرار صادر في يوليو (تموز) ١٩٢٧ بأن : «تطور النشاط الاقتصادي خلال هذه السنة كان على الاجيال مرضٍ تماماً وفي الوقت نفسه أجمعت الصحافة الرسمية على إعلان انه تم تجاوز نقص البضائع في البلاد أو تم على الأقل تخفيفه إلى حد بعيد » .

وبالعكس كتبت المعارضة من جديد في وثائقها المعدة للمؤتمر الخامس عشر ما يلي :

« ان نقص مجمل كمية الحبوب المخزونة هو الدليل الصارخ على الاضطراب الذي يسود العلاقات بين المدينة والريف كما انه مصدر متاعب جديدة ومهددة » .

(١) تقرير اختزالي - الجزء ٢ - الصفحة ١١٨ .

وعند السؤال عن جذور متاعبنا ، كانت المعارضة تجيب بما يلي :
« تقدمت الصناعة خلال السنوات الأخيرة ببطء كبير ، فكانت بذلك متأخرة عن تطور الاقتصاد القومي بمجملة ... وهذا ما جعل الاقتصاد التابع للدولة متملقاً بشكل متزايد بعناصر الكولاك والرأسماليين ، في مجالات المواد الأولية والتصدير والمؤونة » .

فلو لم تقم المعارضة بكل ما قامت به من قبل ، بدءاً باطروحات عام ١٩٢٣ وانتهاءً ببدء ٧ نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٢٧^(١) ، ولو انها لم تقدم برنامجاً صحيحاً ، وتقرع بحق جرس الانذار في صفوف الحزب والطبقة العاملة ، لأسرعت أزمة مخزون القمح في تطور المنحنى اليميني ، ولساعدت على النمو اللاحق للقوى الرأسمالية .

لقد عرف مجرى التاريخ أكثر من حالة دفعت فيها طليعة البروليتاريا بل و طليعة الطليعة من تدميرها الجسدي ثمن دفع طبقتها خطوة إلى أمام أو تخفيف حدة هجوم العدو .

VI خطوة الى امام ، ونصف خطوة إلى وراء

ان أزمة مخزون القمح ، لاختلافها عن الأزمة الصينية وأزمة اللجنة الانكلو - روسية ولكونها لا يمكن ان تستر ، حددت حقبة سياسية جديدة . وكان لها انعكاسات مباشرة ليس فقط على الاقتصاد بشكل عام ولكن على الحياة اليومية

(١) بمناسبة الذكرى العاشرة لثورة اكتوبر ، قررت المعارضة اليسارية التظاهر في موسكو ولينينغراد للنادة بشعاراتها : ضد النيبان (الذين استفادوا من النيب) والكولاك والبيروقراطية . ولكن الشرطة هاجمت التظاهرين : وبعد عشر سنوات ، وخلال « محاكمات موسكو » وعمليات « التصفية » الكبيرة ، قدم متالين هذه الظاهرة على انها كانت عبارة انقلابية .

لكل عامل . ولذا فتاريخ بداية تنفيذ السياسة الجديدة يعود إلى بداية هذه الأزمة .

في ١٥ فبراير (شباط)^(١) قرأ الحزب في صحيفة « برافدا » مقالاً أساسياً كان يمكنه اعتباره اقتباساً أو حق نقلاً شبه حرفي في بعض فقراته عن برنامج المعارضة في المؤتمر الخامس عشر . كان هذا المقال المخالف للألوف الذي لا يرتبط بالماضي القريب بأية صلة ، والذي كتب تحت ضغط أزمة تخزين القمح ، يعلن ما يلي : « ومن بين الاسباب العديدة التي أدت إلى صعوبات تخزين القمح هنالك سبب لا بد من الإشارة إليه : ازدهار الريف واثراؤه . والحقيقة ان الكولاك هم أول من ازدهروا وأثروا . فثلاث سنوات من المحصول الجيد لم تمض عبثاً » .

هكذا فان الريف رفض اعطاء القمح لسكان المدن لانه أثري ، أي لانه حقق ضمن حدود طاقاته شعار بوخارين القائل « أثروا » . ولكن لماذا يحطم ثراء الريف « السميتشكا » بدلاً من أن يدعها ؟ يجيب المقال على ذلك بقوله : « لان الكولاك هم أول من ازدهروا وأثروا » . وهكذا تم دفعة واحدة نقض النظرية التي كانت تؤكد من قبل بأن الفلاح المتوسط هو الذي انتمش خلال هذه السنوات على حساب الكولاك والفلاح الفقير : « ان الكولاك هم أول من ازدهروا وأثروا » .

ولكن ثراء الكولاك وحده لا يفسر تفكك المبادلات بين المدينة والريف . إن التحالف مع الكولاك ليس تحالفاً اشتراكياً . ولكن أزمة الحبوب تؤكد بأن حتى هذا النوع من « السميتشكا » مفقود . وهذا يعني بأن الكولاك لم يزدهروا ويثروا فحسب ، بل أنه يجد أنه غير ضروري ان يحصل على روبلات مقابل منتوجاته الطبيعية . أما البضائع التي يريد ويقدر أن يشتريها في المدينة

(١) ١٥ فبراير (شباط) ١٩٢٨ ، أي بعد طرد المعارضة اليسارية ونفي افرادها الى سيبيريا بموالي ثلاثة شهور .

فهو يحصل عليها عن طريق مقايضتها في السوق محبوب بعمز وجودها في المدن .
وهناك سبب ثان لأزمة الحبوب ذكرته البرافدا ، وهو ، في الواقع ، السبب
الأساسي : « ان تزايد دخل الفلاحين ... مقابل تأخر عرض المنتجات
الصناعية ، سمح للفلاحين بصورة عامة وللكولاك بصورة خاصة ، بأن يخزنوا
محصولاتهم الزراعية من الحبوب » .

تبدو اللوحة الآن بكل وضوح . ان السبب الأساسي كامن في تأخر
الصناعة ، ونقص المنتجات الجاهزة . وفي هذه الظروف لا ينعدم التحالف
الاشتراكي مع الفلاحين المتوسطين والفقراء فعصب ، بل وينعدم كذلك
التحالف الرأسمالي مع الكولاك . فاذا قارنا ما كتبه البرافدا مع مقتطفات من
وثائق المعارضة المقدمة في الفصل السابق ، وجدنا ان البرافدا تردد ، بصورة
شبه حرفية ، الافكار والتمييزات المذكورة في « أسئلة وأجوبة » ، التي قدمتها
المعارضة التي كان نشرها يؤدي ، منذ عهد قريب ، إلى الطرد من الحزب .

ولا يقف مقال البرافدا عند هذا الحد . انه ، مع تأكيد بان الكولاك
لا يشكل « الحائز الرئيسي للحبوب » ، يعترف بأن الكولاك هو « السلطة
الاقتصادية في الريف » وأنه « تحالف مع المضارب في المدن ، الذي يشتري القمح
بشمن أعلى » ، وان الكولاك « قادر على أن يحرق الفلاح المتوسط معه » ...

وهناك من يقول بان حصة الكولاك في تجارة الحبوب تعادل حالياً ٢٠٪
فقط ، فاذا سلمنا جدلاً بهذا الرقم غير المؤكد ، وظهرت قدرة الكولاك
« على جر » الفلاح المتوسط معه في السوق - أي دفعه إلى تخريب عملية تخزين
القمح من قبل الدولة - بكل خطورتها . ان بنوك نيويورك لا تملك ، هي
كذلك ، بمثل البضائع المتداولة ، ولكن هذا لا يمنعها من تسيير التداول
وتوجيهه حسب هواها . وكل من يؤكد على تواضع ال ٢٠٪ ويحاول الاقلاق
من اهميتها لا يؤكد إلا ان الكولاك يكفهم للسيطرة على السوق أن يكون
بأيديهم 'نخس كمية القمح . ذلك هو ضعف سيطرة الدولة على الاقتصاد الريفي
عندما تتأخر الصناعة !

وهناك تحفظ آخر يقول أن الكولاك توصلوا إلى هذا الدور الحاسم في بعض المناطق فقط لا في كلها : إن هذا التحفظ لا يبدل من حقيقة الأمر شيئاً ، ولكنه يزيد على العكس من الطابع الخطر لما يجري . لأن الأزمة في « بعض » المناطق استطاعت هز التحالف بين المدينة والريف من أساسه . فما كانت النتيجة المتوقعة يا ترى لو أُنْصِفَت العملية امتدت ، وبُنْصِفَت الدرجة ، حتى تشمل جميع المناطق ؟

إن إمامنا عملية اقتصادية حية ، لا مجرد معدل احصائي ثابت . ولا يمكن في مثل هذه العملية المعقدة المتنوعة أن نلجأ إلى القياسات الكمية المفصلة ، ولا بد لنا من تحديد نوعيتها ، أي تعيين الاتجاه الذي تنمو فيه الظواهر . فعلى حساب مَنْ قُوِيَتْ سلطة الكولاك في الأرياف ؟ لقد زادت اقتصادياً على حساب الدولة المالية ، وأدواتها ، أي صناعات الدولة ، والتعاونيات . وإذا استطاع الكولاك جر الفلاح المتوسط معه ، فصد من آثاره يا ترى ؟ ضد الدولة المالية . هنا يمكن الشرخ الجدي والعميق الذي أصاب التحالف الاقتصادي ، وهو نذير خطر أكبر بكثير : فك التحالف السياسي . إلا أنه بعد هذه الخطوة إلى أمام ، التي مثلها مقال البرافدا ، جاءت نصف خطوة إلى الخلف .

يقول البيان - البرنامج الصادر عن اللجنة المركزية في ٣ يونيو (حزيران) ١٩٣٨ ما يلي : « إن مقاومة الكولاك تنمو وسط انتعاش القوى المنتجة في البلاد ، رغم أن سرعة نمو القطاع الاشتراكي من الاقتصاد تفوق سرعة نموهم » .

فإذا كان الأمر كذلك ، إذا كان هذا صحيحاً ، فليس هناك أي مبرر لقرع ناقوس الخطر . ولا يبقى حينذاك ، ودون تغيير الخط ، إلا بناء « الاشتراكية في بلد واحد » بكل راحة بال . وما دام وزن العناصر الرأسمالية ، أي وزن الكولاك بصورة خاصة ، يتناقص عاماً بعد عام في الاقتصاد ، فلم هذا « الملح » المفاجيء من الكولاك ؟ فالمسألة تحميمها العلاقة الديناميكية بين

القوتين المتصارعتين، الاشتراكية والرأسمالية - فمن سينتصر؟ -، الكولاك يبدو « رهيباً » أو « غير خطير » حسب تبدل العلاقة في هذا الاتجاه أو ذلك . ويحاول بيان اللجنة المركزية عبثاً أن ينقذ بهذا التأكيد قرار المؤتمر الخامس عشر المبني على التأكيد من هيمنة العناصر الاشتراكية في الاقتصاد بصورة متزايدة على العناصر الرأسمالية . ولكن، مقال البرافد في ١٥ فبراير (شباط) تكذيب علني لهذه الفكرة الخاطئة التي نقضها عملياً سير عمليات تخزين القمح . فأن هو المنطق ؟

لو ان القطاع الاشتراكي ازدهر خلال السنوات الثلاث الماضية ، التي كان فيها المحصول جيداً ، بسرعة تفوق ازدهار القطاع غير الاشتراكي لواجهتنا بلا شك أزمة اقتصادية وصناعية من نوع آخر (فيض في انتاج الدولة الصناعي ونقص في ما يقابلها من الانتاج الزراعي) . لكن ما واجهنا هو أزمة تخزين في القمح فسرتها البرافدا في ١٥ فبراير (شباط) بشكل صحيح عندما كتبت : انها نتيجة تخزين الفلاحين (والكولاك بصورة خاصة) للمنتجات الزراعية التي لا يجدون ما يقابلها من منتجات صناعية . ان تفاقم أزمة تخزين القمح - أي أزمة «السميتشكا» - بعد ثلاث سنوات من المحصول الجيد، يعني فقط ان القطاع الاشتراكي، في الديناميكية العامة للتطور الاقتصادي، قد ضعف بالنسبة للقطاع الرأسمالي وللتجارة الخاصة بشكل عام .

ولا يستطيع التصحيح الذي أدخل على هذه العلاقة ، والناجم عن الضغط الإداري ، رغم ضرورته ، تبديل أي شيء من حقيقة الاستنتاج الأساسي . ويتعلق الأمر هنا بالقوة السياسية التي استطاع الكولاك أن يستولوا على جزء منها صحيح أنه محدود ، الا ان اضطراب الحكومة إلى استخدام بعض الأساليب المأخوذة من شيوعية الحرب دليل واضح على تبدل ميزان القوى الاقتصادية بشكل غير ملائم .

وأمام هذه المراقبة الاقتصادية الموضوعية التي تقوم بها الحياة نفسها تسقط جميع محاولات إثبات تقدم القطاع الاشتراكي بواسطة « الاحصائيات » . ان

مثلنا هنا كمثل قائد عسكري انسحب تاركاً للعدو مواقع هامة ، وأخذ يلوح بالحسابات والاحصائيات ليثبت بأن الغلبة من جانبه . كلا ، لقد اثبت الكولوك (وحججه أكثر اقناعاً من التركيبات الاحصائية المتفائلة) بأنه المنتصر في هذا الصراع الهام الذي يستخدم فيه الطرفان اسلحتها الاقتصادية . وللإجابة على سؤال : من سينتصر ؟ نقول بأن الديناميكية الحية للاقتصاد هي التي تحدد ذلك . فاذا ما تناقضت الأرقام مع الحياة كان ذلك دليلاً على ان الأرقام تكذب ، او انها ، في أحسن الأحوال ، تحجب عن سؤال آخر .

فاذا ما غضينا النظر عن طوائفه الاحصاء (الخاضع كبقية الأمور إلى اهواء الجهاز) فإنا لا نستطيع أن ننسى بأن الاحصاء - وخاصة في بلادنا - يتأخر دائماً بسبب التفتت الشديد لأهم السيوررات : انه يعطى صورة آنية عنها ولكنه لا يمكن تجاهها . وهنا نستطيع النظرية أن تقدم لنا أكبر عون . لأن حكننا النظري الصحيح على ديناميكية السيورة حدد من قبل بأن التأخر الذي أصاب الصناعة سيجعل حتى المحصول الجيد يضر ببناء الاشتراكية ، بتسببه ازدياد سلطة الكولوك في الريف ، واطالته الصفوف الواقفة أمام الاقران في المدن . وجاءت الأحداث لتقدم لنا برهاناً لا يقبل النقض .

ويقدم الحساب الحتاجي لدروس أزمة تخزين القمح ، كما يحدهه مقال البرافدا في فبراير (شباط) ، تأكيداً مرغماً ولذا فصحته أقل قابلية للجدال فيقول : لقد تزايد التباين ، وبدت الخسارة واضحة من جهة اقتصاد الدولة ، أي ان قاعدة ديكتاتورية البروليتاريا تتقلص . ونقول الدروس بالاضافة إلى ذلك بأن في وسط الفلاحين تمايزت عميقة لدرجة جعلت مصير تخزين الحبوب - أي مصير « السميتشكا » - خاضعاً للسيطرة المباشرة للكولوك الذي يجر معه الفلاحين المتوسطين .

فاذا كان اختلال التوازن بين المدن والأرياف ظاهرة من إرث الماضي ، وإذا كان نمو مُعشّن للقوى الرأسمالية نتيجة محتومة لطبيعة اقتصادنا نفسها ، يبقى أن تفاقم اختلال التوازن خلال السنوات الأخيرة ، وتغير موازين القوى

لصالح الكولاك ، ناجمان عن سياسة خاطئة سارت عليها القيادة في مجال توزيع الدخل القومي . فهي ترخي العنان حيناً ، وتشدّه بعصبية حيناً آخر . ومنذ عام ١٩٢٣ ، لهجأة هذا الخطر ، بيّنت المعارضة بأن اعطاء صناعة الدولة دوراً مهيمناً في العلاقات مع الأرياف يتطلب التصديّ للسألة بمخطط حازم للصراع ضد اختلال التوازن ، وبرهنت المعارضة على ان تأخر الصناعة يحمل التناقضات الطبقيّة في البلاد تتفاقم بصورة حتمية ويضعف المواقع الاقتصادية التي تحتلها ديكثاقورية البروليتاريا .

وبخلاف محاولات زينوفيف وكامنييف في المؤتمر الرابع عشر^(١) ، فقد كان رأينا ان من الضروري ان ننظر الى الكولاك لا بصورة مستقلة ، وانما داخل اطار العلاقة بين مجموع صناعة الدولة من جهة والزراعة ، المتعلقة بالاقتصاد الخاص ، من جهة أخرى . ولم نكن ننظر الى الكولاك ، في حدود اقتصاد القرية ، بصفته المستقلة ، ولكن بارتباط مع التأثير الذي يمارسه . وأخيراً لم نكن نفحص هذه العلاقات الاساسية بمجد ذاتها بل بعلاقتها مع السوق العالمية التي تؤثر على تطورها الاقتصادي تأثيراً حاسماً أكثر فأكثر ، عن طريق الاستيراد والتصدير .

وانطلاقاً من هذه الاعتبارات كتبنا في اطروحتنا المعدة للمؤتمر الخامس عشر ما يلي :

« بما اننا نتلقى معظم فائض الحبوب والمواد الأولية المخصصة للتصدير من الشرائح الريفية الميسورة ، وبما ان هذه الاوساط بالضبط هي التي تخفي القمح وتحتكره قبل غيرها ، فان الكولاك هو الذي « ينظم » امورنا من خلال صادراتنا » .

(١) في المؤتمر الرابع عشر المنعقد في ديسمبر (كانون اول) ١٩١٥ وقع انقسام علني غير متوقع بين المعارضة المسماة ليشينفرا د (زينوفيف . كامنييف وغيرهما) والاكثرية (ستالين وبوخارين .. الخ) .

فهل طرحت المعارضة يا ترى « بصورة جد مبكرة » أسئلة حددت القيادة تواريخها على روزنامتها ؟ بعد كل ما سبق وقيل ، لا يبدو مفيداً أن نتوقف عند هذه الحجة التي يتم صيتها على الحزب كلما ظهرت الحاجة إلى التفاوض عن الوقت الضائع . وبكفي أن نذكر هنا شهادة غنية بالدروس . ففي ٩ مارس (آذار) ١٩٢٨ ، وحول موضوع تخزين القمح صرح ريكوف في اجتماع لسوفييت موسكو بما يلي : « تحمل هذه الحملة بلا شك كل خصائص حملة صدامية . ولو سألني أحدهم ألم يكن من الأفضل التغلب على أزمة تخزين القمح بأسلوب أقرب إلى الأساليب العادية لاجته بصراحة : نعم . ان علينا ان نعترف بأننا أضعنا كثيراً من الوقت ، ولم نتحرك منذ بداية ظهور صعوبات التخزين ، ولم نأخذ ، بصورة مبكرة بشكل كاف ، سلسلة من التدابير اللازمة لكي تنجح حملة التخزين هذه بنجاح » (١) .

مع كون هذه الأقوال تعترف بوجود التأخر ، فإنها تحدد مكانه في مجال الإدارة أساساً ؛ ولكن ليس صعباً إيجاد مكمل سياسي لها . فلكي يتم تطبيق التدابير اللازمة في الوقت المحدد ، كان يجب ان يتلقى الحزب ، الذي يلهم ويقود جهاز الدولة ، تعليمات تساعد على التوجه ، وتوجيهات مشابهة للتوجيهات التي يحويها مقال البرافدا في ١٥ فبراير (شباط) بخطوطها العريضة . كان من الضروري سماع تحذيرات المعارضة في مجال المبادئ ، في الوقت الملأ ، ومناقشة مقترحاتها العملية بكل عناية .

في العام الماضي اقترحت المعارضة من جملة ما اقترحت من تدابير تكليف ١٠ ٪ من الاستثمارات الزراعية - أي أكبر هذه الاستثمارات حجماً - بمهمة تقديم قرض اجباري يعادل ١٥٠ الى ٢٠٠ مليون البود (٢) من القمح . وقد رفض هذا الطلب ، على أساس انه تدبير مستقى من أساليب شيوعية الحرب .

(١) البرافدا - عدد ١١ مارس (آذار) ١٩٢٨ .

(٢) البود وحدة قياس . روسية تعادل ١٦٠٣٨٠ كيلو غراماً .

وكان يتم تعليم الحزب أنه من المستحيل الضغط على الكولاك دون جرح الفلاح المتوسط (ستالين) ، أو بأن الكولاك لا يمثل أي خطر بما أنه ، مسبقاً ، محصور وسط اطار ديكتاتورية البروليتاريا (بوخارين) . وما ان جاء هذا العام حتى ظهرت الحاجة الى المادة ١٠٧ ، أي إلى القمع للحصول على القمح ... وبمسد ذلك أعلنت اللجنة المركزية بأن الحديث عن شيوعية الحرب عبارة عن افتراء مضاد للثورة !

ما بقي الأبيض مسمى أبيض والأسود أسود ، فيعتبر صحيحاً ما يسمح بفهم الاحداث وتوقع المستقبل . اما المطالبة اليوم ، بمد حملة الشتاء لتخزين القمح ، والازمة العميقة التي أصابت السياسة والايدولوجية الرسميتين ، بأن تعترف المعارضة بخطئها ، فلا يظهر إلا فورة حادة من المستيريا المراتبية !

VII مناورة أم مجرى جديد ؟!

كيف ينبغي ان نحكم على الانعطاف الحالي نحو اليسار ، وهل يمثل هذا الانعطاف مناورة أو تغيراً جدياً في المجرى ؟

إن طرح سؤال : « مناورة أم مجرى جديد ؟ » يدفعنا إلى طرح السؤال حول علاقات الطبقات وانمكاساتها على الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي الذي تتصرف عناصره بصورة متباينة تحت ضغط مختلف الطبقات نظراً لكونه الحزب الوحيد في البلاد .

فإذا ما عدنا إلى مقال البرافدا « التاريخي » ، في عدد ١٥ فبراير (شباط) ، وجدنا ، حول مسألة انمكاسات العلاقات الطبقيّة الجديدة ، اعترافاً مدهشاً . يقول هذا المقطع وهو أبرز مقاطع المقال :

« لقد ظهرت في تنظيماتنا ، في تنظيمات الحزب وفي غيره ، عناصر لا ترى حقيقة الطبقات في الريف ، ولا تفهم أسس سياستنا الطبقيّة ، وتحاول ، خلال

سملها كله ، ألا تزعج أياً كان ، وان تميش بسلام مع الكولاك ، وبشكل عام أن تحافظ على شعبيتها في جميع الأوساط .

وبالرغم من حديث هذه السطور عن أعضاء في الحزب ، فانها تميّز تقريباً بشكل تام رجل السياسة الواقعي البورجوازي الجديد ، الترميدوري^(١) ، المعارض للشيوعي . ولكن البرافدا لم تورد كلمة واحدة لتفسير ظهور هذه العناصر داخل الحزب . « لقد ظهرت » وتقف عند هذا الحد . فمن أين أتت هذه العناصر ، ومن أي باب دخلت ، هل شقت طريقها إلى الداخل متسللة كإسفين ، أم كبرت من الداخل ، وعلى أية قاعدة استندت ؟ لقد أتت هذه الظاهرة . والحزب سائر في طريق « بلشفة نفسه »^(٢) بالنسبة للسألة الفلاحية . ولا يشرح المقال كيف تمكن الحزب رغم التحذيرات من أن يتجاهل الترميدورين حتى أظهرها قوتهم الادارية في سياسة تخزين القمح ؛ وب نفس الطريقة تجاهل الحزب الكولاك حتى توصل هذا الاخير إلى التمتع بشيء من السلطة ، وجبر الفلاح المتوسط معه وخرّب عملية التخزين ؟ ان البرافدا لا تشرح أي أمر من هذه الأمور . ولكن هذا ليس مهما . اننا سمعنا للمرة الاولى الناطق بلسان اللجنة المركزية يقول ما كنا نعرفه منذ أمد بعيد ، وما أكدناه أكثر من مرة : ان جناحاً يمينياً قوياً قد « ولد » داخل حزب لينين وأكثر من ذلك ، أخذ شكلاً واضحاً يميل « نحو شكل جديد من السياسة الاقتصادية الجديدة [néo.N.E.P.] أي نحو الرأسمالية على مراحل .

(١) نسبة الى ردة ترميدور الرجعية في الثورة الفرنسية سنة ١٧٩٤ . المرجع

(٢) غداة وفاة لينين طرحت قيادة زينوفيف وسالين شار « بلشفة » الاحزاب الشيوعية . وكانت هذه العملية في الاتحاد السوفياتي تعني قبول انضمام جمهور من الاشخاص غير المكونين سياسياً الى صفوف الحزب ، الامر الذي ساهم في زرع التسييس الى حد بعيد من الحزب البلشفي . اما الفروع الاخرى للاممية الشيوعية ، فقد أدت « البلشفة » قبل أي شيء الى ايجاد قناعات جديدة مستمدة للصراع ضد « البروتسكية » .

هكذا ظهر الجناح اليميني ، الذي « وُلِدَ » بسبب مجهول ، رسمياً ، المرة الاولى في موضوع تخزين القمح . وغداة المؤتمر الخامس الذي أظهر من جديد تراسه وطابعه الاحادي الكتلة بنسبة ١٠٠٪ رأينا الكولاك يرفض تقديم القمح نظراً لأسباب، منها وجود مجموعات قوية داخل الحزب تود العيش بسلام مع جميع الطبقات . ولم يثبت هؤلاء ، الكومينتانفيون ، الداخلون وجودهم لا خلال ما يسمونه المناقشة ولا داخل المؤتمر . وطبعاً كان هؤلاء ، المناصلون ، الباهرون اولاً المستصوتين على طرد المعارضة بعد أن أطلق عليها لقب انحراف « اشتراكي - ديمقراطي » . وصوتوا كذلك لصالح جميع القرارات اليسارية لانهم فهموا منذ أمد بعيد بأن القرارات ليست الشيء المهم . ان التيرميدوريين في الحزب رجال عمل لا رجال جُمَل ، انهم يبنون « سميتشكا » خاصة بهم مع المالكين الجديدين ، والمثقفين البورجوازيين - الصفار ، والبيروقراطيين ، ويدبرون أم فروع الاقتصاد والثقافة وحتى العمل الحزبي ، من زاوية « قومية - حكومية » . ربما كان اليمينيون ضعفاء لدرجة ان لا حاجة لمحاربتهم ؟

إن جواباً واضحاً على هذا السؤال له أهمية حاسمة لتقييم المنعطف الحالي نحو اليسار . وبؤكد الانطباع الاول بأن اليمين ضعيف جداً ، فصرخة واحدة من الأعلى كانت كافية لدفع السياسة الفلاحية إلى الانعطاف مباشرة « نحو اليسار » . بيد ان السهولة الفائقة التي تم بها الحصول على هذه النتائج هي بالتحديد ما يجب أن يدفعنا إلى التحفظ من إجراء استنتاجات سريعة حول ضعف اليمينيين .

ان الجناح اليميني بورجوازي صغير ، انتهازي ، بيروقراطي ، يتعاون مع الخصم ؛ وهو يعيل إلى جانب البورجوازية . لا يمكن اطلاقاً تصور أنه في داخل الحزب الذي كَوَّن الكوادر الثورية البلشفية ، ويضم مئات الألوف من العمال ، استطاع الجناح اليميني أن ينفذ خلال بضع سنوات قوة لها قيمة خاصة ، وقادرة على عرض اتجاهاتها بصورة مكشوفة ، وتميئة الجماهير المالية . ان هذا لا يمكن ان يكون . ان قوة الجناح اليميني ما هي إلا قوة جهاز يعكس ضغط الطبقات غير البروليتارية على البروليتاريا . وهذا يعني أن قوة الجناح

اليمني للحزب موجودة خارج الحزب ، فيما وراء حدوده . انها قوة الجهاز البروقراطي ، والمالكين الجديد ، والبورجوازية العمالية ، وهي قوة هائلة . بيد ان كون الجناح الايمن يمتد داخل الحزب عن ضغط بقية الطبقات جعله بالتحديد غير قادر حتى الآن على طرح برنامج بصورة مكشوفة ، وعلى تعبئة الرأي العام داخل الحزب . إنه يضطر إلى التموه وتخدير انتباه النواة البروليتارية : نظام الحزب يقدم له هذه الامكانية . إنه يسمح بإخفاء الجناح اليمني عن أعين العمال الثوريين ، تحت ورم الوحدة والاجماع ، بينما يحتفظ بضرائه كلها للمعارضة ، وهي التعبير الواعي عن قلق البروليتاريا على مصير ديكثاتوريتها . فهل يعني هذا ان التمرج الحالي يمكن ان يتحول إلى خط يساري ؟ ان السياسة التي مارستها القيادة - ليس فقط خلال السنوات الاخيرة ولكن اليوم أيضاً - تدفعنا إلى الرد على هذا السؤال يحواب متشكك ؟ ولكن نطاق المناورة قد اتسع ، وهي تؤدي إلى انعطاف سياسي يشمل مجموعات هامة داخل الحزب ، وشرائع عريضة داخل الجماهير . لذا ، ويكون من الخطأ انكار ذلك ، يمكن للتمرج الحالي أن يتحول إلى خط سياسي منطقي بروليتاري . وعلى كل حال لا بد للمعارضة من ان تفعل كل ما في وسعها ، كما تدفعها إليه آراؤها . وتطلعاتها ، كما تنقلب السياسة انطلاقة من هذا التمرج انقلاباً يعود بالحزب للسير على خطى لينين . إن مثل هذه النتيجة أسلم من غيرها ، لأنها ستعرض الحزب وديكتاتورية البروليتاريا إلى أقل عدد ممكن من الهزات . إنها ستكون طريق اصلاح عميق للحزب ، كمقدمة ضرورية لاصلاح الدولة السوفيتية .

VIII القواعد الاجتماعية للأزمة الحالية

ليس ضجيج الصراع داخل الحزب سوى صدى هدير أكثر عمقا . وإذا لم تترجم التحولات المتراكمة داخل الطبقات في الوقت الملائم بلفظة بلشفية فإن ذلك سيؤدي إلى اصابة ثورة اكتوبر بجعلها بأزمة شاقة .

بدل اندفاع القيادة - بعد شهرين من انتهاء المؤتمر الخامس عشر -- إلى
الابتعاد عن الاتجاه الذي أقر ذلك المؤتمر صحته ، على ان تحولات الطبقات
داخل البلاد - بالارتباط مع الوضع العالمي كله - وصلت إلى مرحلة جد حرجية
عندما تتحول كمية اقتصادية إلى نوعية سياسية . وبصدد هذا الأمر أعطي
تكهن أكثر من مرة منذ عام ١٩٢٣ ؛ وتذكره موضوعات المعارضة المقدمة
للمؤتمر الخامس عشر بما يلي :

« في بلاد يشكل فيها الفلاحون الصفار وحق الصفار جداً أكثرية ساحقة ،
وتسود فيها بشكل عام الملكية الصغيرة ، تجري أهم السيورورات بصورة
خفية ، لتظهر بعد ذلك بصورة مفاجئة » غير منتظرة . » .

بصورة « غير منتظرة » ، طبعاً ، فقط بالنسبة لهؤلاء الذين يعجزون عن
الحكم كاركسين على السيورورات الجارية عندما لا تزال في بداية تطورها .
كيف نواطاً الكولاك مع الرأسمالي لجر الفلاح المتوسط إلى اضرامهم خلال
تخزين القمح ، وكيف تلقى الكولاك المحتكرون دعماً أو نصف دعم من جزء
هام من جهاز الدولة أو الحزب ؛ وكيف اغلق الشيوعيون عيونهم عن الدلائل
المضادة للثورة التي مارسها تقنيون وموظفون ؛ والتعسف الجبان ، المحتفى
وراء « الانضباط الفولاذي » في سمولنسك^(١) وأماكن أخرى : ان لكل
هذه الاحداث اليوم أهمية كبيرة لا شك فيها . تقول اطروحات المعارضة المقدمة
إلى المؤتمر الخامس عشر ما يلي :

« ان الارتباط بين الكولاك والمالك والمثقف البورجوازي وحلقات
عديدة من السلسلة البيروقراطية ليس فقط في الدولة وإنما أيضاً في الحزب هي
العملية الأكثر تأكيذاً ، وفي الوقت نفسه الأكثر خطراً في حياتنا الاجتماعية .

(١) اشارة الى بعض الفضائح الخاصة بالحق العام والتي تورط فيها في تلك الحقبة أعضاء من
الحزب مع النيبين (المستفيدين من السياسة الاقتصادية الجديدة) والكولاك - راجع كتاب :
M . Fainsod : « smolensk a l'heure de staline »

وينجم عنها بذور ازدواجية ملطعة ، تهدد ديكتاتورية البروليتاريا .
وقد اعترفت نشرة اللجنة المركزية في ٣ يونيو (حزيران) ١٩٢٨ بوجود
« أسوأ أنواع البيروقراطية » داخل جهاز الدولة ، وكذلك في جهاز الحزب
والنقابات . وتحاول النشرة تفسير هذه البيروقراطية بالأمور التالية :

- (١) بقاء التوظيفية (fonctionnarisme) القديمة .
 - (٢) الظلامية (obscurantisme) والنقص في ثقافة الجماهير .
 - (٣) نقص المعلومات الادارية لدى الجماهير .
 - (٤) عدم تدخل الجماهير بسرعة كافية في الادارة الحكومية .
- هذه الاسباب موجودة بالفعل وهي تفسر البيروقراطية بشكل معين ،
ولكن أياً منها لا يفسر قوتها الفائق السرعة . لقد كان على ثقافة الجماهير ان
تتقدم خلال السنوات الخمس الاخيرة ، وكان على الجهاز الحزبي ان يتعلم كيف
يجعلها تتدخل بسرعة أكبر في الشؤون الادارية . وكان يجب تبديل الموظفين
القدامى إلى حد كبير يحيل جديد تربي وسط ظروف الحياة السوفيتية ، وكان
على البيروقراطية بالتالي ان تميل إلى الزوال . غير ان أساس المشكلة هو انها
نمت بشكل مريع . لقد غدت « أسوأ أنواع البيروقراطية » ، واستخدمت ،
بصورة منهجية ، اساليب ادارية كالضغط الذي تمارسه السلطات ، والتهديد ،
والقمع من خلال إجراءات اقتصادية ، والمحسوبية ، وتواطؤ الموظفين مع بعضهم
البعض ، والتساهل مع الاقوى ، وسحق الاضعف . ان البعث السريع جداً
لميول الجهاز الطبقي القديم هذه ، رغم تقدم الاقتصاد السوفياتي وثقافة الجماهير ،
نتاج عن اسباب طبقية ، وبصورة أدق عن توطد الركاكز الاجتماعية للمالكين ،
وتوطد ارتباطهم بجهاز الدولة ، وازدياد الضغط الذي يمارسونه على الحزب من
خلال الجهاز . وإذا لم نفهم الاسباب الطبقيّة لنمو البيروقراطية داخل النظام ،
فإن الصراع ضد هذا الخطر يبدو وكأنه عمل طاحونة تدور دون ان تعطي
سطحاً .
- خلق تباطؤ النمو الصناعي « مقصداً » لم تستطع الاسعار تحمله . وأدت

التدابير البيروقراطية من أجل تخفيض الاسعار إلى اضطراب السوق ، وأخذت من العامل دون ان تعطي الفلاح . إن ارتفاع اسعار المنتجات الصناعية قد قلص الفوائد الكبيرة التي حصل عليها الفلاحون بفضل ثورة اوكتوبر الزراعية . ان اختلال التوازن هذا ينهش « السميتشكا » ويدفع اوساطاً ريفية واسعة إلى الوقوف بجانب الكولاك ، ورفع شعار « حرية التجارة في الداخل والخارج » . وفي مثل هذه الظروف يمكن للتاجر الداخلي ان يحتبى ، وهذه نقطة استناد للبرجوازية الأجنبية .

لقد شاركت البروليتاريا بالثورة ، وذلك طبيعي ، بآمال شاسعة . ولكن بطء التطور ، ومستوى المعيشة المتدني جداً ، اديا إلى تناقص الثقة الممنوحة للسلطة السوفييتية ولقدرتها على تغيير كل بنيان الحياة في مستقبل إلى حد ما قريب .

وعملت هزائم الثورة العالمية في الاتجاه نفسه ، وخاصة خلال هذه السنوات الأخيرة ، بينما كانت قد أصبحت القيادة بين يدي الاممية الشيوعية . إذ لم يمكن للهزائم سوى أن تؤدي إلى تبديل موقف الطبقة العاملة من الثورة العالمية : فظهر تحفظ في الآمال ، وريبه لدى العناصر المتعبة ، والحذر وحق السخط لدى الأشخاص الأقل نضوجاً .

كانت هذه الافكار والاحكام الجديدة تحاول التعبير عن نفسها . فلو استطاعت تحقيق ذلك داخل الحزب لأخذ أكثر المفكرين تقدماً موقفاً آخر حيال الثورة العالمية وأولاً حيال الثورة الروسية : ولقد هذا الموقف أقل سذاجة وحماة وإنما أكثر نقدية واتزاناً . ولكن كل هذه الأفكار والاحكام والآمال والمخاوف كبنت . وعاشت البروليتاريا خلال خمس سنوات تحت شعار المعروف : « ممنوع التفكير » والقرار متروك للرؤساء الذين يفوق ذكائهم ذكاءك . وأثار هذا في البداية الاستنكار ، ثم السلبية ، ثم الانطواء على الذات في مجال السياسة . وردد الجميع ذلك ، من كل الجهات ، للعامل حتى أخذ في النهاية يردد لنفسه : « لم يعد الأمر بالنسبة لك كما كان في عام ١٩١٨ » .

إن الطبقات والجماعات العدائية أو نصف العدائية تجاه البروليتاريا أحست بتناقص قيمة هذه البروليتاريا لافي جهاز الدولة والنقابات فحسب بل في الاقتصاد اليومي أيضاً. ومن هنا جاء مد الثقة بالنفس الذي أحست به الأوساط السياسية للبورجوازية الصغيرة والبورجوازية المتوسطة النامية . وقد عقدت هذه الأخيرة روابط صداقة وقرابة داخل جميع « الأجهزة » ، وهي تأمل ان تحين ساعتها قريباً .

وعلى الصعيد العالمي ، زاد موقف الاتحاد السوفياتي سوءاً من جراء ضغط الرأسمالية العالمية العاملة تحت قيادة البورجوازية البريطانية (وهي أكثر البورجوازيات خيرة وحنفاً) : وهذا ما يسمح لأكثر العناصر البورجوازية الداخلية تصلباً بأن ترفع رأسها .

هذه هي أهم عوامل أزمة ثورة اكتوبر . ولم يكن إضراب القمح الأخير من قبل الكولاك والبيروقراطيين سوى تعبير خاص عن هذه العوامل ، والأزمة في داخل الحزب نتيجتها الأعم والأخطر .

فلكي يتشكل في داخل الحزب البلشفي ويتقوى جناح قوي « لا يعترف » بالطبقات ؛ ولكي لا يلاحظ الحزب رسمياً وجود هذا النهج ، ولكي تنفيه قيادة الحزب خلال سنوات عديدة ، ولكي يتمكن هذا الجناح الذي لم يكشفه المؤتمر الخامس عشر من الظهور رسمياً لأول مرة - لافي داخل الحزب .. بل في بورصة القمح - لكي تتم كل هذه الامور ، تطلب ذلك خمس سنوات من الدعاية المستمرة لصالح توجه جديد ، ونشر آلاف المنشورات حول اندماج الكولاك في الاشتراكية ، والسخرية التي رافقت اعتبار الجائعين بعقيلة الماسعدين ، وتدمير مكاتب الاحصاء التي تجرأت على مجرد ملاحظة وجود الكولاك ، والانتصار على طول الخط لجهاز من الموظفين المجردين من الافكار ، وتكونت نهج جديد من الدعاة ، اشتراكي . منسبر ، وسفاسطة الماركسية ، بالاضافة إلى أمور أخرى أيضاً . ولكن قبل كل شيء تطلب ذلك مهاجمة الجناح اليساري

البروليتاري، بجث وتمسف . وفي الوقت نفسه كانت العناصر الترميدورية التي تشكلت وتدعت داخل الحزب^(١) تمدا اتصالاتها وصادقاتها إلى أبعد منه . ولا يستطيع أي منشور مها بلغ عنفه ، ان يوقف ذلك . لا بد من اعادة التوعية . لا بد من المراجعة . لا بد من خلق التجمعات . ولا بد لحرث الماركسية ان يشق بعمق الارض التي اجتاحتها الاعشاب الضارة .

اتنا لن نتحرر نهائيا من الازمات، الخارجية منها والداخلية أيضا، إلا بالتطور المنتصر للثورة العالمية . وهذه في حد ذاتها فكرة ماركسية، ولكن هوة تفصلها عن القدرة البائدة . هناك أزمة وأزمة ، فطبيعة المجتمع الرأسمالي نفسها يجعله عاجزاً عن التحرر من الازمات . ولكن هذا لا يعني ان سياسة البورجوازية الموجودة في السلطة لا اهمية لها : فهناك حالات استطاعت فيها السياسة الحاذقة لإنهاض دول بورجوازية ، كما ان سياسة سيئة أضرت بها في حالات أخرى .

لا تريد السكولاستيكية ان تفهم بأنه بين الحتمية الميكانيكية (القدرية) والاعتباط الذاتي ، هناك الديالكتيك المادي . وتقول القدرية : « حين نكون متأخرين إلى هذا الحد ، فانتا مها فعلنا لن نصل إلى أية نتيجة » ، اما الذاتية المبتذلة فتقول : « معجزة ! يكفي ان نريد حتى نبني الاشتراكية » . وتقول الماركسية : « إذا وعينا العلاقة بين الظروف العالمية والحالة المتأخرة للبلاد، فإننا

(١) لقد لوحظ وجود عناصر غير بلشفية داخل الحزب حتى في خلال حياة لينين ، اثناء انعقاد المؤتمر الحادي عشر في عام ١٩٢١ . يقول احد المقررات الصادرة عن هذا المؤتمر ما يلي: «لقد تسربت الى صفوف الحزب الشيوعي الشرعي الوحيد جماعات وشرايح، لتفتيشها عن عقل تعمل فيه. ولو كانت الظروف مختلفة عن ظروفنا لكان مكان هؤلاء الناس في صفوف الاشتراكية الديمقراطية أو في حزب اشتراكي بورجوازي صغير آخر . ان هذه العناصر ، المؤمنة غالباً بصدق بخطها الشيوعي ، لم تخلع في الحقيقة جلودها القديم البورجوازي الصغير ، وهي تدخل في الحزب الشيوعي الروسي بيكولوجيتها ونفسيته وعاداتها في التفكير » .

من خلال ممارسة سياسة صحيحة سنتوصل إلى النهوض ، وتقوية أنفسنا ،
والاندماج في الثورة العالمية الظافرة . -

IX أزمة الحزب

إن سياسة اقتصادية ، مثلها مثل سياسة عامة ، لا تكون صحيحة بالضرورة
لمجرد أننا نملك أسلوباً صحيحاً لطرح المسائل (وهو أسلوب فقدناه منذ عام
١٩٢٣) .

وتتطلب سياسة الديكتاتورية البروليتارية تفحصاً دائماً للطبقات ولتختلف
شرائح المجتمع ، ولا يمكن قيادتها ببروقراطي وجامد ، يجب فعل ذلك
بحزب بروليتاري حي ونشط ، له كشافوه ورواده وبناته . وقبل ان تسجل
الاحصائيات توسع دور الكولاك ، وقبل ان يستنتج المنظرّون من ذلك
استنتاجات عامة ، وقبل ان يترجها رجال السياسة في لغة التوجيهات ، يجب
على الحزب ، بفضل تشعباته المتعددة ، ان يحص بذلك ، ويقرع ناقوس الخطر .
ولكن ذلك يتطلب من جسمه الكامل أن يكون مرهف الحس ، وقبل كل شيء
ألا يخشى النظر ، والفهم ، والتكلم .

ان الطابع الاشتراكي لصناعة الدولة عندنا - نظراً لتبعثرها الشديد ،
والمنافسة بين مختلف التروستات ، والمصانع ، والحالة المادية الصعبة للجماهير
العالية والمستوى الثقافي المنخفض لأوساط الشغيلة الواسعة - هذا الطابع يحدّد
بشكل حاسم .. دور الحزب ، والعلاقات الطوعية القائمة داخل الطليعة
البروليتارية ، والانضباط الواعي عند الاقتصاديين والمناضلين النقابيين واعضاء
خلايا المصانع . فاذا ما تراخت هذه الشبكة وتفككت فمن الجلي أنه لن يبقى
شيء ، بمدة فترة قصيرة ، من الطابع الاشتراكي للصناعة ، ووسائل
النقل ، ... الخ . وعندها تبدأ التروستات ومختلف المصانع بالعيش على هواها ،
وستغتفي كل آثار الخطأ ، وهي غير كافية في الوقت الحاضر . ولن يعود يمين

حدود الصراع الاقتصادي للمال إلا ميزان القوى وحده . وستتحول ملكية الدولة لوسائل الانتاج في بادى الامر إلى وهم قانوني ، ثم يتم التخلص من هذا الوهم نفسه . وهكذا فان المعضلة في هذا المجال كامنة ، كما في غيره من المجالات ، في الحفاظ على علاقات واعية داخل الطليعة البروليتارية ، وحمايتها من صدا البيروقراطية .

لا يمكن رسم معالم النظام الذي يشكل خطأ سياسياً صحيحاً دون وسائل جيدة في الاعداد وفي التنفيذ . وقد تستطيع الادارة البيروقراطية ان تجد طرف الخط الصحيح في هذه المسألة أو تلك ، تحت ضغط معين ، ولكنه لا يمكن ضمان أنها ستتابع السير على هذا الخط بصورة فعلية ، ولن تضيقه في اليوم التالي . في الظروف الحاضرة لديكتاتورية البروليتاريا ، تلك قيادتها ساطمة لم تعرف أية منظمة سياسية في تاريخ البشرية . فمن الضروري اذن - وذلك حيوي - احترام الاساليب البروليتارية الشيوعية للقيادة أكثر من أي وقت مضى . وينعكس كل انحراف بيروقراطي أو كل تشويه بسرعة ، فائقة على مجمل الطبقة العاملة . والقيادة بعد لينين قد وسعت تدريجياً الموقف العدائي الذي تكنه ديكتاتورية البروليتاريا للديمقراطية البورجوازية المزعومة ، وسعته ليشمل الضمانات الاساسية للديمقراطية البروليتارية ، التي يستند اليها الحزب والتي لا يمكن بدونها قيادة الطبقة العامة والدولة العمالية .

لقد كان هذا الامر أحد أهم مشاغل لينين في آواخر حياته . إذ فكر بهذه المعضلة بكل ابعادها التاريخية وباشكالها الملومة في الحياة اليومية . وعندما عاد إلى العمل ، بعد مرضه الاول ، ارتاع من توسع البيروقراطية ، وخاصة داخل الحزب . ومن هنا انبثقت فكرته القائلة بضرورة تشكيل لجنة مركزية للمراقبة ، ولكن من الجلي انه لم يكن يقصد اللجنة الموجودة حالياً ، والتي هي على طرفي نقيض مع مفاهيمه . وذكر لينين الحزب بأن المنتصرين ، أكثر من مرة في التاريخ ، قد تدهوروا بتبنيهم عادات المفلوسين . وكان بتشنج استنكاراً عندما يعرف بأن شيوعياً يمارس سلطة ما قد تصرف بشكل ظالم أو

فظ عنيف ضد أحد مرؤوسيه (حادثة أورد جونيكيدزه)^(١) . وحذر
الحزب من فظاظة ستالين ، لامن الحشونة الخارجية ، غير الخطيرة ، بل من
العنف المعنوي الداخلي ، صنو القدر ، وهو يندو بيد من يملك كل السلطة أداة
خطرة تعمل لتدمير الحزب . ولهذا السبب أطلق لينين نداءات حارة في سبيل
الثقافة والتطور الثقافي . لم يكن ذلك شبيهاً بمخططات بوخارين الضيقة الرخصة ،
ولكنه كان تفكيراً شيوعياً أصيلاً يناضل ضد التقاليد الآسيوية ، وكل بقايا
المبودية ، واستغلال الموظفين لسذاجة الجماهير وجملها .

ومع هذا ، اتبع الجهاز الحزبي خلال السنوات الخمس الأخيرة سبيلاً يسير في
الاتجاه المعاكس ؛ والانحرافات البيروقراطية لجهاز الدولة شوته تماماً . وانضم
إلى الانحرافات السابقة انحرافات خاصة - من كذب وتقويه وازدواجية - لا
تتصف بها عادة إلا الديمقراطية البورجوازية والبرلمانية . ونجم عن ذلك قيادة
عدلت اللينينية وزورتها ، بدل تطبيق ديمقراطية الحزب الواعية ، بغية توطيد
بيروقراطية الحزب ؛ وشهدنا تجاوزات لا تطاق في استخدام السلطة ضد شيوعيين
وعمال ، وتم تزور كل أساليب التمثيل في داخل الحزب ، وانتشرت في المناقشة
اساليب قد تفغر بها سلطة بورجوازية فاشية ، ولكنها قطعاً لا تشرّف حزباً
بروليتارياً (وحدات قتالية ، صغير عند الطلب ، خطف خطباء من على المنبر) .
وأخيراً فقد الانسجام كلياً بين الرفاق في جميع علاقات الجهاز بالحزب .

ولقد استنتج أحد قادة اللجنة المركزية للمراقبة الحكمة التالية حول قضية
سمولينسك في مقال نشرته البرافدا في عددها الصادر يوم ١٦ مايو (أيار) :
« ان علينا ان نغير بصورة جذرية موقفنا تجاه اعضاء الحزب والعمال
الواعين الذين يلتزمون الصمت رغم علمهم بالتجاوزات » .

« تغيير الموقف » ؟ هل يعني هذا ان هناك موقفين ممكنين ؟ نعم . والذي

(١) أمر لينين على طرد أورد جونيكيدزه من الحزب لانه ضرب رفيقاً اعترض على سياسته .

يعترف بذلك عضو من رئاسة اللجنة المركزية للمراقبة . انه يا كوفليف ، نائب مفوض الشعب للتفتيش العمالي والفلاحي . ان من لهم علم بالجريمة ويلزمون الصمت مذنبون كالمجرم نفسه . ولا يخفف من ذنبهم سوى جهلهم أو الارهاب المسلط على رؤوسهم ولكن يا كوفليف لا يتحدث عن جاهلين ، بل عن « أعضاء حزبين وعمال واعين » . فما هو اذن الضغط ، وما هو هذا الارهاب الذي يجعل عمالاً منتسبين إلى الحزب يجبرين على الصمت إزاء جرائم رجال قد انتخبوهم ، هم ، رسمياً ، رجال لا بد ان يخضعوا ، رسمياً كذلك ، لمحاسبتهم ؟ . هل هو الارهاب الذي تمارسه ديكتاتورية البروليتاريا ؟ كلا ، لانه ارهاب موجه ضد الحزب ، وضد مصالح البروليتاريا . فهل هو اذن ضغط وارهاب تمارسه طبقات أخرى ؟ بكل جلاء ، لانه ليس هناك ضغط اجتماعي لا ينتج عن طبقة . لقد سبق وحدنا الطابع الطبقي للقر التي تسلط على حزبنا . نواطؤ يجمع كل أفراد الجهاز ، وروابط يصل عدداً كبيراً من حلقاته مع بيروقراطية الدولة ، والمثقفين البورجوازيين ، والبورجوازية الصغيرة ، والكولاك في الريف ؛ ضغط البورجوازية العالمية على آلية القوى الداخلية ؛ - كل هذا يخلق عناصر ازدواجية سلطة تضغط على الحزب من خلال جهازه . الجهاز هو بالضبط الذي استخدمه هذا الضغط الاجتماعي المتزايد خلال السنوات الأخيرة ليرهب النواة البروليتارية في الحزب ، وليلحق المعارضة ويبيدها بتدابير ادارية . كل هذه الأمور تدخل في عملية واحدة لا تتجزأ .

لقد سمح ضغط الطبقات الأخرى للجهاز ، إلى حد معين ، بالسيطرة على الحزب ، بتقويته إياه وتشجيعه . ولم ير هذا الجهاز نفسه من أي منبع كان يستمد قواه . واعتبر بكل زهو ان انتصاراته على الحزب والخط اللينيني نابعة من حكمته الخاصة . ولكن الضغط المتزايد دون أية معارضة تجاوز الحد ، ولم يعد يهدد سيطرة الجهاز فعصب بل اصبح يتطلع إلى مصالح أخرى ذات أهمية من نوع آخر . وهكذا بدأ الذيل يضرب الرأس !

ان خوف جمهور المناضلين والعمال الواعين من التحدث عن جرائم رجال

الجهاز الحزبي يعني وجود وضع لم يخلق صدفة وبيوم واحد ، ولا يمكن التخلص منه بشطحة قلم. ونحن لا نرى فقط بأن الجهاز يحمل بصمات روتين بيروقراطي قوي ، ولكنه أيضاً سجين شبكة من المصالح والروابط. وتقف القيادة عاجزة أمام جهازها نفسه . بشكل معين ، يوجد في هذا قانون من قوانين التاريخ : كلما ضعف خضوع القيادة للحزب ، كلما غدت سجيئة جهازها . ان الثروات الغائلة بأن الممارسة تريد اضعاف القيادة المركزية مخيفة ومضحكة . فلا يمكن تصوّر خط بروليتاري دون مركزية قوية . إلا أن المأساة هنا تكمن في أن القيادة الحالية لا تستمد سلطتها المطلقة إلا من قوتها البيروقراطية في علاقاتها مع أعضاء الحزب المبعثرين بصورة مصطنعة . ولكنها عاجزة أمام جهازها . لقد وجد الموظفون جواباً سهلاً عن السؤال التاريخي وهي صيغة : « لا بد من ان نغيّر بشكل جذري » . ولكن على الحزب ان يهيئهم : « ليس على عاتقكم انتم أن تغيروا الأمور ، انتم اول من ينبغي تفسيره بشكل جذري : باقتلاعكم من مراكزكم وتبديلكم على اوسع نطاق ممكن » .

أما آت ، ١٢ يوليو (توز) ١٩٢٨

1,

نقد برنامج الاممية الشيوعية

لقد نُشر مشروع البرنامج، أي الوثيقة الرئيسية المعدة لتوجيه عمل الامة الشيوعية خلال عدة سنوات ، قبل بضعة اسابيع من الدعوة إلى المؤتمر التي تمت بعد انعقاد المؤتمر الخامس^(١) بأربع سنوات . ولا يمكن تبير ذلك بأنه

(١) في المؤتمر الرابع المنعقد في نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٢٢ . قدم بوخارين مشروعاً وقدم غاليل مشروعاً باسم الحزب الشيوعي الالماني ، كما قدم كلابتشيف مشروعاً باسم الحزب الشيوعي البلغاري ، بالإضافة الى برنامج عمل قدمه الحزب الشيوعي الايطالي . واخذ المؤتمر القرار التالي :

١ - تقديم كل مشاريع البرامج الى اللجنة التنفيذية للامة الشيوعية أو الى لجنة خاصة لذلك ، كما تم دراستها واعادتها بصورة مفصلة . وعلى اللجنة التنفيذية ان تنشر كل المشاريع التي ربما في (اقرب وقت ممكن) .

٢ - يرى المؤتمر ان على الفروع القومية التابعة للامة الشيوعية والتي لا تملك برنامجاً حتى الآن ان تبدأ بإعداد برنامج خاص تقدمه الى اللجنة التنفيذية قبل انعقاد المؤتمر الخامس بثلاثة شهور على الأقل كما يتم إقراره .

٣ - اذا ما ذكر برنامج فرع من الفروع القومية ضرورة الصراع من أجل مطالب انتقالية، كان عليه ان يحدد الاسباب بكل دقة ووضوح ، كما ان من الضروري ذكر التحفظات حول علاقات هذه المطالب مع الظروف الموروثة للزمان والمكان .

٤ - ولا بد ان يذكر البرنامج العام الأسس النظرية لجميع المطالب الانتقالية والمجزئية ، ويقتف المؤتمر الرابع ، بكل شدة ، ضد محاولة اعتبار الدخل الخاص بالمطالب الانتقالية في البرنامج مدخلاً انتهائياً ، كما يقف ضد كل محاولة ترمي الى تخفيف الاهداف الثورية الأساسية أو استبدالها بمطالب جزئية .

٥ - ينبغي ان يذكر البرنامج العام بوضوح المراحل التاريخية الأساسية التي يمكن تقسيم المطالب الانتقالية للفروع القومية عليها بناء على الاختلافات الجوهرية الخاصة بالبنية الاقتصادية والسياسية لكل بلد على حدة كالاختلافات بين اوضاع انكلترا والمند مثلاً . ←

قد جرى تقديم هذا المشروع من قبل ، إبان المؤتمر السابق ، لأث سنوات عديدة مرت منذ ذلك الحين ، كما ان المشروع الجديد يختلف عن المشروع الأول ببنيتها ذاتها ، ويحاول ان يضع حساباً وتقييماً للتطور خلال المرحلة الأخيرة . وهو يحمل كثيراً من مظاهر المجلة والامال . ومن التهور وعدم التعقل ان يوافق المؤتمر السادس على هذا المشروع - الذي يحمل بجلاء مظاهر المجلة والسهو - دون ان يخضع اولاً لنقد جدي في الصحف ، ودون ان تجري مناقشته بشكل واسع في جميع احزاب الاممية الشيوعية .

وليس بين تلقى هذا المشروع وارسال هذه الرسالة سوى أيام قليلة ، وهذا ما جعل توقعاتنا مقصورة على بعض المسائل الأساسية الموسّعة فيه .

ولقد اجبرنا ضيق الوقت على عدم التمرض لكثير من مواضيع المشروع الهامة والخاصة بقضايا أقل اهمية من القضايا التي تحدثنا عنها ، ولكنها قد تأخذ في المستقبل حدة بالغة ولذا فان فحصها لا يقل اهمية وضرورة عن دراسة اقسام المشروع التي كرسنا لها عملنا هذا .

-
- وفي المؤتمر الخامس (حزيران ١٩٢٤) تم اتخاذ القرار التالي :
- ١ - يقبل المؤتمر مشروع البرنامج المد من قبل اللجنة كقاعدة للنقاش في الفروع .
 - ٢ - تعين لجنة خاصة لصياغة المشروع بصورة نهائية بناء على مقررات اللجنة .
 - ٣ - يقترح المؤتمر تشكيل لجنة دائمة للبرنامج من قبل اللجنة التنفيذية ، تنشر بأسرع وقت ممكن المشروع والوثائق التوضيحية اللازمة بغية توجيه المناقشة العالمية وجعلها مثمرة .
 - ٤ - يترك القرار النهائي حول البرنامج الى المؤتمر التالي .
- ولكن المناقشة بقيت صامتة منذ المؤتمر الخامس حتى المؤتمر السادس .
- وفي المؤتمر السادس (يوليو - سبتمبر ١٩٢٨) اختفت المشاريع القديمة ، ووجد النديون انفسهم امام مشروع وحيد كان لبوخارين اليد الطولى في اعداده ، وقدم باسمه واسم ستالين . وافر المؤتمر هذا المشروع ، بعد ان ادخل عليه بعض التعديلات الجزئية .

ولا بد لنا من القول باننا درسنا المشروع الجديد في ظروف لم تسمح لنا بالحصول على معلومات هامة ضرورية . اذ لم نستطع الحصول على المشروع الاول ، فاضطررنا إلى الاستعانة بالذاكرة ، لبحث موضوعين أو ثلاثة . ومن البديهي ان كافة الاستشهادات المذكورة هنا مأخوذة من النصوص الاصلية ومدققة بكل عناية .

برنامج للثورة العالمية أم برنامج للاشتراك في بلد واحد

ان الموافقة على البرامج هي أم قضايا المؤتمر السادس المطروحة حالياً على بساط البحث، لأن طابع البرنامج المختار يمكنه ان يحدد شكل الاممية ويثبت لفرة طويلة من الزمن .

ولا تأتي أهمية هذا البرنامج في الدرجة الأولى من انه يقدم مقترحات نظرية عامة تبلورت في نهاية المطاف بمقترح واحد هو « التقنين » أي عرض مجموعة متراسة من الحقائق العامة المكتسبة بصورة نهائية () ، ولكنها تأتي من انه يطرح تقييم التجربة السياسية والاقتصادية العالمية للفترة الأخيرة ، والمتعلقة بالصراع الثوري خلال خمس سنوات غنية بالاحداث والاطفاء . ويتعلق مصير الاممية الشيوعية في السنوات المقبلة بالشكل الذي سيعالج فيه البرنامج ويقيم الأمور والاطفاء والافكار المتباينة .

١ - البنية العامة للبرنامج

في هذا العصر الذي هو عصر الامبريالية ، أي عصر الاقتصاد العالمي والسياسة العالمية المقادين من قبل الرأسمالية ، لا يستطيع أي حزب شيوعي وضع برنامجه الخاص معتمداً بصورة أساسية ، بدرجات متفاوتة ،

على شروط تطوره القومي وميول هذا التطور. وتطبق هذه الحقيقة تمام الانطباق
كذلك على الحزب المسيطر داخل حدود الاتحاد السوفياتي .
انطلاقاً من هذه الاعتبارات كتبنا في يناير (كانون ثاني) من هذا العام
ما يلي :

« من الضروري الاهتمام بإنشاء برنامج للأمية الشيوعية
(وليس برنامج بوخارين سوى برنامج سيء لفرع قومي للأمية
الشيوعية، ولا يمكن اعتباره برنامجاً عاماً لحزب شيوعي عالمي) »^(١).

ولم نتوقف عن التأكيد على هذه الاعتبارات منذ ١٩٢٣ - ١٩٢٤ ، عندما
طرح نمو الولايات المتحدة الأمريكية أمامنا معضلة عالمية ، ومعضلة أوروبية
بكل معنى للكلمة .

وللتوصية بالبرنامج الجديد كتبت صحيفة البرافدا ما يلي :

« يختلف البرنامج الشيوعي اختلافاً جذرياً عن برنامج
الاشتراكية - الديمقراطية العالمية . ولا يكمن الاختلاف في أفكاره
الأساسية فحسب بل في الطابع الأممي الذي تتسم به بنيته »^(٢).

وبالرغم من غموض هذا القول ، فإنه يعبر عن فكرتنا نفسها (وهي فكرة
رفضت من قبل بكل عناد وتصميم) . ويمكننا هنا ان نوافق على القطيعة مع
البرنامج الأول الذي قدمه بوخارين ، والذي لم يثر كثيراً من الجدل الجدي نظر
لعدم تماسكه وضعف محتواه . فإذا كان البرنامج الأول لا يقدم سوى وصف
مبسط وجاف ، لتطور بلد معزول بصورة مجردة عن العالم ، فإن البرنامج
الجديد يحاول بالمقابل (للأسف دون ترابط أو نجاح كما سنرى) الانطلاق من
مجموع الاقتصاد العالمي لتحديد مصير مختلف أجزائه .

(١) صحيفة البرافدا - عدد ١٥ يناير (كانون ثاني) ١٩٢٨ .

(٢) صحيفة البرافدا - عدد ٢٩ مايو (أيار) ١٩٢٨ .

لقد استخدم الإقتصاد الترابط والتناقض لربط عدة بلاد وقارات تعيش في مستويات مختلفة من التطور ، وقرب مختلف مستويات تطورها ، وإقام البلاد ضد بعضها البعض بشكل لا يرحم ، فأعطى الإقتصاد بذلك حقيقة قوية تفوق الحقائق المختلفة الخاصة بالبلاد والقارات . وتكفي هذه الفكرة الأساسية وحدها لإعطاء صفة جد واقعية لفكرة حزب شيوعي عالمي .

ولقد أعلن المشروع عن ذلك في مقدمته عندما اعتبر ان سير الإقتصاد العالمي بصورة عامة إلى ذروة التطور التي يمكن بلوغها على قاعدة الملكية الخاصة ، يوصله إلى الامبريالية ، ويزيد حتى النهاية حدة التناقض بين نمو القوى المنتجة للإقتصاد العالمي والحواجز التي تفصل الأمم والدول .

فاذا لم نفهم هذا الأمر، الذي أثبتت الحرب الامبريالية الأخيرة حقيقته أمام الإنسانية بكل وضوح ، نعتذر علينا التقدم في حل المعضلات الكبيرة الخاصة بالسياسة العالمية والنضال الثوري .

ان من الضروري الموافقة على التبدل الجذري الذي أصاب اتجاه المشروع الجديد ، ولكن الرغبة بالتوفيق بين هذا الاتجاه السليم والميول المعارضة له تماماً ، جعلته يضم تناقضات مؤسفة تنتزع من الشكل الجديد لطرح الموضوع في جوهره كل أهميته البدئية .

٢ - الولايات المتحدة الامريكية واوروبا

ولوصف المشروع الأول - الذي لم ير النور لحسن الحظ - يكفي ان نقول بأنه - حسبنا نذكر - لم يشر إلى الولايات المتحدة الامريكية من قريب أو بعيد . ونحن نعلم بان طبيعة العصر الامبريالي نفسها تجعل من المتعذر دراسة

المسائل الأساسية لهذا العصر من زاوية نظرية مجردة فقط. كما تجعل من الضروري أخذ المسائل بكل حقيقتها المادية والتاريخية. ولقد كانت المسائل في المشروع الأول ضائعة وسط غمط مبسط بلا حدود، ينطبق على أي بلد رأسمالي « بصورة عامة ». أما المشروع الجديد فقد خطا خطوة جدية إلى امام عندما تحدث عن انتقال المركز الاقتصادي للعالم نحو الولايات المتحدة الأمريكية، وتحول جمهورية الدولار إلى « مستفيل عالمي » نظراً لأن الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت تحقيق السيطرة على العالم. ويقول المشروع ان التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والرأسمالية الأوروبية وخاصة الرأسمالية البريطانية غدا محور الصراعات العالمية. ولقد اصبح اليوم جلباً كل الجلاء بأن كل برنامج لا يحدد بوضوح ودقة جميع هذه الوقائع والموامل الأساسية الخاصة بالوضع العالمي هو برنامج بعيد كل البعد عن برنامج حزب الثورة العالمية.

بيد ان الوقائع والميول الأساسية للتطور في الوضع العالمي الحالي مذكورة في نص المشروع بصورة مقتضبة، دون ان تكون مرتبطة باعتبارات نظرية، او ببنية البرنامج، ودون ان تستخلص اية استنتاجات حول الاستراتيجية وآفاق المستقبل.

لا يحمل هذا النص أي حكم على دور امريكا الجديد في اوربا منذ استسلام الحزب الشيوعي الالماني وهزيمة البروليتاريا الالمانية في ١٩٢٣. وهو لا يشرح أبداً بأن هناك صلة وثيقة على المستويين المادي والفكري بين « الاستقرار »، و « سن الضوابط »، و « احلال السلام » في اوربا و « بعث » الاشتراكية الديمقراطية من جهة، وأول عمليات التدخل الأمريكية في الشؤون الأوروبية من جهة أخرى^(١).

(١) راجع كتاب تروتسكي : « اوربا وأمريكا » ١٩٢٦.

ولا يؤكد المشروع على ان التطور اللاحق المحتوم للتوسع الامريكي مع تقلص أسواق رأس المال الأوروبي حتى في داخل أوروبا نفسها سيحملان بذرة اضطرابات عسكرية واقتصادية وثورية لم تعرف من قبل .

انه لا يشرح بأن متابعة الولايات المتحدة الامريكية لعملية الضغط المؤكدة على أوروبا ستقلص أكثر فأكثر حصة أوروبا من الاقتصاد العالمي . وينجم عن ذلك بأن لا تتحسن العلاقات بين الدول الأوروبية بل على العكس أن تتوتر إلى الحدود القصوى ، لتنتهي الى الحروب . فالحكومات ، كالتبقيات ، تقاثل في حالات العسر بعنف يفوق عنف قتالها في حالات الرخاء .

ولا يشرح المشروع بأن الفوضى الداخلية الناجمة عن الصراعات بين الدول الأوروبية تحرم أوروبا من كل أمل بالمقاومة الجدية الفعالة ضد الجمهورية الأميركية الشمالية التي تتركز القوة فيها بصورة متزايدة . كما لا يشرح بأن تجاوز هذه الفوضى الأوروبية بحاجة إلى السير على طريق انشاء الولايات المتحدة السوفيتية الأوروبية : وهذه مهمة من اولى مهام الثورة البروليتارية التي يحتمل اندلاعها في أوروبا قبل امريكا (بسبب وجود دول متعددة كثيرة) ، علماً بأن هذه الثورة ستضطر بشكل شبه مؤكد لأن تدافع عن نفسها ضد البورجوازية الامريكية الشمالية .

ولا يشير المشروع إلى مظهر هام من مظاهر المعضلة العالمية ، وهو ان قوة الولايات المتحدة في العالم ، والتوسعية الناجمة عنها ، تجبرها على ان تدخل في أساس بنائها كل متفجرات العالم اجمع ، ويمثل بكل صراعات الغرب والشرق ، ونضال الطبقات في أوروبا المجوز ، وانتفاضات الجماهير في المستعمرات ، وجميع الحروب وكل الثورات . وستكون الرأسمالية الامريكية في هذا العصر الجديد القوة الرئيسية المضادة للثورة ، والمهمة بصورة متزايدة بتأمين النظام ، في كل ركن من أركان المعمورة ؛ إلا انه سينها من جهة أخرى الإنفجار الثوري الهائل للقوة الامبريالية الضخمة التي تسيطر الآن على العالم ،

ولا نفي تنمو باستمرار. ويؤكد منطق العلاقات العالمية على ان هذا الانفجار سيقع
بلا تأخير بعد اندلاع الثورة البروليتارية في اوروبا .

بيد ان شرحنا لجدلية العلاقات المتبادلة التي تربط اوروبا بامريكا عرضنا
في السنوات الاخيرة إلى مختلف الاتهامات . فلقد اتهمنا البعض بأننا سلميون
ننفي التناقضات الاوروبية ، ونتقبل نظرية الامبريالية العليا لكاوتسكي ، الخ.
وليس هناك ما يستحق أن نفق عنده ، ولا تدل هذه الاتهامات ، في
أفضل الحالات ، إلا على جهل كامل بالتطورات الحقيقية للأمور ، ووجهة نظرنا
حول هذه التطورات . ولكن لا يسعنا إلا ان نلفت الانتباه إلى ان من الصعب
بذل جهود تسمي إلى هذه القضية الاساسية من قضايا السياسة العالمية تفوق
الجهود التي بذلها واضعو المشروع في صراعهم الدنيء ضد اسلوبنا في فهمه ، علماً
بأن سير الأحداث أكد بشكل لا يقبل الجدل صحة موقفنا .

وتحاول الاجهزة الرئيسية للصحافة الشيوعية في الأيام الاخيرة ان تنتقص
— على الورق — من اهمية الهيمنة الامريكية ، مدعية بأن الولايات المتحدة
معرضة في وقت قريب لازمة تجارية وصناعية . ولا نستطيع التوقف هنا
لدراسة مسألة طول الازمة الامريكية وعمقها المحتمل ، إذ لا يتعلق ذلك
بالبرنامج بقدر تعلقه بالظرف . ونحن لا نشك ، طبعاً ، بحتمية وقوع الازمة ،
ونعتقد بأن الازمة المقبلة ستكون حادة وعميقة جداً بسبب القوة العالمية التي
تملكها حالياً الرأسمالية الامريكية ^(١) . ولكن محاولة الاعتماد على هذه الازمة
لاستنتاج تناقص السيطرة الامريكية امر لا يتلاءم مع الحقائق ، ولا يؤدي إلا
إلى اكبر الاخطاء الاستراتيجية . وان الحقيقة مماكئة تماماً لذلك . لان
سيطرة الولايات المتحدة ستظهر في فترة الازمة بشكل اكثر كمالاً واتساعاً
وقوة من فترة الازدهار . والولايات المتحدة ستصفي صعوباتها وتتجاوز

(١) بمد كتابة هذه السطور بحوالي سنة وقع انهيار بورصة نيويورك ، في اكتوبر (تشرين
اول) ١٩٢٩ مدشاً أكبر ازمة اقتصادية في تاريخ الرأسمالية .

متابعها على حساب أوروبا في الدرجة الأولى ، سواء تم الأمر في آسيا أو كندا أو أمريكا الجنوبية أو أستراليا أو داخل أوروبا نفسها ، وسواء تم ذلك بالسبيل « السلمي » أو الوسائط العسكرية .

ان علينا أن نفهم بوضوح بأنه إذا جلب التدخل الأمريكي في فترة أولى إلى أوروبا الاستقرار والقوة الباقين حتى الآن ، واللذين قد يحتمل أن يتزايديا عرضياً (وخاصة في حالة تعرض البروليتاريا لهزائم جديدة) ، فان خط السياسة الأمريكية العام بالمقابل سيثير في أوروبا والعالم أجمع هزات قوية يزداد عنفها إذا ما عرف اقتصاد الولايات المتحدة صعوبات وأزمات جديدة .

ومن هنا يأتي استنتاج هام يقول بأن الأوضاع الثورية ستوفر خلال السنوات العشر القادمة كما توفر في السنوات العشر الماضية . ومن المهم أن نفهم بشكل صحيح الآلية الأساسية للتطور كي لا تفاجئنا الأحداث . فإذا كانت الأوضاع الثورية في السنوات العشرة الأخيرة هي النتيجة المباشرة للحرب الامبريالية ، فان الهزات الثورية في السنوات العشر المقبلة ستنتج بالمقابل ، قبل كل شيء ، عن العلاقات القائمة بين أوروبا وأمريكا . فإذا ما وقعت أزمة كبيرة في الولايات المتحدة ترددت قرعات أجراس الحروب والثورات . ونحن نكرر بأن الأوضاع الثورية ستوفر ، وستتعلق مصيرها بالحزب العالمي البروليتاري ، ومدى نضج الأممية الشيوعية وقدرتها على الصراع ، وصحة استراتيجيتها وأعمالها التكتيكية .

هذه الأفكار ليست مطروحة في مشروع برنامج الأممية الشيوعية . وهناك ظاهرة لا تقل عن ذلك أهمية ، وهي ظاهرة « انتقال مركز الاقتصاد العالمي نحو الولايات المتحدة الأمريكية » التي لم يتم توجيه الأنظار إليها إلا عبر ملاحظة صحيفة لا أكثر . ولا يمكن تبرير ذلك بانعدام المكان ، أفليس علينا بالضبط أن نجد المكان للقضايا الأساسية في البرنامج قبل أي شيء آخر ؟ علنا بأن

المشروع يتحدث عن مواضيع من الدرجة الثانية أو الثالثة بإسهاب زائد ، وأن فيه كثيراً من التكرار والتفصيلات التي تجعل بوسعنا اختصار ثلثه على الأقل .

٣ - شعار الولايات المتحدة السوفيتية الأوروبية

ولا يمكن في أي حال من الأحوال تبرير اختفاء شعار الولايات المتحدة السوفيتية الأوروبية من مشروع البرنامج الجديد (حيث أنه شعار وافقت عليه الاممية الشيوعية في عام ١٩٢٣ بعد نقاش داخلي طويل نسبياً) . فهل شاء واضعو المشروع يا ترى « المودة » بالنسبة لهذه النقطة الى الموقف الذي أخذوه لينين في عام ١٩١٥ ؟ علماً بأن عليهم في هذه الحالة أن يفهموا : الموقف على حقيقته .

ونحن نعرف إجماع لينين في المرحلة الأولى للحرب عن طرح شعار الولايات المتحدة الأوروبية ، الذي كان من جملة أفكار « الاشتراكي - الديمقراطي » (لسان حال الحزب آنذاك) . ثم تخلى لينين عن الشعار . ولكنه لم يتخل عنه نهائياً لأسباب مبدئية ، ولكنه فضل أن يقيمه من وجهة نظر تكنيكية ، بالنسبة لمرحلة معينة . ومن البديهي أن لينين كان يرى تمذر خلق الولايات المتحدة داخل إطار أوروبا الرأسمالية . ولم أكن أرى الأمور بشكل مخالف عندما قدمت شعار الولايات المتحدة فقط كشكل من أشكال تحقيق ديكتاتورية البروليتاريا في المستقبل ، وكتبت في هذا الصدد :

« إن أية وحدة اقتصادية أوروبية كاملة شيئاً ما ، تتم بأوامر تنصيب من الأعلى بعد اتفاق الحكومات الرأسمالية عبارة عن وحدة طوباوية . ولا يمكن للأمور أن تصل في هذا المجال إلى أبعد من حدود الحلول الوسط الجزئية نصف القدرة على تقديم أية ميزات . وبذلك ، فإن الاتحاد الاقتصادي لأوروبا ، القادر على تقديم ميزات كبيرة للنتج والمستهلك ولكافة أوجه التطور الثقافي

بصورة عامة ، هو مهمة من مهمات الثورة البروليتارية الأوروبية خلال صراعها ضد نظام الحماية الامبريالية وأداتها العسكرية .^(١) .

وفي الصفحة ٩٢ من الكتاب نفسه نجد :

« تمثل الولايات المتحدة الأوروبية قبل كل شيء الشكل الوحيد المعقول لديكتاتورية البروليتاريا الأوروبية » .

ولكن لينين رأى آنذاك أن عرض الأمور بهذا الشكل يعني التمرض لعدد من الأخطار . وبما أن تجربة ديكتاتورية البروليتاريا لم تكن قد قامت في أي بلد من البلدان ، ونظراً لغياب أي موقف نظري واضح حول هذا الموضوع (حتى في الجناح اليساري للاشتراكية الديمقراطية آنذاك) فقد كان من المحتمل أن يؤدي طرح شعار الولايات المتحدة الأوروبية إلى الاعتقاد بأن على الثورة البروليتارية أن تبدأ بأن واحد ، في جميع أقطار القارة الأوروبية على الأقل . ولقد حذر لينين من هذا التفسير الخاطئ بصورة خاصة . ولم أكن مختلفاً أدنى الاختلاف مع لينين في هذا الصدد . حيث أفي كتبت آنذاك :

« ليس على أي بلد أن « ينتظر » البلاد الأخرى في صراعه . هذه حقيقة أولية » من المفيد والضروري ترديدها ، لكي لا نستبدل فكرة العمل العالمي المتوازي بفكرة عدم العمل العالمي ، والانتظار . ولقد بدأنا الصراع على أرض الوطن ، دون انتظار الآخرين وسنتابع الصراع بلا توقف على الصعيد القومي . ونحن واثقون بأن مبادراتنا ستمطي للصراع في البلاد الأخرى دفعا جديداً^(٢) .

وفي مكان آخر من الطبعة نفسها تأتي أقوالني التي استشهد بها ستالين في الاجتماع السابع للجنة التنفيذية للاممية الشيوعية كأخطر تعبير عن « التروتسكية » ،

(١) تروتسكي « برنامج السلم » Programme de la paix . الجزء III ، القسم الأول - ص ٨٥ من الطبعة الروسية .

(٢) تروتسكي ، الجزء III القسم الأول ، الصفحة ٩٠ ، الطبعة الروسية « ١٩١٧ » .

نظراً لأنها تجسد « الحذر » من القوى الداخلية للثورة والأمل بالحصول على دعم من الخارج .

« فإذا لم يتم هذا الأمر [امتداد الثورة في بلاد أخرى - ل. ت.] فقدنا كل أمل يمكن من الاعتقاد بأن تستطيع روسيا ثورية مثلاً الصمود أمام أوروبا المحافظة ، أو أن تعيش ألمانيا اشتراكية بصورة منزلة وسط العالم الرأسمالي . وهذا ما تقررته التجربة التاريخية والتحليل النظري » (١) .

وبالاستناد إلى هذه الأقوال وإلى فقرتين أو ثلاث فقرات أخرى تضرب على الوتر نفسه ، أعلن الاجتماع السابع إدانته « للروتسكية » التي « لا ترتبط مع اللينينية من قريب أو بعيد » بالنسبة لهذا « الموضوع الأساسي » . فلنقف هنا لحظة لنقرأ ماذا قال لينين نفسه :

في ٧ مارس (آذار) ١٩١٨ وقف لينين ليتحدث عن صلح بريست - ليتوفسك فقال :

« إن هذا درس بليغ ، والحقيقة أننا معرضون للهلاك إذا لم تتدخل ثورة ألمانيا » (٢) .

ثم قال بعد اسبوع :

« لا يمكن أن تتمايش الامبريالية العالمية مع الخطوات الظافرة التي تسيرها الثورة الاجتماعية » .

وبعد عدة أسابيع أيضاً ، وفي ٢٣ إبريل (نيسان) صرح لينين بما يلي :
لقد دفعتنا ظروف بلادنا المتأخرة إلى أمام ، ولكننا مستهلك إذا لم نعرف كيف نصمد حتى نتلقى الدعم القوي من العمال الثائرين في البلاد الأخرى » (٣) .

(١) روتسكي ، الجزء III - القسم الأول . الصفحة ١٩٠ : ١٩١٧ .

(٢) مؤلفات لينين الكاملة . جزء ٢٧ ، ص ٩٥ ، من الطبعة الفرنسية .

(٣) مؤلفات لينين الكاملة . جزء ٢٧ ، ص ٢٣٩ من الطبعة الفرنسية . التهديد من

رضنا [ل. ت.] .

ولكن ، ترى هل قال لينين كل هذا تحت تأثير أزمة بريست - ليتوفسك ؟
كلا ، ففي مارس (آذار) ١٩١٩ ، كرر لينين من جديد قوله :

« اننا لا نعيش في دولة فقط ، ولكننا نعيش في مجموعة دول ، ولا
يمكن تصور وجود جمهورية سوفيتية إلى جانب دول امبريالية خلال وقت
طويل جداً . إذ لا بد أن تنتصر احدهما في النهاية » (١) .

وبعد سنة من ذلك ، أي في ٧ أبريل (نيسان) ١٩٢٠ ذكر لينين :
« إذا أخذنا رأس المال على المستوى العالمي وجدنا أنه لا زال يتمتع
اليوم بقوة تفوق قوة السلطة السوفيتية لا على الصعيدين السياسي
والمسكري فحسب ، ولكن اقتصادياً . إن علينا أن ننتقل من هذه
الحقيقة الأساسية ولا ننساها أبداً » (٢) .

وفي ٢٧ نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٢٠ تحدث لينين عن مسألة التنازلات
فقال :

« لقد انتقلنا الآن من الحرب إلى السلم ، لكننا لم ننس بأن الحرب
عائدة لا محالة . وما دامت الرأسمالية موجودة إلى جوار الاشتراكية ،
فاننا لن نستطيع الميش بسلام . وسنصلي صلاة الموتى في نهاية المطاف على
الجمهورية السوفيتية أو على الرأسمالية العالمية . وما الأمر سوى تأجيل
الحرب إلى أمد غير بعيد » .

ولعل بقاء الجمهورية السوفيتية فترة طويلة من الزمن قد دفع لينين إلى
« الاعتراف بخطئه ، والتخلي عن « حذره من القوي الداخلية » لثورة أكتوبر .
وفي المؤتمر الثالث للاممية الشيوعية ، أي في يوليو ١٩٢١ أكد لينين ما يلي :
« لقد خلقت في العالم توازن حساس جداً وقلق إلى أبعد الحدود . صحيح

(١) مرفقات لينين الكاملة . الجزء ٣٠ ، ص ٥١٨ ، من الطبعة الفرنسية .

(٢) مرفقات لينين الكاملة . الجزء ١٦ ، ص ١٠٢ ، من الطبعة الروسية .

أنه يسمح للجمهورية السوفييتية بالوجود وسط الطوق الرأسمالي ، ولكنه وجود لفترة قصيرة بشكل مؤكد ،^(١) .

وفي ٥ يوليو (تموز) ١٩٢١ أعلن لينين بكل صراحة خلال جلسة المؤتمر :

« كنا نعرف بكل وضوح بأن انتصار الثورة البروليتارية كان مستحيلا دون دعم الثورة العالمية . ولقد فكرنا قبل الثورة وبعدها بأن على الثورة أن تندلع بسرعة كبيرة في البلاد الرأسمالية الأكثر تطورا ، وإلا تمرضا للهلاك ، في الحالة المعاكسة . ورغم هذه القناعة قمنا بما كنا نقدّر عليه ، في كل المناسبات ، لانفاذ النظام السوفييتي لأننا كنا نعرف بأننا لا نعمل من أجلنا فحسب ، بل في سبيل الثورة العالمية »^(٢) .

إن هذه الأقوال البسيطة المفعمة بروح الأهمية تعتمد بشكل جد واضح عن بدع رجال الصف الثاني الحاليين المغرورين ! .

وعلى كل حال ، فإن لي الحق بأن أتساءل ، بم تختلف هذه التصريحات اللينينية عن كل ما أكدته في عام ١٩١٥ حول روسيا المستقبل الثورية (أو ألمانيا الاشتراكية المقبلة) وعدم قدرتها على الحياة منمزلتين ، وسط عالم رأسمالي ؟ ولقد خالفت المدة الزمنية كل التوقعات - وشمل ذلك توقعاتي وتوقعات لينين - ولكن الفكرة الأساسية تحتفظ بكل قيمتها ، ولعلها اليوم أصح من أي وقت مضى . ولا بد من إدخالها في برنامج الأممية الشيوعية بدلا من إدانتها ، كما فعل الاجتماع السابع (بناء على تقرير ناقص خبيث) .

وللدفاع عن شعار الولايات المتحدة السوفييتية الأوروبية لفتنا الأنظار في عام ١٩١٥ إلى أن قانون التطور غير المتساوي لا يشكل حجة ضده . علما بأن عدم المساواة في التطور التاريخي هو نفسه غير متساو بالنسبة لمختلف البلدان

(١) مولفات لينين الكاملة . الجزء ٣٢ ، ص ٤٨٤ . من الطبعة الفرنسية .

(٢) مولفات لينين الكاملة ، الجزء ٣٢ ، ص ٥١١ من الطبعة الفرنسية .

والقارات: تتطور الدول الأوروبية بصورة غير متساوية بالنسبة لبعضها البعض، ومع هذا فإن بوسعنا أن نؤكد من وجهة نظر تاريخية، وبالنسبة للفترة التاريخية التي يمكن تصورها على الأقل، بأنه ليس هناك بلد أوروبي متقدم على البلاد الأوروبية الأخرى كتقدم أمريكا بالنسبة لأوروبا، فهناك سلم عدم مساواة أمريكي وسلم آخر أوروبي. ولقد حددت الظروف التاريخية والجغرافية بين البلاد الأوروبية روابط عضوية وثيقة لدرجة يستحيل معها حلها. ومثل الحكومات البورجوازية الأوروبية الحالية كمثل عدد من القتل تربطهم سلسلة واحدة: ويدل التحليل الأخير على أنه سيكون للثورة في أوروبا - كما قلنا من قبل - أهمية حاسمة بالنسبة لأمريكا. ولكن الثورة الألمانية مؤهلة في الوقت الحاضر، على المدى القصير، لأن تؤثر على فرنسا أكثر من تأثيرها على الولايات المتحدة الأمريكية. إن هذه العلاقة التي يفرضها التاريخ تحدد الصحة السياسية لشعار اتحاد السوفييتات الأوروبية. ونحن نتحدث هنا عن الصحة النسبية، لأن هذا الاتحاد سيمتد نحو آسيا بلاربي عبر الجسر الواسع الذي يشكله الاتحاد السوفيتي، ليأخذ شكل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية العالمي. وفي هذه الحالة سندخل في عصر آخر، أو في الفصل الكبير التالي في المرحلة الامبريالية. وعندما نقرب من هذا العصر سنجد الصيغ الملائمة له.

ويمكننا أن نستخدم استشادات أخرى لنبرهن دون كبير عناء على أن الاختلاف مع لينين في عام ١٩١٥ بخصوص الولايات المتحدة الأوروبية كانت اختلافًا حول اعتبارات تكنيكية فقط. ولكن من الأفضل الرجوع إلى سير الأحداث فيما بعد: ففي عام ١٩٢٣ تبنت الأممية الشيوعية بصورة رسمية الشعار المطروح على بساط البحث. فلو تمذد قبول شعار الولايات المتحدة الأوروبية في عام ١٩١٥ لأسباب مبدئية - كما يحاول أن يؤكد الآن واضعو مشروع البرنامج - لتمذد على الأممية الشيوعية قبوله بعد ثماني سنوات، لأن قانون التطور غير المتساوي لم يتوقف عن العمل خلال هذه الفترة الزمنية. وتتطلق جميع أساليب طرح الموضوع كما هو محدد أعلاه من ديناميكية

التطور الثوري بمجمله . وتعتبر الثورة العالمية كمنطور يلامس مجموعة من العلاقات الداخلية ، ويتعذر علينا في الحقيقة توقع المنطور الواقعي لكل هذه المراحل أو تحديده . ولكن خطوطه التاريخية العامة واضحة تماماً . ويمكننا أن نقول بأن فهم الأمر بهذا الشكل عمل ضروري يتعذر علينا بدونه التوجه في السياسة بشكل صحيح .

ولكن شكل الأمور يتغير بصورة جذرية إذا انطلقنا من فكرة المنطور الاشتراكي الذي يجري وحتى يكتمل في بلد واحد . لدينا الآن « نظرية » تقول بأن بناء الاشتراكية الكامل ممكن في بلد واحد ، وان بوسننا إقامة العلاقات مع البلاد الرأسمالية على أساس « تحييد » البورجوازية العالمية (ستالين) . فإذا نظرنا من هذه الزاوية - القومية - الإصلاحية التي لا يمكن وصفها بأنها ثورية وأمية نجد أن الحاجة لطرح شعار الولايات المتحدة الأوروبية تحتفي ، أو تضعف على الأقل . ولكن لهذا الشعار بالنسبة لنا أهمية حيوية كبيرة ، لأنه يحمل في طياته إدانة فكرة إمكانية وقوع منطور اشتراكي منمزل . إن امتداد الثورة في البلدان المجاورة والدعم الذي تقدمه البروليتاريا في كل بلد إلى بروليتاريا البلاد المجاورة بقوة السلاح ضروريان وملحان بالنسبة للبروليتاريا في جميع البلاد الأوروبية والبروليتاريا في الاتحاد السوفيتي بشكل خاص (والاختلاف هنا بالدرجة فقط) . ولا تنبع أهمية هذا الأمر من ضرورة التضامن العالمي المجرّد العاجز عن تحريك الطبقات ، ولكنها تنبع من ضرورة حيوية ، تحدث عنها لينين مئات المرات : إننا لا نستطيع الصمود دون دعم الثورة العالمية ، في الوقت المناسب . ويتلاءم شعار الولايات المتحدة السوفيتية مع ديناميكية الثورة البروليتارية ، إذ لا تأخذ هذه الديناميكية شكلاً واحداً في جميع البلاد ، ولكنها تمتد من بلد إلى آخر وتتطلب ارتباطاً وثيقاً بين جميع البلدان عامة ، البلدان الأوروبية قبل غيرها ، بغية تنظيم اقتصادها ودفاعها ضد أعدائها الأقوياء الخارجيين .

وسيحاول البعض ولا شك الاعتراض بأن هذا الشعار الذي 'طرح' لآخر مرة خلال أزمة الـروز لم يلعب بعد ذلك أي دور هام في تحريض الأحزاب الشيوعية الأوروبية ، وأنه لم يضرب جذوره بعمق كاف . ولكن الأمر مماثل لذلك بالنسبة لشعار الحكومة العالمية ، والسوفييتات الخ ... إلى غير ذلك من الشعارات التي تسبق الثورة مباشرة . ويمكن تفسير تراجع فكرة الولايات المتحدة السوفييتية الأوروبية إلى ضعف الحركة الثورية الأوروبية المستمر منذ عام ١٩٢٣ ، على عكس ما توقعه المؤتمر الخامس . لذا فإن من الخطر وضع البرنامج أو أجزاء منه بالاستناد إلى هذه الحقبة من الزمن فقط . ولم يكن تبني شعار الولايات المتحدة السوفييتية الأوروبية رغم جميع المخاوف في عام ١٩٢٣ من قبيل الصدفة ، فقد كان الجميع ينتظرون اندلاع الثورة في ألمانيا ، وكانت العلاقات بين الدول الأوروبية تتعثر بمعضلات صعبة . ويستطيع كل تعقيد قوي جديد للآزمة الأوروبية ، والآزمة العالمية إثارة المعضلات السياسية الأساسية من جديد وخلق الظروف الملائمة لطرح شعار الولايات المتحدة السوفييتية الأوروبية من جديد . لذا فإن من الخطأ الفادح عدم الإشارة إليه في البرنامج ، مع عدم نقضه بصورة واضحة . وهذا يعني اعتباره عاملاً احتياطياً يفيد في « الملأ » . مع أن سياسة الاحتياط لا تجدي في القضايا المبدئية نفعاً .

٤ - مقياس الأهمية

بمحاول البرنامج كما نعلم - وهذا أمر يستحق الثناء - إن ينطلق من الاقتصاد العالمي وميوله الداخلية . و« البرافدا » بحقة تماماً ، فهذا هو ما يميزنا بشكل أساسي عن الاشتراكية - الديمقراطية الشوفينية الوطنية . ولا يمكن وضع برنامج حزب البروليتاريا العالمي دون الاستناد إلى الاقتصاد العالمي (وكل ما

يؤثر على أجزائه المختلفة) . ولكن تحليل المشروع للبيول الأساسية للتطور العالمي انحرف بشكل أفقده الكثير من قيمته - وهذا ما أوضحناه في السطور السابقة - ودفعه الى تشويه الامور وارثكاب أشنع الأخطاء .

ولقد عاد للمشروع في عدة مواضع الى قانون التطور غير المتساوي للراسمالية ، دون أن يكون مصيباً في كل مرة . واعتبر هذا القانون قانوناً أساسياً للراسمالية قادراً على تفسير جميع الأمور . وهناك سلسلة من أخطاء المشروع - يمكن اعتبار احدها خطيئة أساسية من الناحية النظرية - تعتمد على مفهوم خاطيء ، ووحيد الجانب - غير ماركسي أو لينيني - لقانون التطور غير المتساوي .

فيقول الفصل الأول للمشروع ما يلي :

« ان عدم تساوي التطور الاقتصادي والسياسي هو قانون مطلق للراسمالية وبتزايد عدم التساوي وترتفع حدته في عصر الامبريالية » .

هذه حقيقة . وتدين هذه الصيغة الشكل الذي طرح به ستالين الموضوع مؤخراً عندما ادعى بأن قانون التطور غير المتساوي كان مجهولاً من قبل ماركس وإنجلز ، ولم يكتشفه الا لينين . ففي ١٥ سبتمبر (ايلول) ١٩٢٥ ، كتب ستالين بأنه لا يحق لثروتسكي أن يرجع الى إنجلز ، لأن هذا الأخير كتب في عصر لم يكن فيه أي مجال (١١) لبحث قانون التطور غير المتساوي في البلاد الرأسمالية . ويبدو مثل هذا التصريح غريباً بشكل لا يكاد يصدق ، ومع هذا فقد رده ستالين (أحد واضعي المشروع) أكثر من مرة . ونحن نرى بأن نص المشروع يخطو في هذا المجال خطوة الى الأمام . فاذا ما تركنا جانباً التصحيح الذي أصاب الخطأ الأولي ، وجدنا أن ما يقوله المشروع عن قانون التطور غير المتكافئ هو في أساسه ناقص ويبعث الموضوع من جهة واحدة .

ولكي نتوخى الصحة فيما نقول لا بد لنا من أن نذكر قبل كل شيء بأن تاريخ الانسانية بأسره يسير حسب قانون التطور غير المتساوي ، ونجد

الرأسمالية مختلف أجزاء العالم على درجات متباينة من التطور ، تضم كل واحدة منها تناقضات داخلية عميقة . ففي وضع انطلاق الرأسمالية نجد عدداً كبيراً من الحالات الخاصة بالمستويات ، التي وصل إليها التطور ، وعدم تساو كبير في وتيرة التطور داخل كل جزء من أجزاء العالم ، وفي مختلف العصور . ولا تستطيع الرأسمالية السيطرة على عدم التساوي هذا الذي ورثته إلا على مراحل ، وهي تقوم بكشفه وتعديله حسب أساليبها الخاصة ، مستخدمة في ذلك طرقها الخاصة . وتختلف الرأسمالية عن الأنظمة الاقتصادية التي سبقتها بقدرتها على ان تمتد باستمرار ، وتتوغل إلى مناطق جديدة ، وتتجاوز الاختلافات ، وتقرب الاقتصاد الاقليمي والوطني المغلق على نفسه وتجعله كالأواني المستطرقة ، فتقرب بذلك وتسوّي بين المستويات الاقتصادية والثقافية في البلاد المتقدمة ومثلتها في أكثر البلاد تخلفاً . ولولا فهم الأمور بهذا الشكل لما استطعنا تفسير تقارب مستوى أوروبا مع مستوى انكلترا في بادئ الأمر ، وتقارب المستوى الأوروبي مع المستوى الأمريكي فيما بعد ، ولتعدر علينا فهم تصنيع المستعمرات الذي يقلل الهوة بين الهند وانكلترا . وينجم عن ذلك ان برنامج الأمية الشيوعية ووجودها نفسه مبنيان على نتائج جميع التطورات المذكورة أعلاه .

عن طريق تقارب الأوضاع الاقتصادية في البلدان ، ومساواة مستويات تطورها ، تعمل الرأسمالية مستخدمة وسائلها الفوضوية التي تدمر اساس عملها نفسه . وتضع هذا البلد ضد ذاك ، وتقيم فرعاً من فروع الانتاج ضد فرع آخر ، مطوّرة بعض أجزاء الاقتصاد العالمي ، وموقفة أو معرّقة تطور قطاعات أخرى . ولا يمكن تفسير التشابك الحي لسير التاريخ إلا عن طريق توافق هذين الميادين الأساسيين - الناجمين عن طبيعة الرأسمالية .

وتزيد الامبريالية من حدة هذين الميادين ، نظراً للعالمية وحركة وتبعثر رأس المال النقدي ، الذي يُعتبر قوة حية من قوة الامبريالية . وتربط الامبريالية ضمن مختلف المجموعات القومية والقارية بسرعة وعمق لم يعرف مثلهما من قبل ، خالقة بينها اتصالاً وثيقاً وحيوياً ، ومقربة بين وسائلها الاقتصادية واشكالها

الاجتماعية ومستويات تطورها . وفي الوقت نفسه تتابع الامبريالية هدفها مستخدمة وسائل متناقضة ، وتقوم بوثبات وغزوات في البلاد والمناطق المتأخرة ، بشكل يحمل توحيد ومساواة الاقتصاد العالمي بتان بعنف وتشنح يفوقان كل ما عرف في العصور السابقة . ان هذه الفكرة الجدلية الخاصة بقانون التطور غير المتساوي ، والبعيدة كل البعد عن الآلية الجامدة ، هي الفكرة الوحيدة التي تسمح بتعاشي الخطأ الجذري الذي وقع فيه مشروع البرنامج المقدم إلى المؤتمر السادس .

وبعد أن قام المشروع بتحديد قانون التطور غير المتساوي بالصورة الوحيدة الجانب التي أشرنا إليها في السطور السابقة ، جاءت فقرة جديدة فيه لتقول : « وينجم عن ذلك ، انه لا يمكن تصوّر الثورة المالبة البروليتارية كعمل يتم بأن واحد في كل مكان . ومن هنا تأتي امكانية انتصار الاشتراكية في بداية الأمر في عدد قليل من البلاد ، أو حتى في بلد رأسمالي واحد يؤخذ بصورة منمzلة » .

ان القول بأن الثورة المالبة البروليتارية لا يمكن ان تكون « فعلاً يتم » بأن واحد ، عبارة عن قول لا ينكره احد ، وخاصة بعد تجربة ثورة اكتوبر التي حققتها الطبقة العاملة في بلد متخلف تحت ضغط الضرورة التاريخية ، دون انتظار ان تقوم بروليتاريا البلاد المتقدمة « بتصحيح الجبهة » . ويكون الاعتماد على قانون التطور غير المتساوي ، ضمن هذه الحدود ، عملاً صحيحاً كل الصحة وملئاً تمام الملاءمة . ولكن الامر مختلف تماماً بالنسبة للشق الثاني من الاستنتاج وخاصة بالنسبة للتأكيد الطائش الخاص بإمكانية انتصار الاشتراكية « في بلد رأسمالي واحد يؤخذ بصورة منمzلة » . ويقول مشروع البرنامج في استعراضه : « ومن هنا تأتي » ، وهذا يعني بتعابير أخرى ان هذه الامكانية تأتي من قانون التطور غير المتساوي . على حين ان الأمر ليس مخالفاً لذلك فقط ، بل إن « من هنا تأتي » شيء معاكس تماماً لهذه الامكانية . فلو كان التطور التاريخي يمكن في إن البلدان المختلفة لا تتطور بصورة غير متساوية فحسب ، بل تتطور

كذلك بصورة مستقلة ومنعزلة بعضها عن البعض الآخر لا يمكننا بلا شك ان نستنتج من قانون التطور المتساوي امكانية بناء الاشتراكية في بلد رأسمالي واحد : بدءاً من أكثر البلاد تقدماً وانتهاء بالبلدان الأخرى بصورة متتالية . ولقد كان هذا هو المفهوم الشائع للانتقال إلى الاشتراكية الذي تبنته الاشتراكية - الديمقراطية قبل الحرب . وهذا بالضبط التكريس النظري للاشتراكية الوطنية . ومن المؤكد ان المشروع لا يقف عند حدود هذه النظرة ، ولكنه ينزلق في داخلها .

ويمكن الخطأ النظري الذي وقع فيه المشروع في انه يحاول ان يستخلص من قانون التطور غير المتساوي ما لا يملكه هذا القانون ولا يستطيع ان يملكه . ويؤثر عدم المساواة في التطور أو التطور غير المتناسق لمختلف البلدان تأثيراً مستمراً على العلاقات والارتباطات الاقتصادية المتزايدة القائمة بين هذه البلدان : فبعد اربع سنوات من المذابح الوحشية ، تجرد الدول نفسها مضطرة إلى تبادل القمح والبنزول والبارود وحالات السراويل . والمشروع يطرح الأمر بالنسبة لهذه النقطة الجوهرية وكأن التطور التاريخي يتم على قفزات فقط ، ويجهل واضعو المشروع أو يغفلون بشكل تعسفي الأرضية الاقتصادية التي تؤثر على التطور وتقود سيره . وهم يتصرفون بهذا الشكل ليدافعوا عن نظرية الاشتراكية في بلد واحد ، تلك النظرية الحاطئة التي لا يستطيع أي امرئ الدفاع عنها .

ولا يصعب علينا الآن أن نفهم بأن الطريقة الوحيدة الصحيحة لطرح الموضوع هي أن نعلن : بأن ماركس والمجلز قد سبقوا واستنتجوا ، في عصر ما قبل الامبريالية ، بأن عدم المساواة ، أي هزات التطور التاريخي ، تساعد الثورة البروليتارية على الانتشار في فترة زمنية كاملة ، وانها ستجرّ الشعوب واحداً بعد الآخر وسط السيل الثوري الجارف من جهة ؛ كما استنتجوا ان التداخل العضوي الوثيق المتبادل بين مختلف البلدان ، والذي غدا تقسماً عالمياً

للعمل بلغي من جهة أخرى إمكانية بناء الاشتراكية في بلد واحد . والآن وبعد ان مدت الامبريالية هذين الميادين المتعارضين وعمقتها وزادت من حدتها ، تبدو العقيدة الماركسية التي تنادي بإمكانية البدء بالثورة الاشتراكية على أساس قومي ، ولكن عدم إمكانية بناء المجتمع الاشتراكي داخل حدود الاطار القومي ، عقيدة صحيحة أكثر من أي وقت مضى . ويمكننا أن نقول بأن صحتها تضاعفت مرتين أو ثلاث مرات . ولم يفعل لينين في هذا المجال سوى توسيع الأسلوب الذي استخدمه ماركس لطرح الموضوع والحل الذي قدمه ، وتعميقها واعطائها صورة أكثر واقعية .

ينطلق برنامج حزبنا ^(١) من الفكرة القائلة بأن ثورة اكتوبر وبناء الاشتراكية عمدان بالوضع العالمي . ولأثبت ذلك يكفي ببساطة أن ننسخ مجمل القسم النظري في برنامجنا . ولنذكر هنا بأنه عندما أشار المرحوم بود بيلسكي في المؤتمر الثامن للحزب الى ان بعض صيغ البرنامج لا تنطبق إلا على الثورة في روسيا أجابه لينين خلال الخطاب الختامي للمناقشات (١٩ مارس - آذار - ١٩١٩) بما يلي :

« لقد هاجم بود بيلسكي إحدى الفقرات الخاصة بأعداد الثورة الاجتماعية ... ولكن من الواضح ان هذا النقد لا يتمتع بأي أساس من الصحة ، فبرنامجنا ينادي بثورة اجتماعية ذات ابعاد عالمية ^(٢) » .

ومن المفيد أن نذكر هنا بأن لينين اقترح في تلك الحقبة تقريباً ان نطلق على حزبنا اسم « الحزب الشيوعي » بدلاً من « الحزب الشيوعي الروسي » ، ليؤكد بذلك على انه حزب الثورة العالمية . ولم يأخذ اقتراح لينين في اللجنة المركزية

(١) البرنامج الذي وافق عليه المؤتمر الثامن (مارس - آذار ١٩١٩) ليحل محل البرنامج الذي اقروه مؤتمر ١٩٠٣ .

(٢) مؤلفات لينين الكاملة . الجزء ٢٩ ، ص ١٨٦ من الطبعة الفرنسية .

سوى صوتي . ولم يُرفع الأمر إلى المؤتمر لأن عملية اعداد الائمة الثالثة كانت قائمة على قدم وساق . ويكفي هذا الموقف وحده لاستبعاد فكرة الاشتراكية في بلد واحد . ولهذا السبب فقط لم يُبدن برنامج الحزب هذه النظرية بل اكنفى بتجاهلها .

ولكن برنامج الشيبة الشيوعية - الذي وضع بعد سنتين - اهتم بتربية الشيبة وبث روح الائمة في صفوفها ، فقام بتحذيرها بصورة مكشوفة من الأوهام القومية الخاصة بمسألة الثورة البروليتارية . وسنمود إلى هذه المعضلة في مكان آخر .

ويختلف الأمر تماماً بالنسبة لمشروع برنامج الائمة الشيوعية الجديد الذي سير كما نرى على طريق معاكس مباشرة ، طبقاً للتطور التحريفي لواقعه بعد عام ١٩٢٤ ، إلا أن الحل المعطى لمسألة الاشتراكية في بلد واحد يحدد قيمة المشروع كله، ويحمل منه وثيقة ماركسية أو وثيقة تحريفية .

وبما لا شك فيه ان المشروع يطرح ويحلل بعناية واصرار موضوع الاختلافات بين الاسلوبين الماركسي والاصلاحي في طرح المواضيع . ولكن هذه التأكيدات لا تحل المعضلة . ومثّلنا هنا كمثلنا عندما نعتلي ظهر مركب مزود بعدد من المعدات والأجهزة والآلات الماركسية ، بالإضافة إلى أشعة تميت بها رياح التحريفية والاصلاحية . ان كل من استفاد من تجربة الثلاثين سنة الأخيرة ، وتعلم الكثير على وجه الخصوص من دروس احداث الصين القريبة والغنية بالدروس ، وفهم التداخل المتبادل الجدلي القوي بين برامج الأحزاب وصراع الطبقات ، قادر على فهمنا عندما نقول بأن الاشعة التحريفية الجديدة قد توقف سير أجهزة الامان والانقاذ الماركسية واللينينية . لهذا نجد أنفسنا مضطرين إلى التوسع والتحدث بإسهاب عن هذه المسألة الجوهرية التي ستحدد لزمان طويل تطور الائمة الشيوعية ومصيرها .

٥ - التقاليد النظرية للحزب

لقد أكثر مشروع البرنامج، في الاستشهاد السابق، من تردد التعبير « انتصار الاشتراكية في بلد واحد »، بنية إيجاد صلة مشتركة مع المقال الذي كتبه لينين في ١٩١٥، وهي صلة ربطية لفظية لا أكثر. وهكذا تم استغلال أقوال لينين بصورة قاسية، ان لم نقل اجرامية، خلال المناقشات الخاصة ببناء المجتمع الاشتراكي في بلد واحد. ولقد مارس مشروع البرنامج الاستغلال نفسه في حالة أخرى عندما « أشار » إلى أقوال لينين بنية تدعيم موقفه. وهذا هو « اسلوبه » العلمي في معالجة الأمور.

ولم يتذكر واضعو المشروع من جميع الادبيات الماركسية الفنية، ومن الكثر المتمثل بأعمال لينين أي شيء، وغضوا الطرف عن كل ما كتبه لينين أو قاله أو عمله، وتجاهلوا برنامجي الحزب والشبيبة الشيوعية، أغفلوا وجهة نظر جميع قيادي الحزب بلا استثناء في فترة ثورة اكتوبر حيث كان الأمر مطروحاً - وبكل وضوح - وتجاهلوا حتى ما قاله واضعو البرنامج أنفسهم - ستالين وبوخارين - قبل عام ١٩٢٤. ولم يخطر ببالهم، للدفاع عن نظرية الاشتراكية القومية، التي رأت النور في نهاية عام ١٩٢٤ أو بداية عام ١٩٢٥، من ضرورات الصراع ضد ما سموه « بالتروتسكية » سوى قولين من أقوال لينين: أحدهما مأخوذ من مقال كتبه لينين في عام ١٩١٥ حول الولايات المتحدة الأوروبية، اما الآخر فمذكور في مؤلفه الأخير وغير المكتمل حول موضوع التعاون. ووضعوا جانباً كل ما يعارض هذين القولين الصغيرين وجميع تعاليم الماركسية واللينينية. اما القولان المعزولان بشكل تعسفي عن نصها الأصلي، واللذين يجلها رجال الصف الثاني، بصورة خاطئة مضللة، فقد اصبحا أساس نظرية جديدة تحريفية تماماً لا نستطيع اليوم تحديد جميع نتائجها السياسية. وهكذا يحاول البعض تحت بصرنا وسمعنا تطعيم الشجرة الماركسية بفصن من

نوع آخر ، مستخدمين مختلف الاساليب الكولاستيكية والسفطانية
المغالطة . فاذا ما نجح هذا التطعيم استطاع ان يفسد الشجرة كلها ويخنقها .

وصرح ستالين في الاجتماع السابع (ولم يكن ذلك لأول مرة) بما يلي :

« في عام ١٩١٥ طرح لينين في داخل الحزب لأول مرة موضوع بناء
الاقتصاد الاشتراكي في بلد واحد » (١) .

ويفهم من ذلك بأن موضوع الاشتراكية في بلد واحد لم يكن مطروحا
قبل عام ١٩١٥ . وهذا يعني بأن ستالين وبوخارين لا يتمتعان بجميع التقاليد
المسبقة للماركسية والحزب حول موضوع اممية الثورة البروليتارية . وهذه
نقطة تستحق التسجيل .

فماذا أعلن لينين إذن « لأول مرة » في عام ١٩١٥ مناقضاً كل ما قاله
ماركس والمجلد ولينين نفسه حتى ذلك التاريخ ؟

لقد كتب لينين في عام ١٩١٥ ما يلي :

« ان عدم التساوي في التطور الاقتصادي والسياسي هو قانون مطلق من
قوانين الرأسمالية . وينجم عن ذلك ان انتصار الاشتراكية ممكن في البداية
في عدد قليل من البلاد الرأسمالية أو حتى في بلد واحد وأحياناً معزول .
وستقف البروليتاريا الطاغرة في هذا البلد والتي استطاعت طرد الرأسماليين
ونظمت الانتاج الاشتراكي في بلدها ضد بقية العالم الرأسمالي ، وتجذب اليها
الطبقات المضطهدة في البلدان الرأسمالية الأخرى ، وتدفعها إلى الثورة ضد
الرأسماليين ، مستخدمة حتى القوة العسكرية عند اللزوم ضد الطبقات المستغلة
ودولها » (٢) .

(١) عن تقرير غتزل، ص ١٤، والخطوط الموجودة تحت الكتابة من وضعا (ل. تروتسكي).

(٢) مولفات لينين الكاملة . الجزء ٢١ ، ص ٣٥٤ من الطبعة الفرنسية . « الاشتراكي

- الديمقراطي » رقم ٤٤ في ٢٣ أغسطس (آب) ١٩١٥ . والخطوط الموجودة تحت الكتابة
من وضعا (ل . تروتسكي) .

فإذا كان يرمي لينين من وراء كتابة هذه السطور ؟ لقد كان يود أن يقول بان انتصار الاشتراكية ، بطريقة انشاء ديكتاتورية البروليتاريا ، ممكن في بداية الأمر في بلد واحد ، وهذا ما سيضع البلد في مواجهة العالم الرأسمالي . ولكي تستطيع الدولة البروليتارية صدّ الضربات والانتقال إلى الهجوم الثوري لا بد لها مسبقاً من ان « تنظم الاقتصاد الاشتراكي في بلدها » ، أي ان تدير بنفسها العمل في المصانع المأخوذة من الرأسماليين . وهذا هو كل شيء . ونحن نعرف ان « انتصار الاشتراكية » بهذا الشكل تحقق لأول مرة في روسيا . ولصد التدخل العالمي كان على أول دولة عمالية ان « تنظم الانتاج الاشتراكي في بلدها » أو ان « تنشئ مؤسسات « اشتراكية واعية » . وهذا ما أطلق عليه لينين اسم « انتصار الاشتراكية في بلد واحد » ، ولسنا هنا بصدد مجتمع اشتراكي اسطوري بعين لوحده ولنفسه - وخاصة في بلد متأخر - ولكننا بصدد شيء اكثر واقعية بكثير : وهو بالضبط ما حققته ثورة اكتوبر في بلدنا منذ الفترة الأولى من وجودها .

فهل ينبغي تقديم مزيد من اثباتات لتأكيد هذا الأمر ؟ ان هناك اثباتات كثيرة لدرجة تجعل الاختيار صعباً للغاية .

لقد تحدث لينين في موضوعاته عن الحرب والسلام (٧ يناير - كانون ثاني - ١٩١٨) عن « ضرورة وجود فترة من الزمن لا تقل عن عدة أشهر لتأمين انتصار الاشتراكية في روسيا » .

وفي بداية عام ١٩١٨ كتب لينين مقالاً موجهاً ضد بوخارين تحت عنوان « في الطفولية اليسارية والبورجوازية الصغيرة » ، قال فيه :
« فإذا استطعنا مثلاً تحقيق رأسمالية الدولة عندنا في غضون ستة أشهر كان ذلك نجاحاً كبيراً وضمانة أكيدة لتكوين الاشتراكية نهائياً في بلادنا بعد مضي مضي عام واحد ، ولتطورها بشكل يجعلها لا تقهر » ^(١) .

(١) مؤلفات لينين الكاملة . الجزء ١٧ ، ص ٣٤٩ من الطبعة الفرنسية .

فكيف استطاع لينين تحديد مثل هذه المدة القصيرة « لتدعيم الاشتراكية بشكل نهائي » ؟ وما هو المعنى المادي والاجتماعي الذي يعطيه لهذا الكلام لموضوع الانتاج ؟

ويبدو هذا السؤال فجأة تحت ضوء مختلف إذا تذكرنا ان لينين صرح في ٢٩ ابريل (نيسان) من عام ١٩١٨ امام اللجنة التنفيذية المركزية لسوفيئات روسيا بما يلي :

« من المشكوك فيه ان يستطيع حق الجيل المقبل ، الأكثر تطوراً ، تحقيق الانتقال إلى الاشتراكية بصورة كاملة ^(١) » .

وفي ٣ ديسمبر (كانون أول) ١٩١٩ تحدث لينين في مؤتمر الاستشارات الجماعية والجمعيات الزراعية فقال بعنف أكبر :

« نحن نعرف باننا لا نستطيع بناء النظام الاشتراكي فوراً . ويشاء الله ان يرى اولادنا أو احفادنا بناء هذا النظام عندنا ^(٢) » .

ففي أبة حالة من الحالتين كان لينين محقاً : وهل كان على حق عندما حدد المدة اللازمة « لتدعيم الاشتراكية بصورة نهائية » ، باثني عشر شهراً أو عندما ألقى مهمة بناء « النظام الاشتراكي » على احفادنا لا على اولادنا ؟ .

لقد كان لينين محقاً في كلتا الحالتين ، لانه تحدث عن مرحلتين مختلفتين متباينتين تماماً من مراحل بناء الاشتراكية .

ولم يكن لينين يقصد من « تدعيم الاشتراكية النهائي » في الحالة الأولى بناء المجتمع الاشتراكي خلال مهلة سنة واحدة أو حتى « عدة أشهر » (أي الغاء الطبقات وتجاوز التباين بين المدينة والريف) بل كان يقصد اعادة تسيير الورش والمصانع بأيدي الدولة البروليتارية ، الأمر الذي يحمل عملية مبادلة البضائع

(١) مولفات لينين الكاملة . الجزء ٢٧ ، ص ٣١٢ من الطبعة الفرنسية .

(٢) مولفات لينين الكاملة . الجزء ٣٠ ، ص ٢٠٥ من الطبعة الفرنسية .

بين المدينة والريف ممكنة . ويعطى قصر المدة هنا المفتاح الذي يسمح بفهم جميع الآفاق بلا خطأ .

ومن المؤكد ان المدة المحددة في بداية عام ١٩١٨ لتحقيق هذه المهمة الأولية كانت مدة قصيرة غير كافية . ولذا فقد سخر لينين في المؤتمر السادس للأمية الشيوعية من هذه « العثرة » ، العملية الصرف ، بقوله : « لقد كنا أحق مما نحن عليه الآن ، ولكننا رأينا الآفاق العامة بصورة صحيحة » دون ان نعتقد في أية لحظة من اللحظات بأننا قادرون على بناء « النظام الاشتراكي » بصورة نهائية خلال اثني عشر شهراً (وخاصة في بلد متأخر) . وللوصول إلى الهدف الأساسي والأخير - بناء المجتمع الاشتراكي - اعتمد لينين على جهود ثلاثة أجيال هي جيلنا ، وجيل اولادنا ، واحفادنا من بعدهم .

أفليس من الواضح ان لينين لم يقصد من « تنظيم الاقتصاد الاشتراكي » المذكور في مقاله عام ١٩١٥ خلق مجتمع اشتراكي ، بل كان يقصد مهمة أبسط من ذلك نسبياً ، وهي المهمة التي حققناها في الاتحاد السوفياتي ؟ . وإذا لم يكن الأمر كذلك وصلنا إلى استنتاج سخيف يقول بان معنى قول لينين هو ان على الحزب البروليتاري الذي استولى على السلطة أن ينتظر الجيل الثالث للاقيام بالحرب الثورية .

وهكذا لم يبق من نقطة الدعم الأساسية للنظرية الجديدة سوى ما قاله لينين في عام ١٩١٥ . والأدهى من ذلك أيضاً هو ان هذا القول لم يكن متعلقاً أبداً ببروسيا . اذ كان خطاب لينين يتحدث عن اختلاف الوضع في اوروبا عن الوضع الروسي . وبدل على ذلك لافحوى المقال المذكور آنفاً والمخصص للولايات المتحدة الأوروبية فعسب ، بل جميع مواقف لينين في هذه الفترة أيضاً . وبعد عدة شهور كتب لينين في ٢٠ نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩١٥ موضوعاً خاصاً ببروسيا قال فيه :

« وتجمع مهمة البروليتاريا بكل وضوح من هذا الأمر الواقعي . وهي تتمثل في الصراع الثوري يجرأه جامعة ضد الملكية (شعارات مؤتمر بنابر

- كانون ثاني - ١٩١٢ ، « الأعمدة الثلاثة » (١١) ، وهو صراع يجرّ جميع الجماهير الديمقراطية ، أي الفلاحين بصورة رئيسية . وفي الوقت نفسه النضال بلا رحمة ضد الشوفينية ، والصراع في سبيل الثورة الاشتراكية الأوروبية بالتحالف مع البروليتاريا الأوروبية ... ان الازمة الناجمة عن الحرب تقوّي العوامل الاقتصادية والسياسية التي تدفع البورجوازية الصغيرة - بما في ذلك الفلاحين - نحو اليسار . هذه هي الظروف الموضوعية لانتصار الثورة الديمقراطية في روسيا . ولنا بحاجة هنا لأن نبرهن على ان الظروف الموضوعية في أوروبا الغربية ناضجة ومعدة للثورة الاشتراكية ، فقد اعترف جميع الاشتراكيين المرموقين في العالم المتقدم بهذا الأمر منذ فترة ما قبل الحرب (١٢) .

هكذا تكلم لينين في عام ١٩١٥ بكل وضوح عن الثورة الديمقراطية في روسيا ، وعن الثورة الاشتراكية في أوروبا الغربية ؛ وأشار إلى ان الوضع في أوروبا الغربية مخالف للوضع الروسي ومتعارض معه ، وان ظروف الثورة الاشتراكية في أوروبا الغربية « ناضجة كل النضج » . ولكن واضعي النظرية الجديدة ، وهم في الوقت نفسه واضعو البرنامج ، يتجاهلون هذه الملاحظة (من بين غيرها) المتعلقة بروسيا مباشرة ، ويتصرفون بالشكل ذاته بالنسبة لمئات الملاحظات الأخرى ، وبالنسبة لمؤلفات لينين الكاملة . وبأخذون ، كما رأينا ، من قبل ، قولا يتعلق بأوروبا الغربية ويمطونه معنى لا يمكنه ولا يريد أن يجعله

(١١) « الأعمدة الثلاثة » عند البلاشفة : تعبير يقصد به الشعارات الثلاثة الأساسية التي دافع عنها البلاشفة في الفترة الواقعة بين ثورة ١٩٠٥ وثورة ١٩١٧ وهي : (١) الجمهورية الديمقراطية . (٢) يوم العمل المؤلف من ثماني ساعات . (٣) مصادر الأرض لمصلحة الفلاحين . ولم يكن تنفيذ هذه الشعارات ممكنًا بالنسبة للبلاشفة الا بقلب نظام الحكم القيصري . وكافوا بمعارضون بها شعارات « التصفيين » الطالبين بالحريات الديمقراطية (حق التنظيم والنشر... الخ) داخل اطار الحكم القيصري .

ويعود التعبير نفسه الى اسطورة قديمة تقول بان العالم يستند على ثلاثة أعمدة .

(٢) مؤلفات لينين الكاملة . الجزء ٢١ ، ص ٤٣٤ من الطبعة الفرنسية .

ويربطون هذا المعنى التعمفي بروسيا التي لم يكن المقال يتحدث عنها ،
ويعتمدون على هذه « القاعدة » لبناء نظريتهم الجديدة .

فكيف كان لينين يرى هذه المسألة في الفترة التي سبقت اكتوبر مباشرة ؟
بعد اندلاع الثورة في فبراير (شباط) ١٩١٧ ، ترك لينين سويسرا ، ووجه
إلى العمال السويسريين رسالة يشرح فيها ما يلي :

« ان روسيا بلاد فلاحية ، وهي من أكثر البلاد الأوروبية تخلفاً . ولا
يمكن للاشتراكية ان تنتصر فيها حالاً وبشكل عفوي . ولكن تجربة عام
١٩٠٥ واتساع الأرض الباقية بين ايدي الارستقراطية المقاربة تؤكد ان الطبقة
الفلاحية في البلد قادرة على اعطاء دفع رائع للثورة الديمقراطية البورجوازية في
روسيا ، ويحمل ثورتنا بداية الثورة الاشتراكية العالمية ، ومرحلة من مراحل
السير نحوها ... لا تستطيع البروليتاريا الروسية بقواها الذاتية فقط تحقيق
انتصار الثورة الاشتراكية . ولكنها قادرة على اعطاء الثورة الروسية اتساعاً
يخلق افضل الظروف للثورة الاشتراكية ، ويكون عملها هذا نوعاً من البدء
بالثورة الاشتراكية . وتستطيع البروليتاريا تسهيل عملية تدخل البروليتاريا
الاشتراكية الأوروبية والأمريكية في المعارك الحاسمة ، علماً بأن هذه
البروليتاريا الغربية هي أهم حلفائها وأكثرهم اخلاصاً وامانة » (١) .

إن هذه السطور تضم جميع عناصر المسألة . انهم يحاولون اقناعنا بأن لينين
رأى في عام ١٩١٥ - وسط فترة الحرب والرجعية - ان البروليتاريا الروسية
قادرة بمفردها على بناء الاشتراكية وشن الحرب ضد الدول البورجوازية ،
ولكن كيف يمكن الاقتناع بذلك إذا عرفنا ان لينين أكد بشكل حازم في
بداية عام ١٩١٧ - وبعد ثورة فبراير (شباط) - أنه يستحيل على روسيا

(١) مولفات لينين الكاملة . الجزء ٣٣ ، ص ٤٠٠ من الطبعة الفرنسية .
وهذا هو أول نص يسبق وموضوعات « نيسان بقليل ويقف فيه لينين بشكل كامل عل صعيد
الثورة الدافئة كما صاغها تروتسكي .

الفلاحيه بناء الاشتراكية بقواها الخاصة فقط ... ان علينا ان نكون منطقيين على الأقل ، - ولتقلها بصراحة - ان نحافظ على شيء من احترامنا للينين .
وليس من المجدي متابعة ذكر الاقوال المؤيدة لفكرتنا . اذ الشرح الصحيح لوجهات نظر لينين حول الصفة الاقتصادية والسياسية للثورة الاشتراكية يتطلب دراسة خاصة تشمل مواضيع كثيرة ، باستثناء موضوع بناء مجتمع اشتراكي في بلد واحد كهدف في ذاته ، لأن لينين لم يعرف مطلقاً مثل هذه الفكرة .
ولكن علينا أن نقف وقفة أخرى أمام مقال آخر من كتابات لينين . ويبدو ان مشروع البرنامج أشار إلى مقال لينين الاخير : « في التعاون » عندما استخدم تعبيراً منعزلاً عن النص ودون ارتباط مع المقال . ونقصد هنا الباب الخامس من مشروع البرنامج ، والذي يؤكد بأن عمال الجمهوريات السوفييتية « يملكون في البلاد الظروف المادية الأولية اللازمة والكافية ... لبناء الاشتراكية الكاملة » . التشديد من وضعنا .

فاذا كان المقال الذي أملاه لينين خلال مرضه ولم ينشر إلا بعد وفاته يقول فعلاً بأن الدولة السوفييتية تملك الظروف المادية اللازمة والكافية (وخاصة الظروف المتعلقة بالانتاج) لبناء الاشتراكية الكاملة بمفردها ، فاننا لا نستطيع إلا ان نتصور وجود هفوة خلال الاملاء ، أو خطأ عند محاولة حل رموز النص الختزل . وكلا الاحتمالين ممكن أكثر من احتمال قيام لينين باملاء سطرين يتخلى بهما عن الماركسية ، وعن كل ما علمته للآخرين طوال حياته . لحسن الحظ ، ليس من الضروري إيجاد تفسير كهذا . ان المقال الرائع - رغم عدم انتهائه - والمسمى « في التعاون » مرتبط بوحدة الفكر مع نصوص أخرى لا تقل عنه روعة ظهرت في الفترة الأخيرة من حياة لينين ، وشكلت فصول كتاب لم يكتمل وضعه ، كان من المفروض أن يختص لدراسة مكان ثورة اكتوبر وسط تسلسل ثورات الغرب والشرق . ومن المؤكد ان مقال « في التعاون » لا يحمل بين طياته ما يريد محرفو تعاليم لينين أن يلصقوه به من معاني :
ويشرح لينين في هذا المقال ان التعاون « التجاري » قادر على ان يبدل

دوره الاجتماعي في الدولة المالية ، وان عليه اجراء هذا التبديل بفضل سياسة صحيحة ، تؤمن بأسلوب اشتراكي ، توفق مصلحة الفلاح الخاصة مع المصلحة العامة للدولة . وبطرح لينين هذه الفكرة التي لا تقبل النقاش في السطور التالية :

« أفليس امتداد سلطة الدولة إلى جميع وسائل الانتاج الرئيسية ، ووجود هذه السلطة بيد البروليتاريا ، وتحالف هذه البروليتاريا مع ملايين الفلاحين الصغار والصغار جداً ، وقيادة البروليتاريا لهؤلاء الفلاحين ، الخ ... هي كل ما يلزم لبناء مجتمع اشتراكي كامل انطلاقاً من التعاون ، والتعاون وحده ، والذي وصفناه من قبل بأنه تجاري ، ويحق لنا نوعاً ما ان نصفه اليوم في ظل السياسة الاقتصادية الجديدة بالوصف نفسه ؟ ولسنا بمد في صدد بناء المجتمع الاشتراكي ولكننا نتحدث عن كل ما هو لازم وكاف لهذا الغرض ^(١) . »

ويبرهن النص الذي يضم جملة (التعاون وحده) غير الكاملة على ان امامنا نصاً لم يخضع للتصحيح ، بالإضافة إلى انه نص املاء صاحبه دون أن يكتبه بيده . ومن الخطأ كل الخطأ التمسك بكلام منزول عن النص بدلاً من التفكير في المعنى العام الذي يحمله النص كله . ويشاء حسن الحظ ان كلمات النص لا روحه فقط لا تسمح أبداً بوقوع الخطأ الفاحش الذي وقع فيه واضع المشروع . فعندما تحدث لينين عن الشروط « اللازمة والكافية » حدد بمحدثه بكل دقة حدود فكرته في هذا المقال . وهو يشرح فيه الوسائط والأساليب التي تمكننا من الوصول إلى الاشتراكية انطلاقاً من تفتت وتبعثر الاستثمارات الفلاحية ، دون هزات طبقية جديدة ، بناء على الشروط التي جاء بها الاتحاد السوفياتي . والمقال 'مكرس برمته للاشكال الاجتماعية لتنظيم الانتقال من الاقتصاد الصغير الخاص إلى الاقتصاد الجماعي ، ولكنه لا يتطرق مطلقاً إلى بحث شروط الانتاج المادية خلال هذه الفترة . فلو انتصرت البروليتاريا الأوروبية اليوم وحملت لنا

(١) مؤلفات لينين الكاملة . الجزء ٣٣ ، ص ٤٨١ من الطبعة الفرنسية .

دعم تقنيتهما ، لحافظ موضوع التعاون الذي طرحه لينين على كل اهميته - كاسلوب اجتماعي للتنظيم يتسق بين متطلبات المصلحة العامة والمصلحة الخاصة - ويكشف التعاون السبيل الذي تستطيع به التقنية المتقدمة (وخاصة الكهرباء) جمع ملايين الاستثمارات الفلاحية ، واعادة تنظيمها داخل اطار النظام السوفياتي . ولكن التعاون لا يحل محل التقنية الجديدة ، ولا يخلق التقنية بنفسه . ويتحدث لينين بصورة عامة كما رأينا عن الظروف الأولية « اللازمة والكافية » ويعدد ما بكل دقة . وهي : ١ - « إمتداد سلطة الدولة إلى جميع وسائل الانتاج » ، ٢ - « وجود سلطة الدولة بين يدي البروليتاريا » ، ٣ - « تحالف البروليتاريا مع ملايين الفلاحين » ، ٤ - « ضمان تفوق البروليتاريا بالنسبة للفلاحين » . وبعد ان عدد لينين هذه الظروف السياسية البحتة - دون ان يتحدث عن الظروف المادية - رأيناه يقدم استنتاجه : « ويحدد هذا [الشروط المذكورة] كل ما هو لازم وكاف لبناء المجتمع الاشتراكي . ان هذا هو كل ما يلزم ويكفي على الصعيد السياسي لا أكثر . ويضيف لينين بعد ذلك قوله « ولنا هنا بصدد بناء المجتمع الاشتراكي » ، لماذا؟ لأن الظروف السياسية وحدها لا تحل رغم اهميتها جميع الأمور . ويبقى كذلك موضوع الثقافة . ويقول لينين « لوحدها » ، ويشدد على كلمة « لوحدها » بأن يضعها بين معترضتين لبشير إلى اهمية ما ينقص . ولقد كان لينين يعرف تمام المعرفة ان الثقافة مرتبطة مع التقنية . ولقد قال ليرجع المحرفين إلى الواقع : « ولكي نستطيع أن نكون اناسا مثقفين لا بد لنا من امتلاك قاعدة مادية معينة » (١) . ويكفي ان نستشهد بموضوع الكهرباء الذي كان لينين يربطه بالثورة الاشتراكية المالية . ولقد كان بوسع النضال من أجل الثقافة داخل اطار الظروف السياسية « اللازمة والكافية » وليس الظروف المادية ان يستحوذ على جميع عملنا لو لم تكن هناك مسألة النضال - الدائم والدؤوب - في المجالات الاقتصادية

(١) مؤلفات لينين الكاملة . الجزء ٣٣ ، ص ٨٨ ، من الطبعة الفرنسية .

والسياسية والعسكرية والثقافية بين المجتمع الاشتراكي الذي يجري بناؤه على أساس متخلف ، والرأسمالية العالمية المائلة إلى الانحدار ، والمحافظة رغم ذلك على قوتها التقنية .

ويشدّد لينين في نهاية المقال : « أني أرى بأن مركز الثقل يميل بالنسبة البنا نحو العمل التثقيفي ، وواجبنا في العلاقات الدولية هو ان ندافع عن مواقفنا على الصعيد العالمي » (١) .

هذه هي فكرة لينين ، حتى لو أخذنا مقال التعاون وعزلناه عن مجمل كتاباته الأخرى . فكيف نصف بعد ذلك بغير التزوير اسلوب واضعي مشروع البرنامج الذين يستعملون بصورة متعمدة أقوال لينين عن الظروف المسبقة « اللازمة والكافية » ويضيفون لها من تخيلتهم ظرفاً أساسياً هو الظرف المادي ؟ مع ان لينين كان يشدد بالضبط على انعدام هذا الظرف في بلادنا ، وعدم القدرة على تحقيقه إلا عن طريق الصراع « من أجل مواقفنا على الصعيد العالمي » ، أي عن طريق الثورة البروليتاريا العالمية . هذا هو كل ما يبقى من الأساس الثاني والأخير للنظرية .

ونحن نجعل هنا قصداً عن سرد المقالات والخطب العديدة التي أكد فيها لينين مراراً وبكل جزم - منذ عام ١٩٠٥ حتى عام ١٩٢٣ - بأننا معرضون لخطر الهلاك إذا لم نتمتع على الثورة العالمية الظافرة ، كما اننا لا نستطيع الانتصار اقتصادياً على بورجوازية بلد واحد (وخاصة إذا كان البلد متخلفاً) ، وان مهمة بناء المجتمع الاشتراكي هي مهمة عالمية جوهرية . ويخرج لينين من ذلك باستنتاجات قد تكون في نظر خالقي النظرية القومية الرجعية استنتاجات « متشافة » مع انها متفائلة بشكل كاف من وجهة نظر الأمية الثورية . إننا لا نقف إلا عند الأقوال التي اختارها واضعو المشروع أنفسهم لخلق الظروف « اللازمة والكافية » لطوباويتهم . وسنرى ان جميع بنائهم ينهار عند لمسه بالإصبع .

(١) المرجع نفسه - ص ٤٨٦ .

ولكننا نرى ان من الطبيعي أن نذكر هنا ولو قولاً مباشراً من أقوال لينين حول هذه المسألة المطروحة على بساط البحث ، وهو قول لا يحتاج إلى شرح ولا يمكن أن يفهم على غير حقيقته :

« لقد شدّدنا في سلسلة كاملة من المؤلفات ، وفي جميع المناقشات وكل الصحف ، بأن الأمور لا تجري في روسيا مثلما تجري في البلاد الرأسمالية ، وان لدينا أقلية من العمال تعمل في الصناعة ، وغالبية كبيرة من صغار المزارعين . ولا تستطيع الثورة الاجتماعية أن تنتصر نهائياً في مثل هذه البلاد إلا بعد تحقيق شرطين : أولهما هو ان تتلقى في الوقت الملائم دعماً قوياً من الثورة الاجتماعية في بلد متقدم أو أكثر ... وثانيهما تأمين التحالف بين البروليتاريا المنفذة لديكتاتوريتها ، أو المالكة لزمام السلطة وغالبية السكان من الفلاحين ...

« ونحن نعرف أن انفاذ الثورة الاجتماعية في روسيا لا يتم إلا عن طريق التحالف مع الفلاحين ، طالما ان الثورة لم تتدخل في بلدان أخرى » (١) .

و نحن نأمل أن يكون هذا القول مقنعاً بشكل كاف . اذ يؤكد لينين نفسه فيه على انه قام بطرح الافكار المذكورة فيه « في سلسلة كاملة من المؤلفات ، وفي جميع مناقشات [ته] » ، وكل الصحف . كما انه لم يحدد كل هذه النظرة في عام ١٩١٥ (وقبل ثورة اوكتوبر بعامين) بسـل حددها في عام ١٩٢١ (وبعد اوكتوبر بأربعة أعوام) .

و نحن نعتقد ان الأمر واضح جداً بالنسبة للينين . ويبقى علينا ان نتساءل كيف كان واضع المشروع يرون الموضوع من قبل .

في نوفمبر (تشرين ثاين) ١٩٢٦ تحدث ستالين حول هذا الموضوع بقوله :

« لقد قبل الحزب دائماً مبدأ مفاده ان انتصار الاشتراكية في بلد واحد يمثل امكانية بناء الاشتراكية في هذا البلد ، وانه من الممكن تنفيذ هذه المهمة

(١) مؤلفات لينين الكاملة . الجزء ٣٢ من الطبعة الفرنسية .

بقوى بلد واحد ، (١) .

ولكننا نعلم علم اليقين بأن الحزب لم يقبل هذا المبدأ إطلاقاً . بل انه قام في « سلسلة من المؤلفات » وفي جميع المناقشات ، وكل الصحف ، كما يقول لينين ، بأخذ موقف معاكس ، نجد التعبير الأساسي عنه في برنامج الحزب الشيوعي السوفييتي . وهذا ما يجعلنا نعتقد بأن ستالين نفسه على الأقل انطلق دائماً من الفكرة الخاطئة القائلة « بإمكانية بناء الاشتراكية بقوى بلد واحد » . لئلا ذلك .

نحن نجعل تمام الجمل كيف كان ستالين يرى هذا الموضوع في عام ١٩٠٥ أو عام ١٩١٥ ، لأننا لا نملك الوثائق الخاصة بهذا الصدد . ولكننا نعرف أن ستالين طرح في عام ١٩٢٤ وجهة نظر لينين حول بناء الاشتراكية بهذه التعابير :

« ... قلب سلطة البورجوازية ، وإقامة سلطة البروليتاريا في بلد واحد ، لا يعني تحقيق انتصار الاشتراكية الكامل وتبقى مهمة الاشتراكية الرئيسية - تنظيم الانتاج الاشتراكي - واقفة تنتظر التنفيذ . فهل يمكن حل هذه المعضلة ، هل يمكن تحقيق انتصار الاشتراكية النهائي في بلد واحد دون تضافر جهود البروليتاريا في عدة بلدان متقدمة ؟ كلا ، إن هذا مستحيل . وتكفي جهود بلد واحد لقلب البورجوازية ، وتاريخ ثورتنا دليل على ذلك . أما انتصار الاشتراكية النهائي وتنظيم الانتاج الاشتراكي فلا تكفيها جهود بلد واحد ، وخاصة إذا كان البلد زراعياً كروسيا . ولا بد هنا من جهود البروليتاريا في عدة بلاد متقدمة ... هذه هي بصورة عامة الخطوط الأساسية للنظرية اللينينية حول الثورة البروليتارية » (٢) .

(١) برافدا ، عدد ١٢ نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٢٦ .

(٢) ج. ستالين De lenine et du leninisme . « حول لينين واللينينية » . منشورات الدولة ، فرع موسكو ، ١٩٢٤ . انظر الصفحة ٥٢ . من الترجمة الفرنسية التي نشرتها دار ماسيبر تحت عنوان : « مسائل اللينينية » . (Les questions du leninisme) .

ولا نستطيع هنا التعرف على ستالين . إذ أن « الخطوط الأساسية للنظرية اللينينية » معروضة هنا بدقة كافية . إلا أنه في طبعات كتاب ستالين التالية تم تعديل هذا النص وكتابه باتجاه معاكس تماماً ثم أنكرت « الخطوط الأساسية للنظرية اللينينية » بعد سنة واعتبرت فكرة من أفكار ... « التروتسكية » ، وجاء الاجتماع السابع للجنة التنفيذية للاممية الشيوعية فاتخذ مقرراته بناء على طبعة عام ١٩٢٦ لآ بناء على طبعة عام ١٩٢٤ .

هذه هي القضية مع ستالين . ولا يمكن أن يكون هناك ما هو أسوأ منها . لقد كان يوسفا أن نعزي أنفسنا لو أن الأمر مع الاجتماع السابع للجنة المركزية التابعة للاممية كان أفضل .

ويبقى لدينا أمل أخير : هو أن يكون بوخارين ، الواضع الحقيقي لمشروع البرنامج ، قد تبنى ، على الأقل ، دائماً إمكانية بناء الاشتراكية في بلد واحد . فلنتحقق من ذلك . ولتر ما كتبه بوخارين بهذا الصدد في عام ١٩١٧ :

« الثورات قاطرات التاريخ . وتستطيع البروليتاريا حق في روسيا المتأخرة أن تكون لوحدها سائق القاطرة الذي لا يمكن الاستغناء عنه . ولكن البروليتاريا لم تعد قادرة على البقاء داخل حدود علاقات ملكية المجتمع البورجوازي . إنها تسير نحو السلطة والاشتراكية . ولا يمكن تحقيق هذه المهمة « المطروحة » في روسيا « داخل الحدود القومية » لأن الطبقة العاملة تصطدم هنا بحدود منيع لا يمكن تجاوزه (لاحظ هنا جيداً التعبير : « جدار منيع لا يمكن تجاوزه » ل. ت.) ولا يمكن فتح أية ثغرة فيه إلا بمساعدة ضربات مدك الثورة العالمية » (١) .

(١) بوخارين « صراع الطبقات والثورة في روسيا »

La lutte des classes et la révolution en Russie

١٩١٧ ، ص ٣ و ٤ من الطبعة الروسية .

ولا يمكن لأي امرئ أن يشرح الموضوع بشكل أكثر وضوحاً . هذا ما كانه رأي بوخارين في عام ١٩١٧ ، بعد سنتين من «انعطاف» لينين المزعوم في عام ١٩١٥ . ولنتحقق الآن مما إذا كانت ثورة اوكتوبر قد علمت بوخارين شيئاً ما .

في عام ١٩١٩ كتب بوخارين في لسان الحال النظري للأممية الشيوعية مقالاً حول موضوع « ديكثاتورية البروليتاريا في روسيا والثورة العالمية » قال فيه :

« نظراً لوجود الاقتصاد العالمي والعلاقات الوثيقة بين أجزائه المختلفة ونظراً لتداخل مختلف المجموعات البورجوازية المنظمة على شكل دول ، فإن من البديهي [التشديد من وضعنا] ان لا يستطيع النضال في بلد معزول أن يصل إلى نهايته دون أن يحقق هذا المسكر أو ذاك انتصاراً حاسماً في عدة بلاد متحضرة » .

وفي هذا التاريخ كان « من البديهي » أن يتم ذلك . ويقول بوخارين بعد ذلك :

« إن الكتابات الماركسية أو شبه الماركسية التي سبقت الحرب طرحت - أكثر من مرة السؤال الخاص بإمكانية انتصار الاشتراكية في بلد واحد . ورد معظم الكتاب على ذلك بالنفي [وماذا كان رد لينين في عام ١٩١٥ ؟ ل. ت.] ولكن ليس علينا أن نستنتج من ذلك استحالة بدء الثورة والاستيلاء على السلطة في بلد واحد » .

صحيح !

ثم يقول في المقال نفسه :

« ولا يمكن أن تأتي فترة تقدم القوى المنتجة إلا مع انتصار البروليتاريا في عدة بلدان هامة ... ونستنتج من ذلك : أن من الضروري أن نظور الثورة العالمية بكل الوسائل ، وأن ننشئ كتلة اقتصادية صلبة بين البلاد

الصناعية وروسيا السوفيتية ، (١) .

ان تأكيد بوخارين القائل بأن تقدم القوى المنتجة ، أي تحقيق التقدم الاشتراكي الحقيقي لن يتم في بلادنا إلا بعد انتصار البروليتاريا في البلاد الأوروبية المتقدمة هو في حد ذاته الجملة التي كانت مبعث جميع الاتهامات الموجهة إلى « التروتسكية » (بما في ذلك اتهامات الاجتماع السابع الذي عقدته اللجنة التنفيذية للاممية الشيوعية) . والغريب في الأمر أن بوخارين - الذي يدّين بخلاصه إلى ضعف ذاكرته - كان يقف في موقف الادعاء والاتهام . وإلى جانب هذا الموقف الهزلي هناك موقف آخر مأساوي يتمثل في التعرض للنين الذي عبّر عن هذه الفكرة الأولية نفسها عشرات المرات .

وأخيراً ، ففي عام ١٩٢١ ، وبعد ست سنوات من الانعطاف المزعوم للنين عام ١٩١٥ ، وبعد ثورة أكتوبر بأربع سنوات أقرت اللجنة المركزية تحت قيادة لينين برنامج الشبيبة الشيوعية المعد من قبل لجنة يرأسها بوخارين . وتقول الفقرة الرابعة من هذا البرنامج ما يلي :

« إن سلطة الدولة في الاتحاد السوفيتي بين يدي الطبقة العاملة . ولتد استطاعت هذه السلطة أن تتقدم وتتطور بعد ثلاث سنوات من النضالات البطولية ضد رأس المال العالمي . وبالرغم من امتلاك روسيا لثروات طبيعية واسعة ، فهي بلاد متأخرة من الناحية الصناعية على الأقل ، والسواد الأعظم فيها شعب من البورجوازية الصغيرة . ولا تستطيع الوصول إلى الاشتراكية إلا عبر الثورة البروليتارية العالمية : لقد دخلنا الآن في عصر هذا التطور . وتدل هذه الفقرة من برنامج الشبيبة الشيوعية (وهو برنامج لا مغال عرضي)

(١) ن. بوخارين : «ديكتاتورية البروليتاريا في روسيا والثورة العالمية» . في مجلة L'internationale communiste « الأممية الشيوعية » ، العدد الخامس الصادر في سبتمبر (ايلول) ١٩١٩ . الصفحة ٦١ من الطبعة الروسية .

وحدها على مدى سنف وعث محاولة واضعي المشروع الرامية إلى اقناعنا بأن الحزب كان يعتبر « دائماً » إن بناء الاشتراكية في بلد واحد أمر ممكن ، وخاصة في روسيا. فلم صاغ بوخارين هذه الفقرة من برنامج الشيبة الشيوعية بهذا الشكل إذا كان الأمر 'مقرأ' دائماً ؟ وأين كانت عينا ستالين ؟ وكيف وافق لينين وجميع أعضاء اللجنة المركزية على مثل هذه المهرطقة ؟ وكيف لم يلاحظ أي فرد من أفراد الحزب هذه « التفصيلات » ولم يُثر حول الموضوع أي سؤال ؟ أفلا يشبه كل هذا مزاحاً سخيفاً يسخر بالحزب وتاريخه وبالاممية الشيوعية نفسها ؟ أفلم يأت الوقت لوضع حد لكل هذا؟ ألم يحن الأوان لنقول للصحرين : لم يمد بوسكم أن تخففوا خلف لينين ، أو خلف تقاليد الحزب النظرية !

في الاجتماع السابع للجنة التنفيذية التابعة للاممية الشيوعية ، وخلال المناقشات حول قرار إدانة « التروتسكية » قال بوخارين - الذي يدين بمخلاصه لضعف ذاكرته - ما يلي :

« تقول نظرية الثورة الدائمة للرفيق تروتسكي (والتي لا يزال الرفيق تروتسكي ينادي بها اليوم) إن وضعنا الاقتصادي المتأخر يجعلنا ممرضين للهلاك المحتم إذا لم تنفجر الثورة العالمية » (١١) .

و كنت قد تحدثت امام الاجتماع السابع عن عيوب نظرية الثورة الدائمة كما وضعتها في ١٩٠٥ - ١٩٠٦ . ولكنني لم أفكر مطلقاً في التخلي عن أسس هذه النظرية ، وعن كل مساكن ولا يزال يقربني من لينين ، وعن كل ما لا يسمح لي الآن بقبول أي تحريف لمبادئ اللينينية .

ولقد كان في نظرية الثورة الدائمة فكرتان أساسيتان هما :

أولاً : بالرغم من التأخر التاريخي في روسيا ، فإن الثورة قادرة على إيصال

(١) عن تقرير غوتزل ، ص ١١٥ من الطبعة الروسية .

البروليتاريا الروسية إلى السلطة قبل بروليتاريا البلدان المتقدمة .

ثانياً : وللتغلب على التناقضات التي ستصطدم بها ديكتاتورية البروليتاريا في بلد متخلف ، يحيط به عالم رأسمالي معاد ، لا بد من الدخول في مجال الثورة العالمية . وتعتمد الفكرة الأولى على مفهوم صحيح لقانون التطور غير المتكافئ ، على حين تأتي الثانية من فهم صحيح لحقيقة الروابط الاقتصادية والسياسية التي تربط البلاد الرأسمالية . ولقد كان بوخارين محقاً عندما قال بأنني أتابع بإصرار نشر هاتين الفكرتين الأساسيتين لنظرية الثورة الدائمة . فانا أعتبر اليوم وأكثر من أي وقت مضى ، إن صحتها مؤكدة أثبتتها الأيام : على الصعيد النظري ، في مؤلفات ماركس ولينين الكاملة ، وعلى الصعيد العملي ، في تجربة ثورة اوكتوبر .

٦ - فالين هو ، الانحراف الاشتراكي -

الديمقراطي ، إذن ؟

تكفي الكتابات التي أوردناها لتجديد موقف ستالين وبوخارين النظري في الأمس واليوم . ولكن لتعديد أساليبها السياسية ، لا بد من أن نتذكر بأنها بعد أن التقطت من كتابات المعارضة تصريحات مماثلة تماماً لتصريحاتها التي أطلقها حتى عام ١٩٢٥ في ذلك الوقت ، مع كامل التوافق مع لينين ، ثم اعتمدا على هذه التصريحات لبناء نظرية « انحرافنا الاشتراكي - الديمقراطي » . وهكذا اعتبر أن المعارضة تفكر حول الموضوع الرئيسي الخاص بالعلاقات بين ثورة اوكتوبر والثورة العالمية بشكل مشابه لتفكير ... اوكتوبر ، الذي ينكر امكانية بناء الاشتراكية في روسيا . ولعلها ظننا أن الطباعة لم تعرف إلا في

عام ١٩٢٤ ، وأن كل ما جاء قبل ذلك التاريخ متروك للنسيان . وما هذا الظن سوى نوع من الاعتماد على ضعف الذاكرة .

لقد صفى مؤتمر الأممية الشيوعية الرابع حساب مع 'أوتو بوير' ومتحذلقى الاممية الثانية حول موضوع طابع ثورة اوكتوبر . وحمل التقرير ، الذي قدمته باسم اللجنة المركزية حول السياسة الاقتصادية الجديدة وآفاق الثورة العالمية وتوقعاتها ، حكماً واضحاً على أفكار أوتو بوير ، وكان يعبر عن وجهة نظر لجننتنا المركزية في ذلك الوقت . ولم يلاق هذا التقرير أية معارضة في المؤتمر ، وانني على يقين من أنه لا يزال محافظاً على كل قوته حتى يومنا هذا . أما بوخارين فقد اعتذر بعد تقريره عن بحث موضوع الشكل السياسي للمعضلة ، نظراً لأن « كثيراً من الرفاق ، تحدثوا عنه ومن بينهم لينين وتروتسكي » . وهذا يعني أن بوخارين كان يؤيد تقريره . وهذا هو ما قلته عن أوتو بوير أمام المؤتمر الرابع :

« بمتعرف المنظرون الاشتراكيون - الديمقراطيون في مقالات يوم الأحد أن الرأسمالية (وخاصة في أوروبا) لا تزال قادرة على الحياة وتشكل شكيمة توقف التطور التاريخي . ولكنهم يؤكدون من جهة أخرى أن التطور في روسيا السوفيتية سيؤدي بها لا محالة إلى انتصار الديمقراطية البورجوازية . وهكذا يسقط هؤلاء المشوشون الثرثارون ضيق الأفق في تناقض عام بسيط يتلاءم مع واقعهم الفكري . ان علينا تقييم السياسة الاقتصادية الجديدة وسط شروط زمان ومكان محددة بدقة ، انها مناورة تقوم بها الدولة العالمية التي لازالت تعيش وسط محيط من الدول الرأسمالية ، وتعتمد اعتماداً وثيقاً على التطور الثوري في أوروبا ...

« ولا يمكننا أن نتجاهل في الحسابات السياسية عاملاً هاماً كالزمان . فاذا افترضنا مثلاً أن الرأسمالية ستميش في أوروبا قرناً أو نصف قرن ، وأن على روسيا البوفيتية أن تتلاءم معها في سياستها الاقتصادية ، وجدنا

أن المسألة تجد الحل من نفسها ، لأننا نفترض في مثل هذه الحالة مسبقاً أن الثورة البروليتارية في أوروبا ستفشل ، وأن عصرأ جديداً من عصور نهضة الرأسمالية سيبعث من جديد. فعلى أي شيء نستند إذا قبلنا هذا الافتراض؟ ان قيام اوتوبورير باكتشاف مظاهر كالمعجزات داخل الحياة النمساوية الحالية تؤكد بعث الرأسمالية ، يعني أن مصير روسيا السوفييتية محدد مسبقاً . ولكننا لم نر هذه المعجزات حتى الآن ، كما أننا لا نؤمن بوجودها أصلاً . ونعتقد بأن امتلاك البورجوازية الأوروبية للسلطة خلال فترة تعادل عشرات السنين - في الظروف العالمية الحالية - لن يؤدي إلى ازدهار الرأسمالية من جديد ، بل إلى تعمق أوروبا اقتصادياً وثقافياً . وعلينا أن لا ننكر بأن مثل هذه العملية قد تجر روسيا السوفييتية إذا تكلنا بصورة عامة . فهل ستمر في مرحلة « الديمقراطية » أم سيأخذ التحلل شكلاً آخر؟ ان الجواب على هذا أمر ثانوي لا أهمية له . ولكننا لا نجد أي سبب يدفعنا إلى تبني فلسفة شبنجلر . ونحن نعلم كل الاعتماد على التطور الثوري في أوروبا . وليست السياسة الاقتصادية الجديدة سوى محاولة للتلاؤم مع وتيرة هذا التطور « (١) » .

ويقودنا طرح المشكلة بهذا الشكل إلى النقطة التي انطلقنا منها للحكم على مشروع البرنامج : وهي النقطة القائلة بأننا لا نستطيع في عصر الامبريالية الحكم على مصير بلد منعزل واحد إلا إذا انطلقنا من ميول التطور العالمي ، بعد أخذ هذا التطور ككل يدخل فيه هذا البلد بكل خصائصه القومية ، ويرتبط به . ويحاول منظرو الامية الثانية عزل الاتحاد السوفييتي عن مجموع العالم والعصر الامبريالي ، ويطبقون على الاتحاد السوفييتي بمد عزله المقياس القابل « للنضج »

(١) ل. تروتسكي ، خمس سنوات من الاممية الشيوعية - « حول نقد الاشتراكية - الديمقراطية » ص ٤٩١ - ٤٩٢ .

الاقتصادي. ويصلون بذلك إلى أن الاتحاد السوفييتي عاجز عن بناء الاشتراكية
بوسائله فقط ، ثم يستنتجون من ذلك أن الدولة المالية ستدهور حتماً إلى
الرأسمالية .

ويقف واضعو مشروع البرنامج على المستوى النظري الذي يقف عليه
المنظرون الاشتراكيون - الديمقراطيون ، ويتبنون كلياً كل أساليبهم الميتافيزيقية
وينسبون مثلهم وجود العالم والمصر الأمبريالي وينطلقون من وهم التطور
المنعزل. ويطبّقون على المرحلة القومية من الثورة العالمية مقياساً اقتصادياً قاحلاً ؛
إلا أن « حكمتهم » بالمقابل معكوسة . وتمثل « يسارية » واضعي المشروع
في أنهم يصلون إلى الأحكام الاشتراكية - الديمقراطية بصورة معكوسة . ولكن
موقف منظري الأمية الثانية يبقى بلا أية قيمة مهما كان الشكل الذي يقدم به .
وعليناً أن نحذو حذو لينين الذي يسقط من حسابه بكل بساطة حكم بور
وتكهنه ويعتبرها عملاً من تقارير التلاميذ المبتدئين .

هذه هي حقيقة « الانحراف الاشتراكي - الديمقراطي » . ولسنا نحن من
يشابه بور من قريب أو بعيد ، ولكن بوسعنا اعتبار واضعي البرنامج من
أشابهه .

٧ - ارتباط الاتحاد السوفييتي

بالاقتصاد العالمي

لقد كان هـ. فولمار من أول مبشري المجتمع الاشتراكي القومي . وقام في
عام ١٨٧٨ بكتابة مقال اسماه « الدولة الاشتراكية المنعزلة » ورسم فيه أفق
بناء الاشتراكية في المانيا بقوى البروليتاريا الالمانية وحدها ، على اعتبار أن
المانيا تجاوزت انكلترا المتقدمة بمسافة بعيدة . واعتمد في عمله بكل دقة
ووضوح على قانون التطور غير المتكافئ ، الذي يعتقد ستالين أنه كان مجهولاً من

قبل ماركس وإنجلز . ويستنتج فولمار من هذا القانون في عام ١٨٧٨ استنتاجاً مؤكداً يقول فيه :

« ان انتصار الاشتراكية بأن واحد في جميع البلاد المتقدمة فرضية مستبعدة تماماً في الظروف السائدة حالياً ، والتي ستحافظ على قوتها خلال الفترة المربّية المقبلة ... » .

ثم يشرح فولمار هذه الفكرة بعد ذلك بقوله :

« وهذا ما يوصلنا إلى الدولة الاشتراكية المنعزلة ، التي آمل أن أكون قد برهنت على أنها ستكون الاحتمال الوحيد الممكن ، أو أكثر الاحتمالات المتوقعة على الأقل ، » .

ويطرح فولمار فكرة لا تنقض إذا كانت الدولة المنعزلة ، كما يمكن أن يفهم ، تنصف بأنها دولة ديكتاتورية البروليتاريا . ولقد كانت هذه الفكرة فكرة ماركس وإنجلز ، والتي عبر عنها لينين في مقال ١٩١٥ المذكور سابقاً .

ثم تأتي بعد ذلك بدعّ تخص فولمار وحده ، ولكنها تبقى مع ذلك وحيدة الجانب وخاطئة بصورة أقل من فكرة منظري الاشتراكية في بلد واحد . وتعتمد حجة فولمار على أن المانيا الاشتراكية ستترتب بعلاقات اقتصادية وثيقة مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، مع امتلاكها لتفوق ناجم عن تطور تقني رفيع ، وتكاليف انتاج منخفضة . ومثل هذا البناء يرسم في مستقبل آفاق التعايش السلمي بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي . وبما أن الاشتراكية ستثبت مع الزمن تفوقها المتزايد في مجال الانتاج ، فان ضرورة الثورة العالمية ستختفي

(١) تدل هذه السطور على أن تاريخ هذه السياسة لا يعود إلى أيام خروتشيف كما يقال ، كما يدل على أنها كانت محور السياسة الخارجية البوفييتية في أيام ستالين ، وسط ظروف موضوعية مختلفة طبعاً كل الاختلاف .

لوحدهما : وسيم انتصار الاشتراكية على الرأسمالية عن طريق السوق والأسعار المنخفضة .

ولكن بوخارين ، واضح المشروع الأول والمشارك في المشروع الثاني ، يعتمد بشكل كامل عند بناء الاشتراكية في بلد واحد على فكرة الاقتصاد المنزلي ، المعلق على نفسه . فإذا نظرنا إلى مقال بوخارين المسمى « حول طابع ثورتنا وإمكانية بناء الاشتراكية الظاهر في الاتحاد السوفيتي » - والذي يعتبر نتاجاً نموذجياً من منتجات السكولاستيكية والسفطائية - وجدنا أن المحاكمة كلها تدور داخل إطار اقتصاد منزل . وتعتمد على حجة رئيسية وحيدة تقول :

« بما أننا نملك كل ما هو « لازم وكاف » لبناء الاشتراكية ، فافتنا لن نصادف خلال عملية البناء نفسها أية لحظة يصبح فيها البناء مستحيلاً . فإذا كان لدينا في داخل بلادنا مجموعة متشابهة من القوى تسمح بتزايد هيمنة القطاع الاشتراكي وبأن ينمو بسرعة تفوق سرعة نمو القطاع الخاص ، فافتنا سنبدأ كل عام جديد بقوى أكبر » .

إن هذا منطق لا ينكر : « مادمتنا نملك كل ما هو لازم وكاف » ... أي افتنا نملك هذه الأمور . ويعتبر بوخارين استنتاجاته كمقدمات ، ويبني عليها نظاماً اقتصادياً اشتراكياً مغلقاً على نفسه دون مداخل أو مخارج . ويتصرف بوخارين كتصرف ستالين إذ لا يتذكر العالم الخارجي أي العالم أجمع إلا من زاوية التدخل العسكري . وهو يتحدث في هذا المقال عن ضرورة « تجاهل » العامل العالمي ، ولا يعني بذلك تجاهل السوق العالمية بل إسقاط التدخل العسكري من الحساب . وهو لا يتجاهل السوق العالمي فحسب بل ينسأ خلال عملية البناء كلها . ولقد اعتمد بوخارين على هذا الخطط عندما دافع في المؤتمر الرابع عشر عن فكرة إمكانية بناء الاشتراكية « ولو بخطوات السلفاة » ، إذا لم يأت التدخل العسكري ليضع الحواجز أمام هذا البناء . وأهل الصراع الدائم بين النظامين ، كما أهل عدم قدرة الاشتراكية على النمو إلا على أساس من القوى

المنتجة المنفوقة، أي انه تناسي تماماً الديناميكية الماركسية المتعلقة بإحلال تكوين اجتماعي مكان آخر. وكونها محكومة بنمو القوى المنتجة، واستبدال الجدول الثوري والتاريخي بطوباوية رجعية، وعمليات قضم تعتمد على اشتراكية مبنية على قاعدة تقنية متخلفة، وتطور « بسرعة السلحفاة » داخل الحدود القومية، ولا ترتبط مع العالم الخارجي إلا برباط الخوف من التدخل العسكري. ثم أعتبر ان عدم قبول هذا المسخ المحزن لعقيدة ماركس ولينين « انحرفاً اشتراكياً - ديموقراطياً ». ولقد أطلق بوخارين في مقاله هذا، هذه الصفة على افكارنا لأول مرة، « مستخدماً مجموعة كبيرة من « الحجج » الواهية. وسذكر التاريخ اننا اتهمنا « بالانحراف الاشتراكي - الديموقراطي » لاننا لم نشأ قبول العودة إلى نظرية فولمار حول الاشتراكية في بلد واحد، وهي عودة تجعلها بمكسها إياها أشد خطاً.

وما كانت البروليتاريا في روسيا القيصرية لتستولي على السلطة في اكتوبر لو لم تكن روسيا أضعف حلقة في سلسلة الاقتصاد العالمي. ولكنها كانت مع ذلك حلقة من الحلقات. ولم يؤد استيلاء البروليتاريا على السلطة أبداً إلى عزل الجمهورية السوفييتية عن نظام التقسيم العالمي للعمل الذي خلقته الرأسمالية. وكما ان البومة المارقة لا تطير إلا عند الفسق، فان نظرية الاشتراكية في بلد واحد لم تظهر إلا خلال طرح معضلات التجارة الخارجية بالحاح امام قادة الاقتصاد، وفي لحظة كانت فيها صناعتنا بحاجة ماسة لتجديد روابطها مع السوق العالمية وتوسيع هذه الروابط - خاصة وأن رأسمالها القاعدي القديم كان معرضاً للاستنزاف بصورة متزايدة بالإضافة إلى ارتباط ثلثي صناعتنا بالصناعة العالمية عن طريقه -.

وفي المؤتمر الحادي عشر، أي في آخر مؤتمر تحدث فيه لينين إلى الحزب، نبه لينين الحزب إلى انه سيتعرض لامتحان جديد « وهو امتحان تعده السوق الروسية والسوق العالمية التي نخضع لها و ترتبط بها ولا نستطيع منها فكاًكا، .

ولم هناك ما يضرب نظرية « الاشتراكية السكاملة » المنعزلة ضربة قاتلة كالحقيقة البسيطة التالية : لقد غدت أرقام تجارتنا الخارجية في السنوات الأخيرة حجر الزاوية لمخططاتنا الاقتصادية . ويمثل الاستيراد ، المرتبط تماماً بالتصدير ، « أضعف نقاط » اقتصادنا بما في ذلك الصناعة . وهكذا فـبما أن قوة مقاومة السلسلة متعلقة بأضعف حلقاتها ، فإن مطابقة أرقام مخططاتنا الاقتصادية تتم مع تدابير الاستيراد .

ويمكننا ان نقرأ في مجلة « الاقتصاد المخطط » ، وهي نشرة نظرية خاصة بخطة الدولة ، مقالاً يتحدث عن أسلوب وضع الخطة فيقول :
« لقد اضطررنا عند وضع أرقام المراقبة للسنة الجارية ان نتمتع بصورة منهجية على قاعدة أساسية هي مخطط تصديرونا واستيرادنا . واخذنا هذا المخطط بعين الاعتبار لوضع مخططات سلسلة كاملة من فروع الصناعة المختلفة ، والخطة الصناعية العامة كلها ، محاولين ما أمكن ملاءمة الاستيراد والتصدير مع مشاريع بناء المصانع الجديدة (١) » .

وعلا شك فيه ان هذا الأسلوب المنهجي الخاص بخطة الدولة يعني ان أرقام المراقبة تحدد اتجاه تطوّرنا الاقتصادي ووتيرته . ولكن مراقبة هذه الأرقام تميل نحو الاقتصاد العالمي ، وذلك لـلأننا غدونا أكثر ضعفاً بل لأننا اصبحنا أشد قوة بعد ان خرجنا من الانعزال وحلقته المفرغة .

وتدل أرقام الاستيراد والتصدير ان العالم الرأسمالي قادر على استخدام أسلحة أخرى غير التدخل العسكري . ففي ظروف السوق ، تقاس انتاجية العمل والنظام الاجتماعي بمجملة من زاوية علاقات الاسعار ، مما يحمل الاقتصاد السوفيتي معرضاً لخطر هجوم البضائع الرأسمالية الرخيصة أكثر بكثير من تعرضه لخطر التدخل العسكري . وهذا ما يجعل من التمتعز تحقيق انتصار

(١) يناير (كلون ثاني) ١٩٢٧ ، ص ٢٧ .

اقتصادي منعزل على « بورجوازيته الخاصة » . ان الاشتراكية التي تتقدم في العالم أجمع لا تكن فقط في انتصار البروليتاريا في كل بلد على بورجوازيته الخاصة « (لينين - ١٩١٩) . ويتملق الأمر هنا بصراع حتى الموت بين نظامين اجتماعيين بدأ احدهما ببناء نفسه منطلقاً من قوى منتجة متخلفة ، على حين يعتمد الآخر اليوم على قوى منتجة متفوقة جداً .

ان كل من ينهم « بالنشأوم » أي اعتراف بسيط باننا مرتبطون بالروح العالمية يكشف جنبه كبورجوازي صغير إقليمي يقف امام السوق العالمية ، والصفة التعمية لتفاوله المحلي ، لانه يتهرب من هذا الاقتصاد العالمي بوسائله الخاصة . علماً بان لينين قال باننا خاضعون للسوق العالمية .

ان النظرية الجديدة تدافع بحماس عجيب عن الفكرة الغربية القائلة بان الاتحاد السوفيتي قد هلك امام الغزو العسكري ، ولكنه لن يفنى ابداً بسبب تخلفه الاقتصادي ، وتجمل من هذه الفكرة قضية شرف . ولكن بما ان الجماهير العاملة في المجتمع الاشتراكي تدافع عن البلاد بحماس يفوق كثير الحماس الذي يدفع غبيد رأس المال إلى الهجوم عليه فلا بد لنا من ان نسأل : لماذا يستطيع اي تدخل عسكري أن يعرضنا لخطر الهلاك؟ لان العدو أقوى من الناحية التقنية . إن بوخارين لا يمتزف بتفوق القوى المنتجة إلا في مظهرها العسكري التقني . وهو لا يريد ان يفهم بأن جرار « فورد » خطر كمدفع « كروزو » مع اختلاف بسيط هو ان المدفع لا يستطيع ان يعمل إلا في فترات متقطعة ، على حين يضبط الجرار علينا باستمرار ^(١) . كما ان الجرار يعرف ان وراءه مدفعاً يشكل الاحتياط الاخير في عملية الضفط .

اننا أول دولة عمالية في العالم ، ونحن نشكل جزءاً من البروليتاريا العالمية ،

(١) منذ ان بدأت السياسة الاقتصادية الجديدة بتجديد الاقتصاد السوفيتي ، ألح تروتسكي على ضرورة متابعة العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد السوفيتي والعالم الرأسمالي بشكل حثيث . ثم هاجم بعد ذلك مفاهيم الاكتفاء الذاتي واعتبرها طوباوية .

وتتعلق معها بالرأسمالية العالمية . ويطلق البيروقراطيون كلمة « الارتباط » ببرود ولا مبالاة ليخفوا وقع الصفة الاليمية الخطيرة التي يحملها هذا « الارتباط » . فلو كنا قادرين على الانتاج بسعر السوق العالمي ، ل بقي ارتباطنا به ، ولكن مع ذلك أقل شدة وعنفاً . ولكن الامور لا تسير للأسف بهذا الشكل ، وبدل احتكار التجارة الخارجية بمحد ذاته على مدى خطورة ارتباطنا وعدم رحمة . وتأتي الامة الحاسمة التي يمثلها هذا الاحتكار بالنسبة لبنائنا الاشتراكية من ان ميزان القوى لا يميل لصالحنا . ولكننا لا نستطيع ان ننسى لحظة واحدة ان احتكار التجارة الخارجية ينظم فقط ارتباطنا بالسوق العالمية دون ان يلغي هذا الارتباط . ولقد كتب لينين بهذا الصدد :

« ان الاعتقاد باستقلالنا الاقتصادي الكامل ، وقدرتنا على تصفية بعض الاخطار ، سيبقى دليلاً على فكر واهم طوباوي ، طالما بقيت جمهوريتنا السوفيتية درجة منزلة وسط عالم رأسمالي كامل (١) » .

تأتي الاخطار الاساسية من الواقع الموضوعي للاتحاد السوفيتي « كدرجة منزلة » ، وسط الاقتصاد الرأسمالي المعادي لنا . علماً بأن هذه الاخطار قد تزيد حدتها أو تقلصها بناء على تأثير عاملين هما : بناؤنا للاشتراكية من جهة ، وتطور الاقتصاد الرأسمالي من جهة أخرى . وبدل التحليل الاخير بشكل أكيد على ان العامل الثاني - أي مصير الاقتصاد العالمي كله - يتمتع بأهمية حاسمة .

فهل يمكن ان تتناقض انتاجية نظامنا الاجتماعي بالنسبة لانتاجية النظام الرأسمالي ، وفي أية حالة دقيقة يتم ذلك ؟ علماً بأن مثل هذا التناقض يؤدي في نهاية المطاف عند وقوعه إلى انهيار الجمهورية الاشتراكية . ان بوسنا زيادة انتاجيتنا بفضل ادارة اقتصادنا بكل حكمة خلال هذه المرحلة - التي ينبغي علينا خلالها خلق القاعدة الصناعية بأنفسنا ، الامر الذي يتطلب صفات ادارية اكبر بكثير - . فهل يمكننا ان نفترض هنا ان بوسع انتاجية العمل في البلاد

(١) لينين . المؤلفات الكاملة . الجزء ١٧ . ص ٤٠٩ من الطبعة الروسية .

الراسمالية ، والبلاد الراسمالية المتفوقة بوجه الخصوص ، ان تتقدم بسرعة تفوق سرعة تقدمنا ؟ ان الرد على هذا السؤال بشكل لا يأخذ بعين الاعتبار آفاق المستقبل يحمل كل التصريحات المتبجعة الخاصة بسرعة تقدمنا و لوحدها ، تصريحات بلا معنى (دون التكلم عن الفلسفة السخيفة الخاصة بخطوات السلحفاة) . ولكن محاولة الرد على معضلات السباق بين النظامين تقودنا إلى مجال الاقتصاد والسياسة العالميين . اي إلى المجال الذي يكون الجسم فيه خاضعاً لتأثير الاممية الثورية لا للجمهورية سوفيتية تعيش لنفسها وتطلب الدعم من الاممية بين آونة وأخرى .

ويقول مشروع البرنامج : ان الاقتصاد الذي تسيطر عليه الدولة في الاتحاد السوفيتي « يطور الصناعة الثقيلة بسرعة تفوق سرعة التطور في البلاد الراسمالية » . وهنا لا بد من الاعتراف بان هذه المحاولة لمقارنة سرعتي التطور تشكل خطوة مبدئية إلى امام بالنسبة للرحلة التي كان فيها واضعو البرنامج ينكرون اطلاقاً ضرورة وجود عامل المقارنة بين تطورنا وتطور بقية العالم . ونحن نعرف ان ستالين قال من قبل بان « من غير المجدي ان ندخل العامل العالمي في هذه المعضلات » ، كما ان بوخارين قال أننا سنسبني الاشتراكية « ولو بخطوات السلحفاة » . ولقد دارت المناقشات المبدئية حسب هذا الخط خلال سنوات عديدة . ثم تم الانتصار لهذا الخط شكلياً . ولكن اذا لم نحدد انفسنا بإدخال المقارنة بين مختلف سرعات التطور الاقتصادي في النص ، ودخلنا جوهر الموضوع ، وجدنا أننا لا نستطيع في باب آخر من أبواب المشروع التحدث عن « حد صناعي أدنى وكاف » مع الاعتماد على علاقات داخلية فقط ، دون ان ندخل في اعتبارنا الارتباط بالعالم الراسمالي . وفي مثل هذه الحالة لا يتعذر علينا حل المعضلة مسبهاً فحسب ، بل يتعذر علينا معرفة ما اذا كانت البروليتاريا في بلد ما « قادرة » أو « غير قادرة » على بناء الاشتراكية بوساطتها الخاصة . ويتم حل الموضوع بفضل ديناميكية الصراع بين نظامين ، وبين طبقتين عالميتين ، تلك الديناميكية التي تبقى اساسية لا جدال حولها رغم نسبة نمونا المرتفعة

خلال فترة إعادة البناء :

ويقول لينين : « اذا نظرنا الى رأس المال في العالم اجمع ، وجدنا انه لا يزال اليوم أفوق من سلطة السوفييت ، لا من الناحية العسكرية فحسب بل من الناحية الاقتصادية ايضاً . ان علينا ان نعتبر هذه الموضوعة قاعدة أساسية ولا ننساها أبداً ^(١) » .

ان معضلة العلاقة بين مختلف سرعات التطور لم تحل بعد . وهي لا تتعلق بمجرد معرفة اسلوب العمل الافضل الذي نحاول الوصول اليه لمعالجة العلاقة بين المدينة والريف ، وتأمين تخزين القمح ، وتكثيف الاستيراد والتصدير . أي أنها لا تتعلق فقط بنجاحاتنا الداخلية (التي تبقى مع ذلك عاملاً شديد الأهمية في الصراع) . ولكنها تتعلق على نطاق أكبر بسير الاقتصاد والثورة العالميين . ومن هنا نستنتج باننا لن نحسم الموضوع داخل الاطار القومي بل داخل المجال العالمي للصراع الاقتصادي والسياسي .

وهكذا فاننا نجد في كل نقطة تقريباً من نقاط مشروع البرنامج تنازلاً مباشراً أو مموها امام انتقاد المعارضة . يتمثل هذا التنازل بتقارب نظري مع ماركس ولينين ، ولكن الامتنعاجات التحريفية تبقى بعيدة كل البعد عن الموضوعات الثورية .

٨ - التناقض بين القوى المنتجة والحدود القومية

هو سبب طوباوية ورجعية نظرية
الاشتراكية في بلد واحد

لقد رأينا من قبل كيف تقتصر الحجة المستخدمة لدعم نظرية الاشتراكية في

(١) مولفات لينين الكاملة . الجزء ١٧ ، ص ١٠٣ من الطبعة الروسية .

بلد واحد على شروح سفسطائية لبعض السطور التي كتبها لينين ، بالإضافة إلى تفسير سكولاستيكي لقانون « التطور غير المتكافئ » . بيد أن تحليل هذا القانون التاريخي من جهة وأقوال لينين من جهة أخرى بشيء من الذكاء تقودنا إلى استنتاج معاكس بصورة مباشرة ، هو استنتاج ماركس وانجلز ولينين ، واستنتاجاتنا جميعاً بما في ذلك استنتاجات ستالين وبوخارين ، حتى عام ١٩٢٥ .

ينجم عن التطور المتقطع وغير المتكافئ للرأسمالية الصفة المتقطعة وغير المتكافئة للثورة الاشتراكية ، وينجم عن التداخل المتبادل بين مختلف البلدان ظروف تجعل من المستحيل بناء الاشتراكية في بلد واحد ، لا سياسياً فحسب ، بل اقتصادياً أيضاً .

فلنفحص البرنامج من هذه الزاوية مرة أخرى وبصورة أشد قرباً . لقد قرأنا في المقدمة هذه الملاحظة :

« تصعد الامبريالية ... التناقضات الواقعة بين نمو القوى المنتجة في الاقتصاد العالمي ، والحواجز القومية والدولية ، لتصل بهذه التناقضات إلى أقصى حدود التوتر .

لقد سبق وقلنا بأن من الضروري أن تكون هذه الموضوعة حجر الزاوية لبرنامج عالمي . ولكنها بالضبط موضوعة تنقض نظرية الاشتراكية في بلد واحد ، وتكنسها ، بوصفها نظرية رجعية ، لأنها تتناقض بشكل كلي لا مع الميل الأساسي لتطور القوى المنتجة فحسب ، بل مع النتائج المادية التي قد سببها هذا التطور أيضاً . القوى المنتجة تتعارض مع الحدود القومية . ولا يسر هذا الأمر التجارة الخارجية ، وتصدير الرجال ورؤوس الأموال ، والاستيلاء على الأراضي ، والسياسة الاستعمارية ، والحرب الامبريالية الأخيرة فحسب ، بل يمتد ليشمل الاستعالة الاقتصادية التي تمنع أي مجتمع اشتراكي من العيش في ائاه مفلق كنم . ان القوى المنتجة في البلاد الرأسمالية تحس منذ أمد بعيد بضيق المجال داخل حدود الدولة القومية . ولا يمكن بناء المجتمع الاشتراكي إلا على أساس من القوى المنتجة الحديثة ، وعلى استخدام الكهرباء .

والكيمياء في عمليات الانتاج (بما في ذلك الزراعة) بالإضافة إلى تنسيق وتعميم
أرفع عناصر التقنية المعاصرة وأكثرها تطوراً .

ومند أمام ماركس ونحن نردد بأن الرأسمالية عاجزة عن السيطرة على روح
التقنية الجديدة التي انجبتها؛ وهي روح لا تمزق اطار الملكية الخاصة البورجوازية
فحسب بل تمزق الاطار القومي للدولة البورجوازية ، كما برهنت على ذلك
حرب ١٩١٤ . وليس على الاشتراكية أن تأخذ من الرأسمالية أكثر القوى المنتجة
تطوراً فحسب ، بل وان تذهب بها فوراً إلى مدى أبعد ومستوى أرفع ، بعد ان
تؤمن لها نمواً يستحيل وقوعه في العالم الرأسمالي . وهنا سيتساءل البعض . كيف ا
هل سندفع الاشتراكية بالقوى المنتجة إلى الخلف لتسجنها داخل الأشكال
القومية التي حاولت الخروج منها منذ أيام الرأسمالية ؟ ام اننا سنتخطى عن هذه
القوى المنتجة « الجائعة » التي تحس بالضيق داخل الإطار القومي عند تطبيق
نظرية الاشتراكية في بلد واحد ؟ وهل سينبغي علينا الاكتفاء بالقوى المنتجة
البيئية ، أي بتقنية اقتصادية متأخرة ؟ إلا أن هذا يعني ان علينا ان نتوقف
عن التقدم فوراً في عدد من الفروع ، وان نزل حتى إلى مستوى يقل عن
المستوى الضعيف الذي وصلنا اليه ، والذي استطاع ربط روسيا البورجوازية
بالاقتصاد العالمي ، وجعلها تشارك في الحرب الامبريالية لتزيد المساحة امام
القوى المنتجة التي كانت تفيض عن حدود اطار الدولة القومية .

لقد ورثت الدولة العالمية هذه القوى المنتجة واعادت تنظيمها ، وغدت
مضطرة لأن تصدر وتستورد .

والأماسة في كل هذا هي ان مشروع البرنامج لا يفعل سوى أن يدخل في
نص بصورة آلية فكره تناقض التقنية الرأسمالية المعاصرة مع الحدود القومية ،
ثم يحلل الأمور بعد ذلك وكأن هذا التناقض غير قائم . والحقيقة ان كل هذا
المشروع في النهاية عبارة عن جمع لموضوعات ماركس ولينين الثورية ، مع
استنتاجات انتهازية أو وسطية لا يمكن أن تتلاءم معها . ولذا فان من الضروري

ان لا نخدعنا بعض المجلل الثورية في المشروع فتمنعنا من أن نرى بوضوح اتجاه ميوله الأساسية .

ولقد أشرنا من قبل إلى الباب الأول الذي يتحدث عن امكانية بناء الاشتراكية « بلد واحد ، منزل ، بيد ان هذه الفكرة مطروحة بشكل أوضح وأعنف في الباب الرابع الذي يقول :

« لا يمكن تحقيق ديكتاتورية ؟ البروليتاريا العالمية ... إلا بعد انتصار الاشتراكية ؟ في بلدان مختلفة ، واتحاد كافة الجمهوريات البروليتارية الجديدة مع الجمهوريات الموجودة من قبل » .

فاذا كان تعبير « انتصار الاشتراكية » يعني ديكتاتورية البروليتاريا ، فهذا شيء صحيح لا يناقش ، وكان على واضعي البرنامج صياغة الأمر بشكل أفضل يمنع كل التباس . ولكن فكرة واضعي البرنامج مخالفة لذلك . فهم لا يعنون « بانتصار الاشتراكية » على الاستيلاء على السلطة وتأميم وسائل الانتاج فحسب ، بل يضيفون إلى ذلك بناء المجتمع الاشتراكي في بلد واحد . وهم لا يفكرون باقتصاد اشتراكي عالمي يستند إلى تقسيم عالمي للعمل ، ولكنهم يفكرون بتحالف عدد من الكومونات الاشتراكية التي تتمتع كل واحدة منها بوجودها الخاص . وهي فكرة تنسجم مع التفكير الفوضوي ، ولا تخالفه إلا في ان حدود هذه الكومونات .وسعة حتى حدود الدولة القومية .

وبحاول مشروع البرنامج ان يخفي بانتقائية واضحة الشكل الجديد الذي يعالج به الموضوع تحت صيغ قديمة فيقدم الموضوع التالية :

« ولا يأتي عصر البناء المكثف للاقتصاد الاشتراكي العالمي إلا بعد انتصار البروليتاريا التام في العالم ، وتثبيت دعائم سلطتها العالمية » (الباب الرابع) . وتكشف هذه الموضوعة ، المدة للتمويه النظري ، حقيقة التناقض الاساسي . فاذا كانت تعني ان عصر البناء الحقيقي للاشتراكية لا يمكن أن يبدأ إلا بعد انتصار البروليتاريا في عدة بلاد متقدمة ، فان هذا يعني ببساطة التخلي عن نظرية الاشتراكية في بلد واحد ، وتبني موقف ماركس ولينين . أما إذا

انطلقنا من نظرية ستالين - بوخارين الجديدة - المتغلغلة في أجزاء عديدة من البرنامج- لوجدنا ان الآفاق تشمل بناء الاشتراكية الكاملة في سلسلة من البلاد المختلفة قبل وصول البروليتاريا إلى تحقيق انتصارها العالمي الكامل ؛ ومن هذه البلاد الاشتراكية ، يتم بناء الاشتراكية العالمية ، تماماً كما يبني الاطفال منزلاً بمكعبات خشبية جاهزة . والحقيقة ان الاقتصاد الاشتراكي العالمي لن يكون أبداً مجموع اقتصاديات اشتراكية قومية^(١) . انه لا يمكن أن يتكون ، في خطوطه الأساسية ، إلا على قاعدة تقسيم العمل التي خلقها كل التطور السابق للرأسمالية . ولا يمكن أن يبني وترسخ اسه بعد بناء « الاشتراكية الكاملة » في سلسلة من البلاد المختلفة ، ولكنه يبني وسط عواصف وزوابع الثورة البروليتاريا العالمية التي ستمتد خلال عشرات السنين . ان النجاحات الاقتصادية للبلدان الأولى التي ستنفذ فيها ديكتاتورية البروليتاريا لن تقاس بالنسبة « للاشتراكية الكاملة » بل تقاس بالنسبة لاستقرار الديكتاتورية السياسي ، ونجاح اعداد عناصر الاقتصاد الاشتراكي العالمي المقبلة غداً .

ويعبر الفكر التحريفي عن نفسه في الباب الخامس بدقة أكبر وعنف أشد؛ بتستر وراء سطر ونصف من مقال لينين الأخير بعد تشويه ، ويدعى واضع المشروع ان الاتحاد السوفياتي « يملك القواعد المادية اللازمة والكافية لا لتهديم البورجوازية والملاكين العقاريين فعسب ، بل لبناء الاشتراكية الكاملة » .

فما هي الظروف التي جعلتنا نرث وضعاً تاريخياً متميزاً بهذا الشكل المريب وهنا نصل إلى الباب الثاني من المشروع :

« لقد تم تحطيم الجبهة الامبريالية [بواسطة ثورة عام ١٩١٧] في أضعف

(١) هذه المكرة التي يرميها تروتسكي على أنها نتيجة منطقية لنظرية « الاشتراكية في بلد واحد » قد طبقت فعلاً لفترة معينة في « المسكر الاشتراكي » بعد الحرب العالمية الثانية .

حلقاتها المتمثلة في روسيا القيصرية ، (١) .

ان هذه صيغة لينينية رائعة . وهي تعني ان روسيا كانت أكثر الدول الامبريالية تخلفاً وضعفاً على الصعيد الاقتصادي . ولهذا بالضبط انهارت الطبقات المسيطرة في روسيا قبل غيرها ، لانها حملت القوى المنتجة غير الكافية في البلاد عبئاً لا يحتمل . وهكذا أدى التطور المتقطع غير المتكافئ الى دفع البروليتاريا في أكثر البلدان الرأسمالية تخلفاً إلى الاستيلاء على السلطة قبل غيرها . لقد علمونا في الماضي بأن هذا السبب نفسه هو الذي يجعل الطبقة العاملة « في الحلقة الأضعف » تصادف عند الوصول إلى الاشتراكية صعوبة تفوق ما تلاقىه بروليتاريا البلاد المتقدمة . أن بروليتاريا البلدان المتقدمة ستصادف صعوبات أكبر للوصول ، ولكن بما انها ستصل اليها قبل ان نسد ثغرة تأخرنا ، فانها لن تتجاوزنا فحسب بل تجرنا معها في بناء الاشتراكية الكامل ، على قاعدة من التقنية المالية المتقدمة والتقسيم العالمي للعمل . بثُل هذا المفهوم دخلنا ثورة اكتوبر ، وهو مفهوم عبّر عنه الحزب عشرات ومئات والآف المرات في الصحافة والاجتماعات ، ولكنه هناك من يسعون منذ عام ١٩٢٣ إلى تبديله والاستعاضة عنه بوجهة نظر معارضة تماماً . فنحن نجد الآن ان روسيا القيصرية القديمة التي كانت - « أضعف حلقة في السلسلة » - تضع بين يدي بروليتاريا الاتحاد السوفياتي - التي ورثت روسيا القيصرية ونقاط ضعفها - الميزة التي لا تقدر في امتلاك قواعدها القومية الخاصة « لببناء الاشتراكية الكاملة » .

ولا تملك بريطانيا النعيسة مثل هذا الامتياز نظراً لتطور قواها المنتجة بشكل زائد يحمل هذه القوى بحاجة للعالم أجمع تقريباً للحصول على مواد أولية ولتصريف بضائعها . فلو كانت القوى المنتجة البريطانية أكثر « اعتدالا » ، ولو كانت قادرة على تحقيق التوازن بين الصناعة والزراعة لاستطاعت البروليتاريا

(١) التشديد من ضمننا .

الانكليزية بلا شك بناء الاشتراكية الكاملة على جزيرتها « بصورة منعزلة »
وتحت حماية اسطولها القادر على صد أي تدخل أجنبي .

ويقسم الباب الرابع من مشروع البرنامج الدول الرأسمالية إلى ثلاث
مجموعات : ١ - البلاد الرأسمالية المتقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية ،
المانيا ، انكلترا ، الخ ...) ٢ - البلاد التي وصلت فيها الرأسمالية إلى مستوى
متوسط من التطور (روسيا حتى عام ١٩١٧ ، بولونيا ، الخ) ٣ - المستعمرات
وأنصاف المستعمرات (الصين ، الهند ، الخ ...) .

وبالرغم من أن « روسيا حتى عام ١٩١٧ » كانت تشابه صين اليوم أكثر مما
تشابه الولايات المتحدة المعاصرة ، فلا يمكن للمرء أن يبدي اعتراضاً خاصاً على
هذا التقسيم لو لم يفتد هذا التقسيم - بالعلاقة مع أجزاء أخرى من المشروع -
سبباً من أسباب الاستنتاجات الخاطئة . ويرى المشروع أن البلدان « متوسطة
التطور » تمثل « الحد الأدنى الكافي من الصناعة » الذي يسمح لها بأنت تبني
الاشتراكية بنفسها ، ولذا فإن هذا البناء ممكن بشكل أوسع في البلدان
الرأسمالية المتقدمة . وهذا ما يحمل المستعمرات وأنصاف المستعمرات فقط
بحاجة للمساعدة الخارجية . هنا تكون صفة هذه البلاد الميزة بناء على مشروع
البرنامج - كما سنرى في باب آخر .

إلا أننا إذا درسنا مسائل بناء الاشتراكية مستخدمين هذا المقياس وحده ،
وتجاهلنا الثروات الطبيعية في بلد ما ، وعلاقاته الداخلية القائمة بين الصناعة
والزراعة ، ومكانه داخل النظام الاقتصادي العالمي ، سقطنا في أخطاء
جديدة ، وتناقضات واضحة . لقد تحدثنا منذ هنيهة عن انكلترا . وهي بلا
جدال بلد من بلاد الرأسمالية المتقدمة ، ولكن هذا السبب نفسه هو الذي
يحرمها من أية فرصة في بناء الاشتراكية داخل إطار حدود جزيرتها . ولو
فعلت انكلترا ذلك لاختنقت بعد عدة أشهر .

ومما لا شك فيه أن وجود قوى منتجة أكبر - مع بقاء كافة الشروط
الأخرى كما هي - يقدم ميزة ضخمة لبناء الاشتراكية ، إذ تعطي هذه القوى

المنتجة للاقتصاد مرونة مميزة ، حتى في حالة تعرض الاقتصاد لعملية حصار شديدة (وهذا ما شاهدناه في المانيا البورجوازية خلال الحرب العالمية) . ولكن بناء الاشتراكية على قواعد قومية بالنسبة لهذه البلدان المتقدمة يؤدي إلى انخفاض عام وتناقض إجمالي في القوى المنتجة ، وهذا ما يتناقض كل التناقض مع أهداف الاشتراكية ومهامها .

وينسب مشروع البرنامج الموضوع الأساسي القائلة بعدم قدرة القوى المنتجة الحالية على التعايش مع الحدود القومية . وبالتالي فإن القوى المنتجة المتطورة إلى أبعد الحدود تشكل في وجه بناء الاشتراكية في بلد واحد حاجزاً لا تقل قوته عن قوة الحاجز الذي تصنعه قوى منتجة قليلة التطور ، رغم اختلاف شكل الحاجزين : فإذا كانت القوى المنتجة قليلة التطور لا تكفي لتحقيق البناء نظراً لأنها غير كافية بالنسبة لقاعدتها فإن القوى المنتجة المتطورة تحس بالضيق من حدود قاعدتها . وهكذا نسي المشروع قانون التطور غير المتكافئ في لحظة حاجتنا الماسة إليه وحيث له الأهمية الكبرى .

ولا تحل مسألة بناء الاشتراكية ببساطة بناء على «النضج» أو «عدم النضج» الصناعي للبلد. ان عدم النضج نفسه غير متساو في كل مكان . فإذا أخذنا الاتحاد السوفييتي كمثل ، وجدنا ان بعض فروع الصناعة (وأولاً صناعة الآلات) لا تستطيع تأمين كفاية الحاجات الداخلية الأولية ، وتوجد فروع أخرى عاجزة في ظروف معينة عن التطور إذا لم يفتح أمامها باب واسع ومقاريد للتصدير . ويتمتع بعض هذه الفروع بأهمية بالغة ، مثل : استثمار الغابات ، واستخراج البترول والمفنز ، دون الكلام عن الزراعة . وبالإضافة إلى ذلك فإن الفروع « الضعيفة » لن تستطيع التقدم والنمو بشكل جدي ، إذا لم تجد الفروع المنتجة « بغزارة » (نسبية) مجالاً لتصدير منتجاتها . وهكذا فإن تعذر بناء مجتمع اشتراكي منعزل - لا طوباوياً ، في الأطلنطيد ، وإنما في الظروف المعوسة ، الجغرافية والتاريخية لاقتصادنا الأرضي - بالنسبة لعدد من البلدان المختلفة ، على درجات متباينة ، نظراً لوجود تطور غير كاف في بعض

الفروع أو تطور ه زائد ، في فروع أخرى . ويعني كل هذا أن القوى المنتجة المعاصرة عاجزة عن التمايش مع الأطر والحدود القومية .

« ماذا شكلت الحرب الامبريالية ؟ لقد كانت تعبيراً عن انتفاضة القوى المنتجة لا ضد الأشكال البورجوازية للملكية فحسب ، بل ضد أطر وحدود الدول الرأسمالية . وكانت الحرب الامبريالية تعني ، في الواقع ، ان القوى المنتجة كانت تضيق بمحدود الدول القومية بشكل لا يحتمل . ولقد أكدنا دائماً أن الرأسمالية عاجزة عن السيطرة على القوى المنتجة التي طورتها ، وأن الاشتراكية وحدها قادرة على جمعها بمد أن تنمو وتتجاوز الإطار القومي ، وتنظيمها داخل إطار مجموع اقتصادي أعلى . لقد اخفت الطرق المؤدية إلى وراء ، والسائرة نحو الدولة المنزلة » (١) .

وعندما شاء مشروع البرنامج تبير نظرية الاشتراكية في بلد واحد وقع في خطيئة مزدوجة ومثلثة ومربعة : فهو يبالغ في تقدير مستوى القوى المنتجة في الاتحاد السوفييتي ، ويفلق عينيه عن قانون التطور غير المتكافئ في مختلف فروع الصناعة ، ويتجاهل التقسيم العالمي للعمل ، وينسى أخيراً التناقض الأساسي بين القوى المنتجة والحواجز القومية في العصر الامبريالي .

ولكي لا نسقط من تحليلنا حجة واحدة لا بد لنا من الانتباه إلى اعتبار عام عبر عنه بوخارين خلال دفاعه عن النظرية الجديدة .

يقول بوخارين : ليست النسبة بين البروليتاريا والفلاحين في العالم أجمع أفضل من مثلتها في الاتحاد السوفييتي . فإذا منعنا تأخر التطور من بناء الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي كان ذلك دليلاً على تعذر بناء الاشتراكية على مستوى الاقتصاد العالمي .

إن علينا أن نضع هذه الحجة في جميع كتب تعليم الجدلية كمثال تقليدي

(١) تقرير مختزل في الاجتماع السابع للجنة التنفيذية في الأمانة الشيوعية ، خطاب روتسكي ،

نمذجي لأساليب التفكير السكولاستيكية فأولاً : حتى لو افترضنا أن النسبة بين البروليتاريا والفلاحين في العالم أجمع لا تختلف كثيراً عن النسبة القائمة في الاتحاد السوفييتي ، فإن الثورة العالمية كالثورة في بلد واحد لا تتم بناء على أسلوب المتوسط الحسابي وحده . كما أن ثورة أكتوبر اندلعت وتثبتت دعائمها في بتروغراد البروليتارية قبل أي مكان آخر ، دون اختيار منطقة تتوافق فيها النسبة بين العمال والفلاحين مع متوسط النسبة في روسيا . وبعد أن بنت بتروغراد ثم موسكو السلطة الثورية والجيش الثوري ، كان على السلطة والجيش أن يناضلا خلال سنوات طويلة لضرب البورجوازية في طول البلاد وعرضها . وبعد هذه العملية فقط - المسماة بالثورة - ، نشأت داخل حدود الاتحاد السوفييتي النسبة الحالية بين البروليتاريا والفلاحين . ولا تتم الثورة حسب أسلوب المتوسط الحسابي . وقد تبدأ في مناطق ذات نسبة غير ملائمة ، ولكننا لا نستطيع التحدث عن انتصارها النهائي إلا بعد أن تضرب يحدورها في المناطق الحاسمة من الجبهة القومية والجبهة العالمية .

ثانياً : إن النسبة بين البروليتاريا والفلاحين في إطار المستوي التقني المتوسط ، لا يشكل العامل الوحيد الذي يسمح بحل المعضلة . ويبقى الصراع الطبقي بين البروليتاريا والبورجوازية قائماً . والاتحاد السوفييتي بلد محاط بنظام رأسمالي لا بعالم من العمال والفلاحين . ولو تم قلب البورجوازية في العالم أجمع لما غير هذا الحدث بنفسه النسبة بين البروليتاريا والفلاحين ، أو المستوى التقني المتوسط في داخل الاتحاد السوفييتي والعالم أجمع . على حين أن التوصل إلى بناء الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي سيفتح أمامه امكانيات كبيرة ، وسيعطى لتطوره اتساعاً لا يقاس باتساع اليوم .

ثالثاً : إذا تجاوزت القوى المنتجة في كل بلد متقدم عند درجة ما حدوده القومية فان علينا ان نستنتج ، على طريقة بوخارين ، بأن جميع القوى المنتجة تجاوزت في النظام أجمع حدود الكرة الأرضية . وأن بناء الاشتراكية بالتالي لا يتم إلا على مستوى العالم الشمسي .

إننا نكرر بأن الحجة البوخارينية المبنية على النسبة المتوسطة للعمل والفلاحين يجب أن تدخل في كتب تعلم مبادئ السياسة كدليل على التناقض المطلق بين التبريرية السكولاستيكية والجدلية الماركسية، بدلاً من أن نعتبرها، كما نفعل اليوم، حجة للدفاع عن الاشتراكية في بلد واحد.

٩ - لا يمكن حسم المسألة إلا على صعيد الثورة العالمي

تقول العقيدة الجديدة : إن من الممكن بناء الاشتراكية على قاعدة دولة قومية ، إذا لم يقع أي تدخل معاكس . ومن هنا يمكن ويجب أن تنتج ضرورة اتباع سياسة تعاون مع البورجوازية الخارجية ، رغم جميع الشعارات الطنانة التي يضمها مشروع البرنامج. والهدف من هذه السياسة تجنب التدخل الخارجي. فإذا تابعنا التفكير الذي تحمله العقيدة الجديدة وجدنا أن بناء الاشتراكية بهذا الشكل ، يحل المسألة التاريخية الأساسية محلولة . وعندها تأخذ مهمة أحزاب الأمية الشيوعية صفة ثانوية تتمثل في حماية الاتحاد السوفييتي من التدخل الأجنبي بدلاً من النضال للوصول إلى السلطة . وليس الأمر ، طبعاً ، في النيات الذاتية ، وإنما في المنطق الموضوعي للتفكير السياسي .

يقول ستالين : « ويمكن الاختلاف هنا في أن الحزب يرى بأن هذه التناقضات (الداخلية) وهذه الصراعات المحتملة أمور يمكن التغلب عليها بسهولة ، بالاستناد إلى قاعدة القوى الخاصة لثورتنا . على حين يعتبر الرفيق تروتسكي ومن معه من المعارضة بأن من المتعذر حل هذه التناقضات والصراعات إلا على المستوى العالمي ، وفي مجال الثورة العالمية البروليتارية » (١) .

نعم ، إن الاختلاف كامن في هذه الأمور بالذات . ولا يمكننا التعبير عن التناقض القائم بين الإصلاحية - القومية والامية الثورية بشكل أفضل من ذلك.

(١) برافدا . عدد رقم ٢٦٢ ، في ١٢ نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٢٦ .

فاذا استطاعت « قوى ثورتنا الذاتية » وحدها التغلب على متاعنا وحواجتنا وتناقضاتنا الداخلية ، التي تمكسر التناقضات العالمية . وتم كل ذلك خارج نطاق الثورة العالمية كان ذلك دليلاً على أن الأمية الشيوعية مؤسسة نصف مساعدة نصف تزيينية ، ويمكن في هذه الحالة أن يُكفى بدعوة مؤتمرها إلى الانعقاد كل ٤ سنوات ، أو كل ١٠ سنوات أو نتوقف عن دعوتها نهائياً . فإذا أضفنا إلى ذلك أن على البروليتاريا في البلاد الأخرى أن تحمي بناءنا ضد التدخل العسكري ، وجدنا أن على الأمية أن تلعب حسب هذا المخطط دور الأداة الحائنة على السلم . وهنا يتراجع دورها الأساسي كأداة للثورة العالمية ويفقد دوراً ثانوياً . ونحن نكرر بأن كل هذا لا يتم بناء على نوايا سيئة واعية (والبرنامج مليء على العكس بفقرات تدل على نوايا واضعيه الممتازة) ولكنه يتم كنتيجة لمنطق النظرية الجديدة الداخلي : وهذا أخطر بألف مرة من أسوأ النوايا الذاتية .

وفي الاجتماع السابع للجنة التنفيذية للأمية الشيوعية تجرأ ستالين على طرح وتوسيع الفكرة التالية :

« لا يحق لحزبنا أن يجحد (!) الطبقة العاملة . لقد كان عليه أن يقول بكل صراحة بأن نقص الثقة (١) بإمكانية بناء الاشتراكية في بلدنا يؤدي إلى التخلي عن السلطة ، وتحويل حزبنا من حزب قائم إلى حزب معارض » (١) .

وهذا يعني « أن لك الحق في أن تأمل ، على أن تكون آمالك محدودة داخل إطار مصادر الثروة القومية الضعيفة ، على أن لا تأمل أي شيء من المصادر اللامتناهية التي تملكها البروليتاريا العالمية . فإذا لم تكن قادراً على الاستغناء عن الثورة العالمية كان عليك أن تتخلى عن السلطة ، سلطة أو كتوبر التي تم الوصول

(١) تقرير مختزل ، الجزء ٢ - ص ١٠ . (ولقد تم وضع المخطوط تحت بعض الكلمات من قبلنا - ل. تروتسكي) .

إليها الخدمة الثورة العالمية . هذا هو الدرك الذي يمكن الانخراط إليه عند الانطلاق من مواقع خاطئة كل الخطأ .

ويذكر المشروع فكرة مؤكدة عندما يقول بأن من المتعذر فصل النجاحات الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي عن الثورة البروليتارية العالمية . ولكن خطر هذه النظرية الجديدة السياسي كامن في المقارنة الخاطئة بين رافعتي الاشتراكية العالمية وهما : منجزاتنا الاقتصادية ، والثورة البروليتارية العالمية . إننا لا نستطيع بناء الاشتراكية دون انتصار هذه الثورة . وعلى عمال أوروبا والعالم أجمع أن يفهموا ذلك بكل وضوح . إن البناء الاقتصادي يتمتع بأهمية بالغة . فإذا ما أخطأت القيادة ، ضعفت ديكتاتورية البروليتاريا ؛ علماً بأن سقوط هذه الديكتاتورية يؤدي إلى ضرب الثورة العالمية بشكل يجعلها عاجزة عن النهوض قبل سنوات طويلة . ولكن حجم الأمور التاريخية بين عالم الاشتراكية وعالم الرأسمالية يتعلق بالرافعة الثانية ، أي بالثورة البروليتارية العالمية . ولا تأتي أهمية الاتحاد السوفيتي الهائلة من قدرته على بناء الاشتراكية بمعزل عن الثورة العالمية ، ولكنها تنجم عن كونه قاعدة استناد الثورة العالمية . ولقد سألنا بوخارين أكثر من مرة السؤال التالي بلهجة واثقة ليس لها ما يبررها :

« إذا كانت عناصر الانطلاق موجودة حالياً ، وكانت القاعدة كافية ، وكان بناء الاشتراكية حتى قد حقق بعض النجاح ، فأين يقع الحد الذي «تجري بعده الامور باتجاه معاكس » ؟ إن مثل هذا الحد غير موجود البتة » (١) .

ويدخل هذا القول في مجال الهندسة الخاطئة لا في مجال الجدلية التاريخية . ومن الممكن قيام مثل هذا « الحد » كما يمكن قيام عدة حدود على الصعيد الداخلي والخارجي ، وفي المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية أيضاً . وما أهم هذه «الحدود» وأخطرها سوى تضامن الرأسمالية العالمية الدائم وازدهارها

(١) تقرير مختزل للاجتماع السابع للجنة التنفيذية التابعة للاممية الشيوعية . ص ١١٦ .

الجديد . وهكذا تنفتح المسألة الاقتصادية والسياسية على المجال العالمي . فهل تستطيع البورجوازية تحقيق فترة نمو رأسمالي جديدة ؟ والحقيقة ، أن نكران مثل هذه الإمكانيات ، والاعتقاد على « وضع الرأسمالية اليانوس » دليل على اللفظة الثورية . « وليس هناك وضع يائس كلياً » (لينين) . وحالة التوازن القلق التي تعيشها الطبقات في البلاد الأوروبية حالياً لا يمكن أن تدوم إلى ما لا نهاية - نظراً لوجود هذا التوازن القلق .

وعندما يؤكد ستالين وبوخارين أن الاتحاد السوفييتي قادر كدولة (أي في علاقاته مع البورجوازية العالمية) أن يستغني عن مساعدة البروليتاريا الأجنبية فانها يبرهنان على عمى يعادل عمالهما عند ارتكاب أخطائها الأساسية الأخرى ، وينسيان أن تعاطف الجماهير العالمية الحالي الفعال معنا يحميننا من التدخل العسكري .

ومما لا شك فيه أن تعاطف الجماهير العالمية هو الذي انقذ الجمهورية السوفييتية ، بعد تخريب الاشتراكية - الديمقراطية لانقضاء البروليتاريا الأوروبية ضد البورجوازية بعد الحرب . ولم تجد البورجوازية الأوروبية خلال السنوات الأخيرة القوى الكافية لقيادة حرب كبيرة ضد الدولة العالمية . ولكن الاعتقاد بأن نسبة القوى ستبقى بهذا الشكل خلال سنوات طويلة ، أو حق بناء الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي مثلاً ، اعتقاد خاطئ يدل على عمى واضح ومحاولة للحكم على منعني كامل بناء على قوس صغير من هذا المنعني . إن حالة قلق كهذه ، لا تقدر البروليتاريا فيها على استلام السلطة ، كما لا تشمر البورجوازية خلالها بأنها سيدة الموقف بشكل كامل ، هي حالة لا بد وأن تتبدل عاجلاً أو آجلاً ، وأن تأخذ هذا الاتجاه . أو ذاك ، وأن تسير نحو ديكتاتورية البروليتاريا ، أو نحو التدعيم الجدي المستديم للبورجوازية على ظهر الجماهير الشعبية ، أو على عظام الشعوب المستعمرة ، ومن يدري ... فقد يتم الأمر على حسابنا كذلك . « ليس هناك وضع يائس كلياً » . ولا تستطيع البورجوازية التغلب على أصعب تناقضاتها إلا باتباع السبيل الذي تفتحه هزائم

البروليتاريا ، وأخطاء القيادة الثورية . ولكن الحالة المماكة صحيحة أيضاً .
إذ لن يكون هناك مد جديد للرأسمالية العالمية (في توقعات عصر جديد مليء
بالانقلابات الكبيرة) إذا ما عرفت البروليتاريا كيف تجد السبيل الثوري للخروج
من الوضع القلق الحالي .

ولقد قال لينين في ١٩ يوليو (تموز) ١٩٢٠ وخلال انعقاد المؤتمر الثاني « إن
علينا أن نثبت الآن بالممارسة العملية للأحزاب الثورية انها تملك من الوعي ،
وحسن التنظيم ، والصلات مع الجماهير المستقلة ، وروح الحسم ، ومعرفة
اسلوب العمل ، ما يكفي لاستغلال هذه الأزمة لصالح انتصار الثورة » (١) .
أما تناقضاتنا الداخلية المتعلقة مباشرة بسير الصراع في أوروبا والعالم فإن
بوسعنا تطويرها وتخفيف أثرها بصورة ذكية ، وذلك باستخدام سياسة داخلية
صحيحة مبنية على التكهن الماركسي ، ولكننا لا نستطيع التغلب عليها بصورة
ثامة إلا إذا أزلنا التناقض الطبقي ، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه قبل اندلاع
الثورة الأوروبية وانتصارها . إن ستالين على حق : فالاختلاف كان هنا
بالذات ، وهو الذي يميز بشكل أساسي القومية الإصلاحية عن الاممية الثورية .

١٠ - نظرية الاشتراكية في بلد واحد ، مبعث الأخطاء

الاجتماعية - الوطنية

تقود نظرية الاشتراكية في بلد واحد بلا مناص إلى المبالغة في إظهار
المنجزات والتقليل من قيمة الصعوبات التي لا بد من الانتصار عليها . ولا يمكن
أن نجد تصريحاً مضاداً للاشتراكية والثورة كتصريح ستالين الذي يدعي بأنه تم
تحقيق ٩/١٠ الاشتراكية في بلادنا. ويبدو أن هذه النسبة محسوبة بصورة خاصة

(١) مؤلفات لينين الكاملة . الجزء ٣١ ، الصفحة ٢٣٤ من الطبعة الفرنسية .

لإرضاء البيروقراطي المفرور . ويمكن بهذا الشكل تشويه صورة المجتمع الاشتراكي في أعين الجماهير العمالية نهائياً. ان انتصارات البروليتاريا السوفييتية انتصارات هائلة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الظروف التي رافقت تحقيقها وضعف مستوى الارث الثقافي . ولكن وزن هذه النتائج صغير في ميزان المسال الأعلى الاشتراكي . ولكي لا نقطع آمال العامل ، والشغل بالاجرة اليومية ، والفلاح الفقير - الذين يرون بعد انتصار الثورة بأحد عشر سنة انهم محاطون بالبؤس ، والضيق ، والبطالة ، والارثال الطويلة أمام المحابر ، والأمية ، والأطفال المشردين ، وإدمان الخمر ، والدعارة - لا بد من قول الحقيقة مهما كانت قاسية ، بدلاً من أن نخدعهم بالكذوبة معسولة . وبدلاً من أن نكذب عليهم ونؤكد بأن ٩/١٠ الاشتراكية قد تحققت ، لا بد لنا من أن نقول لهم بأن مستوانا الاقتصادي الحالي ، وظروف حياتنا وثقافتنا تضعنا في موقع هو أقرب إلى الرأسمالية المتخلفة الجاهلة منه إلى المجتمع الاشتراكي . ان علينا أن نقول لهم بأننا لن نمش على طريق البناء الحقيقي للاشتراكية إلا بعد استيلاء بروليتاريا البلدان الأكثر تقدماً على السلطة . وان من المهتم بهذا الجهد خلال البناء بلا كلل ، مع استخدام رافعتين : أولاهما قصيرة تتمثل في جهودنا الاقتصادية الداخلية ، أما الثانية فطويلة ، وهي رافعة نضال البروليتاريا العالمي .

وبالاختصار ، ان علينا أن نسقط كلمات ستالين حول ٩/١٠ الاشتراكية من حسابنا ، وأن نذكرهم بأقوال لينين :

« ان تصبح روسيا (الفقيرة) بلاد (الغزارة) إلا إذا تخلت عن كل لفظية وعن كل ما يشبط المهمل ، وصرت على أسنانها ، وجمت كل قواها ، وشدت كل عصب وكل عضل ، وفهمت ان الخلاص ممكن فقط إذا ما سارت على طريق الثورة الاشتراكية العالمية ، التي دخلنا رحابها . »



وهناك مناضلون داخل الاممية الشيوعية يقدمون الحجة التالية : إن نظرية

الاشتراكية في بلد واحد لا تتمتع بأي غاسك . ولكنها تقدم إلى العمال الروس في الظروف الصعبة آفاقاً فسيحة ، فثبت فيهم روح الحماسة . إن من الصعب قياس عمق السقوط النظري الذي أصاب أولئك الذين لا يرون في البرنامج واسطة للتوجيه ، أو وسيلة تطبيقية مبنية على أسس علمية ، ولكنهم يبحثون فيه عن عزاء معنوي . ونحن نعلم أن النظريات المعزّية التي تناقض الأحداث هي نظريات بعيدة عن العلم ، وقريبة من الدين .

لقد اجتاز حزبنا مرحلته البطولية على هدى برنامج يعتمد كلياً على الثورة العالمية لا على الاشتراكية في بلد واحد . واستطاعت الشيبة الشيوعية اجتياز أفسى سنوات الحرب الأهلية وسط البرد ، والجوع ، وأيام السبوت والآحاد الشيوعية القاسية ، والأمراض ، والدراسة رغم نقص الغذاء ، والضحايا العديدة التي تسقط في كل خطوة ، تحت لواء يقول بأن روسيا المتخلفة لن تبني لاشتراكية بقواها الذاتية فقط . ولقد ناضل أفراد الحرب ومنظمات الشيبة الشيوعية على مختلف الجبهات ، وحلوا الدعائم في المخطات لأنهم كانوا يأملون استخدامها لبناء الاشتراكية القومية . بل لخدمة الثورة العالمية ، التي تتطلب أن تصمد القلعة السوفييتية ، ولأن القلعة السوفييتية كانت تجدد في كل دعامة عاملاً هاماً . هكذا كننا نعالج الموضوع . لقد اختلفت المدد الزمنية الآن وتحولت ، ولكن أسلوب تصور المعضلة من حيث المبدأ ما زال محافظاً على كل قوته . ولقد برهن البروليتاري والفلاح - النصير والشيوعي الشاب ، مسبقاً ، بكل تصرفاتهم قبل عام ١٩٢٥ ، وهو عام ظهور الانجيل الجديد لأول مرة ، على أنهم لا يحتاجون لهذا الانجيل . ولكنه كان ضرورياً بالنسبة للموظف الذي ينظر إلى الجماهير من أعلى ، والاداري الذي يناضل من أجل الفئات ولا يقبل أن يزعجه أحد ، ورجل الجهاز الذي يود أن يأمر وهو مخنف وراء صيغة منقذة ومعزّية . ويظن هؤلاء أن الشعب المنهك بحاجة « لخبر طبيب » ، ولا يمكن قياده بدون عقيدة تعتمد على العزاء . وهم الذين يتسكون بالأقوال الكاذبة حول « ١٠/٩ الاشتراكية » ، لأنها تكسر موقعهم المتميز ، وحققهم في القسادة

وإصدار الأوامر ، ورغبتهم بالتحرر من انتقادات « المنشائين » و « ضعاف
الايان » .

وتعتبر الشكايات والانتهاكات المشككة بفكرة بناء الاشتراكية في بلد
واحد وكأنها اطفاء لروح النضال ، وقتل العزيمية ، ويشبهها البعض ، رغم
اختلاف الظروف ، بالانتقادات التي طامسا وجهها الاصلاحيون ضد الثوريين .
« إنكم تقولون للعالم بأنهم لا يستطيعون الحصول على تحسين ملحوظ في وضعهم
في إطار المجتمع الرأسمالي - هكذا يتحدث الاصلاحيون - وهذا فأنتم تقتلون
فيهم العزيمية النضالية » . والحقيقة ان العمال لم يناضلوا حقاً للحصول على مكاسب
اقتصادية واصلاحات برلمانية إلا تحت قيادة الثوريين .

إن العامل الذي يفهم بأنه لا يمكن بناء اللجنة الاشتراكية كواحة في قلب
جسيم الرأسمالية العالمية ، وأن مصير الجمهورية الاشتراكية (وبالتالي مصيره هو
نفسه) يتعلقان بالثورة العالمية ، سينفذ واجبه نحو الاتحاد السوفيتي باندفاع
يفوق اندفاع العامل الذي قيل له بأن ما هو قائم الآن يعادل « ٩/١٠ »
الاشتراكية . ان الاسلوب الاصلاحى في معالجة الأمور ، هنا كما حيثما كان ،
لا يضر بالثورة وحدها بل يمتد ضرره ليصيب الاصلاح نفسه .



كتبنا في مقال ١٩١٥ الذي سبق ذكره حول شعار الولايات المتحدة
الاوروبية ما يلي :

« ان فضاض آفاق وتوقعات الثورة الاجتماعية وسط الإطمار القومي يعني
وقوعنا ضحية الفكر المتعنت الذي يشكل جوهر الاشتراكية - الوطنية .
ولقد بقي فائتان حتى آخر لحظة من حياته يعتبر أن فرنسا هي أرض الميعاد
بالنسبة للثورة الاجتماعية . ولذا فقد كان يود الدفاع عنها حتى النهاية . أما
لينين واضرا به فهم يعتبرون (رياء أو صدقاً) إن هزيمة المانيا تعني قبل أي
شيء تدمير أسس الثورة الاجتماعية ... ولا ينبغي لنا بشكل إجمالي أن ننسى

بأن الفكرة الاشتراكية - الوطنية تضم إلى جوار الإصلاحية العادية المبتذلة شيئاً من الديانة الثورية ، التي تتغنى بمآثر دولتها الوطنية لأنها تعتبر ان وضعها الصناعي وشكلها « الديمقراطية » أو منجزاتها الثورية تدفعها بالذات إلى قيادة الانسانية إلى الاشتراكية أو الى « الديمقراطية » . فلو كان بوسعنا تصور انتصار الثورة بالفعل داخل إطار أمة معدة أفضل من غيرها لكان لهذه الديانة المرتبطة ببرنامج الدفاع القومي بعض المبررات النسبية التاريخية . ولكن الأمر مخالف لذلك . ان النضال للحفاظ على القاعدة القومية للثورة بأساليب تحرب العلاقات العالمية للبروليتاريا يعني في الحقيقة دمار الثورة . ولا تستطيع الثورة أن تبدأ إلا على أساس قومي ، ولكنها لا تستطيع الانتهاء داخل حدود هذا الإطار ، نظراً للتداخل بين الدول الأوروبية في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، وهو تداخل لم تظهر قوته بكل وضوح كظهورها خلال الحرب الحالية . هذا الترابط الذي سيحدد بصورة مباشرة وآنية عملية تنسيق أفعال البروليتاريا الأوروبية خلال الثورة ، ويمكن التعبير عنه بشعار الولايات المتحدة الأوروبية « (١) » .

ولقد حاول ستالين أكثر من مرة ، انطلاقاً من تفسير جدال عام ١٩١٥ بصورة خاطئة ، ان يعتبر كلمة « الفكر الوطني » المتعنت موجهة الى لينين . من الصعب تصور حماقة أكبر من هذه الحماقة . لأنني في جميع حالات الجدال مع لينين كنت دائماً أتحديث بصورة مكشوفة ، ولا أتأثر إلا بما تليبه الحقائق والأفكار . والحقيقة انني لم أقصد لينين في هذه الحالة . والمقال موجه ضد أشخاص حددت اسماءهم بصراحة مثل فايان ولينش ... الخ . وعلينا أن نذكر أن عام ١٩١٥ كان عام الاشتراكية - الوطنية وان نضالنا ضدها كان على أشده . وكان هذا المد في حد ذاته حجر المحك لجميع القضايا .

(١) ل. تروتسكي ، الجزء الثالث ، القسم الأول صفحة ٩٠ - ٩١ ،

ولقد طرحنا الموضوع الأساسي في المقال المذكور بكل وضوح ، وأظهرنا ان : الاستعداد لبناء الاشتراكية في بلد واحد هو وسيلة اشتراكية - وطنية . لقد كانت وطنية الاشتراكيين - الديمقراطيين الألمان في البداية وطنية شرعية أوصى بها حزبهم ، وهو أقوى الأحزاب في الأمة الثانية . وشاءت الاشتراكية - الديمقراطية الألمانية بناء مجتمعها الاشتراكي « الخاص » على قاعدة التقنية الألمانية الرفيعة ، صفات الشعب الألماني التنظيمية الرائعة . فاذا ما تركنا جانباً البيروقراطيين المتمرسين والمحترفين والتجار البرلمانيين وكافة الدجالين السياسيين بصورة عامة ، وجدنا أن الاشتراكية - الوطنية التي نادت بها قواعد الاشتراكيين - الديمقراطيين ناجمة بالضبط عن الأمل ببناء الاشتراكية الألمانية . ولا يمكننا أن نفكر بأن مئات الآلاف من المناضلين العاملين كاطارات للاشتراكيين - الديمقراطيين (دون الكلام عن ملايين العمال في القاعدة) كانوا يدافعون عن عائلة الموهزوليرن أو عن البورجوازية . كلا ، لقد كانوا يردون الدفاع عن الصناعة الألمانية ، والطرق والسكك الحديدية الألمانية ، والتقنية والثقافة الألمانية وتنظيمات الطبقة العاملة الألمانية كأسس قومية « لازمة وكافية » للاشتراكية .

وجرت الاحداث بشكل مشابه في فرنسا . فلقد رأى غيد وفايان ، ومعهم آلاف المناضلين من خبرة إطارات الحزب ، ومئات الآلاف من العمال ، أن فرنسا - بتقاليدها الثورية ، وبطولة طبقتها البروليتارية ، وشعبها المرن الموهوب المثقف ثقافة عالية - هي بالضبط أرض الميعاد للاشتراكية . ولم يدافع غيد المعجوز ، والكوموني فايان ومعهم مئات الآلاف من العمال الشرفاء عن الموسرين أو أصحاب البنوك ، بل كانوا يعتقدون صادقين بأنهم يدافعون عن القاعدة والقوة الخلاقة للمجتمع الاشتراكي المقبل . ولقد بنوا في البداية كلياً نظرية الاشتراكية في بلد واحد . وكانوا يعتقدون أنهم يضحون بالتضامن الأممي « بصورة مؤقتة » بغية تحقيق هذه الفكرة .

ويمكن للمقارنة مع الاشتراكيين - الوطنيين أن تؤدي إلى الاعتراض التالي:
لماذا نعتبر الوطنية بالنسبة للدولة السوفييتية واجباً ثورياً ، على حين نعتبر
الوطنية نفسها للدولة البورجوازية خيانة. ان هذا الاعتبار صحيح كل الصحة.
وهل يستطيع أي ثوري ناضج حتى أن يناقش مثل هذه المسألة ؟ ولكن كلما
تقدمنا في الأمر وجدنا ان فكرة صحيحة لا تنقض استخدام ، بأساليب
سكولاستيكية ، لتمويه وجهة نظر خاطئة علينا أن لا نخدع بها .

ولا تلك الوطنية الثورية سوى صفة طبقية ، إنها تبدأ بأن تكون وطنية
الحزب والنقابة ، ثم تصبح وطنية الدولة عندما تستولي البروليتاريا على السلطة .
ففي كل بلد يملك العمال فيه زمام السلطة ، تكون الوطنية واجباً ثورياً . على أن
تكون هذه الوطنية جزءاً لا يتجزأ من الاممية الثورية . ولقد علمت الماركسية
العمال دائماً بأن أي نوع من النضال بما في ذلك النضال لتحسين الأجور وتحديد
ساعات العمل اليومي لا يمكن أن ينتصر إذا لم يكن ذا أبعاد عالمية . والآن ،
يكشف البعض فجأة بأن من الممكن تحقيق فكرة المجتمع الاشتراكي بقوى
أمة وحدها . وهذه ضربة قاتلة للتنظيم الأممي . ان الايمان الصلب بتعذر
الوصول إلى الهدف الطبقي الأساسي ، والأهداف الجزئية الأخرى ، بوسائل
قومية أو داخل الإطار القومي هو إيمان نابع من صلب الاممية الثورية . فإذا
كان بوسعنا الوصول إلى الهدف النهائي داخل الحدود القومية بفصل جهود
بروليتاريا أمة واحدة ، فان العمود الفقري للاممية يتحطم . إن نظرية إمكانية
بناء الاشتراكية في بلد واحد تقطع الروابط التي تصل وطنية البروليتاريا
الظافرة مع انتمائية بروليتاريا البلدان البورجوازية ^(١) . ولا تقي بروليتاريا

(١) لقد دأبت الاممية الشيوعية عند انشائها بضرورة انصاف بروليتاريا البلاد الامبريالية
« بالانتمائية الثورية » في حالة الحرب ، أي متابعة الصراع الطبقي دون الاهتمام بتأثير ذلك
على الموقف العسكري ، بغية قلب السلطة البورجوازية مع الاستفادة من المتاعب التي تسببها
لها الحرب . ويرى ترورسكي هنا أن « الاشتراكية في بلد واحد » قد تؤدي إلى التخلي عن =

البلاد الرأسمالية المتقدمة لاتفعل سوى السير نحو السلطة . فكيف ستقدم يا ترى؟ وأي طريق ستسلك ؟ ستتعلق الحلول تعلقاً كاملاً و كلياً بالحل الذي ستطرحه أمام المعضلة التالية : هل يمكن تصور بناء المجتمع الاشتراكي على الصعيد القومي ، أم ان هذا البناء مهمة عالمية ؟ .

فإذا كان من الممكن بشكل عام تحقيق الاشتراكية في بلد واحد ، فان من الضروري قبول هذه الفكرة قبل الاستيلاء على السلطة لا بعدها فقط . وإذا كان بناء الاشتراكية ممكناً في الأطوار القومي للاتحاد السوفييتي المتخلف فان امكانية تحقيقه في المانيا المتقدمة أكبر بكثير . وعما قريب سيقوم المسؤولون عن الحزب الشيوعي الألماني بتطوير هذه النظرية . ويعطيهم مشروع البرنامج الحق في ذلك . ثم يأتي دور الحزب الشيوعي الفرنسي . وسيكون ذلك بداية تفتت الأممية الشيوعية حسب خط الاشتراكية - الوطنية . وعندما يقتنع أي حزب شيوعي في أي بلد رأسمالي بأن بلاده تملك الأسس « اللازمة والكافية » لكي تبني بنفسها « المجتمع الاشتراكي الكامل » سيدعو هذا الحزب شبيهاً في النهاية بالاشتراكية - الديمقراطية الثورية ، التي لم تبدأ مع نوسكه ولكنها لم تلبث أن تحطمت في نهاية الأمر على هذه الصخور في ١٤ أغسطس (آب) ١٩١٤ .

عندما نقول بأن وجود الاتحاد السوفييتي نفسه ضماناً ضد الاشتراكية - الوطنية على اعتبار أن الوطنية نحو الجمهورية العالمية واجب ثوري - فاننا نبرهن بالضبط على فكر قومي متعنّت لأننا نطبق فكرة صحيحة بشكل وحيد الجانب : ولأننا لا نرى سوى الاتحاد السوفييتي ونفلق أعيننا عن كل البروليتاريا العالمية . ولا يمكننا أن ندفع هذه البروليتاريا للسير على طريق الانزامية تجاه الدولة البورجوازية إلا إذا علجنا الموضوع الجوهرى في البرنامج من زاوية

= هذا المفهوم الذي أكدّه المؤتمر السادس من جديد، وفي عام ١٩٣٥ أصدر ستالين ولافال، الذي كان رئيساً للوزارة الفرنسية ، تصريحاً شديداً يعفي ستالين فيه الحزب الشيوعي الفرنسي من اتباع هذه الفكرة .

زاوية عالمية ، ورفضنا بشدة التزييف الاشتراكي - الوطني ، الذي يحاول
حق الآن أن يختفي بالتسرب إلى المجال النظري داخل برنامج الأمم
الليبنينية .

لم يفت الأوان بعد للعودة إلى سبيل ماركس ولينين . وستفتح هذه
العودة الطريق الوحيد الذي يسمح لنا بالسير قدماً إلى أمام . إننا نقدم
نقدنا لمشروع البرنامج إلى المؤتمر السادس للامية الشيوعية بغية تسهيل عملية
التبديل المنعقد هذه .

الاستراتيجية والتكتيك في العصر الامبريالي

١ - فقدان التماسك فقداناً تاماً في الفصل الرئيسي من المشروع

يضم مشروع البرنامج فصلاً يبحث معضلات الاستراتيجية الثورية . ولا يمكننا إلا ان نعترف بشمعية مثل هذا العمل المتلائم تماماً مع هدف وروح برنامج عالمي للبروليتاريا خلال العصر الامبريالي .

ان مفهوم الاستراتيجية الثورية لم يتكوّن الا في السنوات التي تلت الحرب ، ولقد تم ذلك تحت التأثير الأوتّي دون شك ، للتعايير العسكرية . ولكن التأكيد على هذا المفهوم لم يأت عن طريق الصدفة . ولم نكن نتحدث قبل الحرب الا عن تكتيك الحزب البروليتاري ، وكان هذا التصوّر ينطبق بدقة على الاساليب البرلمانية والنقابية السائدة آنذاك ، والتي لم تكن تتخطى إطار المطالب والمهام الاعتيادية . وينحصر التكتيك بمنظومة من التدابير الخاصة بمعضلة معينة من معضلات الساعة ، او بمجال منفصل من مجال الصراع الطبقي . وتغطي الاستراتيجية الثورية منظومة كاملة متناسقة من الاعمال التي تؤدي ، بترابطها وتماقبها وتطورها ، الى استيلاء البروليتاريا على السلطة .

ومن الجلي ان المبادئ الاساسية للاستراتيجية الثورية قد صيغت منذ ان

طرحت الماركسية امام الاحزاب الثورية معضلة الاستيلاء على السلطة على اساس الصراع الطبقي . ولكن الاممية الاولى لم تنجح في اكثر من صياغة هذه المبادي على الصعيد النظري ، والتحقق منها جزئياً ، بفضل تجارب مختلف البلدان . وفي عصر الاممية الثانية ظهرت وسائل ومفاهيم عبر برنشتاين عن نتائج تطبيقها بتميزه الشهير : « الحركة هي كل شيء » ، اما الهدف النهائي فلا شيء . أي ان معضلة الاستراتيجية انقلبت الى لا شيء ، وأغرقت في « الحركة » اليومية ، وشماراتها الخاصة بالتكتيك اليومي . وجاءت الاممية الثالثة لتعتمد الى الاستراتيجية الثورية للشيوعية كل حقوقها ، ولتربط بها كلياً أساليب التكتيك . وبفضل التجارب التي لا تعدُّ للامميتين اللتين قامت الاممية الثالثة على اكتافها ، وبفضل الطابع الثوري للعصر الحالي ، والدرس التاريخي الهائل الذي قدمته ثورة اوكتوبر ، حصلت استراتيجية الاممية الثالثة مباشرة على قدرة قتالية ملينة بالحوية . ولكن السنوات العشر الاولى من حياة الاممية الجديدة قدمت لنا مشاهد متعددة لا تضم معارك شامة فحسب بل تشمل كذلك ، منذ عام ١٩١٨ ، عدداً من الهزائم الأليمة لبروليتاريا . لهذا ينبغي ان تحتل معضلات الاستراتيجية والتكتيك المكان الرئيسي في برنامج الاممية الشيوعية . الا أن فصل المشروع المكروسي للاستراتيجية الاممية الشيوعية وتكتيكها والذي يبدأ بعنوان صغير هو « السبيل الى ديكتاتورية البروليتاريا » - هو في الواقع أضعف الفصول ، ويبدو وكأنه بلا محتوى . اما القسم الخاص بالشرق فلا يقدم إلا تعميماً للاخطاء المرتكبة ويفتح الطريق لاختفاء جديدة .

ويهم مدخل الفصل بنقد الفوضوية ، والنقابية الثورية ، والاشتراكية البناءة ، والاشتراكية الفيلدية ، الخ^(١) . وهذا تقليد أدبي صرف « للبيان

(١) تقول الاشتراكية البناءة ، التي دافع عنها أقصى اليمين في الاممية الثانية ، بان من الممكن « تشجيع » جهاز الدولة البرجوازية بالاشتراكية . اما الاشتراكية الفيلدية فتهدف الى جعل الدولة الديموقراطية « مالكة لوسائل الانتاج باسم المستهلكين » ، على حين « تترف الدولة نهائياً بان التنازلات هي المدير الطبيعي للصناعة » .

الشيوعي ، الذي افتتح عصر سياسة بروليتارية مبنية على العلم بنقد دقيق وعقري مختلف انواع الاشتراكية الطوباوية . ولكن الاهتمام - في العيـد العاشر للامية الشيوعية - بتقديم نقد سريع فقير « لنظريات » كورنيلسن وآرثور لا بربولا وبرنارد شو أولفيلدين مغمورين لا بشكل تلبية لحاجة سياسية ، ولم يأت الا عن غرور لفظي لا اكثر . ويمكن اخراج كل هذا من البرنامج دوماً تردد ، ووضعه في مجال الكتابة الدعائية .

اما فيما يتعلق بالمعضلات الاستراتيجية نفسها فيكتفي المشروع بتقديم نماذج للدارس الابتدائية :

« اكتساب (٩) نفوذ عند معظم افراد طبقة الخاصة ... »
« اكتساب (٩) الاوساط الواسعة بصورة عامة ... »
« ان العمل اليومي الدائب للسيطرة على النقابات يتمتع بقيمة كبيرة جداً . »

« يتمتع اكتساب اوساط الفلاحين الفقراء الواسعة باهمية كبيرة ايضاً (٩) . »
واننا لنجد هذه الحقائق الاولى المؤكدة مذكورة تباعاً ببساطة دون ان تربط بصفة العصر التاريخية . ولذا فان شكلها المدرسي والمجرد الحالي يجعلها بسهولة اشبه بمقررات الامية الثانية . اما المعضلة الاساسية للبرنامج ، اي استراتيجية الانقلاب الثوري - والظروف والاساليب المؤدية الى الانتفاضة ، الانتفاضة بمجذاتها ، والاستيلاء على السلطة - فهي امور مدروسة يحفاف ، وبإيجاز شديد ، في مختصر تبسيطي ، يقل حجمه عن الحجم المخصص للاشتراكية « البناءة » او الاشتراكية « الفيلدية » . ويمكن ان نقول بان هذه الدراسة موضوعة بشكل مجرد ومتحلق ، ولا تستند الى التجربة الحية لمصرنا . ولا يتذكر المشروع معارك البروليتاريا الطاحنة في فنلندا ، والمانيا ، والنمسا ، وجمهورية هنغاريا السوفيتية ، وايام سبتمبر (ايلول) في ايطاليا ، واحداث عام ١٩٢٣ في المانيا ، والاضراب العام في انكلترا ، إلخ . ولا يذكرها الا بتعداد جاف حسب تتابعها الزمني ، ولا تجدد كل هذه الاحداث

مكانها في الفصل السادس الذي يتحدث عن استراتيجية البروليتاريا ، بل في الفصل الثاني الخاص « بأزمة الرأسمالية » ، والمرحلة الأولى من مراحل الثورة العالمية ، وهذا يعني انه ينظر إلى معارك البروليتاريا الطاحنة الكبيرة كأحداث خارجية وكتعبير عن « الأزمة العمامة التي أصابت الرأسمالية » لا كتجربة استراتيجية للبروليتاريا . ويكفي أن نلاحظ بأن المشروع يتخلى عن الفكر الثوري المفامر « الانقلابي » دون أن يحاول أن يقول ، مثلاً ، ما إذا كانت الثورة في استونيا ، والانفجار في كاتدرائية صوفيا في عام ١٩٢٤ ، أو الانتفاضة الأخيرة في كانتون تعبيراً بطولياً عن المفامرة الثورية ، أم على العكس أعمالاً منهجية تدخل في الاستراتيجية الثورية للبروليتاريا . إن مشروعاً يبحث في مشكلة « الانقلابية » ولا يجيب على هذا السؤال الملح عبارة عن تهرب دبلوماسي قارسه وزارة من الوزارات ولا يمكن تقييمه كوثيقة لاستراتيجية شيوعية . ومما لا شك فيه أن هذا الأسلوب المجرد لطرح معضلات نضال البروليتاريا الثوري لم يأت صدفة . بل يرجع الأمر إلى أسلوب بوخارين الأدبي ، المتحذلق الحذر في طرح المواضيع ، بالإضافة إلى سبب هام هو أن لدى واضعي المشروع من الأسباب ما يجعلهم يفضلون عدم الاقتراب كثيراً من الدروس الاستراتيجية للسنوات الخمس الأخيرة .

لا يمكن النظر إلى برنامج للعمل الثوري كمجموعة من الموضوعات المجردة ، المستقلة عن كل ما حدث خلال سنوات تاريخية . ومما لا شك فيه أنه ليس بوسع أي برنامج أن يصف كل ما حدث ، ولكن عليه أن يجعل من الأحداث نقطة انطلاق واستناد ، وأن يلامس كل هذه الأحداث ويعود إليها باستمرار . ولا بد أن تتمكن ، من خلال موضوعاته كلها ، من فهم الأحداث الكبرى في نضال البروليتاريا ، ومراحل المعركة الأيديولوجية في قلب الأمة الشيوعية . وينطبق هذا القول على مجموع البرنامج ، ولكنه ينطبق بشكل أكبر على الجزء المخصص لمسائل الاستراتيجية والتكتيك . ومن الضروري هنا ، حسب تعبير لينين ، تسجيل كل المكتسبات ، بالإضافة إلى كل ما ضاع من بين أيدينا ، والذي يمكن

ان يتحول إلى « مكتسب » إذا ما فهمنا الدرس وهضمناه جيداً . ان طلبية البروليتاريا بحاجة إلى دليل عمل لا إلى سجل يذكر الأمور المعروفة . لذا فاننا سنفحص قضايا هذا الفصل بربطها بشكل وثيق مع تجربة الصراع في سنوات ما بعد الحرب ، وخاصة في السنوات الخمس الاخيرة الفاصلة بأخطاء قيادية مأساوية .

٢ - الخصائص الرئيسية للاستراتيجية في العصر الثوري ،

ودور الحزب

إن العصر الامبريالي هو عصر الثورات البروليتارية ، ولكن الفصل المخصص للاستراتيجية والتكتيك لا يجري أية مقارنة استراتيجية ، مترابطة نوعاً ما ، بين المرحلة الحاضرة ومرحلة ما قبل الحرب .

صحيح أن المشروع يحدد في الفصل الأول مرحلة الرأسمالية الصناعية « كمرحلة تطور مستمر نسبياً » ، تمتد فيه الرأسمالية لتشمل العالم أجمع بفضل توزيع المستعمرات التي لم تكن محتلة بعد ، وقد تم هذا التوزيع عن طريق استخدام القوة المسلحة .

صحيح أن هذا التقدير متناقض نوعاً ما ، فهو يسبغ الصفات الحسنة بشكل واضح على عصر الرأسمالية الصناعية ، التي عرفت هزات ضخمة وحروب وثورات فاقت في عنفها كل ما عرف من قبل . ولكن ألم يكن من الضروري تحديده كعيب بري ، لإعطاء شيء من التبرير للتأكيد المضحك المقدم سابقاً من قبل واضعي المشروع ، والذي يقول بأن قانون التطور غير المتساوي « لم يكن مطروحاً » في أيام ماركس وإنجلز ؟ فإذا كان من الخطأ ان ننظر إلى تاريخ الرأسمالية الصناعية كله « كنطور مستمر » ، فان بوسعنا أن نؤكد الحقيقة التالية : في الوقت الذي عاشته أوروبا بين عامي ١٨٧١ و ١٩١٤ ، أو ١٩٠٥

على الأقل ، وشاهدت فيه تراكم التناقضات ، بقيت العلاقات بين الطبقات ضمن حدود النضال التشريعي ، وبقيت علاقات الدول داخل إطار السلم المساح . وفي ذلك الوقت ظهرت الاممية الثانية وتطورت وتحجرت ثم انتهت دورها التقدمي مع اندلاع الحرب الامبريالية .

إن السياسة ، المعتبرة كقوة تاريخية للجهاير ، تتأخر دائما عن الاقتصاد . ولقد بدأت سيطرة رأس المال النقدي وإحتكارات التروستات في نهاية القرن التاسع عشر ، ولكن العصر الجديد الذي يعكس هذا الامر في الحياة السياسية العالمية لم يبدأ إلا مع الحرب الامبريالية ، وثورة اكتوبر ، وميلاد الاممية الثالثة .

إن ما يحكم الصفة المتفجرة للعصر الجديد ، وتناوب المد والجزر السياسيين بعنف ، والتشنجات الدائمة في الصراع الطبقي بين الفاشية والشيوعية كامن في ان النظام الرأسمالي العالمي قد استنفد دوره التاريخي ، ولم يعد قادراً على التقدم بمجمله . ولا يعني هذا أن بعض فروع الصناعة وبعض البلدان لا تتطور في الوقت الحاضر ، ولا يمكن أن تتطور في المستقبل . ولكنه يعني أن هذا التطور يتم على حساب نمو فروع أخرى وبلدان أخرى . وتستهلك مصاريف الانتاج في النظام الرأسمالي بصورة متزايدة مجمل الدخل العالمي الذي يجلبه هذا النظام . لذا فاننا نرى أن أوروبا ، المعتادة على اخضاع العالم بفضل قوتها الكامنة الناجمة عن تطورها السريع المستمر في فترة ما قبل الحرب ، تصطدم بقوة تفوق اصطدام أجزاء العالم الأخرى مع ميزان جديد للقوى ، وتوزيع جديد للسوق العالمية ، وتناقضات يتزايد عمقها مع الزمن . لذا فان الانتقال من مرحلة التطور «المضوي» الذي سبق الحرب إلى مرحلة الثورات هو في أوروبا أعنف من غيره .

فاذا درسنا الأمر من ناحية نظرية وجدنا انه ليس بوسعنا ان نقول بانعدام احتمال وقوع فصل جديد من التقدم الرأسمالي العام في البلاد المتقدمة ، السيطرة والحركة . ولكن هذا يتطلب من الرأسمالية أن تحتاز عدداً من الحواجز العالمية

في مجال الطبقات، والعلاقات بين الدول : - كاختداد الثورة البروليتارية فترة طويلة من الزمن ، واستعباد الصين بشكل نهائي ، وقلب الجمهورية السوفييتية ، الخ . وهي بعيدة عن تحقيق ذلك كل البعد . ويختلف الاحتمال النظري اختلافاً واضحاً عن الإمكانية السياسية . وفي هذا المجال تتعلق كثير من الأمور بنا ، أي بالاستراتيجية الثورية للأمية الشيوعية . ويقول التحليل الأخير أن حسم هذا الأمر سيتم عن طريق صراع القوى العالمية . ولكن الآن ، وفي العصر الذي وضع البرنامج من أجله بالذات بصطدم التطور الرأسمالي العام بجواخز لا يمكن تجاوزها ، تتألف من تناقضات يلاقي التطور بينها تيارات عنيفة . وهذا ما يعطي للعصر صفة ثورية ، ويضفي على الثورة صفة الديمومة . لا يكمن الطابع الثوري للعصر في قدرتنا على تحقيق الثورة ، أي الاستيلاء على السلطة ، في كل لحظة . إن هذا الطابع الثوري تؤمنه تقلبات مفاجئة عنيفة ، وتبدلات متكررة عنيفة : إذ يتم الانتقال من وضع ثوري واضح يستطيع الحزب الشيوعي فيه انتزاع السلطة ، إلى انتصار الثورة المضادة الفاشية أو نصف الفاشية ، ثم تتطور الأمور لتصل إلى نظام وسطي مؤقت . (« تكتل اليسار » ، دخول الاشتراكية - الديمقراطية في التحالف ، وصول حزب ماركس و لاد إلى السلطة ، الخ (١)) . وهذا ما يجعل التناقضات قاطعة كحد السكين ، وي طرح مشكلة السلطة بكل وضوح .

فإذا شاهدنا في أوروبا خلال عشرات السنين الأخيرة التي سبقت الحرب ؟ لقد شاهدنا على الصعيد الاقتصادي نمو القوى المنتجة بشكل كبير عبر تقلبات الظروف « الطبيعية » ، كما شاهدنا على الصعيد السياسي نمو الاشتراكية - الديمقراطية بشكل متعرج على حساب الليبرالية و « الديمقراطية » . أي أننا

(١) في عام ١٩٢٤ ، استطاع « تكتل اليسار » (تحالف الحزب الراديكالي مع الحزب الاشتراكي) في فرنسا تحقيق الانتصار في الانتخابات النيابية ، وجاءت إلى السلطة لأول مرة منذ نهاية حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ حكومة يسارية . وفي انكلترا حقق حزب العمال بقيادة رامسي ماركس و لاد نجاحاً انتخابياً وشكل الحكومة لأول مرة .

شاهدنا تطوراً منهجياً ترايدت خلاله حدة التناقضات الاقتصادية والسياسية ،
فخلقت بذلك العناصر الأولية للثورة البروليتارية .

وماذا نرى في أوروبا بعد الحرب ؟ اننا نرى على الصعيد الاقتصادي ضغطاً
وغدداً متخبطين غير منتظمين يصيبان الانتاج الذي يبقى بصورة عامة - رغم
التقدم التقني الكبير في بعض الفروع - قريباً من مستوى ما قبل الحرب . كما
نرى على الصعيد السياسي ذبذبات حادة تنقل الوضع نحو اليسار طوراً ونحو
اليمن طوراً آخر . ومن المؤكد أن التبدلات العنيفة المفاجئة التي تتم في هذا
الوضع خلال سنة أو سنتين أو ثلاث سنوات لا تتم بناء على تحول في العوامل
الاقتصادية الأساسية ، ولكنها تنجم عن أسباب ودفعات تأتي من البناء الفوقي
وحده ، وتدل على عدم استقرار النظام الذي تعمل التناقضات العميقة على نخر
اسسه وتهدم قواعده .

ومن هذا الطابع وحده يأتي المعنى الكامل للاستراتيجية الثورية بتمييزها
عن التكتيك ، ومنه كذلك ينبعث المعنى الجديد للحزب وقيادته .
ويكتفي المشروع بأن يعطى للحزب (طليعة ، النظرية الماركسية ، تجسيد
التجربة ، الخ) تعريفاً شكلياً لا يتناقض مع برنامج الاشتراكية - الديمقراطية
اليسارية في مرحلة ما قبل الحرب . ولكن مثل هذا التعريف لم يعد كافياً إطلافاً
في عصرنا الحاضر .

وأمام امتداد الرأسمالية المستمر لم يكن أمام أفضل قيادات الحزب إلا أن
تعمل بإنشاء الحزب العمالي ، وجاءت أخطاء القيادة فأخرت عملية الإنشاء .
ونفضت الأسس الموضوعية للثورة البروليتارية بكل بطء ، وحافظ عمل
الحزب على طابعه الاعدادي .

والآن ، فإن كل تحول جديد مفاجئ في الوضع السياسي نحو اليسار يضع
الحسم من جديد بين يدي الحزب الثوري . فاذا لم يفتتح اللحظة الحرجة التي
تبدل فيها الموقف ينقلب الوضع إلى وضع معاكس . ويكون دور قيادة الحزب
في مثل هذه الحالات دوراً ذا أهمية استثنائية . إن أقوال لينين التي تؤكد بأن

يومين أو ثلاثة أيام قادرة على حسم مصير الثورة العالمية - كما كانت لتفهم على حقيقتها في فترة الأمية الثانية . أما في أيامنا الحاضرة فقد أثبتت التجارب الكثيرة صحتها سليبا، وكذلك الاستثناء المتمثل بأحداث أكتوبر. ويفسر مجموع هذه الظروف المكانة الاستثنائية تماما التي تشغلها الأمية الشيوعية وقيادتها وسط آلية العصر التاريخي الحاضر العامة .

وعلىنا أن نفهم بأن السبب الأساسي « للاستقرار » المزعوم هو التناقض القائم بين الهزة العامة التي أصابت كل الحياة الاقتصادية والاجتماعية في أوروبا الرأسمالية والشرق المستعمر من جهة ، وضعف الأحزاب الشيوعية ، ونقص استعدادها ، وتردها ، والأخطاء الأليمة لقياداتها من جهة أخرى

إن الاستقرار الذي أوقف تطور الوضع الثوري في ١٩١٨ - ١٩١٩ والسنوات التي تلت ذلك لم يأت من حيث لا ندري . ولكن، على العكس ، بعدم معرفة الاستفادة من هذا الوضع هي التي جعلته ينقلب ويسمح للبورجوازية بالصراع وتحقيق بعض النجاح النسبي لصالح الاستقرار . إن هذه التناقضات المتزايدة الحدة الخاصة بهذا الصراع في سبيل « الاستقرار » أو في سبيل استمرار وتطور الرأسمالية على الأصح تعدد في كل مرحلة جديدة هزات جديدة على مستوى الطبقات والعلاقات العالمية ، أي انها تعدد أوضاع ثورية جديدة يتعلق تطورها تعلقا كاملا بالحزب البروليتاري .

ويبقى دور العامل الذاتي ثانويا تماما خلال فترة التطور العضوي البطيء ، أي خلال فترة تطبيق الأمثال المنادية بالتأني مثل ، « إن من يسير ببطء يسير طويلا » وليس هناك ما يحبر على فعل مستحيل ، الخ ، والتي تمكس التكتيك الماقل لفترة التطور العضوي حيث لم يكن « حرق المراحل » ممكنا . ولكن عندما تكون المقدمات ناضجة ، ينتقل مفتاح العملية التاريخية كلها إلى العامل الذاتي ، أي إلى الحزب ، وغلب الانتهازية ، التي تعيش بوعي أو لا وعي تحت نير العصر الماضي ، إلى الإقلال من قيمة العامل الذاتي ، أي بخس أهمية الحزب والقيادة الثورية . ولقد بدا هذا الأمر واضحا تمام الوضوح خلال المناقشات التي

دارت حول دروس اوكتوبر الالماني، وحول اللجنة الأنكلو - روسية، والثورة الصينية . ففي هذه المناسبات كما في مناسبات أخرى أقل أهمية تدخل الميل الانتهازي بناء على خط يعتمد اعتماداً مباشراً على « الجماهير » ويتجاهل معضلات « قمة » القيادة الثورية ^(١) . ان أسلوب التصرف هذا خاطيء تماماً على الصعيد النظري العام ، وهو يغدو في العصر الامبريالي اسلوباً مشؤوماً .

لقد كانت ثورة اوكتوبر نتاج ميزان خاص لقوى الطبقات في روسيا وفي العالم أجمع، والتطور الخاص الذي سارت عليه هذه القوى في الحرب الامبريالية . وتشكل هذه الموضوعات العامة ولا شك ألف باء كل ماركسي . ولكننا لا نناقض الماركسية أبداً عندما نطرح ، مثلاً ، السؤال التالي : هل كان بوسعنا الاستيلاء على السلطة لو لم يصل لينين إلى روسيا في الوقت الملائم ؟ إن هناك دلائل كثيرة تشير إلى أنه كان من المحتمل أن لا نستولي عليها . إذ كانت المقاومة كبيرة في أوساط الحزب العليا رغم وجود لينين . (علماً بأن معظم هذه الأوساط هي التي تتحد بدرجة كبيرة سياسة الحزب الحاضرة) . وكان بوسع هذه المقاومة أن تشتد بما لا يقاس لولا وجود لينين . وكان من المحتمل أن لا يستطيع الحزب تبني الاتحاد اللازم في الوقت المناسب ، علماً بأن الوقت كان محدوداً جداً . وفي مثل هذه الفترات يكون عدد من الأيام القليلة فترة حاسمة أحياناً . وكانت من المؤكد أن تضغط الجماهير العمالية بكل بطولته ، دون أن تكون على رأسها قيادة واعية حازمة ، ولكن احتمال النصر كان ضعيفاً . ولو تم كل ذلك لاسلت البورجوازية بيتروغراد للامان ، وسحقت الانتفاضات البروليتارية المبعثرة ، وقوت مركزها بشكل بونابرتي ، بعد عقد صلح منفرد مع المانيا واتخاذ سلسلة من التدابير الأخرى ، ولأخذ سير الأحداث التاريخية شكلاً آخر خلال سلسلة من السنين .

(١) بحث تروتسكي أهمية دور القيادة خلال المرحلة الثورية بصورة مطولة في « دروس اوكتوبر » .

فإذا درسنا الثورة الألمانية في عام ١٩١٨ ، والثورة الهنغارية في عام ١٩١٩ ، وحركة البروليتاريا الإيطالية في سبتمبر ١٩٢٠ ، والاضراب العام الأنكليزي في عام ١٩٢٦ ، وانتفاضة فيينا في عام ١٩٢٧ ، والثورة الصينية في ١٩٢٥ - ١٩٢٧ ، لوجدنا أن هناك تناقضاً سياسياً واحداً يظهر بأشكال مختلفة وشدة متباينة . ويمكن التعبير عن هذا التناقض بما يلي : وجود وضع ثوري ناضج لا في أسس الاجتماعية فحسب ولكن في جماهير تتمتع بروح نضالية عالية ، ففقدان العامل الذاتي ، أي الحزب الثوري الجماهيري ، أو في حالة وجود هذا الحزب افتقاره لقيادة جريئة وثاقبة النظرة . ومن الجلي أن ضعف الأحزاب الشيوعية وقيادتها لم يخطأ من السوء ، فها حصيلة ماضي أوروبا كله ، ونظراً لنضوج التناقضات الثورية الموضوعية الحالي ، فان الأحزاب الثورية قادرة على التطور بسرعة كبيرة إذا ما تصرفت قيادة الأممية بشكل ملائم ، وساعدت على سير عملية النضج بدلاً من إعاقها . فإذا كان التناقض بشكل ، بشكل عام ، أم النوابض الدافعة للحركة إلى أمام ، فان الأممية الشيوعية حالياً - أو قسمها الأوروبي على الأقل - ترى أن النوابض الرئيسي للحركة التاريخية التي تدفعها إلى أمام لا بد وأن يتألف من الفهم الواضح للتناقض القائم بين النضج العام للظرف الموضوعي (رغم المد والجزر) ونقص نضج حزب البروليتاريا العالمي .

فإذا لم نفهم بشكل واسع ، عام ، جدلي بأن العصر الحاضر هو عصر التبدلات المفاجئة ، تمذر علينا فعلاً تثقيف الأحزاب الفتية ، وقيادة استراتيجية الصراع الطبقي بشكل حاذق ، مع تأمين توافق صحيح للوسائط التكتيكية ، ولما أمكننا خاصة بتبديل الأسلحة فجأة وبكل شجاعة وتصميم عند كل تبدل للأوضاع . علماً بأن يومين أو ثلاثة أيام من التبدل المفاجيء تقرر في بعض الأحيان مصير الثورة العالمية لسنوات طوال .

ويتحدث فصل المشروع المخصص للاستراتيجية والتكتيك عن نضال الحزب في سبيل البروليتاريا بصورة عامة ، وعن الاضراب العام والانتفاضة بشكل عام . ولكنه لا يحلل أبداً الصفة الخاصة ، والوتيرة الداخلية للعصر الحالي .

فاذا لم نفهم هذه الوثيرة في النظرية ، ولم نحس ، بها في السياسة ، تعذر علينا تشكيل قيادة ثورية حقاً .
ولهذا كله فان هذا الفصل متحذلق ، وفقير ، وغير متأسك من بدايته حتى نهايته .

٣ - المؤتمر الثالث ومسألة ديمومة العملية الثورية حسب لينين وبوخارين

يمكننا أن نغيز ، في التطور السياسي في أوروبا بعد الحرب ، ثلاث مراحل :
تمتد الأولى من عام ١٩١٧ حتى عام ١٩٢١ ، وتمتد الثانية من مارس (آذار ١٩٢١ الى اكتوبر (تشرين أول) ١٩٢٣ ، أما الثالثة فتمتد من اكتوبر (تشرين أول) ١٩٢٣ حتى الاضراب العام الانكليزي ، وحتى أيامنا هذه .
لقد كانت الحركة الثورية للجماهير بعد الحرب كافية تماماً لقلب البورجوازية ، ولكن لم يكن هناك من يقوم بهذا العمل . وجمعت الاشتراكية - الديمقراطية ، على رأس التنظيمات القديمة للطبقة العاملة ، كل قواها لإنفاذ النظام البورجوازي . وبما اننا كنا نتوقع في هذه الفترة أن تستولي البروليتاريا على السلطة ، فقد فكرنا بأن الحزب الثوري قادر على انضاج نفسه بسرعة كبيرة وسط نار الحرب الاهلية . ولكن الفترات الزمنية لم تطابق ذلك . وتراجعت موجة ما بعد الحرب قبل أن تستطیع الأحزاب الشيوعية أن تكبر وتتقوى بصورة كافية ، خلال صراعها ضد الاشتراكية - الديمقراطية ، وأن تأخذ حجماً يمكنها من قيادة الانتفاضة .

وفي مارس (آذار) ١٩٢١ ، قام الحزب الشيوعي الالمانى بمحاولة لاستخدام الجزر وإسقاط الدولة البورجوازية بضربة سريعة . وكانت الفكرة التي تقود اللجنة المركزية الالمانية هي : إنفاذ الجمهورية السوفييتية (لم يكن هناك بعد

من ينادي بنظرية الاشتراكية في بلد واحد) ثم ظهر أن تصميم القيادة وتدمير الجماهير لا يكفیان لتحقيق النصر . وأنه لا بد من تحقيق سلسلة أخرى من الشروط ، وتأمين ارتباط وثيق بين القيادة والجماهير ، بالإضافة إلى ثقة الجماهير بالقيادة . وكان هذا الشرط مفقوداً .

وجاء مؤتمر الاممية الشيوعية الثالث ، بين المرحلتين الثانية والثالثة ، فوجد أن الموارد السياسية وتنظيم الاحزاب الشيوعية لا يسمحان بالاستيلاء على السلطة . فأطلق شعار « نحو الجماهير » أي نحو الاستيلاء على السلطة باكتساب الجماهير أولاً ، في حياتها اليومية وفي نضالها . فالجماهير تعيش حياتها اليومية حتى في العصر الثوري ، ووسط كل التقلبات .

واصطدم هذا الاسلوب في معالجة المعضلة خلال المؤتمر بمقاومة كان بوخارين منظرها وعقلها المفكر . وكان بوخارين ينطلق حينذاك من « ثورته » الدائمة لا من ثورة ماركس . وقاده موقفه إلى محاكمات خاطئة مثل : بما أن الرأسمالية قد انتهت ، فلا بد من شن الهجوم الثوري بلا توقف حتى يتم انتزاع النصر . ويمكن إرجاع موقف بوخارين دائماً إلى قياسات من هذا النوع .

ومن الجلي انني لم اشارك بوخارين أبداً نظريته هذه حول الثورة « الدائمة » . فهي لا تتصور أن يكون في سير الأحداث الثورية أي انقطاع : مرحلة ركود ، وتراجعات ، ومطالب مؤقتة ، الخ . ولقد ناضلت ، على عكس ذلك ، منذ الأيام الاولى لثورة اكتوبر ضد هذه الثورة الدائمة المشبوهة .

وعندما كنت أشير ، مثل لينين ، إلى التناقض بين وجود روسيا السوفيتية والعالم الامبريالي كنت أنظر إلى المنحنى الاستراتيجي كله لا إلى تفرجاته التكنيكية . أما بوخارين فقد قام ، قبل أن ينقلب إلى نقيضه ، بمحاولات عديدة لتطوير الصورة المشوهة التي رسمها بصورة سكوالاتيكية المفهوم الماركسي عن الثورة المستمرة . وخلال فترة « شيوعية اليسار » اعتبر بوخارين أن الثورة لا تسمح بأي تراجع أو حلول وسط مؤقتة مع العدو . وبعد صلح بريست - ليتوفسك - حيث لم يكن في موقعي أي شيء مشترك مع

موقف بوخارين - بوقت طويل ، تبنى بوخارين مع جميع الجناح اليساري المتطرف في الاممية الشيوعية حينذاك خط أيام مارس ١٩٢١ في المانيا على اعتبار ان عدم « كهرية » البروليتاريا في اوروبا ، وعدم وقوع انفجارات ثورية جديدة ، يمرض السلطة السوفييتية إلى هلاك لا مفر منه . وبالرغم من رؤيتي الواعية للأخطار الحقيقية المحقة بهذه السلطة ، فقد ناضلت مع لينين بدأ بيد بكل شدة خلال المؤتمر الثالث ضد هذا التحريف الساخر الانقلابي للعفوم الماركسي عن الثورة الدائمة . وخلال هذا المؤتمر قلنا لليساريين المتمجلين أكثر من مرة : لا تستعجلوا إنقاذنا ، لأن عملكم لا يؤدي إلا إلى ضياعنا وضياعكم معنا . اسلكوا سبيل النضال المنهجي لاكتساب الجماهير ، وللاوصول إلى استلام السلطة . إننا بحاجة لانتصاركم لا إلى معركة تجري في ظروف غير ملائمة . إننا نستطيع الصمود في مواقعنا في روسيا السوفييتية بفضل السياسة الاقتصادية الجديدة ، كما نستطيع التقدم قليلاً إلى أمام . وستقدرون على مساعدتنا في الوقت الملائم إذا ما أعددتكم قواتكم ، واستفدتكم من وضع ملائم . وحتى بعد المؤتمر العاشر ، الذي منع تشكيل التكتلات ، بادر لينين إلى خلق نواة تكتل جديدة للنضال ضد التطرف اليساري ؛ وكان يطرح في اجتماعاتنا المحدودة بوضوح مسألة السبل التي ينبغي سلوكها فيما بعد ، إذا ما تبنى المؤتمر الثالث موقف بوخارين . ولم يتسع « تكتلنا » حينذاك فيما بعد لأن جبهة المحصوم تناقصت بشكل محسوس بعد المؤتمر .

ولقد انحرف بوخارين طبعاً إلى يسار الماركسية أكثر من غيره . وعارض في هذا المؤتمر نفسه وبعده فكرة من أفكاره تقول بجتمية تحسن الوضع الاقتصادي في أوروبا . وكنت أرى بأن هذا التحسن عاجز ، بعد سلسلة الهزائم البروليتارية ، أن يسد ضرية إلى الثورة ، وأنه سيؤدي على العكس إلى دفع ثوري جديد . ولكن بوخارين المتمسك بفكره السكولاستيكية الدائمة عن الازمة الاقتصادية وعن الثورة بمجملها عارضني طويلاً حتى جاءت الاحداث فأجبرته على الاعتراف بخطئه - بصورة متأخرة كمادة .

وخلال المؤتمرين الثالث والرابع عارض بوخارين سياسة الجبهة الموحدة،
والمطالب الإنتقالية ، منطلقاً من فكرته الآلية عن ديمومة العملية الثورية .

وفي سلسلة من المسائل الاخرى الهامة او التفصيلية ، يمكننا متابعة صراع
هذين التيارين : المفهوم الماركسي والتركيبى للطابع المتصل للثورة
البروليتارية ، والصورة المحرفة للماركسية ، وهي صورة لم يختص بها بوخارين
وحده . ولكن هذا لا يؤدي الى اية نتيجة ، خاصة وان الموقف الحالي لبوخارين
تابع في اعماقه من نفس التطرف اليساري السكولاستيكي لفكرة الثورة الدائمة ،
ولكن بصورة معكوسة . فمثلاً ، بينما كان بوخارين يرى حتى عام ١٩٢٣ بأن
الجمهورية السوفييتية معرضة للفناء اذا لم يكن هناك ازمة اقتصادية وحرب
اهلية دائمتان في اوروبا ، فإنه اكتشف اليوم بالمقابل وصفة تسمح بالاستغناء عن
الثورة العالمية لبناء الاشتراكية . ان الديمومة البوخارينية المعكوسة بهذا الشكل
لم تتطور الى شكل افضل . ومن الملاحظ ان زعماء الاممية الشيوعية الحاليين
كثيراً ما يجمعون انتهازية موقعهم الحالي مع الفكر المغامر الذي كان يقودهم
من قبل ، وبالعكس .

لقد كان المؤتمر الثالث دليلاً هاماً على الطريق ، ما زالت تملياته حية
ومثمرة حتى الآن . وجاء المؤتمر الرابع ليجمعها اكثر حيوية والتصاقاً بالواقع .
ولم يكن شعار المؤتمر الثالث يكتفي بقوله : نحو الجماهير ، بل كان يعني
نحو السلطة باكتساب الجماهير أولاً . وبعد ان ذكر التكتل الذي كان يقوده
لينين والذي كان يسميه بالجناح « اليميني » المؤتمر بشدة بأن يكون اكثر حذراً ،
لقى لينين خطاباً صغيراً اطلق خلاله هذا التحذير التنبؤي : « تذكروا ان من
المهم الاستعداد والتوثب جيداً قبل القيام بالقفزة الثورية ، ان النضال في سبيل
كسب الجماهير هو النضال في سبيل السلطة » .

وأكدت احداث عام ١٩٢٣ ان هذا الموقف اللينيني لم يكن دائماً مقبولاً
لا من قبل القاعدة فعصب ، بل ومن قبل عدد كبير من القادة ايضاً .

٤ - أحداث عام ١٩٢٣ في ألمانيا

ودروس أكتوبر

مع أحداث عام ١٩٢٣ في ألمانيا افتتحت مرحلة جديدة من مراحل تطور الاممية الشيوعية . وكان احتلال الرور من قبل القوات الفرنسية (في بداية عام ١٩٢٣) دليلاً على سقوط أوروبا من جديد وسط الفوضى الحربية . وبالرغم من ان هذا المظهر المرّضي الثاني كان اضعف بكثير من الاول ، فقد كان من الضروري انتظار مضاعفات ثورية حادة منذ البداية ، لان هذه الامور قد جرت في ألمانيا المنهكة الى حد بعيد . ولم تأخذ قيادة الاممية الشيوعية الأمر بحيدية في الوقت المناسب . وتابع الحزب الشيوعي الألماني عمله تحت شعار المؤتمر الثالث الذي ابعده الحزب ولا شك عن طريق الانقلابية الخطيرة ، مع ان الحزب لم يفهم الا من جانب واحد . ولقد رأينا من قبل ان اصعب الأمور التي تواجهها قيادة ثورية في عصرنا ، الملي بالتبدلات ، هو معرفة سبر غور الوضع السياسي في اللحظة المناسبة ، وادراك تبدله المفاجيء ، وتسييد ضربة شديدة في الوقت الملائم . ولا تصل القيادة الثورية الى مثل هذه الصفات ببساطة بدراسة آخر النشرات الداخلية للاممية الشيوعية : ولكن ذلك يحتاج ، الى قاعدة نظرية متينة لا غنى عنها ، وتجربة شخصية ، وممارسة حقيقية للنقد الذاتي . ومن المؤكد ان الانعطاف الحاد الذي قاد من تكتيك ايام مارس ١٩٢١ الى النشاط الثوري المنهجي في الصحافة والتقابات والبرلمان لم يتم بدون صعوبات ، وعندما تم التغلب على الازمة الناجمة عن الانعطاف ، تعاظم خطر ظهور انحراف جديد وحيد الجانب ذي طابع معاكس تماماً . ويستحوذ العمل اليومي الدائب لاكتساب الجماهير على كل الانتباه ، ويخلق روتيناً خاصاً في التكتيك ، ويحجب عن الانظار رؤية المضلات الاستراتيجية الناجمة عن التبدلات الواقعة في الموقف الموضوعي .

وخلال صيف ١٩٢٣ اخذ الموقف الداخلي في ألمانيا شكلاً كارثياً

بسبب افلاس تكتيك المقاومة السلبية . وغدا من الواضح تماماً ان البورجوازية
الالمانية عاجزة عن الخروج من هذا الموقف ، اليأس ، الا اذا لم يفهم الحزب
الشيوعي الالمانى هذا الامر بوضوح ، ولم يستنتج منه جميع الاستنتاجات
الثورية اللازمة في عمله . ولكن الحزب الشيوعي ، الذي كان يملك بالذات مفاتيح
الموقف ، فتح الباب للبورجوازية .

فلم ألم تنتصر الثورة الالمانية ؟ ان اسباب الهزيمة كامنة كلياً في التكتيك
لا في الظروف او الصدفة . ولدينا هنامثال تقليدي لوضع ثوري لم يتم استغلاله .
ولقد كان بوسع البروليتاريا ان تندفع الى القتال لو أنها اقتنعت بأن معضلة
الثورة مطروحة في هذه المرة بكل وضوح ، وان الحزب الشيوعي مستعد
 للمشاركة في القتال ، وقادر على تحقيق النصر . وبالرغم من الصراع العنيف
الدائر بينها ، كانت عناصر اليمين واليسار ، حتى سبتمبر - اكتوبر ، تنظر
الى موضوع سير تطور الثورة بكل قدرية .

بيد انه من الغرور - لا من الثورية - ان نحمل الآن الى اى مدى كان
بوسع سياسة صحيحة « تأمين » استلام السلطة . ولنكتف بذكر مقال (نوع
كتبته « البرافدا » ، بمحض الصدفة ، لأنه بقي معزولاً عن جميع الاحكام الاخرى
التي صاغتها هذه الصحيفة ومتناقضاً معها :

« اذا كان الحزب الشيوعي قد استطاع في مايو (أيار) ١٩٢٤ جمع ٣,٧٠٠,٠٠٠
صوت رغم ثبات المارك ، وتعاقد البورجوازية ، وانتقال الشرائح المتوسطة
والبورجوازية الصغيرة الى صفوف القوميين بعد ازمة عنيفة داخل الحزب
الشيوعي ، وبعد تعرض البروليتاريا لهزيمة نكراء ، فان هذا يدل بكل وضوح
على ان الحزب كان يضم في اكتوبر (تشرين اول) ١٩٢٣ معظم افراد
الشعب ، وكان قادراً على القتال وتحقيق النجاح وسط ظروف موضوعية ملائمة
تتمثل في أزمة إقتصادية خانقة لا سابق لها ، وتفتت الطبقات المتوسطة التام ،
والفوضى السائدة بين صفوف الاشتراكية - الديمقراطية ، وضعف البورجوازية
من جراء تناقضاتها الداخلية القوية وتعاقد القدرة القتالية للجماهير

البروليتارية في المراكز الصناعية^(١)

ولنذكر ايضاً اقوال مندوب - نجبل اسمه - من المندوبين الالمان في المؤتمر الخامس :

« ليس في المانيا عامل واحد واع لا يعرف بأنه كان على الحزب ان يشن القتال آنذاك بدلاً من ان يتلافاه . لقد نسي قادة الحزب الشيوعي الالمان ان دور الحزب كامن في قيمته الذاتية ، وهذا سبب من الاسباب الرئيسية التي ادت الى هزيمة اكتوبر^(٢) » .

وخلال المناقشات تم ذكرُ اشياء كثيرة عما حدث داخل الحزب الشيوعي الالمان والاممية الشيوعية في عام ١٩٢٣ ، وخاصة في النصف الثاني منه . ولكن ما قيل غالباً ما كان بعيداً عما حدث بالفعل . وكان لكوسينين اليد الطولي في نشر الغموض حول هذه المسائل : اذ كانت مهمته في الفترة الممتدة من عام ١٩٢٤ الى عام ١٩٢٦ ان يثبت بأن قيادة زينوفيف كانت قيادة حكيمة 'منقذة' ، وبعد تاريخ معين من عام ١٩٢٦ بدأ يبرهن على أن قيادة زينوفيف هي سبب الكارثة . وكانت كل مؤهلات كوسينين لاصدار مثل هذه الاحكام المتناقضة هي انه نفسه ساعد في عام ١٩١٨ ، وضمن حدود امكانياته المتواضعة ، على إهلاك ثورة البروليتاريا الفنلندية .

وحاول البعض اكثر من مرة ان يحمّلني بعد الفشل بعض مسؤولية الخط الذي سار عليه براندلر : وتم ذلك داخل الاتحاد السوفيتي بكلمات موهمة ، لان عدد العالمين ببحريات الامور هنا كبير جداً . اما في المانيا ، فقد كان ذلك يتم بصورة مكشوفة ، نظراً لجهل الناس بكل الحقائق . واني لأملك من قبيل الصدفة نشرة مطبوعة تبحت موضوع الصراع الايديولوجي الحاد الذي جرى في لجنتنا المركزية حول معضلات الثورة الالمانية . وفي وثائق مؤتمر

(١) البرافدا : ٢٥ أيار ١٩٢٤ .

(٢) البرافدا : ٢٤ حزيران ١٩٢٤ .

يناير (كانون ثاني) ١٩٢٤ وجه إلى المكتب السياسي تهمة واضحة مفادها انني اخذت من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الالمانى موقفاً حذراً وعدائياً في الفترة التي سبقت استسلام الحزب . وهذا هو ما تقوله الوثائق :

« وقبل ان يغادر الرفيق تروتسكى قاعة اجتماع اللجنة المركزية (اجتماع سبتمبر - ايلول - ١٩٢٣) القى خطاباً كان له اكبر الاثر على جميع اعضاء اللجنة المركزية . لقد ادعى بان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الالمانى لا تساوي شيئاً ، وان هذه اللجنة المشبعة بالقدرية لا تفعل سوى التثاؤب بملل ، الخ . وبعد ذلك اعلن الرفيق تروتسكى بأن الثورة الالمانية سائرة الى الهلاك . وأثر هذا الخطاب على الحاضرين بشكل سيء . ولكن معظم الرفاق الحاضرين اعتبروا ان هذه الاقوال مرتبطة بمحادثة (٢) وقعت في اجتماع اللجنة المركزية ، ولا علاقة لها بالثورة الالمانية ، وان الخطاب برمته لا ينطبق على الظروف الموضوعي » (١) .

ومها يكن تفسير اعضاء اللجنة المركزية لتحذيري ، الذي لم يكن التحذير الاول من نوعه ، فقد كان هذا التحذير تابعاً فقط من الموموم التي كنت احملها من جراء تفكيري بمصير الثورة الالمانية . ولقد اثبت سير الاحداث فيما بعد ، ويا للأسف ، صدق توقعاتي بشكل تام ، خاصة لأن معظم اعضاء اللجنة المركزية للحزب القائد يعترفون بانهم لم يفهموا في الوقت الملائم بأن تحذيري « ينطبق » تماماً على « الظرف الموضوعي » . ومها لا شك فيه انني لم اقترح تبديل اللجنة المركزية البراندلرية بلجنة غيرها (ومثل هذا العمل قبيـل وقوع احداث حاسمة هو عبارة عن مغامرة محفوفة بالخطر) . ومنذ صيف ١٩٢٣ اقترحت شكلاً افضل والنجح لمعالجة موضوع الانتقال الى الانتفاضة ، وبالتالى

(١) وثائق اجتماع الحزب الشيوعي الروسي، يناير (كانون ثاني) ١٩٢٤ . الصفحة ١٥
(ان المخطوط الموجودة تحت بعض الكلمات موضوعة من قبلنا - ل. تروتسكى) .

تمنبئة كل قوانا لمساعدة اللجنة المركزية للحزب الالماني . ولكن المحاولات اللاحقة لاتهامي بدعم خط سير اللجنة المركزية البراندلرية ، التي كانت اخطاؤها انمكاساً لاختطاف قيادة الاممية الشيوعية ، هي اتهامات لاشك في انها ناجمة عن معارضي بعد استسلام الحزب الشيوعي الالماني لعملية جعل براندلر كبش فداء ، مع أني أو بالأحرى لانني كنت اعتبر الهزيمة الالمانية اخطر بكثير مما يظن معظم افراد اللجنة المركزية . ولقد وقفت في هذه الحالة ، كما وقفت في حالات اخرى ، ضد اسلوب خاطيء يحاول اثبات حصانة القيادة المركزية وعصمتها عن الخطأ باجراء تبديلات دورية للقيادات القومية ، وتعرض هذه القيادات عندئذ لاضطهاد وحشي يصل الى حد طردها من الحزب .

ولقد شرحت في «دروس اوكتوبر» ، التي كتبتها تحت تأثير استسلام اللجنة المركزية الالمانية ، انه يمكن خسارة وضع ثوري ، في ظروفنا الحاضرة ، في أيام معدودة ، وهذا ما يجعله بضيع لسنين عديدة . وما يصعب تصديقه أن هذه الفكرة وُصفت « بالبلانكية » و « الفردية » . ودلت المقالات العديدة المكتوبة ضد «دروس اوكتوبر» الى اي حد نُسبت تجربة ثورة اوكتوبر تماماً ، وكيف بقيت دروسها غير مفهومة . ان تحميل الجماهير تبعة اخطاء القيادة ، او اقلال دور هذه القيادة بصورة عامة بقية الحد من مسؤوليتها ، عبارة عن تصرف منشفي بحت ، تابع من العجز الكامل عن تحقيق فهم جدلي « للبناء الفوقي » بصورة عامة ، وللبناء الفوقي للطبقة المتمثل بالحزب ، وللبناء الفوقي للحزب أي مركز قيادته . ان هناك فترات زمنية لم يكن ماركس أو إنجلز يستطيعا تقديم التطور التاريخي فيها بصورة واحدة ، ولو تحت ضربات سياطها . وهناك فترات يستطيع رجال عاديون يملكون زمام الأمر ان يؤخروا فيها تطور الثورة العالمية لسلسلة كاملة من السنين .

ويمكنني ان أصف بالسخف التام جميع المحاولات الاخيرة التي تسعى لظهار الامور وكأنني تخليت عن «دروس اوكتوبر» . صحيح انني اعترفت « بخطأ» ثانوي ارتكبته : عندما كتبت «دروس اوكتوبر» ، اي في صيف ١٩٢٤ ،

كنت اعتقد بان ستالين وقف في عام ١٩٢٣ موقفاً اكثر يسارية من موقف زينوفيف أي وسط - يسار ، ولم اكن اعرف آنذاك الحياة الداخلية للمجموعة التي تلعب دور المركز السري للتكتل المشكل في قلب جهاز الاغلبية . ولكن الوثائق التي نشرت بعد انشقاق هذه المجموعة التكتلية ، وخاصة الرسالة البراندلرية المرسلة من ستالين الى زينوفيف وبوخارين^(١) ، أقنعني بان الحكم الذي اطلقته على هذه المجموعة من الاشخاص كان خاطئاً ، ولكن هذا الخطأ لا يتعلق بصلب المضلات المطروحة . والحقيقة ان الاخطاء المتعلقة بالاشخاص غير خطيرة ، فالوسطية قادرة على القيام بتعرجات كبيرة نحو اليسار ولكنها عاجزة - كما يدل على ذلك من جديد تطور زينوفيف - عن اتباع خط ثوري منهجي نوعاً ما .

الافكار التي ذكرتها في « دروس اكتوبر » تحافظ على كل قوتها في هذه الايام ، كما جاءت الاحداث بعد عام ١٩٢٤ لتؤكد صحتها . من الصعوبات العديدة التي تعرض لها الثورة البروليتارية صعوبة محددة ، ملوسة ، خاصة ، تنجم عن موقف القيادة الثورية للحزب ومهاتها . ففي لحظة انعطاف الاحداث بصورة مفاجئة ، قد تتجاوز الاحداث اكثر الاحزاب ثورية ، تبتدأ هذه الاحزاب بطرح شعارات البارحة ، واستخدام اساليب قديمة ، وكأنها مهمات وحاجات جديدة . وليس هناك انعطاف اشد من الانعطاف الذي تخلفه ضرورة تفجير الثورة البروليتارية . هنا يتجسم الخطر : فقد تكون قيادة الحزب ، وسياسة الحزب بمجملها غير متلائمتين مع تصرف الطبقة ومتطلبات الموقف . وقد تحتفي هذه المضلات اذا كانت الحياة السياسية تسير سيرها المعتاد البطيء ، وقد تؤدي الى بعض الاضرار ولكنها لا تصل الى حد الكوارث . اما في وقت الازمات الثورية العادة فإن الوقت اللازم لتعديل الاضطراب واعادة تنظيم الجبهة ، تحت النار ، محدود جداً ، والفترات التي تصل

(١) ان نص هذه الرسالة موجود في مكان لاحق من هذا الكتاب .

فيها إلزام الثورة الى أحد لحظاتها تتعرض ، من جراء طبيعتها بالذات ، الى تطور سريع . وقد يؤدي التباين بين القيادة الثورية (تردد ، تذبذب ، انتظار ، رغم قيام البورجوازية بهجمات عنيفة) والمهات الموضوعية الى كارثة تدمر في اسابيع او في ايام جميع مكتسبات سنين عديدة من العمل . ومن الجلي ان فقدان التوازن بين القيادة والحزب ، او بين الحزب والطبقة ، يمكن ان يلعب دوراً معاكساً : ويتم ذلك عند ما تستيق القيادة تطور الثورة ، فلا تميز بين الشهر الخامس والشهر التاسع من الحل . ولقد تم مثل هذا الامر بكل وضوح في المانيا خلال مارس (آذار) ١٩٢١ ، إذ شاهدنا داخل الحزب آنذاك « مرض طفولة يسارية » ، غيف ، ثم اعقب ذلك موجة انقلابية (أي مغامرة ثورية) . ان هذا الخطر واقعي ملموس تماماً ، حتى بالنسبة للمستقبل . وتحافظ دروس المؤتمر الثالث للاممية الشيوعية على كل قوتها في هذا المجال . ولكن التجربة الالمانية كشفت لنا بشكل قاس خطراً من نوع آخر : إذ كان الطرف ناضجاً على حين كانت القيادة متخلفة . وعندما تتوصل القيادة الى مستوى الوضع يكون هذا الوضع قد تبدل : فتسحب الجماهير ، ويفقد ميزان القوى فجأة غير ملائم .

ولقد لعب في الفشل الالمانى عام ١٩٢٣ بشكل مؤكد عدد كبير من الخصائص القومية ، ولكننا نجد فيه ايضاً خطوطاً نموذجية تكشف الخطر العام . ويمكن أن نحدد هذا الخطر بأزمة القيادة الثورية عشية الانتقال الى الانتفاضة . ان طبيعة قاعدة الحزب البروليتاري مجذباتها تجعلها غير ميالة الى التأثير بضغط الرأي العام البورجوازي . ولكن من المعروف ان العناصر العليا والمتوسطة في الحزب ستتلقى بدرجات مختلفة تأثير الإرهاب المادي والفكري الذي تمارسه البورجوازية في اللحظة الحاسمة . ولا يمكننا ان نفلت اعيننا كيلا نرى هذا الخطر . وليس هناك ولا شك وصفة ناجمة تصلح لجميع الحالات ، ولكن الخطوة الاولى للنضال ضد أي خطر هي فهم طبيعته ومنشئه . ان ظهور أو تطور مجموعة يمينية في كل حزب ثوري بشكل لا يمكن تجنبه خلال فترة

« ما يسبق اكتوبر » ، يمكن الصعوبات الموضوعية الكبيرة ، وأخطار « الفقرة » ، كما يمكن الضغط العنيف الذي يمارسه الرأي العام البورجوازي . هذا هو أساس ومغزى وجود مجموعة يمينية . ولهذا السبب بالذات تنبث وسط الاحزاب الشيوعية بصورة حتمية مظاهر التردد والاختلافات في اخطر اللحظات واشدها صعوبة . ففي عام ١٩١٧ اصاب التردد أقلية من شرائح الحزب العليا ، وتم التغلب على ذلك بفضل عزم لينين وحزبه . اما في المانيا فقد ترددت القيادة بجمعها ، ثم انتقل التردد الى الحزب ليصل في النهاية الى الطبقة . ولن تكون هذه آخر أزمة تمر بها قيادة من القيادات في لحظة تاريخية حاسمة . وما دور الاحزاب الشيوعية والاممية الشيوعية بجمعها سوى انقاص عدد الحالات التي تقع بها مثل هذه الازمات الى أقل عدد ممكن ، ولا يمكن الوصول الى ذلك إلا بعد فهم تجربة اكتوبر ١٩١٧ (والاساس السياسي للمعارضة اليمينية التي كانت موجودة آنذاك في قلب حزبنا) ومقارنتها بتجربة الحزب الشيوعي الالماني في عام ١٩٢٣ . في هذا يكمن معنى « دروس اكتوبر » .

٥ - الخطأ الاستراتيجي الجذري الذي ارتكبه

المؤتمر الخامس

منذ أواخر عام ١٩٢٣ أصدرت الاممية الشيوعية سلسلة من الوثائق ، وصرح قادتها بتصريحات مطولة عن « خطأ الوثيرة » المرتكب في خريف ١٩٢٣ . وتتشهد كل هذه الاقوال والوثائق بأقوال ماركس ، وتدعي بأن ماركس نفسه كان معرضاً لأن يخطيء عند تحديد الفترات الزمنية . ولكنها لا تتحدد فيما اذا كان « خطأ الوثيرة » الذي ارتكبه الاممية الشيوعية ناجم عن عدم تقدير قرب اللحظة الحاسمة للاستيلاء على السلطة بشكل كاف أم عن

عن المبالغة في تقدير هذا الأمر . فطبقاً لاسلوب الحساب المزدوج الذي غدا في السنوات الاخيرة تقليداً من تقاليد القيادة تم ترك كلا الاحتمالين في التفسير ممكناً .

إلا أنه ليس من الصعب ان نستنتج ، من سياسة الاممية الشيوعية كلها خلال هذه الفترة ، ان قيادتها اعتبرت خلال عام ١٩٢٤ وجزء كبير من عام ١٩٢٤ ان اللحظة الحرجة للأزمة الالمانية لم تأت بعد . ولم يكن هنالك اذن ما يبرر الاستشهاد بماركس . فاذا كان هناك حالات رأى فيها ماركس الثورة اقرب مما هي عليه بالفعل ، فليس هناك اية حالة لم يستطع ماركس فيها تحديد وجه الثورة عند قدومها ، أو تمنعت في ادعاء أن الوضع ما يزال ثورياً رغم تبدله بشكل واضح .

في المؤتمر ١٣ للحزب الشيوعي الروسي ، أعلن زينوفيف ، في إطلاقه صيغة « خطأ الوثيرة » ذات المعنيين ، ما يلي :

« ان على اللجنة المركزية والاممية الشيوعية ان تقول لكم ان وقوع احداث مشابهة ، في ظرف مماثل ، سيوجب علينا التصرف بالشكل نفسه . »^(١)

وجاء هذا التصريح على شكل تهديد . وفي ٢ فبراير (شباط) ١٩٢٤ صرح زينوفيف في مؤتمر الانقضاء الاحمر العالمي ان الوضع في كل اوروبا كان كما يلي :

« ولا يمكننا ان نتوقع هناك اية فترة هدوء صغيرة حتى ولو كان هدوءاً ظاهرياً ، كما لا يمكننا ان نتوقع اية حالة سلبية ... ان اوروبا تدخل في مرحلة من الاحداث الحاسمة ... ويبدو ان المانيا تسير نحو حرب أهلية حادة ... »^(٢)

(١) برافدا ، ٢٥ يناير (كانون ثاني) ١٩٢٤ - رقم ٢٠ .

(٢) برافدا ، ٢٠ فبراير (شباط) ١٩٢٤ .

وفي مطلع فبراير (شباط) ١٩٢٤ أعلنت رئاسة اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية في قرار خاص حول دروس الأحداث في ألمانيا ما يلي :

« ان على الحزب الشيوعي الألماني أن لا يسقط من مهام الساعة مسألة الانتفاضة والاستيلاء على السلطة . ويجب أن تبقى هذه المسألة ، على العكس ! ، مطروحة أمامنا بشكل ملموس وعاجل » ^(١) .

- وفي ٢٦ مارس (آذار) ١٩٢٤ كتبت اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية في رسالة بعثتها إلى الحزب الشيوعي الألماني ما يلي :

« لقد سبب الخطأ المتملق بالحكم على وتيرة الأحداث [أية وتيرة ؟ ل. تروتسكي] التي جرت في أكتوبر (تشرين أول) ١٩٢٣ صعوبات كبيرة لحزبنا . ولكن ليس هذا سوى حادث عرضي ^(٢) . أما الحكم الأساسي فيبقى كما هو ^(٣) » .

ثم استنتجت اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية من كل ذلك الاستنتاج التالي :

« إن على الحزب الشيوعي الألماني أن يتابع ، بكل قواه ، جهوده السابقة الرامية إلى تسليح العمال » ^(٤) .
وهكذا لم تقص ٦ شهور على المأساة التاريخية الفانقة لعام ١٩٢٣ - والمتمثلة بالتخلي عن موقع ثوري عظيم دون قتال - حتى اعتبرت هذه المأساة حادثاً عرضياً ! « ليس إلا » . ولا تزال أوروبا حتي هذا اليوم تتحمل النتائج

(١) برافدا ، ٧ فبراير (شباط) ١٩٢٤ .

(٢) ومن الملاحظ انه بعد مرور ١٠ سنوات ، وبعد وصول هتلر إلى السلطة ، كان أول رد فعل للأممية الشيوعية (تقرير ف. ميكيرت الذي أقر بالاجماع في أبريل - نيسان - ١٩٣٣) اعتبار هذا الحدث المأساوي كحادث عرضي لا يستطيع إيقاف تقدم الطبقة العاملة الألمانية .

(٣) برافدا ٢٠ أبريل (نيسان) ١٩٢٤ . والخطوط الموضوعة تحت بعض الكلمات من قبلنا (ل. تروتسكي) .

(٤) برافدا ١٩ أبريل (نيسان) ١٩٣٤ .

الأليمة جداً لهذا « الحادث المرضي » . ولا شك في ان عجز الأهمية الشيوعية عن عقد مؤتمرها خلال أربع سنوات ، وسحق جناحها اليساري بصورة مستمرة يشكلان كذلك بعض نتائج « الحادث المرضي » الذي وقع في عام ١٩٢٣ .

وبعد هزيمة البروليتاريا الألمانية بثمانية شهور انعقد المؤتمر الخامس ، وكانت نتائج الكارثة كلها واضحة بجلاء . وكنا بحاجة ماسة لفحص الحاضر بدلاً من توقع المستقبل . وكان على مهات المؤتمر الخامس الأساسية أن تتمثل فيها ما يلي : أولاً : تسمية الهزيمة باسمها بكل وضوح وقسوة ، وتحديد سببها « الذاتي » دون السماح لأي كان بأن يخفف وراء الظروف الموضوعية . وثانياً الاعتراف ببداية مرحلة جديدة ستسحب فيها الجماهير ، ويتزايد مد الاشتراكية - الديمقراطية ، ويفقد الحزب الثوري شيئاً من تأثيره . ثالثاً إعداد الأهمية الشيوعية لهذا التراجع حتى لا تؤخذ على حين غرة ، وتسليحها بالوسائل اللازمة للمعارك الدفاعية ، وتدعيم تنظيمها حتى يقع تبدل جديد في الموقف .

ولكن المؤتمر أخذ من كل هذه المواضيع موقفاً معاكساً لذلك .

فخلال المؤتمر حدد زينوفيف معنى ما حدث في ألمانيا بالكلمات التالية :
« لقد كنا ننتظر الثورة الألمانية ، ولكنها لم تأت » (١) .

ولو قُبِضَ للثورة أن ترد على ذلك ل قالت : لقد جئت ، ولكنكم حضرتُم
أيها السادة متأخرين عن الموعد .

وسار زعماء المؤتمر على غرار براندلر واعتبروا بأننا « بالغنا » في تقدير الموقف ، على حين « اننا » تأخرنا كثيراً قبل أن نعطي الموقف قيمة بخسة هي أقل بكثير مما يستحق . ولقد تعزى زينوفيف بسرعة عن « تقديره الزائد » المزعوم ، لأنه كان يرى الخطر الرئيسي في مكان آخر . ولم يتردد عن القول :
« ليس تضخم أهمية الموقف هو أسوأ الأمور . إن أسوأ الأمور ، كما

(١) براقدا ، ٢٢ حزيران ١٩٢٤ .

دلت تجربة الساكس ، كامن في وجود نسبة كبيرة من بقايا الاشتراكية – الديمقراطية داخل صفوف الحزب ، ^(١) .

ولم ير زينوفيف الكارثة ، ولم يكن في ذلك نسيج وحده . إذ مر المؤتمر الخامس كله إلى جانب أكبر هزيمة أحافت بالثورة العالمية دون أن يراها . وتم تحليل الأحداث الألمانية قبل كل شيء من زاوية سياسة الشيوعيين ... في الساكس . وجاءت مقررات المؤتمر لتؤيد اللجنة المركزية في :

« إدانتها للموقف الانتهازي الذي وقفته اللجنة المركزية الألمانية وخاصة لانحراف تكتيك الجبهة الواحدة خلال تجربة الحكومة في الساكس ، ^(٢) .
والأمر مشابه هنا لإدانة مجرم قاتل ، « خاصة » ، لأنه لم ينزع قبعته عندما دخل إلى منزل ضحيته .

ويؤكد زينوفيف : « لقد خلقت تجربة الساكس وضعا جديدا ، وكان هذا الوضع يهدد بتدشين تصفية التكتيك الثوري للأمية الشيوعية » ^(٣) .
وبعد إدانة « تجربة الساكس » وعزل براندلر ، لم يبق سوى الانتقال إلى الشعار الجديد . ويقول زينوفيف – ومعه المؤتمر – في هذا الصدد :

« لقد بقيت التوقعات والآفاق السياسية العامة بشكل أساسي كما كانت عليه من قبل . ويحمل الوضع بذور الثورة في صلبه . وهناك معارك طبقية جديدة تجري ، كما تدور رحى صراع هائل ، الخ » ^(٤) .

فما أضعف وأهش هذه « اليسارية » التي توقف شباكها البعض وتسمع للبحال بالمرور ! أما أولئك الذين رأوا الموقف بكل جلاء ، وأشاروا إلى أهمية هزيمة أكتوبر في ألمانيا ، ووقعوا حتمية وقوع فترة طويلة من الجزر الثوري ،

(١) برافدا ، ٢٤ يونيو (حزيران) ١٩٢٤ .

(٢) المرجع نفسه .

(٣) المرجع نفسه .

(٤) المرجع نفسه .

وتقوية مواقع الرأسمالية وه الاستقرار ، بصورة مؤقتة (مع كل ما لذلك من نتائج سياسية) فقد حاول قادة المؤتمر معاملتهم كاتنهازين يحاولون تصفية الثورة . وكان هذا هو الهدف الرئيسي لزينوفييف وبوخارين . أما روث فيشر ، الذي انقص مثلهم من قدر الهزيمة في السنة الماضية ، فقد لاحظ أن المعارضة الروسية تسم :

باختفاء آفاق وتوقعات الثورة العالمية ، وفقدان الثقة باقتراب الثورات الألمانية والاوروبية ، وتشاؤماً يقتل كل أمل ، وتصفية الثورة الأوروبية ، الخ ،^(١) .

ومن نافلة القول أن نذكر بأن صانعي الهزائم المباشرين كانوا أعنف من هاجم « التصفيين » أي من لم يشاؤوا تسمية الهزائم باسم الانتصارات . وهكذا انفجر كولاروف ضد راديك الذي تجرأ على اعتبار هزيمة الحزب البلغاري هزيمة حاسمة . وقال في هذا الصدد :

« لم تكن هزيمة الحزب الشيوعي البلغاري في يونيو (حزيران) ولا في سبتمبر (أيلول) حاسمة . إن الحزب الشيوعي في بلغاريا لا يزال متيناً وهو بعد العدة لمعارك جديدة »^(٢) .

وبدلاً من التحليل الماركسي للهزائم ، جاءت التبعجات البيروقراطية اللامسؤولة لتمتد على طول الخط . ولا شك في أن الاستراتيجية البلشفية لا تستطيع التعايش مع الكولاروفية المفرورة المتبلدة .

لقد كان في أعمال المؤتمر الخامس كثير من الأمور الصحيحة الضرورية . ولم يكن هناك بد من النضال ضد الميول اليمينية التي كانت تحاول أن ترفع رأسها ، ولكن هذا النضال تاه وسط الفوضى وانحرف بسبب تقدير الموقف بصورة خاطئة ، فخلّفت جميع الأمور بالضباب ، وكان من جراء ذلك أن صُنف في

(١) برافدا ٢٥٠ يونيو (حزيران) ١٩٢٤ .
(٢) من خطاب الرفيق كولاروف في المؤتمر الخامس .

معسكر اليمين من كانوا ببساطة قد فهموا الماضي والحاضر والمستقبل بشكل أفضل وأوضح . ولو أن مثل هؤلاء اليساريين المتطرفين آنذاك انتصروا في المؤتمر الثالث لتذرعوا بالسبب نفسه واتهموا لينين وليفى وكلا رازيتكن وغيرهم باليمينية . وهكذا أدى الاتجاه الخاطئ الذي أخذه المؤتمر الخامس إلى بلبلة أيديولوجية كانت فيما بعد مصدر مأس جديدة كبرى .

ولقد طبق الحكم السياسي الذي صاغه المؤتمر تطبيقاً كاملاً على الصعيد الاقتصادي . وتجاهل الجميع أو أنكروا مظاهر التعاضد الاقتصادي للبورجوازية الألمانية . وإذا نظرنا إلى تقرير فارغا ، الذي يقدم القضايا الاقتصادية دائماً حسب وجهة النظر السياسية السائدة ، وجدناه يقول :

« ليس هناك ما يجعلنا نعتقد بأن الرأسمالية مقدمة على انتعاش جديد »^(١) .

وبعد عام واحد ، ظهر انتعاش الرأسمالية بكل وضوح ، ثم اطلق عليه بصورة متأخرة اسم « الاستقرار » ، عندها اكتشفه فارغا بكل عناية ... ولكن بعد فوات الأوان . ولكن في هذا الوقت وجهت إلى المعارضة تهمة عدم الموافقة على الاستقرار ، لأنها تجرأت وكشفت بدايته منذ سنة ونصف وأشارت منذ عام ١٩٢٥ الى الميول التي تهدده . (« إلى أين تذهب انكلترا ؟ ») .

لقد نظر المؤتمر الخامس إلى سير الأحداث السياسية الهامة وتطورها ، ورأى المجموعات الأيديولوجية من خلال المرأة المهدبة للتوجه الخاطئ : « ومن هنا نشأ قرار بصنف المعارضة الروسية » كالخرف بورجوازي صغير . ثم أصلح التاريخ بأسلوبه الخاص هذا الخطأ بعد عامين ، عندما أجبر زينوفييف ، الموجه الأول للاتهامات في المؤتمر الخامس ، على الاعتراف علانية بأن النواة المركزية المعارضة عام ١٩٢٣ كانت محقة في قضايا الصراع الأساسية .

وأدى الخطأ الاستراتيجي الذي ارتكبه المؤتمر الخامس إلى عدم فهم الأحداث الجارية وسط صفوف الاشتراكية - الديمقراطية الألمانية والعالمية .

(١) المؤتمر الخامس . برافدا ، ٢٨ يونيو (حزيران) ١٩٢٤ .

إذ لم يتحدث المؤتمر إلا عن نفقت الاشتراكية الديمقراطية ، وأقول نجمها ،
وانهارها . ولقد استند زينوفيف إلى حصول الحزب الشيوعي على ٣,٧٠٠,٠٠٠
صوت في الانتخابات البرلمانية الأخيرة ، فقال :

« إن لدينا في البرلمان الألماني ٦٢ شيوعياً مقابل كل ١٠٠ اشتراكي -
ديمقراطي ، وهذا دليل واضح على قرب وصولنا الى اكتساب الطبقة العاملة
الألمانية » ^(١) .

ولم يكن زينوفيف يفهم أبداً ديناميكية سير الأمور : إذ لم تكن سيطرة
الحزب الشيوعي متزايدة بسل متناقصة ، ولم تكن الـ ٣,٧٠٠,٠٠٠ صوت التي
ربحها الحزب خلال هذه السنة والسنوات التي تلتها سوى بقايا التأثير الحاسم
الذي مارسه الحزب على أكثرية البروليتاريا الألمانية من قبل . ثم جاءت التجارب
فيما بعد وأثبتت حتمية انخفاض هذا الرقم .

ونحن نعرف أن الاشتراكية - الديمقراطية كانت في عام ١٩٢٣ أشبه بستارة
مهترئة مخروقة ، ولكنها لم تلبث بعد هزيمة الثورة أن استعادت قوتها وازدهرت ،
وكان بعض ازدهارها على حساب الشيوعية . لأننا توقعنا ذلك من قبل - وكيف
كان بالإمكان عدم توقعه ؟ - 'صنّف توقعنا من قبيل « التشاؤم » . ثم حصلت
الاشتراكية الديمقراطية في انتخابات عام ١٩٢٨ على أكثر من تسعة ملايين صوت .
فهل ينبغي علينا بعد كل ذلك أن نبرهن على أننا كنا على حق في بداية عام ١٩٢٤
عندما قلنا وكتبنا بأن ^(٢) ~~بمقتضى~~ الاشتراكية - الديمقراطية محتوم خلال فترة معينة ،
وان « المتفائلين » يرتكبون خطأ فاحشاً عندما يصلون عليها صلاة الموتى ؟
حقاً ، لقد كان المؤتمر الخامس هو المسؤول الأول عن ارتكاب هذه الخطيئة
القاتلة .

ولكن استعادة الاشتراكية - الديمقراطية لشبابها بشكل مؤقت لا يعني
أن هذا الشباب أبدي . إن موتها لهحق . ولكن المدة الزمنية غير محددة في أي

(١) يرافدا ، ٢٢ يونيو (حزيران) ١٩٢٤ .

بجاء . ويتعلق ذلك أيضاً بنا نحن . ولانقاص مدد النطور والتحولات يجب أن نعرف كيف نواجه الأمور بواقعية ، ونميز تبدلات الوضع السياسي في الوقت المحدد ، ونسمي الهزيمة باسمها ، ونتعلم كيفية توقع مجريات الأمور في المستقبل . فإذا كانت الاشتراكية – الديمقراطية لا زالت تمثل وسط الطبقة العاملة قوة مؤلفة من عدة ملايين فذلك عائد لسببين مباشرين هما : أولاً هزيمة الحزب الشيوعي الألماني الاستسلامية في خريف ١٩٢٣ ، وثانياً التوجه الاستراتيجي الخاطيء للمؤتمر الخامس .

وإذا كانت نسبة الناضحين الشيوعيين إلى الناضحين الاشتراكيين – الديمقراطيين في عام ١٩٢٤ تعادل تقريباً ٢ إلى ٣ ، فإنها انخفضت بعد أربع سنين ونصف حتى غدت ١ إلى ٣ . وهذا يعني أننا لم نقرب خلال هذه الفترة الزمنية بمجمها من الوصول إلى اكتساب غالبية الطبقة العاملة ولكننا ابتعدنا عن ذلك ، رغم التقوية التي لا تنكر لحزبنا خلال السنة الأخيرة ؛ وهي تقوية قادرة – مع سياسة صحيحة – على أن تكون ويجب أن تكون نقطة انطلاق للوصول إلى الاكتساب الحقيقي لغالبية الطبقة العاملة . سنعود في مكان آخر إلى النتائج السياسية الناجمة عن موقف المؤتمر الخامس . ولكن أليس من الواضح منذ الآن أنه لا يمكن التحدث بحرية عن استراتيجية بلشفية ، إذا لم نعرف كيف نرى بآن واحد مجمل المنحنى الذي يرسمه عصرنا ، ومختلف تعرجاته الصغيرة ، التي تمثل بالنسبة لقيادة الحزب في كل لحظة أهمية تعادل أهمية المنعطفات بالنسبة لرائد القاطرة ! علماً بأن الاندفاع بسرعة كبرى على المنعطفات يعني حتماً الخروج عن السكة ، والتدحرج على المنحدر .

ومع هذا ، فلم نعرف البرافدا إلا منذ عدة أشهر بشكل شبه واضح بصحة الحكم الذي أطلقناه في نهاية عام ١٩٢٣ . ففي ٢٨ يناير (كانون ثاني) من هذا العام كتبت البرافدا ما يلي :

« لقد اقتربت نهاية فترة الركود والانحطاط النسبي (!) التي بدأت

بعد هزيمة عام ١٩٢٣ ، وسمحت لرأس المال الألماني بتقوية مواقفه .
وهكذا لم تقترب نهاية الركود « النسبي » الذي بدأ في خريف ١٩٢٣ إلا
في عام ١٩٢٨ . وبشكل هذا القول الذي جاء متأخراً أكثر من أربع سنوات
إدانة قاسية لتوجه المؤتمر الخامس الحاطي ، ولنظام القيادة الذي لم يكشف
ويوضح الأخطاء المرتكبة ، بل عمد إلى إخفاؤها ، مضاعفاً بذلك حدة البلبلة
الأيديولوجية .

إن أي مشروع برنامج لا يعطي حكمه على أحداث عام ١٩٢٣ ، أو على
الخطأ الجذري الذي ارتكبتها المؤتمر الخامس هو مشروع يدبر ظهره إلى المعضلات
الحقيقية التي تجابه الاستراتيجية الثورية للبروليتاريا في العصر الامبريالي .

« العصر الديمقراطي السلمي »

والفاشية

أدى استسلام الحزب الشيوعي الألماني في خريف ١٩٢٣ ، واختفاء التهديد
البروليتاري الخيف بالضرورة لا إلى إضعاف موقع الحزب الشيوعي فقط بل
وإضعاف الفاشية أيضاً . إن الحرب الأهلية تخرب الظروف التي يتم فيها
الاستغلال الرأسمالي حتى في حالة انتصار القوى الرأسمالية . ومنذ هذه اللحظة ،
أي منذ نهاية عام ١٩٢٣ ، دخلنا في معركة ضد المبالغة في تقدير قوى الفاشية
الألمانية وقيمة الأخطار التي تمثلها . وأكدا أن الفاشية ستراجع لفترة من الزمن
إلى الصفوف الخلفية على حين تتقدم إلى الصفوف السياسية الأولى مجموعات
ديمقراطية مسالمة (كتكتل اليسار في فرنسا ، وحزب العمال في انكلترا) الأمر
الذي سيؤدي إلى تقوية الاشتراكية - الديمقراطية الألمانية من جديد . وبدلاً
من أن تقوم القيادة الرسمية هذه العملية المحتومة ، وتنظم النضال حسب خط
جبهة جديد ، رأيناها تتابع اعتبار الفاشية والاشتراكية - الديمقراطية شيئاً
واحداً وتصر على تنبؤ موتها المشترك في الحرب الأهلية المقبلة .

وكانت مسألة الفاشية والاشتراكية - الديمقراطية مرتبطة بقضية العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا . وسمحت هزيمة الثورة الألمانية في عام ١٩٢٣ للرأسمالية الأمريكية بأن تبدأ بتنفيذ مخططاتها « السلبية » (حتى الآن) ، والمدة لقلب أوروبا الى تابع ينفذ المخططات الأمريكية . وفي هذه الظروف كان لا بد من طرح المعضلة الأمريكية بكل اتساعها . ومع هذا فقد مرت قيادة المؤتمر الخامس بكل بساطة الى جوار المعضلة دون ان تراها . وقبّمت الوضع الداخلي في أوروبا فقط ، دون ان ترى أن التأجيل الطويل للثورة الأوروبية بدل محور العلاقات العالمية وجعله الهجوم الأمريكي على أوروبا . ويأخذ هذا الهجوم شكل « تدعيم » أوروبا اقتصادياً وتوحيد انتاجها ، واحلال السلام بين ربوعها ، و « تطهير » المبادئ الديمقراطية فيها . وصار العامل العادي يردد مع البورجوازي الصغير المفلس : إذا لم يعرف الحزب الشيوعي كيف يحقق النصر ، لا تستطيع الاشتراكية - الديمقراطية تحقيقه (لا يمكن انتظار ذلك منها) ولكنها قد تستطيع تقديم قطعة من الحزب لنا بعد انعاش الصناعة بفضل الذهب الأمريكي . وكان علينا ان نفهم بأن وهم السلام الأمريكي المدعوم بالدولار لا بد وان يصبح (بعد هزيمة الثورة الألمانية) ام عامل سياسي في حياة أوروبا ، وهذا ما وقع بالفعل . وانتفضت الاشتراكية - الديمقراطية بفضل هذه الخميرة التي ادت كذلك بنسبة كبيرة الى ازدهار الراديكاليين الفرنسيين وحزب العمال البريطاني .

ولمواجهة جبهة العدو الجديدة هذه ، كان علينا ان نظهر بأن أوروبا البورجوازية عاجزة عن العيش والبقاء إلا كتابع مالي للولايات المتحدة الأمريكية . وان الأمريكيين المنادين بالسلام لا يمكنون الارغباتهم بفرض تقنين المجاعة على أوروبا . ولكننا بدلاً من ان ننطلق من هذه المنطلقات للنضال ضد الاشتراكية - الديمقراطية وعبادتها الجديدة للأمرميكانية ، أدارت قياد الاممية الشيوعية رأس سلاحها باتجاه معاكس: ونسبت إلينا نظرية سخيـف

تحدث عن الرأسمالية المعتدلة ، بلا حروب او ثورات ، والمعتمدة على التقنين
الامريكي .

وفي اجتماع فبراير (شباط) ، وقبل انعقاد المؤتمر بأربعة شهور ، حيث
طرحت رئاسة اللجنة التنفيذية للألمانية الشيوعية امام الحزب الشيوعي الالماني
شعار الثورة « بكل إلحاحها المموس » ، قدرت هذه الرئاسة الوضع في فرنسا
حيث كانت تقترب انتخابات برلمانية « يسارية » كما يلي :

« لقد اصاب هذا النشاط الذي يسبق الانتخابات حتى أصغر الاحزاب
وأقلها أهمية ، بما في ذلك المجموعات السياسية الميتة . وهكذا نجد ان
الحزب الاشتراكي ينتعش تحت أشعة الانتخابات القريبة ويتوسع ... »^(١)
وعندما كانت موجة يسارية مسألة بورجوازية صغيرة تستمد بوضوح
للاندفاع في فرنسا لتجرف معها كذلك اوساطاً عمالية واسعة وتضعف بذلك
الحزب البروليتاري كما تضعف المفارز الفاشية للرأسمالية ، أي عندما كان انتصار
« تككل اليسار » يقترب ، انطلقت قيادة الاممية الشيوعية من منطلق معاكس
مباشرة ، وانكرت انكاراً مطلقاً امكانية وقوع فترة سلمية . واخذت تتحدث
في عشية انتخابات مايو (أيار) ١٩٢٤ عن الحزب الاشتراكي الفرنسي ، أي
عن المدافع عن الجناح اليساري للمسألة البورجوازية الصغيرة معتبرة إياه مجموعة
سياسية « ميتة » : « ولقد احتججنا آنذاك ، في رسالة خاصة موجهة الى ممثلي
الحزب الشيوعي (البلشفي) في الاتحاد السوفييتي ، ضد هذا الحكم الذي
اطلق بلا دراسة على الحزب الاشتراكي - الوطني . وكان ذلك عبثاً ! إذ كانت
قيادة الاممية الشيوعية ترى بكل عناد ان اغلاق المينين لعدم رؤية الأمور
دليل على « اليسارية » . هذا هو أصل الجدال حول المسألة الديمقراطية ، ولكن
تشويه هذا الجدال وتحريفه وتلوينه ، كما جرت العادة ، خلال السنوات
الاخيرة ، اصاب وعي احزاب الاممية الشيوعية بكثير من الفوضى . واتهمت

(١) بزافدا ، ٧ فبراير (شباط) ١٩٢٤ .

المعارضة بأنها تحمل افكاراً مسبقة اصلاحية ، مجرد انها لم تكن تشارك قيادة الامة الشيوعية افكارها المسبقة ، ولانها توقعت أن هزيمة البروليتاريا الالمانية بلا قتال ستؤدي لا محالة ، بعد انتعاش قصير للميول الفاشية ، الى دفع الأحزاب البورجوازية الصغيرة الى المسرح ، وتقوية الاشتراكية - الديموقراطية .

ولقد اشترنا من قبل الى ان زينوفيف هاجمني خلال مؤتمر الانقاذ الاحمر العالمي ، قبل انتصار حزب العمال في بريطانيا والتكتل اليساري في فرنسا بثلاثة أو أربعة شهور ، وصرح داخل المؤتمر بما يلي :

« ان الوضع في أوروبا كلها تقريباً يؤكد بأنه لا يمكننا ان نتوقع اية فترة هدوء صغيرة ، حتى ولو كان هدوءاً ظاهرياً ، كما لا يمكننا ان نتوقع اية حالة سلمية ... ان أوروبا تدخل في مرحلة من الاحداث الحاسمة ... ويبدو ان المانيا سائرة نحو حرب اهلية حادة (١) » .

ويبدو أن زينوفيف نسي تماماً بأنني استطعت في المؤتمر الرابع المنعقد في عام ١٩٢٢ ، في اللجنة - ورغم معارضة عنيدة نوعاً ما منه ومن بوخارين - ان ادخل في قرار المؤتمر تعديلاً ، وإن كان مخففاً شيئاً ما ، يتحدث عن اقتراب عصر «سلمي - ديموقراطي» سيشكل مرحلة من الهبوط السياسي للدولة البورجوازية ، ومدخلا الى سيطرة الشيوعية او ... الفاشية .

وفي المؤتمر الخامس المنعقد بعد ظهور الحكومات « اليسارية » في انكلترا وفرنسا ، تذكر زينوفيف التعديل الذي ادخلته وقرأه بصوت عال :

« يتصف الوضع السياسي العالمي في الوقت الحاضر بالفاشية ، وحالة الحصار ، وموجة الارهاب الابيض ضد البروليتاريا . ولكن هذا لا يلغي احتمال وصول أم البلدان في المستقبل القريب جداً الى « عصر ديموقراطي سلمي يحل محل الرجة البورجوازية المكشوفة » .

(١) برافدا ، ١٢ فبراير (شباط) ١٩٢٤ .

وأضاف زينوفيف الى ذلك وهو يحس بالفبطة والرضى :
« لقد قُبل هذا في عام ١٩٢٢ . وهكذا ، توقعت الاممية الشيوعية منذ سنة ونصف بكل وضوح قدوم عصر ديموقراطي - سلمي »^(١) .
إن الحقيقة هي الحقيقة . والتنبؤ الذي طالما كان سبباً في اتهامي بالانحراف « السلمي » (الذي اعتبر انحرافي الخاص لا انحراف سير الاحداث) تحقق بشكل كامل خلال المؤتمر الخامس ، ووسط شهر العسل بين وزارتي ماكدونالد وهيريو . وهذا هو عادة مصير التنبؤات ويا للأسف .

ولا بد من أن نضيف هنا الى ان زينوفيف ومعظم اعضاء المؤتمر الخامس نظروا بحرفية كاملة الى التوقع المسبق عن « العصر السلمي الديموقراطي » كمرحلة من مراحل تفسخ الرأسمالية . وهذا ما بشر به زينوفيف في المؤتمر الخامس عندما قال : « بشكل العصر الديموقراطي - السلمي ظاهرة من ظواهر تفسخ الرأسمالية » . ثم كرر الحديث نفسه في خطابه الختامي عندما قال : « انني اكرر بأن العصر الديموقراطي - السلمي بشكل بالضبط ظاهرة من ظواهر تفسخ الرأسمالية وأزمتها المستعصية » .

وكان بوسع هذا القول ان يكون صحيحاً لو لم تقع ازمة «الروره» ، ولو تم التطور بصورة أكثر انتظاماً ، دون هذه « القفزة » التاريخية ، ولو انتصرت البروليتاريا الالمانية في عام ١٩٢٣ لتزايدت صحة هذا القول مرتين أو ثلاث مرات ، ولما كان نظام ماكدونالد وهيريو سوى صورة انكليزية وفرنسية عن « الكبرنسكية » . ولكن اندلاع ازمة الروره طرح بكل وضوح مسألة معرفة من سيكون سيد الموقف . ان البروليتاريا الالمانية لم تحقق نصراً ولكنها تعرضت لهزيمة ماحقة شجعت البورجوازية الالمانية وقوت من عضدها الى أقصى حد . وضعف الايمان بالثورة في أوروبا كلها ولفترة طويلة من الزمن . فلم تكن حكومتا ماكدونالد وهيريو تمثلان في هذه الظروف صورة كبرنسكية

(١) برافيدا ، ٢٢ يونيو (حزيران) ١٩٢٤ .

أو تفتتاً للبورجوازية ، بشكل عام : بل كانتا قادرتين على القيام بدور الشبر المؤقت لحكومات بورجوازية أكثر جدية واشد صلابة وثقة بنفسها . ولم يفهم المؤتمر الحامض ذلك ، وبما انه لم يقدر حقيقة ابعاد الكارثة الالمانية ، وجعلها مجرد مهزلة وقعت في الساكس ، فانه لم ير البروليتاريا الاوروبية وهي تقوم بتراجع سياسي على طول الجبهة . ولم يع أن المهمة المطلوبة قد تبدلت فلم تمد شن الانتفاضة بل ايجاد اتجاه صحيح والقيام بمارك تراجعية ، وتقوية مواقع الحزب في مجال التنظيم ، وخاصة داخل النقابات .

وبالارتباط مع هذه المضلات ، تم بالنسبة لموضوع الفاشية كذلك جدال مشوه منحرف الاتجاه . وشرحت المعارضة أن البورجوازية لا تدفع الفاشية الى امام الا إذا احست أن خطر الثورة المباشر يهدد قواعد نظامها ، وعندما تقف الاجهزة العادية لدولتها البورجوازية عاجزة . والفاشية بهذا المعنى عبارة عن حرب اهلية يشنها المجتمع الرأسمالي ضد البروليتاريا المتمردة . كما ان البورجوازية مضطرة بالمقابل الى دفع مساندها على اليسار ، الاشتراكية - الديموقراطية ، في حالتيهما : فترة ما قبل الحرب الاهلية ، وتكون غايتها آنذاك خداع البروليتاريا وتهديتها وتفتيتها ، أو بعد تعرض الجماهير الشعبية الواسعة لهزيمة جدية ، تجمل العودة الى النظام العادي بحجة الى تمسكتها في الحياة البرلمانية ومعها العمال الذين فقدوا الثقة بالثورة . ولنقض هذا التحليل ، الذي لا ينقض نظرياً ، والذي اكده كل سير تطور النضال ، قدمت قيادة الاممية الشيوعية تأكيداً سخيلاً وغيباً حول تماثل الاشتراكية - الديموقراطية والفاشية^(١) ، مستندة الى كون الاشتراكية - الديموقراطية ، وهذا لاجدال فيه ، متعلقة بقواعد المجتمع البورجوازي الأساسية كتمتلك الفاشية بها ، وانها

(١) ظهر هذا المفهوم لأول مرة في فترة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ ، ثم تطور وغدا قاعدة سياسة الاممية الشيوعية خلال « المرحلة الثالثة » التي اعقبت المؤتمر السادس بقليل . وفي هذه المناسبة شرح تروتسكي الحجج المقدمة هنا وأغناها (انظر « كتابات » ، الجزء ٣) .

مستعدة دائماً إلى تقديم نوسكة جديد في لحظات الخطر . وهكذا أزلت قيادة
الأممية الشيوعية بجرّة قلم كل اختلاف سياسي بين الاشتراكية الديمقراطية والفاشية ،
وحت بذلك الفرق القائم بين مرحلة الحرب الأهلية ومرحلة « تعديل » الصراع
الطبيقي . وهذا يعني انه تم قلب وبلبله وخاط كل شيء للحفاظ على مظهر التوجه
نحو تطوير فوري للحرب الأهلية ، وكان شيئاً لم يحدث خلال خريف ١٩٢٣ في
المانيا وأوروبا كلها . وكان ما حدث كله عبارة عن مرحلة مؤقتة فقط !
ولكي نظهر اتجاه ومستوى هذا الجذال لا بد لنا من ذكر مقال ستالين :
« حول الوضع العالمي »^(١) .

وهاجني ستالين في هذا المقال بقوله : « يظن البعض أن البورجوازية جاءت
إلى « السلام » و « الديمقراطية » بحض إرادتها واختيارها الحر لا بناء على
مقتضيات الأمور وضرورة التحول » .

وبلي هذه الموضوعة الأساسية ، انتصارية الفلسفة - التي ليس من المجدي
الوقوف عندها - استنتاجان سياسيان هامان هما :

« أولاً ، إن من الخطأ أن نعتبر الفاشية مجرد جهاز قتالي بيد
البورجوازية ، وليست الفاشية مجرد فئة (?) عسكورية وتقنية » .
ولا يمكننا أن نفهم لم ينبغي علينا أن نعتبر جهازاً قتالياً للمجتمع
البورجوازي « فئة » تقنية لا سياسية . ولكن ما هي الفاشية إذن ؟ وتجب
الكلمات التالية على هذا السؤال بشكل غير مباشر :

« إن الاشتراكية - الديمقراطية هي ، موضوعياً ، جناح الفاشية الممتدل .
ويمكننا أن نقول بأن الاشتراكية - الديمقراطية هي الجناح اليساري
للمجتمع البورجوازي . وهذا تعريف صحيح تمام الصحة شريطة أن لا نفهمه
بشكل جد مبسط ، وليس علينا أن ننسى بأن الاشتراكية - الديمقراطية لا
زال تَجذب ملايين العمال ، لذا فهي مضطرة لأن تأخذ بعين الاعتبار في حدود
معينة لا إرادة سيدها البورجوازي فحسب ، بل ومصالح موكلها البرولتاري

(١) براغدا ، ٢٠ سبتمبر (ايلول) ١٩٢٤ .

الذي تنفث أيضاً . ولكن من السخف اعتبار الاشتراكية - الديمقراطية على أنها « جناح الفاشية المعتدل » . إذ أين يقع المجتمع البورجوازي في كل ذلك ! في التوجه في السياسة ، ولو بصورة أولية ، لا ينبغي جمع الأمور كلها في كتلة واحدة ، بل لابد من التمييز ورؤية أن الاشتراكية - الديمقراطية والفاشية تشكلان قطبي الجبهة البورجوازية . ويمكنهما أن تنحدا في لحظة الخطر ، ولكنها تبقىان مع ذلك قطبين مستقلين . وهل ينبغي أن نؤكد على ذلك اليوم بعد انتخابات مايو (أيار) ١٩٣٨ التي اتسمت في نفس الوقت بهبوط اسهم الفاشية وغو الاشتراكية - الديمقراطية (التي عرض عليها الحزب الشيوعي في هذه المرة أيضاً فكرة تشكيل الجبهة الموحدة للطبقة العاملة) !

ويقول المقال :

« ثانياً : من الخطأ أن نعتقد بأن المارك الحاسمة قد وقعت فعلاً ، وأن البروليتاريا هُزمت خلالها ، أو ان البورجوازية تقوّت وازدادت بأسها . أن المارك الحاسمة لم تقع بعد ، حتى لو لم يكن ذلك إلا (!) لجرد عدم ظهور أحزاب بلشفية جماهيرية حقيقية حتى الآن . »

إن البورجوازية لم تنقو لأن المارك لم تقع ، ولم تقع أية معارك « إلا ، لعدم وجود حزب بلشفي . وهكذا فان غياب الحزب البلشفي يمنع البورجوازية من النمو والقوة . والحقيقة ان الحزب البلشفي كان موجوداً ولكن غياب القيادة البلشفية هو الذي سمح للبورجوازية بأن تقوّي موقعها . إن انهيار الجيش أمام العدو واستسلامه بلا معركة في وضع حاسم يجعل الاستسلام نفسه بمثابة والمعركة الحاسمة » سواء كان ذلك في السياسة أم على الصعيد الحربي . ولقد قال إنجلز في عام ١٨٥٠ بأن أي حزب يضيع الفرصة الثورية يتعرض إلى الاختفاء عن المسرح أمداً طويلاً . ولكن الذي لا زال مجهول إلى الآن أن إنجلز الذي عاش « قبل الامبريالية » يعتبر اليوم مفكراً زال أوانه ! إن هذا هو ما كتبه ستالين :

« إن من المستحيل شن المارك للاستيلاء على السلطة في ظل الامبريالية ، إذا لم يكن هناك أحزاب بلشفية حقيقية » .

وعذا ما يجعلنا نعتقد بأن مثل هذه الممارك كانت ممكنة في أيام الإنجاز، نظراً لأن قانون التطور غير المتساوي لم يكن 'مكتشفاً' بعد .
وتتوحد كل هذه السلسلة من الأحداث والتعامليل ، كما هو ملائم ، بتكهن سياسي يقول :

« وأخيراً ، فإن من الخطأ أيضاً ... أن نعتقد بأن « النزعة السلبية » قادرة على تقوية سلطة البورجوازية وتأجيل الثورة إلى أجل غير مسمى » .
ومع هذا فقد تم التأجيل لا حسب توقعات ستالين بل حسب توقعات إنجلترا .
وبعد عام واحد ، وعندما غدا لكل ذي عينين بأن وضع البورجوازية غداً أكثر قوة ، وأن الثورة قد تراجعت إلى أمد غير محدد ، بدأ ستالين يهتمنا بأننا ... لم نقبل فكرة الاستقرار . ثم غدا الاتهام هذا قوياً بشكل خاص عندما بدا « الاستقرار » يهتز من جديد تحت ضربات الموجة الثورية الجديدة المتقدمة في انكلترا والصين . ويجب الملاحظة أن تعريف الفاشية وكل علاقاتها مع الاشتراكية - الديمقراطية ، كما هو مبين في الفصل الثاني من المشروع ، يبقى (رغم كل ما فيه من التباسات أغفلت قصداً لإبقاء الصلة مع الماضي) أفضل من المخطط الستاليني المذكور آنفاً ، والذي كان يعكس في الحقيقة رأي المؤتمر الخامس . ولكن هذا التقدم البسيط لا يحل المسألة . إن برنامجاً للاممية الشيوعية عاجز ، بعد تجارب السنوات العشر الأخيرة ، عن تقييم الوضع الثوري وتبيان كيفية ظهوره واختفائه ، إذا لم يكشف الأخطاء التقليدية المرتكبة في تحليل هذا الوضع ، ولم يبين كيفية . ينبغي على سائق القاطرة أن يقود القاطرة عند المنعطقات ، ولم يعلم الأحزاب هذه الحقيقة القائلة بأن هناك حالات يتعلق فيها نجاح الثورة العالمية بيومين أو ثلاثة أيام من النضال .

٧ - السياسة اليسارية المتطرفة وخيرة اليمين

وبعد فترة المد العنيف جاء في عام ١٩٢٣ جزر طويل الأمد يعني باللغة

الاستراتيجية : الانسحاب المنتظم ، ومعارك المؤخرات ، والتخندق داخل التنظيمات الجماهيرية ، وإعادة التدقيق ، وشحن الاسلحة النظرية والسياسية . ولقد أطلق على هذا الموقف اسم روح التصفية . واستخدم هذا المفهوم خلال السنوات الاخيرة - مثل غيره من التعابير البلشفية - بمبالغ فادحة الخطأ : لم تقم القيادات بالتعليم او التوجيه ، بل عمدت الى بث الفوضى ودفع الناس الى الخطأ . ان روح التصفية تعني التخلي عن الثورة ، وإحلال الاصلاحية محل اساليب الثورة وطرقها . ولا تشبه السياسة اللينينية هذه الروح من قريب او بعيد ، ولكن اللينينية لا تتشابه ايضاً مع الموقف الذي يتجاهل تعديلات الظرف الموضوعي ويتمسك كلامياً بالسير نحو الانتفاضة بعد تبدل الظروف بشكل يحمل من الضروري العودة الى الجماهير للعمل بين صفوفها بشكل طويل ، عنيد ، منهجي ، دقيق ، بغية اعداد الحزب لثورة جديدة .

ان من يصمد السلم يتحرك بشكل مخالف لحركته عند نزوله . وليس هناك وضع أخطر من وضع رجل يطفئ شمعة ، ثم يرفع قدمه ليصعد السلم ، مع ان درجات السلم امامه متجهة الى النزول . وفي هذه الحالة تكون السقطات والرضوض وتكسر العظام اموراً محتمة . ولقد فعلت قيادة الأمية الشيوعية في عام ١٩٢٤ كل ما في وسعها لمنع النقد من التوجه إلى تجربة اكتوبر الالماني ، وكتبَت كل نقد بشكل عام . وكانت تردد بكل عناد : بأن العمال سائرون مباشرة الى الثورة ، وان درجات السلم تتجه صاعدة . ولذا فليس غريباً ان تؤدي توجيهات المؤتمر الخامس ، المطبقة خلال جزر ثوري ، الى عثرات وكسور سياسية أليمة حقاً .

ويقول العدد رقم ٦٥ من « النشرة الاخبارية للمعارضة الالمانية » في ١ مارس (آذار) ١٩٢٧ ما يلي :

« ان اكبر أخطاء اليسار خلال مؤتمر الحزب (مؤتمر فرانكفورت في ربيع ١٩٢٤ الذي انتقلت فيه القيادة الى اليسار) كامن في انها لم تلتفت نظر الحزب بقوة كافية لخطورة هزيمة ١٩٢٣ ، ولم تستنتج من ذلك الاستنتاجات

الضرورية ، ولم تشرح للحزب بكل هدوء وبدون اي خداع او تعجيل ميول الاستقرار النسبي لرأس المال . ولذا لم تضع البرنامج او الشعارات اللازمة للمرحلة المقبلة . وكان يوسمها ان تفعل كل ذلك بعد ان تنقد كل موضوعات البرنامج بعنف ، وبكسل حق وضرورة ... الخ ،^(١) .

تدل هذه السطور على ان جزءاً من اليسار الالمانى، الذي شارك في الصراع خلال المؤتمر الخامس ضد « روح التصفية » المزعومة عندنا، كان قد فهم دروس ١٩٢٣ - ١٩٢٤ . ولقد أدى هذا التطور الى زيادة امكانية التقارب ، فيما بعد، على قاعدة مبدئية متينة .

وكان عام ١٩٢٤ هو عام تبديل الظروف بشكل حقيقي . ومع هذا فلم يتم الاعتراف بذلك التحول المفاجيء (« الاستقرار ») الا بعد سنة ونصف . ولذا فليس من المستغرب ان يكون عامي ١٩٢٤ و ١٩٢٥ حافلين بالاطغاء اليسارية ، والمحاولات الانقلابية . واقد كانت المفامرة الارهابية البلغارية ، والتاريخ المأساوي للتمرد الاستوني في ديسمبر (كانون أول) ١٩٢٩ ، انفجارين ناجمين عن اليأس ، ونتيجتين طبيعيتين لتوجيه خاطيء . وأدى عدم انتقاد هذه المحاولات الرامية الى خرق المسيرة التاريخية عن طريق الانقلابية الى تكرار الخطأ بشكلٍ دامٍ في كانتون في نهاية عام ١٩٢٧ . ان الاخطاء مهما كانت صغيرة تجذب عقابها الرادع في السياسة ، وبالأحرى ان تجذب الاخطاء الفادحة هذا العقاب . ولكن، أفدح الاخطاء هو اخفاء الاخطاء المرتكبة ، ومعارضة كل نقد لها بشكل آلي ، ومنع اصدار الاحكام الماركية الصحيحة عليها .

اننا لا نكتب هنا تاريخ الأمية الشيوعية خلال السنوات العشر الاخيرة ، ويقتصر عملنا على استخدام الأحداث الهامة التي جرت في هذه المرحلة لظهور

(١) لقد تم وضع الخطوط تحت بعض الجمل من قبلنا (ل. نروتسكي) .

الخطين في الاستراتيجية ، كما اننا نبين ، بهذا الشكل ، نقص حيوية مشروع البرنامج الذي لم يلحظ كل هذه المسائل مطلقاً . ولا نستطيع ان نرسم هنا ، ولو بمخطوط رئيسية ، لوحة الصعوبات الهائلة التي تعرضت لها احزاب الأمية الشيوعية من جراء خبرتها بين الحقيقة السياسية وتوجيهات المؤتمر الخامس . صحيح ان هذا التناقض لم يسبب في كل مكان نتائج خطيرة كنتائج بلغاريا واستونيا في عام ١٩٢٤ . ولكن الأحزاب احست بالعجز في كل مكان ، إذ لم تكن قادرة على ثلبي آمال الجماهير ، وكان هناك مايجب عنها النظر ويفقدها القدرة على السير بخطى صحيحة . وهكذا كان الشيوعيون في تحريضهم ودعايتهم ونشاطهم النقابي والبرلماني يحرّون معهم الكرة الحديدية للموقف الخطاطيء الذي وقفه المؤتمر الخامس . وكان كل حزب واقفاً ، بدرجات متفاوتة ، ضحية للتوجيه الخطاطيء منذ البداية ، واخذ يلاحق الاشباح الموهومة ، ويتجاهل سير الأحداث الحقيقي ، ويقلب الشعارات الثورية الى جمل جوفاء طنانة ، ويسبي الى سمعة نفسه أمام الجماهير ، ويتعثر . وزاد الطين بلة ان صحافة الأمية كانت ، كما هي اليوم ، عاجزة عن جمع ونشر الاعمال والارقام الخاصة بنشاطات الاحزاب الشيوعية خلال السنوات الاخيرة . وتفضل قيادة رجال الصف الثاني ، الورثة ، بعد كل هذه الهزائم والاطياء والمعثرات ، ان تقاتل قتالاً تراجعياً وتعاقب خصومها بلا تبصر .

ولقد كانت العوامل الحقيقية توجه إليها تكديباً تزداد حدته مع الايام ، لذا تراها تفضل إبراز العوامل الوهمية . وضع تعثر اللجنة التنفيذية المترابسد كل يوم ، رأت هذه اللجنة نفسها مجبرة على اكتشاف قوى وحركات ثورية حيث لا اثر لهذه القوى أو الحركات ، وكان عليها ان تتمسك بحبال مهترئة للحفاظ على توازنها .

ولما رأت الأمية الشيوعية تحولات واضحة في صفوف البروليتاريا نحو اليمين ، اتجهت نحو الفلاحين ، واخذت تطنب في مدحهم وتبالغ في تقدير قيمة مظاهر « انفسالهم » عن المجتمع البورجوازي ، دون ان تتحقق من المفزى الحقيقي لهذه

المظاهر ، وبدأت تسبغ أفضل الصفات على جميع أنواع التنظيمات الفلاحية السريعية الزوال ، وتتملق « الديماغوجيين الفلاحين » بكل ضعة .

وبدلاً من مهمة الطليعة البروليتارية ، التي ينبغي عليها ان تناضل طويلاً دون كلل ضد البورجوازية والديماغوجية شبه الفلاحية بغية التأثير على اكثر الطبقات الريفية بؤساً ، ظهر الأمل بأن يلعب الفلاحون دوراً ثورياً ، مباشراً ومستقلاً ، على الصعيدين القومي والعالمي .

وخلال عام ١٩٢٤ ، اي خلال عام « الاستقرار » ، غصت الصحافة الشيوعية بمعطيات خيالية تماماً حول قوة الأهمية الفلاحية التي نأست آنذاك^(١) ، وأعلن ممثلها دومبال في تقرير رسمي بان عدد اعضائها وصل ، بعد خلقها بستة أشهر ، إلى عدة ملايين .

في هذه الفترة انفجرت فضيحة راديتش زعيم الحزب « الفلاحي » الكرواتي ، الذي أراد ان يزيد حظه بالوصول الى الوزارة في بلغراد البيضاء ، فمرّر طريقه القادمة من زغرب الخضراء عبر موسكو الحمراء . وفي ٩ يوليو (تموز) ١٩٢٤ تحدث زينوفييف عن « انتصاره » الجديد في صدد تقدير منجزات المؤتمر الخامس امام مناضلي لينينغراد فقال :

« تتم الآن تحولات هامة داخل صفوف الفلاحين . ولقد سمعتم ولا شك عن راديتش وحزبه الفلاحي الكرواتي . ان راديتش الآن في موسكو . وهو قائد شعبي حقيقي ... ويتبعه جميع الفلاحين الكرواتيين الفقراء والمتوسطين بلا استثناء... ولقد قرر راديتش ان ينضم باسم حزبه الى الأهمية الفلاحية . ونحن نعتبر هذا الحدث حدثاً رئيسياً . ان انشاء الأهمية الفلاحية حدث كبير الهمية . ولقد كان بعض الرفاق يعتقدون بعدم قدرة

(١) في اكتوبر (تشرين اول) ١٩٢٣ نأست في موسكو امية فلاحية تحت حماية الأهمية الشيوعية . ولم تقم الأهمية الفلاحية الا بنشاط محدود ، ثم اختفت بعد عدة سنوات دون ان يكون هناك اي اعلان رسمي بهذا الصدد .

الفلاحين على خلق منظمة كبيرة... وهاهي جماهير مساعدة كبيرة فلاحية
تأتي اليوم لتنضم إلينا .
وعلى المنوال نفسه سارت الأمور .

ويرتبط إطلاق لقب « القائد الشعبي الحقيقي » على راديتش بوجود الزعيم
لافوليت على الطرف الآخر من المحيط . ولكي يتم دفع تقدم « الجماهير المساعدة »
من المزارعين الأمريكيين ، قام بيبير ، مندوب الأممية الشيوعية ، بحزب
الشيوعي الأمريكي الناشئ والضعيف وسط مغامرة حمقاء مخجلة ، عندما خلق
حول لافوليت « حزب العمال والمزارعين »^(١) ، بنية الاسراع بقلب الرأسمالية
الأمريكية .

عندها شغلت أخبار اندلاع الثورة المقبلة في الولايات المتحدة الأمريكية ،
التي تستند الى المزارعين ، جميع محاضرات ومقالات زعماء اللجنة التنفيذية
للأممية الشيوعية . وصرح كولاروف في تقرير قدمه أمام المؤتمر الخامس
بما يلي :

« لقد شكل صفار المزارعين في الولايات المتحدة الأمريكية حزباً يضم
الفلاحين والمزارعين ، ويتجذر هذا الحزب بصورة متزايدة ، ويقترب من
الشيوعيين ، ويقتنع بفكرة خلق حكومة عمالية وفلاحية في الولايات المتحدة
الأمريكية »^(٢) .
لا أكثر ولا أقل !

(١) تم تشكيل حزب اتحاد المزارعين والعمال في يونيو (حزيران) ١٩٢٤ في سانت - بول
(مينيسوتا) بمساعدة أنصار السيناتور لافوليت . وفي هذا العام رشح الحزب (زعيمين غير
شيوعيين لمركة الرئاسة ، ولم يرشح لافوليت ، فانسحب أنصاره ، وفي يوليو (تموز) ١٩٢٤
انتهت التجربة الى الفشل . وفي انتخابات الرئاسة قدم الحزب الشيوعي مرشحه فوستير وكان
لافوليت أيضاً من المرشحين . وقال الأول ٣٣,٣٠٠ صوتاً على حين حصل الثاني على
٤,٨٢٥,٠٠٠ صوت .

(٢) برافدا ، ٦ يوليو (تموز) ١٩٢٤ - رقم ١٥١ .

وجاء غرين (من نبراسكا) ، وهو مناضل من منظمة لافوليت الى المؤتمر الفلاحي في موسكو ، وانضم بدوره الى شيء ما ، ثم شارك كما هي العادة خلال مؤتمر سانت - بول في إفشال جهود الحزب الشيوعي عندما حاول هذا الحزب تنفيذ المطامح الواسعة التي حملها بيبير مستشار الكونت كارولي ، اليساري المتطرف في المؤتمر الثالث ، وبحرف الماركسية ، وأحد من ذبحوا الثورة في هنغاريا .

وفي ٢٩ أغسطس (آب) اشتكت البرافدا بقولها : « ان معظم أفراد البروليتاريا الامريكية لم يرتفعوا بعد إلى مستوى فهم ضرورة وجود حزب خاص بهم ، حتى ولو كان حزباً متعاوناً كحزب العمال البريطاني » . ويتناقض هذا القول مع تصريحات زينوفييف قبل شهر ونصف عندما قدم تقريره أمام مناضلي لينينغراد ، وضمنه ما يلي :

« هناك ملايين المزارعين الذين تدفعهم الازمة الزراعية شأوا أم أبوا (١) مباشرة نحو الطبقة العاملة »^(١) .

ويضيف كولاروف : مباشرة ، نحو الحكومة العمالية - الفلاحية ، وكانت الصحافة تردد بأنه سيظهر في أمريكا عما قريب « حزب العمال والمزارعين » الذي لن يكون بروليتارياً بحتاً ، ولكنه سيكون مع ذلك حزباً طبقياً ، « رامياً إلى قلب الرأسمالية » . وهذا يعني انه سيكون ذا طابع طبقي دون أن يكون تابعه بروليتارياً بحتاً . وليس في أوروبا أو أمريكا 'منجم' واحد قادر على تفسير ذلك . ولم يكن هذا الحزب في نهاية المطاف سوى صورة بيسيرية لفكرة « الأحزاب العمالية والفلاحية المزدوجة » التي ستحدث عنها ، بتفصيل أكثر عند بحث دروس الثورة الصينية^(٢) . وبكفي هنا أن نذكر بأن المفهوم الرجعي للأحزاب غير البروليتارية ، والتي تشكل مع ذلك أحزاباً طبقية ، قد تطور معتمداً

(١) برافدا ، ٢٢ يوليو (تموز) ١٩٢٤ .

(٢) لم يجمع النصوص الخاصة بدروس الثورة الصينية في هذا الكتاب . «المرب»

بشكل تام على السياسة « اليسارية » المزعومة لعام ١٩٢٤ ، تلك السياسة التي حاولت اخفاء فشلها وراء راديتش ولافوليت ، والأرقام المضخمة عن الأممية الفلاحية .

ويعلن ميلوتين - أكاديمي الأمور العادية - ما يلي : « اننا نعاصر اليوم تطوراً هاماً كبير الدلالة يتمثل باستقلالية الجماهير الفلاحية التي تنفصل عن البورجوازية ، وقيام الفلاحين ضد الرأسمالية ؛ والتقوية المتزايدة للجهة الموحدة للفلاحين والطبقة العمالية المشتبكة بنضال حاد ضد النظام الاجتماعي في البلدان الرأسمالية » (١) .

ولم تكف صحافة الاممية الشيوعية خلال عام ١٩٢٤ عن طرح موضوع « التحذير ، العام » للجماهير الفلاحية . وكأننا كنا ننتظر من هذا التحذير للفلاحين نتيجة ذات قيمة ، في مرحلة ينحرف فيها العمال بوضوح نحو اليمين ، وتشتد فيها قوة البورجوازية والاشتراكية - الديمقراطية وتندعم !

وسنجد خطبة الفهم السياسي نفسها في نهاية عام ١٩٢٧ وبداية عام ١٩٢٨ خلال تحليل الوضع الصيني . ونحن نعرف أن كل أزمة ثورية تعرضت فيها البروليتاريا إلى فشل خطير ذي عواقب طويلة الأمد أعقبتها بالضرورة موجات استنكار تمتد بين صفوف الجماهير المتخلفة ونصف البروليتارية في المدن والريف ، وتشبه هذه الموجات الاستنكارية الموجات الدائرية التي ترتسم على سطح الماء بعد سقوط صخرة فيه . فإذا كانت القيادة تعطي لهذه الموجات قيمة خاصة وتحاول تفسيرها دون أن تأخذ بعين الاعتبار التطور القائم وسط الطبقة العاملة وتعتبرها دليلاً على اقتراب الثورة ، فإن هذا التفسير دليل على وجود عقلية تنذر بظهور ما يشبه مغامرات استونيا أو بلغاريا في عام ١٩٢٤ ، أو كانتون في عام ١٩٢٧ .

وخلال هذه المرحلة اليسارية المتطرفة نفسها تم الضغط على الحزب الشيوعي

(١) (برافدا ، ٢٧ يوليو (تموز) ١٩٢٤ .

الصيني حتى قرر الانضمام إلى الكومينتانغ والبقاء داخله بضع سنوات^(١) . وأعلن المؤتمر الخامس أن الكومينتانغ « حزب محبذ » (برافدا ٢٥ يونيو - حزيران - ١٩٢٤) دون أن يقوم بمحاولة جادة لتحديد صفته الطبقية . ومع تماقب الأيام كان تقييم « البورجوازية القومية الثورية » يرتفع ويسمو . وبهذا الشكل نفسه أغلق اليسار المزيف عينيه في بلاد الشرق فلم يعد يرى الحقيقة . وأخذ يتصرف بلا صبر ، فخلق بتصرفه قواعد الانتهازية التي احتلت بعد ذلك

(١) بعد هزيمة ثورة ١٩١١ ظهرت بوادر يقظة في ٤ مايو (أيار) ١٩١٩ . وفي السنة نفسها اندلعت أولى الاضرابات العمالية . وتم تأسيس الحزب الشيوعي في عام ١٩٢٠ وعقد أول مؤتمراته في شنغهاي في عام ١٩٢١ . وفي عام ١٩٢٢ طرح مارتنغ مندوب الشيوعية الانضمام الى الكومينتانغ بصورة فردية .

وفي عام ١٩٢٥ تم تأسيس سلطة الكومينتانغ في مقاطعة كانتون ، بمساعدة العمال الملحنين وطلاب كلية « وهامبرا » الحربية التي أسست بمساعدة السوفيت في عام ١٩٢٤ بالقرب من كانتون . وكان تشان كاي تشيك آنذاك رئيساً لها . وفي السنة نفسها وقعت موجة اضرابات في الصين ، وخاصة في شنغهاي ، وهونغ كونغ .

وفي يناير (كانون ثاني) ١٩١٦ كان مؤتمر الكومينتانغ تحت سيطرة جناحه اليساري الذي يقوده وان تين - وي . وفي ٢٦ مارس (آذار) لجأ تشان كاي تشيك الى أول ضربة وارقف عدداً من الشيوعيين وأنصارهم . وانسحب وان تين - وي . وقد أخفيت هذه الحقائق عن اللجنة المركزية للاممية الشيوعية . وبالمقابل فقد خصص مكان كبير لتصريحات تشان كاي - تشيك المعادية للامبريالية خلال مؤتمر العمل المنعقد في مايو (أيار) ١٩٢٦ .

وفي يوليو (تموز) ١٩٢٦ بدأت قوات الكومينتانغ مسيرتها نحو الشمال وبرر ذلك بإيقاف الاضرابات في كانتون وهونغ كونغ .. الخ . ورافق الانتصارات العسكرية تزايد الزخم ووسط التنظيمات الجماهيرية ونمو الحركة الفلاحية . وفي نهاية عام ١٩٣٦ وبداية عام ١٩٢٧ انتقلت السلطة على نهر يانغ - تسي . وتشكلت في ثاشانغ حكومة تشان كاي - تشيك المدعومة بقوى الجناح اليساري . على حين تشكلت في هان - كيتو حكومة من الجناح اليساري بقيادة وان تين - وي وقضم اثنين من الشيوعيين (في العمل والزراعة) .

وعند اقتراب القطعات العسكرية وقع في شنغهاي عصيانان : أولهما من ١٩ حتى ٢٤ فبراير (شباط) . أما الثاني فكان يوم ٢١ مارس (آذار) وحقق انتصاراً مؤزراً . ولم تدخل قوات تشان كاي تشيك الى المدينة إلا في ٢٦ مارس (آذار) .

مكانه . واستدعي مارتينوف إلى الشرق نظراً لقدرته على تقنين الأمور ، حيث أنه كان بالنسبة للبروليتاريا الصينية مستشاراً موثقاً نظراً لأنه زحف وراء البورجوازية الصغيرة خلال الثورات الروسية الثلاث .

ولحرق المراحل بصورة مصطنعة ، لم يكتف المسؤولون بالتعلق براديتش ولا فوليت وبيبير وملايين الفلاحين التابعين لدومبال فحسب ، بل خلقوا الانكسار وفقاً خاطئاً بشكل جذري . وأدى ضعف الحزب الشيوعي البريطاني إلى ظهور الحاجة لاستبداله بأسرع وقت بقوة ما أكثر تأثيراً . وهنا ظهر تقدير خاطئ .

= وفي ٣ ابريل (نيسان) كتب تروتسكي تحذيراً من ظهور « بيلودسكي صيني » . وفي ٥ ابريل (نيسان) اعلن ستالين « بأن تشان كاي تشيك خضع للانضباط من جديد ، وأن الكومينتانغ يشكل كتلة متماسكة تمثل نوعاً من البرلمان الثوري » . وفي ١٢ ابريل (نيسان) عمد تشان كاي تشيك إلى ضربته قرة ، وقمع إحدى المظاهرات بتيوان الرشاش فقط آلاف الضحايا .

وتبعاً لهذه الاحداث ، دعم وفد الأممية الشيوعية ، في ١٧ نيسان ، مركز « الكيومنتانغ اليساري » في وهان وكان يشارك فيه وزراء شيوعيون . وهناك حدثت في ٥ تموز صورة ثانية لضربة شتنيهاي .

وتم انتصار الثورة المضادة بشكل مؤكد ، وتلى ذلك فترة من المذابح المنظمة وقدر عدد القتلى من الشيوعيين بما لا يقل عن ٢٥٠٠٠٠ شخص .

وفي أغسطس (آب) ١٩٢٧ قامت القيادة في موسكو بانعطاف جديد . واعلنت بأن البورجوازية خانت القضية . وجاءت قيادة جديدة لتحل محل قيادة تشين در - سيو الذي اعتبر مسؤولاً عن الهزيمة . وفي ١ أغسطس (آب) قامت قطعات من جيش الكومينتانغ في تشانغ بانتفاضة بعد ان اثر عليها الشيوعيون . ثم فشل هذا العصيان . وفي سبتمبر (أيلول) ١٩٢٧ رفع شعار السوفييات . وأرادت قيادة الحزب الشيوعي الجديدة استغلال الخلافات الناشئة وسط الكومينتانغ في كانتون (وكانت جماعة من الكومينتانغ قد قامت بانقلاب عسكري في نوفمبر - تشرين ثاني) . وحددت موعد الانتفاضة في ١٣ ديسمبر (كانون اول) (وهو تاريخ افتتاح المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي السوفييتي في موسكو) . وتم تعيين سوفيت من الاصل . ثم قدم تاريخ الثورة إلى يوم ١٠ ديسمبر (كانون اول) ، ولم يأت يوم ١٣ حتى تم قمع الحركة بشكل كلي . وهكذا تم سحق الثورة الصينية الثانية نهائياً .

(انظر هارولد ايساكس ، « مأساة الثورة الصينية » ١٩٢٥ - ١٩٢٧) .

المقبول النقابية الانكليزية . واعان زرينوفيف بأن الثورة لن تمر من الباب الضيق للحزب الشيوعي الانكليزي ولكنها ستمر عبر باب النقابات المريض . وبدلاً من قيام الحزب الشيوعي بالعمل الدائب لاستقطاب الجماهير المنظمة داخل النقابات ، ظهر بالأمل باستخدام الاداة النقابية الجاهزة ، لتحقيق أهداف ثورية ، وبأسرع ما يمكن . وأدت هذه الفكرة فيما بعد الى خلق سياسة اللجنة الانكلو - روسية^(١) ، التي سددت ضربة للاتحاد السوفيتي والطبقة العاملة الانكليزية بأن واحد . ولم يكن هناك اقوى من هذه الضربة سوى هزيمة القوى الثورية في الصين .

إن « دروس اكتوبر » المكتوبة منذ صيف ١٩٢٤ تنقض فكرة ضرورة الاسراع بدفع الاحداث ، مع الاعتماد عند اللزوم على امثال بورسيل وكوك ، كما أظهرته التطورات اللاحقة ، بهذه المبارات :

« لا تستطيع الثورة البروليتارية تحقيق النصر بدون حزب ، أو خارج الحزب ، أو بالمرور الى جوار الحزب أو باستخدام بديل عن الحزب . هذا هو الدرس الرئيسي للسنوات العشر الأخيرة . صحيح ان النقابات الانكليزية تستطيع ان تشكل رافعة قوية تدفع الثورة البروليتارية ، كما قد تستطيع في بعض الحالات ولمرحلة معينة اخذ محل السوفييتات الحالية . ولكنها لا

(١) بعد زيارة بمثة النقابات البريطانية برئاسة بورسيل لموسكو ، وزارة بمثة النقابات السوفيتية برئاسة قومسكي في مايو (ايار) ١٩٢٥ الى مجلس اتحاد النقابات ، وقع الطرفان بروتوكولاً يقضي بتأسيس لجنة انكلو - روسية نقابات ، تعمل لتوحيد العمل النقابي . وكانت النقابات آنذاك مقسومة غالباً الى طرفين هما : الاتحاد النقابي العالمي ومركزه استردام ، والأمية النقابية الحمراء ومركزها موسكو . وعندما قام زعماء النقابات البريطانية في عام ١٩٢٦ بتخريب الاضراب العام واضراب عمال التاجم ، طلب قومسكي من المكتب السياسي للجنة التنفيذية للأمية الشيوعية ان تسحب النقابات السوفيتية من هذه اللجنة كي لا تكون ستاراً يخفي تصرفات القادة النقابيين البريطانيين . ولكن هذا الطلب قوبل بالرفض . وجاءت المبادرة بالنقطة من القادة البريطانيين الذين تذرعوها بأن النقابات اسوفيتية تتدخل في قضايا الداخلية عن طريق تقديم المونة المالية للضربين .

تستطيع القيام بهذا الدور من خارج الحزب الشيوعي فكيف بها ضده .
انها لا تستطيع القيام بذلك الا اذا غدا التأثير الشيوعي في النقابات حاسماً .
لقد دفعنا غالباً ثمن هذا الاستنتاج حول دور وأهمية الحزب في الثورة
البروليتارية ، حتى تتخلى عنه بهذه السهولة او حتى الاقلال من
قيمتها ^(١) .

والمعضلة نفسها معروضة بشكل اوسع في « أين تذهب انكلترا ؟ » ، وهو
كتاب يجتهد من الصفحة الأولى حتى الأخيرة في أن يثبت بأن الثورة الانكليزية
ما كانت لتتم إلا من باب الشيوعية . وتطبيق الحزب الشيوعي الانكليزي
لسياسة صحيحة ، جريئة ، بعيدة عن الأوهام سيؤمن نضوجه ونموه على قفزات ،
وسيمكنه من الارتقاء خلال عدة سنوات الى مستوى مهماته .

لقد ازدهرت الأوهام اليسارية لعام ١٩٢٤ منطلقة من مفهوم يميني . فلكي
يخفوا عن أنفسهم وعن الآخرين حجم اخطاء وهزائم عام ١٩٢٣ تم نقي
الاتجاه اليميني الجاري وسط صفوف البروليتاريا ، كما تم تضخيم التطورات
الثورية الجارية في الطبقات الأخرى مع النظر اليها بكل تفاؤل . وهكذا بدأ
الانزلاق الذي أدى إلى الانتقال من موقع بروليتاري الى موقع الوسطية ، اي
البورجوازية الصغيرة . وقام انصار التأكيد على موضوع الاستقرار فيما بعد
بوضع قناع يساري منطرف ، فظهروا وكأنهم متعاونون سخفاء ، سواء كان
ذلك في الاتحاد السوفييتي أو الصين أو انكلترا أو المنيا او في أي مكان آخر
من العالم .

٨ - مرحلة الانزلاق الوسطي - اليميني

وجاءت سياسة اهم الاحزاب الشيوعية الموضوعية بناء على توجيهات المؤتمر

(١) المجلد الثالث - الجزء الاول . صفحة ٩ .

الخامس لتؤكد عدم فاعليتها الكاملة . وأدت أخطاء الخط شبه « اليساري » ، التي أخرت تطور الاحزاب الشيوعية ، الى تبديل تجريبي جديد يتمثل بانزلاق متسارع نحو اليمين . وتم خلع اللجان المركزية « اليسارية » لعدد كبير من الاحزاب بنفس التعصفية التي تم فيها وضعها قبل المؤتمر الخامس . واختفت يسارية المفاهيم لتحل محلها انتهازية مكشوفة من نوع الوسطية - اليمينية . ولغهم طبيعة وتيرة الانحراف نحو اليمين في التنظيمات ، لا بد لنا من التذكير بأن ستالين ، الذي كان يقف في سبتمبر (أيلول) ١٩٢٤ على رأس هذا الانحراف ، كان يرى أن انتقال قيادة الحزب الى ايدي أمثال ماسوف ، وروث فيشر ، وترينت ، وسوزان جيرو .. الخ يعني بلشفة الاحزاب ، ويتلام مع مطالب العمال البلاشفة المتجهين نحو الثورة « ويودون رؤية قادة ثوريين » .

وكتب ستالين بهذا الصدد ما يلي : « يتميز النصف الثاني من السنة بتعرض حياة الاحزاب الشيوعية الغربية الى انقطاع كلي : يتمثل بنصفية بقايا الاشتراكية - الديمقراطية ، وبلشفة الاطارات الحزبية ، وعزل العناصر الانتهازية » (١) .

وبعد ستة أشهر تقريباً كان هؤلاء «البلاشفة» الحقيقيون و «القادة الثوريون» 'يتمتون باشتراكيين - ديمقراطيين ومرتدين' ، وأبعدوا عن القيادة وطردوا من الحزب .

وبالرغم من اتساع عملية تبديل القيادات بهذا الشكل الآلي الفج الطام ، واتسامها بالعنف المرعب ، فاننا عاجزون عن رسم خط تحديد ايدولوجي دقيق يفصل بين مرحلة السياسة اليسارية المتطرفة ، ومرحلة الانزلاق الانتهازي التي تلتها .

وفي ١٩٢٤ - ١٩٢٥ ازدهرت الميول التحريفية الخاصة بقضايا الصناعة والفلاحين في الاتحاد السوفييتي ، ومسألة البورجوازية الوطنية ، والاحزاب

(١) برافدا ، ٢٠ سبتمبر ١٩٢٤ .

« الفلاحية » في البلاد الرأسمالية ، والاشتراكية في بلد واحد ، ودور الحزب في الثورة البروليتارية . ولكن كل هذه الميول التحريرية كانت تختفي تحت راية محاربة « التروتسكية » ، ولقد وجدت التعبير الانتهازي الساطع عنها في مقررات مؤتمر الحزب الشيوعي (انبلشفي) للاتحاد السوفييتي في ابريل (نيسان) ١٩٢٥ .

فاذا قيمنا الاتجاه اليميني ، بمجمله ، وجدنا انه كان محاولة نصف عيياء تجريبية ، ومتأخرة ، للتلاؤم مع التأخر الذي ألحقته هزيمة عام ١٩٢٣ بنمو الثورة . وكان بوخارين يعالج المسألة بصورة بدائية ، عندما ينظر الى تطور الثورة « الدائم » ، بمناه الآلي البحت . فيرفض أية « استراحة » أو توقف أو تراجع . ويعتبر متابعة « الهجوم في جميع الظروف » واجباً ثورياً .

ويدل مقال ستالين - عن « الوضع الدولي » - الذي يشكل نوعاً من البرنامج وهو دراسة عامة يقوم بها ستالين حول القضايا الدولية ، على ان الواضع الثاني للمشروع قام خلال المرحلة الأولى من الصراع ضد « التروتسكية » بتبني نفس المفهوم الآلي « اليساري » ، الذي لا يرى إلا « تفتت » الاشتراكية - الديوقراطية ، و « تجذير » العمال ، و « نمو » الاحزاب الشيوعية ، و « اقتراب » الثورة . ويعتبر ان كل من يرى ما يجري من حوله وبلا حظ الفروق ويميز الأمور هو عبارة عن « تصفوي » .

وبعد إنقطاع الوضع الأوروبي في عام ١٩٢٣ احتاج هذا « المبلل » لسنة ونصف السنة كما يحس باحساس حديد ، ويتحول بصورة جذرية وسط جو من الملع والرعب . وكانت القيادة محرومة من كل فهم تركيبي لمصرنا وللميول التي تحركها ، فاخذت تسير متلسة طريقها بتردد (ستالين) او تعمل على تكملة استنتاجاتها الجزئية بمخططات سكولاستيكية تجدها في كل مرة (بوخارين) . لذا كان خط تصرفها السياسي بمجمله عبارة عن سلسلة من التمرجات . وما خطها الايديولوجي سوى عدد لامتناه من التصورات التي تميل الى تطوير كل عنصر من التمرجات الستالينية حتى السخف .

ولو قرر المؤتمر السادس تشكيل لجنة خاصة مهمتها جمع كافة النظريات التي ابتدعها بوخارين لبناء حججه وبراهينه ، في كل مرحلة من مراحل اللجنة الانكلو-روسية مثلاً ، في مجموع واحد ، لكان قراره عملاً أريباً يتسم بالحكمة . ولكان على هذه اللجنة ان تضع تلك النظريات حسب تاريخ ظهورها ، وأن تصنفها بشكل منهجي ، كما تستطيع رسم الخط البياني المعلوم الذي يمثل الفكر الذي تحوبه . ولكان هذا الخط البياني خطأ استراتيجياً غنياً بالدروس . وينطبق القول نفسه بالنسبة للثورة الصينية ، والتطور الاقتصادي في الاتحاد السوفييتي وجميع المسائل الأخرى التي تتمتع بأهمية أصغر . وهكذا يمكننا ان نقول بأن التجربة العمياء والسكولاستيكية الجامدة كانتا أسس الانجلاء الذي لم يتعرض بعد للادانة القاسية .

وكان لهذه التجربة نتائج سيئة حاسمة بالنسبة للقضايا الرئيسية الثلاث وهي : السياسة الداخلية للاتحاد السوفييتي ، والثورة الصينية ، واللجنة الانكلو - روسية . كما ظهرت ، ولكن بشكل أقل وضوحاً وبتنتائج مباشرة أقل ذمواً ، في جميع مسائل سياسة الأمية الشيوعية .

اما فيما يتعلق بالقضايا الداخلية للاتحاد السوفييتي ، فقد تم تحديد الإنزلاق بشكل كاف في « برنامج » البلاشفة - اللينينيين الفكرية (المعارضة) . ونحن مجبرون هنا على التوقف للاستشهاد بها . إن هذا البرنامج يتلقى هذا اليوم نوعاً من التأكيد لم تكن نتوقه ابداً . ذلك لأن جميع محاولات القيادة الحالية للحزب الشيوعي السوفييتي (البلشفي) للخلاص من نتائج سياسة ١٩٢٣ - ١٩٢٨ مبنية على حجج مأخوذة بشكل حرفي تقريباً من « البرنامج » التي نجد واضعيه وانصاره مبعثرين في السجون ومناطق النفي النائية . ولكن استخدام القادة الحاليين للبرنامج بصورة مجزأة ، دون ان يكون هناك اي ترابط في تصرفاتهم ، يجعل الانعطاف الجديد نحو اليسار غير مستقر أبداً وغير مأمون ، ولكنه يثبت بشكل لا يقبل الجدل ان « البرنامج » بجملة يعبر عن سياسة لينين .

أما بالنسبة للسألة الصينية فأننا مضطرون الى بحثها بشكل اكثر دقة في فصل خاص (الفصل الثالث)^(١) نظراً لأهميتها الحاسمة بالنسبة للأمية الشيوعية ولأنها مشروحة في « البرنامج » بشكل ناقص غير كاف ، بل وخاطئ. في بعض الحالات بسبب زينويف^(٢) .

« دار الحقيقة »

(١) لا يحتوي الكتاب على هذا الفصل ...

(٢) كان برنامج المعارضة اليسارية يتادي بكل وسط للفضية الصينية . اذ لم يكن تروتسكي يؤيد أبداً دخول الحزب الشيوعي الصيني في الكومينتانغ . وهذا ما كتب بعد ذلك حول هذا الموضوع :

« لقد كنت شخصياً منذ البداية ، أي منذ عام ١٩٢٣ ممارساً بشكل صلب لدخول الحزب الشيوعي في الكومينتانغ ، أو قبول الكومينتانغ في « الامية الشيوعية » . وكان راديك يقف دائماً مع زينويف ضدي . على حين كانت عناصر المعارضة الشابة تقف معي وقفة رجل واحد . ولم يكن لدى راكوفسكي اللقي في باريس قطعاً كافيّاً من المعلومات ، وكنت حتى عام ١٩٢٦ اقترح ضد الجمع ، بشكل مستقل ، عند بحث هذا الموضوع داخل المكتب السياسي . وفي عام ١٩٢٥ وعندما كتبت الموضوعات حول خط السكة الحديدية في شرق الصين في صحافة المعارضة التي أشرت إليها ، عرضت للمرة الثانية فكرة انسحاب الحزب الشيوعي الصيني من الكومينتانغ فوراً . ولكن اقتراحي رفض بالإجماع ، واستخدام فيما بعد لمهاجتي على نطاق واسع . وفي عامي ١٩٢٦ - ١٩٢٧ دارت نزاعات دائمة بيني وبين انصار زينويف حول هذا الموضوع . وكاد الخلاف ان يصل بنا مرتين أو ثلاث الى درجة القطيعة . وكان في مركز قيادتنا عدد متساو تقريباً من انصار الانجمايين التحالفين ، لأن علنا المشترك كان في الحقيقة كتلة لا أكثر . وعند التصويت ، خان راديك موقف معارضة عام ١٩٢٣ بسبب البدء ، كما خانه بياناكوف بسبب انعدام البدء . وهذا ما ازعج كثيراً تكتلنا (تكتل عام ١٩٢٣) ودفعه الى المطالبة باقصاء راديك وبياناكوف عن القيادة . ولكن بما ان الاصرار على هذا الموقف كان يعني انفصالنا عن انصار زينويف اتخذ الجميع قراراً بقضي بأن اتخلى علانية عن وجهة نظري ، وأن اعلم المعارضة بهذا الامر خطأ . وهكذا طرح طلب الانسحاب من قبلنا بهذا التأخير مع ان المكتب السياسي واللجنة المركزية كانا يقران دائماً بين موقفنا وموقف المعارضة الرسمي . ويمكنني الآن ان اقول بأنني ارتكبت خطأ عندما تراجمت شكلياً في هذه السألة » (١٠ ديسمبر ١٩٣٠) .

وفيايخص اللجنة الانكلو-روسية وهي ثالثة القضايا من ناحية اهمية الخبرة الاستراتيجية التي اعطتها الأمية الشيوعية خلال السنوات الاخيرة ، وبعد كل ما طرحته المعارضة في هذا الصدد في سلسلة من المقالات والمحاضرات والدراسات ، لم يبق علينا إلا ان نقوم هنا بحساب موجز .

كانت نقطة انطلاق اللجنة الانكلو - روسية ، كما سبق ورأينا ، مبنية على أمل متسرع يطالب بتجاوز الحزب الشيوعي الفتى ، الذي كان ينمو ببطء كبير ، وكان للتجربة برمتها طابع خاطى حتى قبل الاضراب العام .

ولم تُعتبر اللجنة الانكلو روسية تحالفاً عارضاً ، على المستويات العليا ، ومعرضاً للانفصال بشكل واضح محتوم عند تعرضه لأول تجربة جادة ، لتوريط المجلس العام ، ولكنها كانت تعتبر - لا من قبل ستالين وبوخارين وقومسكي وغيرهم فحسب بل ومن قبل زينوفيف أيضاً - « ككتل ودي » طويل الامد ، وكأداة معدة « لتثوير » الجماهير العاملة الانكليزية بشكل منهجي . وكانت الكثيرون يرون في هذه اللجنة الباب الذي ينبغي على الثورة البروليتارية الانكليزية المرور منه ، أو عتبة هذا الباب على أقل تقدير . ومع مرور الزمن انقلبت هذه اللجنة من اتفاق عارض إلى مؤسسة منعزلة تقف فوق الصراع الطبقي . وبرز هذا الامر بكل وضوح خلال الاضراب العام .

وأدى دخول حركة الجماهير في مرحلة ثورية بشكل مكشوف إلى إلقاء السياسيين الماليين الليبراليين شبه اليساريين في معسكر الرجعية البورجوازية . اذ خان هؤلاء السياسيون الاضراب العام بشكل واع ومكشوف ثم خربوا اضراب عمال المتاجم وخانوه . ان الاصلاحية تحمل في طياتها دائماً بذور الخيانة . ولكن هذا لا يعني ان الاصلاحية والخيانة متلازمان دائماً وفي جميع الحالات . وعندما يتقدم الاصلاحيون خطوة إلى أمام يمكننا ان نعقد معهم اتفاقات مؤقتة . ولكن ما أن يخافوا من حركة الجماهير ويخونوها حتى يصبح استمرار التحالف معهم قبولاً بالخونة وتغطية لها .

لقد كان هدف الاضراب العام استخدام قوة خمسة ملايين عامل للقيام بضغوط موحدة على الصناعيين والدولة ، نظراً لأن ادارة صناعة الفحم كانت تمثل أهم معضلات سياسة الدولة . ولكن خيانة القيادة أدت الى تخريب الاضراب منذ بدايته . وكان من الهم تصور ان اضراب عمال المناجم الاقتصادي قادر بعد هذا الفشل على ان يحقق ببقوته وحده ما لم يستطع الاضراب العام تحقيقه . وفي هذا كانت تتجسد قوة المجلس العام . لقد قام ، بحسابات باردة ، أدت الى قيادة عمال المناجم نحو الهزيمة . وكان على جماهير عمالية غفيرة أن تعتقد أن توجيهات « خونة » المجلس العام كانت « صحيحة » و « معقولة » !

وبدا الاستمرار في التحالف الودي مع المجلس العام ، والدعم المقدم في الوقت نفسه لاضراب عمال المناجم الذي كان المجلس العام يعمل ضده وكأنها مناورة من مدروستان ، غايتها مساعدة زعماء النقابات على الخروج من المأزق بأقل خسارة ممكنة .

ولمبت النقابات الروسية ، من وجهة النظر الثورية ، دوراً سيئاً جداً وتعبيراً حقاً . لقد كان من واجباتها الجلية مساعدة الاضراب الاقتصادي حتى عندما شنه عمال المناجم بصورة منزلة . ولا يمكن ان يكون للثوريين آراء متباينة في هذا الصدد . ولكن الدعم المالي وحده لا يكفي ، وكان من الواجب تقديم دعم ثوري وسياسي . كما كان على القيادة النقابية الروسية ان تقول لاتحاد عمال المناجم وللطبقة العاملة الانكليزية كلها وبكل صراحة بأن اضراب عمال المناجم لا يتمتع بحظ كبير في النجاح إلا إذا أدى عناده وصموده واتساعه الى فتح الطريق أمام انفجار اضراب عام جديد . ولم يكن الوصول الى مثل هذه النتيجة ممكناً إلا بالصراع المباشر المكشوف ضد المجلس العام ، الذي لم يكن سوى عيل مخلص للحكومة وملوك الفحم . لقد كان النضال لتحويل الاضراب الاقتصادي الى اضراب سياسي يعني حرباً شعواء ضد المجلس العام على الصعيدين السياسي والتنظيمي . وكان أول عمل ضروري لا بد منه هو اختفاء اللجنة الانكلو-روسية التي غدت حاجزاً رجبياً وثقلاً معيقاً .

ليس هناك ثوري واحد يزن كلامه ويؤكد مع ذلك على ان هذا الطريق يؤدي الى الانتصار بشكل محقق . ولكن بوسعنا أن يؤكد بان هذا الطريق هو السبيل الممكن الوحيد . ولو اعتبرنا الأمر كذلك لأمكننا اعتبار الهزيمة عثرة على طريق كان يمكنه ان يؤدي في النهاية الى النصر ، ولكانت هذه الهزيمة درساً بقوي الافكار الثورية وسط الطبقة العاملة . وبداء على العكس ، عقم الاكتفاء بتقديم الدعم المالي لاضراب مهني حربي في أساليبه (رغم ثورية أهدافه وسياساته) ، وطويل بشكل ظهر معه في نهاية الأمر وكأنه بلا نتيجة . وأدى هذا الدعم المالي الى دفع الماء نحو طاحونة المجلس العام الذي بقي ينتظر بهدوء انتهاء الاضراب نتيجة الانهك ليثبت بأنه كان « على حق » . ومن الواضح أنه لم يكن من السهل الانتظار خلال عدة اشهر بلمب دور العميل . لذا كان المجلس العام في هذه الفترة الحرجة بحاجة لفنّاع أمام الجماهير : فوجد اللجنة الانكلو-روسية . وهكذا انقلبت الأمور المتعلقة بصراع طبقي حتى الموت بين رأس المال الانكليزي والبروليتاريا ، وبين المجلس العام وعمال المناجم ، الى قضايا خاصة بمناقشات ودية بين حلفاء يعملون داخل ائتلاف واحد (المجلس العام والقيادة النقابية الروسية) حول افضل الطرق في اللحظة الراهنة : وهل ينبغي اتساع سبيل الاتفاق ام سبيل الصراع الاقتصادي المنعزل . وانتهى الاضراب باتفاق محتوم ، اي انه حسم « المناقشة » الودية بشكل مأساوي لصالح المجلس العام .

وأدى الاتجاه الخاطئ ، الذي اخذته سياسة اللجنة الانكلو-روسية منذ البداية الى النهاية ، الى دعم المجلس العام وتقويته ومساعدته . كما ان روح التضحية التي ابداهها العمال الروس وساعدت على صمود الاضراب مالياً مدة طويلة لم تتحدم عمال المناجم أو الحزب الشيوعي الانكليزي ، ولكنها قدمت المساعدة للمجلس العام نفسه . وبعد اكبر حركة ثورية عرفتها انكلترا منذ « الشارتية » ترايد الحزب الشيوعي الانكليزي بشكل طفيف ، على حين ظهر المجلس العام أقوى ما كان عليه قبل الاضراب العام .

تلك هي نتائج هذه « المناورة الاستراتيجية » الفريدة من نوعها .
ولتبرير الفناد الذي أظهر للاستمرار في الائتلاف مع المجلس العام - لدرجة
الزحف فعلاً امامه خلال اجتماع برلين المخجل في نيسان ١٩٢٧ - كان اللجوء ،
مرة أخرى أو على الدوام إلى فكرة « الاستقرار » . إذا أن تأخر مجيء الثورة
يفرض علينا أن نتمسك حتى بأمثال بورسيل . إن هذه الحجة ، التي تبدو
بالنسبة لموظف سوفيتي أو لأي نقابي من نوعية ميلنيتشا نسكي حجة عميقة
للغاية ، هي في الحقيقة نموذج كامل للتجريبية العمياء زادت السكولاستيكية
إيغالاً في الخطأ . فإذا يعني « الاستقرار » إذا ما طبقنا هذا التعبير على الاقتصاد
والسياسة الانكليزيين وخاصة في مرحلة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ ؟ هل يعني نمو
القوى المنتجة ؟ أم تحسين الوضع الاقتصادي ؟ أم تزايد الأمل بالنسبة للمستقبل ؟
أم رفاه الجماهير المالية وهدوئها النسبيين ؟ انه لا يعني ذلك إطلاقاً . إن
الاستقرار المزعوم للرأسمالية البريطانية يعتمد اعتماداً كلياً على القوة المحافظة
للمنظمات المالية القديمة ، بكل ميولها واختلافاتها ، في عجاية ضعف وتردد
الحزب الشيوعي الانكليزي . ان الثورة ناضجة كل النضج على صعيد العلاقات
الاقتصادية والاجتماعية في انكلترا . والمسألة مطروحة من الناحية السياسية
فقط . إن قواعد الاستقرار الأساسية تتمثل في قيادات حزب العمال
والنقابات ، وهما مؤسستان تشكلان في انكلترا كلا كاملاً لا يتجزأ ، ولكنها
تتقاسمان العمل فيما بينها . وأدت الحالة الفكرية ، التي عاشتها جماهير العمال
خلال الاضراب العام ، لأن لا يلعب ماكدونالد وتوماس الدور الرئيسي في آلية
استقرار الرأسمالية ، وان يلعب هذا الدور كل من بوغ وبورسيل وكوك
وأضرابهم . انهم يعملون وتوماس يكمل عملهم . ودون بورسيل يفقد توماس
وبالدون كل نقاط استنادهما . إن « يسارية » بورسيل كاذبة ومراية
ومظهرية ، وهو يتآخى مع رجال الكنيسة مرة ومع البلاشفة مرة أخرى ،
أو مع كلا الطرفين في الوقت نفسه ، وهو مستعد على الدوام لا للتراجع فحسب
بل وللخيانة أيضاً : وهذا ما جعل منه أهم شكينة أوقفت مسيرة الثورة في

انكلترا . ان الاستمرار يعني البورسيلية . ونرى من هنا أية حافة نظرية
تبر عنها الانتهازية العمياء عندما تبرر تشكيل الكتلة مع بورسيل « باستقرار »
موهوم . ولكن قلب هذا « الاستقرار » كان يتطلب أول الأمر مهاجمة وهدم
البورسيلية . وفي مثل هذه الظروف فإن الحفاظ أمام الجماهير ولو على ظل من
التضامن مع المجلس العام يشكل جريمة نكراء وعيباً شنيعاً .

ان أفضل الاستراتيجيات معرضة لأن لا تقود الى النصر . ويمكن التحقق
من صحة خطة استراتيجية معينة بالتأكد من سيرها على خط التطور الحقيقي
للقوى الطبقية ، وتقديرها الواقعي لعناصر هذا التطور . وتأتي اقصى الهزائم
واكثرها ضرراً وعاراً - كالهزيمة المنشقة بالذات - من خطأ في تحليل قوى
الطبقات ، ومن تقليل قيمة العوامل الثورية ، ومن المبالغة بتقييم قوى الخصم .
ولقد كانت هزائنا في الصين وانكلترا من مثل هذا النوع .

ماذا كنا نتظر ان تقدم اللجنة الانكلو - روسية للاتحاد السوفيتي ؟
لقد اعطانا ستالين الجواب في يوليو (تموز) ١٩٢٦ في الاجتماع المشترك للجنة
المركزية والهيئة المركزية للمراقبة عندما قال :

« تتمثل مهمة هذه الكتلة [اللجنة الانكلو - روسية] في اعداد حركة
عريضة للطبقة العاملة ضد اية حروب امبريالية جديدة ، وضد كل تدخل
'يشن على بلادنا وبالأخص من قبل دولة من الدول الامبريالية الأوروبية
الكبيرة وخاصة انكلترا » .

ولكي يعلمنا ستالين ، نحن افراد المعارضة ، ان علينا ان نهتم بالدفاع عن
أول جمهورية عمالية في العالم ضد التدخل « (وكان علينا أن نتعلم في هذا
المضمار شيئاً كثيراً !) نراه يضيف :

« وما دامت النقابات الرجعية الانكليزية مستعدة لأن تشكل مع
النقابات الثورية في بلادنا ائتلافاً ضد الامبرياليين المعادين للثورة في بلدنا ،
فلم لا نوافق على تشكيل هذه الكتلة ؟ » .

لو كانت « النقابات الرجعية » مستعدة للصراع ضد امبريالياتها ، لما كانت

رجمية . ان ستالين لم يعد يتعرف على الخط الفاصل بين مفهومي الرجعي والثوري . وهو يصف ، روتينياً ، النقابات الانكليزية بالرجمية ، ولكنه يبني بعد ذلك اوهاماً يرثي لها حول « روحها الثورية » .
وبعد ستالين ، قامت لجنة حزينا في موسكو باعطاء الدروس لمال هذه المدينة فقالت :

« تستطيع اللجنة الانكلو - روسية أن تلعب ، وستلعب دون أي شك ، دوراً هائلاً في الصراع ضد كل انواع التدخل الموجة ضد الاتحاد السوفييتي . أنها 'تسمي مركز تنظيم القوى العالمية للبروليتاريا ، المناضلة ضد كافة محاولات البورجوازية العالمية لاثارة حرب جديدة' »^(١) .
ماذا كان ردّ المعارضة ؟

« كلما ازداد توتر الوضع الدولي كلما انقلبت اللجنة الانكلو - روسية إلى أداة بيد الامبريالية البريطانية والعالمية » .
وتعرض مثل هذا النقد الموجه الى الآمال الستالينية المقودة على بورسيل ، الذي اعتبر الملاك الحارس للدولة العمالية ، لهجوم شديد ووصفه ستالين في الاجتماع نفسه بأنه « الانتقال من اللينينية إلى التروتسكية » .
« فوروشيلوف - هذا صحيح .
« صوت - ان فوروشيلوف قد ختم هذا القول بخاتمة .
« تروتسكي - سيكون دل هذا من حسن الحظ مذكوراً في التقرير المختزل .

نعم أن كل هذا موجود في التقرير المختزل لاجتماع يوليو (تموز) الذي تجرأ خلاله بعض الانتهازيين المميان ، الفظيّن ، والحادعين ، على اتهام المعارضة بالانزامية » .
ان هذا الحوار الذي اضطرتت على الاعتماد عند تقديمه على مقال قديم كتبته

(١) اطروحات لجنة موسكو .

تحت عنوان : « ماذا كنا ننتظر وعلام تم الحصول ؟ » ، يعطي درساً استراتيجياً غنياً بالمعلومات بما لا يقاس بمحتويات النص الخاص بالاستراتيجية في مشروع البرنامج . ولا بد في المؤتمر السادس من تطبيقه على جميع القضايا التي طرحت على بساط البحث في السنوات الاخيرة . وسنرى عندئذ بشكل لا يقبل الجدل ان استراتيجية اللجنة التنفيذية للأمة الشيوعية وخاصة بعد عام ١٩٢٦ هي استراتيجية الكميات الخيالية ، والحسابات الخاطئة ، والاوهام حول العدو ، واضطهاد المناضلين الأكثر أمانة وصلابة : أي أنها استراتيجية الوسطية العفنة .

٩ -- حول الطبيعة المناورة للاستراتيجية الثورية

لا يفهم ، من النظرة الأولى ، لماذا يتجاهل مشروع البرنامج كلاً مشكلة « المناورة » و « مرونتها » في الاستراتيجية البلشفية . وهو لا يبحث من هذه المسألة الواسعة سوى نقطة واحدة هي : الاتفاقات مع البورجوازية المحلية في المستعمرات .

علماً بأن الانتهازية التي رسمت خلال المرحلة الاخيرة تعرجات متزايدة الحدة نحو اليمين كانت تعمل مسترة بشكل خاص وراء راية المناورة في الاستراتيجية . واطلق على كل رفض للعلول الوسط غير البدئية صفة نقص « المرونة » . وأعلنت المناورة المبدأ الأساسي للأكترية . وهكذا ناور زينوفيف منذ عام ١٩٢٥ مع راديتش ولافوليت ، ثم ناور ستالين وبوخارين بعد ذلك مع تشان كاي تشيك وبورسيل والكولاك ، وناور الجهاز في جميع الاوقات مع الحزب ، ويناور زينوفيف وكامينيف الآن مع الجهاز .

ومن خلال الحياة اليومية للبيروقراطية يظهر عدد كبير من الاخصائين بالمناورة ، يضم رجالاً لم يكونوا في يوم من الايام مناضلين ثوريين ، ولكنهم ينحنون الآن أمام الثورة بعد استلامها للسلطة . ويناور بورودين في كاتون

ورافيس في بيكين وبتروفسكي حول بحر المانش وبيير في الولايات المتحدة الأمريكية ، ويمكن ان نقوم بذلك أيضاً في جزر المحيط الهادي . وبناور مارتينوف عن بعد ولكن مناورته تشمل جميع أجزاء الأرض . ولقد تشكلت مفارز كاملة من الاكاديميين المناورين الشباب الذين يفهمون من المرونة البلشفية خصوصاً مطاطية تفلفهم . وخضوعهم . وتتمثل مهمة هذه المدرسة الاستراتيجية في محاولة الوصول بالمناورة الى كل مالا يمكن الوصول اليه إلا عن طريق القوة الثورية الطبقة . وكما كان الكيميائيون في القرون الوسطى يتجاهلون فشل الآخرين ويحاولون صنع الذهب من المعادن الأخرى ، فان استراتيجيي المناورة الحاليين يأملون مغالطة التاريخ . ومن الجلي ، أنهم غير استراتيجيين ، بل يبروقراطيين من جميع الحجم ، باستثناء الحجم الكبير . ولقد تصور بعضهم ، بعد أن رأوا كيف يقوم المعلم بحل المسائل الصغيرة ، انهم يملكون كل اسرار الاستراتيجية . هنا تكن كل عقيدة الخلفاء رجال الصف الثاني . وهناك آخرون تملوا سر التركيبات واقتنعوا بأن الاشياء الصغيرة تصنع المعجزات في بعض الحالات ، فاستنتجوا من ذلك ان التركيبات تصلح للاعمال الهامة كما تصلح لغيرها . ومع ذلك ، فجميع محاولات تطبيق التركيبات بأسلوب يبروقراطي لحل المسائل الكبيرة ، بحجة ان هذا الأسلوب اكثر « توفيراً » من الصراع الثوري ، أدت إلى هزائم مزرية . وهكذا أدت عقيدة التركيبات التي طبقها جهاز الحزب والدولة الى قصم ظهر الأحزاب الفتية والثورات الشابة . وخرج تشان كاي-تشيك و وان-تين-وي ، وبورسيل ، والكولاك منتصرين من كل المحاولات الرامية لهزيمتهم بأسلوب « المناورة » . ولا يعني هذا ان كل مناورة مرفوضة بصورة عامة ، أي أنها لا تتلاءم مع الاستراتيجية الثورية للطبقة العاملة . ولكن ينبغي أن نفهم بوضوح القيمة المساعدة الثانوية للمناورات التي ينبغي ان تستخدم بصرامة كوسائل ، بالنسبة للأساليب الاساسية للنضال الثوري . ولا بد لنا من أن نفهم بشكل قاطع عجز أية مناورة عن حسم أية قضية كبرى . وقد تبدو التركيبات ملائمة لتحقيق النجاح في القضايا الصغيرة ،

ولكن هذا يتم دائما على حساب القضايا الهامة . وتساعد المناورة الصحيحة على حل الأمور ، بأن تؤمن كسب الوقت ، أو الحصول على أفضل النتائج بأقل تبديد للقوى . ولكن من المتمذر تحاشي الصعوبات الأساسية عن طريق المناورة .

ان التناقض بين البروليتاريا والبورجوازية تناقض أساسي . لذا فان محاولة لجم البورجوازية الصينية بناورات المنظمات أو الأشخاص ، والأعتقاد بأن هذا يجبرها على أن تتلام مع مخططات ناجمة عن التركيبات لا يعنيان استخداما للمناورة ، وانما يعنيان خداع النفس بشكل يدعو الى الازدراء رغم اتساع العملية وضخامتها . اننا لا نستطيع خداع الطبقات . فاذا نظرنا الى الأمور من زاوية تاريخية واسعة وجدنا أن هذا القول ينطبق على جميع الطبقات بلا استثناء ، وتزداد صحته بشكل خاص بالنسبة للطبقات المسيطرة والمالكة والمستغلة والثقفة . لأن خبرتها الواسعة في الحياة ، واحساسها الطبقي المرفه ، وأساليبها المتعددة في التجسس تجعل كل محاولة لخداعها أو الظهور أمامها بغير ما نحن عليه محاولة فاشلة لا تجر العدو إلى الفخ بل توقع الصديق في الشراك .

ان التناقض القائم بين الاتحاد السوفييتي والعالم الرأسمالي تناقض أساسي لا يمكن تحاشيه بالمناورات . ويمكننا ان نطيل وقفة من الوقفات ، ونكسب بعض الوقت ، إذا ما قدمنا لرأس المال تنازلات واضحة ومكشوفة بصراحة ، واستثمرنا التناقضات القائمة بين مختلف فروعه ، وذلك ضمن شروط محددة لا في جميع الظروف والأحوال . أما الاعتقاد بإمكانية « تحييد » البورجوازية العالمية قبل بناء الاشتراكية - أي الهروب من التناقضات الأساسية بفضل المناورات - فهو يعني خداع النفس بشكل فادح والمخاطرة برأس الجمهورية السوفييتية . والثورة العالمية وحدها قادرة على تخليصنا من التناقضات الأساسية .

ويمكننا القيام بالمناورة بتقديم التنازلات للعدو ، أو بالاتفاق مع حليف

مؤقت ومشكوك به ، أو بالقيام بتراجع مدروس اللحظة الملائمة حتى لا يتمكن العدو من سحق كبد قوانا ، أو بالمناوبة بطرح المطالبات الجزئية والشعارات المدة لاثارة الانشقاق داخل معسكر الخصم . هذه هي الاشكال الرئيسية للمناورة . ويمكن ذكر اشكال اخرى ثانوية . إلا أن أية مناورة من المناورات ليست ، وذلك عائد لطبيعتها مجرد ذاتها ، سوى حادث مرحلي بالنسبة للخط الاستراتيجي الأساسي للصراع . ولكن المناورات التي جرت حول الكومينتانغ واللجنة الانكلو - روسية (يجب إبقائها دائماً أمام أعيننا ، كمبينات كاملة لمناورات منشفية لا بلشفية) تمت بشكل مخالف : إذ لم تعد المناورة في هذين المثالين حادثاً مرحلياً تكتيكياً بل تجاوزت ذلك لتصبح خطأ استراتيجياً ، أما المهمة الاستراتيجية الحقيقية (النضال ضد البورجوازية والاصلاحية) فقد تفتتت الى سلسلة من الوقائع المحدودة والثانوية التكتيكية ، طابعها الغالب زخرفي .

عندما ننفذ مناورة لا بد لنا من أن نضع دائماً في الحساب الاحتمالات الأولى ملائمة ، سواء كان ذلك بالنسبة للعدو الذي نقدم له التنازل أو بالنسبة للحليف شبه الموثوق الذي نعقد الإتفاق معه . وعلينا أن نتذكر دائماً بأن الحليف قد ينقلب في الغد الى عدو . وهذا صحيح حتى بالنسبة لحليف كالفلحين :

ويؤكد لينين أن علينا الاحتراس من الطبقة الفلاحية ، وتنظيم القوى بصورة منفصلة عنها ، والبقاء على استعداد للنضال ضدها إذا ما تصرفت بشكل رجعي أو مضاد للبروليتاريا^(١) .

ولا يتناقض هذا مع المهمة الاستراتيجية الكبرى للبروليتاريا والتي كانت لينين أول من درسها نظرياً وطبقها عملياً بعمق وعبقريّة : والتي تتلخص بتخليص الشرائح الفلاحية المستغلّة الدنيا من تأثير البورجوازية وجرحها الى جانب البروليتاريا . ولكن التحالف بين الفلاحين والبروليتاريا لم يأخذ في

(١) مؤلفات لينين ، الجزء السادس ، الصفحة ١١٣ - الطبعة الروسية .

التاريخ شكلاً نهائياً ، ولا يمكن أن يتحقق عبر مناورات متملفة ، أو دلع مبتذل ، أو خطب مشجبة . إن التحالف بين البروليتاريا والفلاحين مرتبط بالنسبة السياسية للقوى ، ويتطلب بالتالي استقلال البروليتاريا بالنسبة لجميع الطبقات . ولا بد أولاً من تثقيف الحليف . ويمكن تثقيف الفلاحين بأن نهتم اهتماماً عميقاً بكل حاجاتهم التاريخية التقدمية ، وبالتصرف حيالهم بعذر مطلق ودائم بغية النضال بلا هوادة ودون ضعف ضد كل ميولهم المعادية للبروليتاريا .

ولا بد من معرفة معنى واتجاه وحدود المناورة بكل وضوح ولا بد من نسبة التنازل تنازلاً ، والتراجع تراجعاً . إن المبالغة بتقييم التنازلات أو التراجعات التي 'نكثرت' على القيام بها لأقل ضرراً من تجاهلها أو الإقلال من قيمتها . أن من واجبنا أن نحافظ على بقطة الطبقة والحذر الدائم من معسكرنا نفسه ، لا أن نخدّر هذه الطبقة .

والحزب هو الأداة الأساسية لكل مناورة ، ولكل عمل تاريخي تقوم به الطبقة العاملة . ولكن لا يمكن اعتبار الحزب مجرد أداة طيعة بيد « سادة » المناورة . أنه أداة واعية ، تعمل من نفسها ، أنه بوجه عام التعبير الأعلى للنشاط الخاص للبروليتاريا . ولذا ينبغي أن يفهم الحزب بوضوح كل مناورة خلال إعدادها وتنفيذها . من البديهي أننا لا نقصد هنا أن يعرف الأوامر الدبلوماسية أو العسكرية أو التأمرية ، أي تقنية نضال الدولة البروليتارية أو الحزب البروليتاري العامل وسط النظام الرأسمالي . إن المقصود هو أن يعرف الخلفية السياسية للمناورة . إن التفسيرات التي 'تُعطي' بصوت منخفض بأن سير الأمور في فترة ١٩٢٤ - ١٩٢٨ كان مجرد مناورة كبيرة موجهة إلى الكولاك هي تفسيرات سخيفة ومجرمة . إن الكولاك لا يخدع فهو لا يحكم على الأمور من خلال الأقوال بل من خلال الأفعال ، والضرائب ، والأسعار . أنه يحسب الأمور بصورة مادية ملموسة . ولكن بوسعنا أن نخدع حزبنا وأن نضلل الطبقة العاملة . وليس هناك ما ينخر الفكر الثوري للحزب البروليتاري

مثل التراكيبات غير المبدئية ، خلال مناورات تتم من وراء ظهره .
إن أهم وأرسخ وأثبت قاعدة لا بد من تطبيقها في كل مناورة هي التالية :
لا تسمح لنفسك أبداً بدوبان أو خلط أو تشابك تنظيمك الحزبي مع تنظيم
حزب آخر ، مهما كان هذا الحزب « صديقاً » خلال الفترة الحالية . ولا تسمح
لنفسك أبداً اتخاذ خطوات تؤدي بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وبشكل
مكتشف أو سري ، الى الحاق حزبك بأحزاب أخرى أو منظمات طبقات
أخرى ، أو تحم من حرية عملك ، أو تجملك مسؤولاً ولو بصورة جزئية عن
خط التصرف السياسي لأحزاب أخرى . أخطر ان تخطط بين عملك وأعلامهم ،
ولا تترك يوماً أمام راياتهم .

ان أسوأ المناورات وأخطرها هي التي يقدّمها فراغ الصبر الانتهازي ، والرغبة
بتجاوز غزو الحزب والقفز عن المراحل التي لا مناص منها (هنا بالضبط حالة لا
يخوض فيها القفز) والتي يتم تنفيذها بربط المنظمات والعناصر المتباينة
بشكل سطحي وتخاذ وديبلوماسية ، بوسيلة التراكيبات والحيل . ومثل هذه
التجارب ، الخطرة دائماً ، تصبح مميتة بالنسبة للأحزاب الفتية الضعيفة .
ان الحكمة الاستراتيجية في المناورة أو المركة لا تكفي وحدها لتعديد
النتائج . ومن الطبيعي ان لا تحددها خدعة التراكيبات . ولا يأتي التحديد إلا
من ميزان القوى . ومن المعروف ان المناورة بشكل عام - حتى ولو كانت
صحيحة - تعرض الحزب الثوري الى خطر يزداد حجمه كلما كان هذا الحزب
فتياً أو ضعيفاً بالنسبة لاعدائه وحلفائه وانصاف حلفائه . ولذا - وهذه هي
أهم النقاط بالنسبة للأمية الشيوعية - فان الحزب البلشفي لم يبدأ عمله أبداً
بالمناورات ، ولم يعتبرها علاجاً لكل داء ، ولم يلجأ اليها الا عندما انفرس
بعمق داخل الطبقة العاملة ، وصلب عضده سياسياً ، ونضج من الناحية
الايدولوجية .

وأخطر ما في الأمر ان خلفاء الاستراتيجية البلشفية يطرحون المرونة وروح
المناورة أمام الأحزاب الشيوعية الفتية وكأنها لبسبب الاستراتيجية ، وهم

يعمدون الأحزاب بذلك عن محورها التاريخي ومبادئها الأساسية ، وكثيراً ما يطبقون تركيبات تشبه عدو السنجاب في قفصه . ولم تكن المرونة يوماً الصفة الأساسية البلشفية (ولا ينبغي أن تكون اليوم كذلك) . ان البلشفية لم تنصف إلا بحزم فولاذي . وكان أعداؤها وخصومها ينتقدون هذه الصفة - التي كانت البلشفية تفخر بها - بالذات . والبلشفية بعيدة كل البعد عن التفاؤل ، الساذج وتسم بالتحفز وعدم التساهل والانتباه والحذر الثوري والصراع في سبيل كل بوصة من استقلالها : من هنا يجب ان تبدأ الأحزاب الشيوعية في الشرق والغرب . ان عليها أن تكتسب حق اجراء المناورات الكبيرة بأن تبدأ بإعداد الامكانيات المادية والسياسية اللازمة لتنفيذها ؛ وما هذه الامكانيات سوى : القوة ، والصلابة ، والحزم في اختيار الوسائل المستخدمة من قبل منظمتها .

ان المناورات المشفية المنفذة حول الكومينتانغ والمجلس العام هي مناورات مجرمة لأنها سقطت على كواهل الشيوعيين في الصين وانكلترا قبل ان يصلب عودهم . ولم تؤد إلى هزيمة الثورة والطبقة العاملة فحسب ، بل اثرت على الأحزاب الشيوعية الفتية ، أداة الصراع المقبل لأساسية ، وأضعفتها وخربتها . كما أدخلت في الوقت نفسه عناصر تثبيط المهم سياسياً داخل الحزب الشيوعي السوفييتي (البلشفي) ، أقدم أحزاب الأهمية الشيوعية .

ويقف فصل المشروع الخاص بالاستراتيجية صامناً أمام موضوع المناورة ، أي أمام حصان القتال الذي آثرت القيادة امتطائه خلال السنوات الاخيرة . وقد تقول بعض الانتقادات المتساهلة ان هذا الصمت يبقى في حد ذاته عملاً جيداً . ولكنها ترتكب بذلك خطأ كبيراً . فلقد اظهرنا من قبل وعبر سلسلة من الأمثلة ، كما سنبرهن فيما بعد ، ان مشروع البرنامج يتصف بالمناورة بمغناها السيء . ويقوم المشروع بالمناورة حول الحزب فيخفي بعض نقاط ضعفه مستتراً وراء لينين ، ويخفي البعض الآخر مفضلاً الصمت . وهو يتجنب بهذا الشكل مسألة استراتيجية المناورات . وليس من الممكن الاقتراب من هذا الموضوع حالياً دون ذكر التجربة الاخيرة في الصين وانكلترا . وتكفي الإشارة إلى روح

الناورة كما تذكر صور تشان كاي-تشيك وبورسيل . وهذا ما لا يوده واضعو
الشروع . انهم يفضلون الصمت أمام موضوعهم المفضل وترك يسدي قيادة
الأممية الشيوعية حرة . ولكننا لا نستطيع احتمال هذا الصمت . ولا بد من
تقييد يدي الأخصائين بالتركيبات والمرشحين لمثل هذا الاختصاص . هذه هي
وظيفة البرنامج ، فان لم يفعل ذلك كان عديم الفائدة .

لقد كان على فصل الاستراتيجية ان يطرح القواعد الأساسية التي تعرف وتحدد
الناورة ، أي الوسيلة المساعدة المستخدمة ضد العدو الطبقي خلال الصراع
الثوري الذي لا يمكن ان يكون إلا صراعاً حتى الموت . ويمكن صياغة
القواعد المذكورة أعلاه ، والمبينة على تعامل ماركس ولينين ، بشكل أكثر
إيجازاً ودقة . ولكن لا بد من ادخالها في صلب برنامج الأممية الشيوعية .

١٠ - استراتيجية الحرب الأهلية

يتحدث مشروع البرنامج حول موضوع الإنتفاضة بشكل سريع فيقول :
« يخضع هذا الصراع لقواعد فن الحرب ، وهو يفترض خطة عسكرية ،
وانتصاف عامة القتال بالطابع الهجومى ، وتضحية بلا حدود ، وبطولة
البروليتاريه . .

ولا يذهب المشروع هنا بعيداً . بل يكفي باعادة ، موجزة ، لبعض
الملاحظات التي ابداهها ماركس . رغم ان لدينا خبرة ثورة أوكتوبر ، وهزائم
الثورات في هنغاريا وبافاريا ، وفشل الصراع في إيطاليا في عام ١٩٢٠ ،
والانتفاضة البلغارية في سبتمبر ١٩٢٣ ، والحركة الألمانية في عام ١٩٢٣ ، وحركة
استونيا في عام ١٩٢٤ ، والاضراب الإنكليزي العام في ١٩٢٦ ، انتفاضة العمال
في فيينا في عام ١٩٢٧^(١) ، والثورة الصينية الثانية في ١٩٢٥ - ١٩٢٧ . ان

(١) يشتر السكتب هنا الى يوم قام فيه عمال فيينا بفتنة بعد قرار قضائي استغرازي .

على برنامج الأممية الشيوعية ان يصف بنفس الواقعية والدقة الشروط الأولية الاجتماعية والسياسية للإنتفاضة ، والظروف والأساليب الاستراتيجية والعسكرية لتأمين نجاحها . وليس هناك ما يكشف سطحية هذه الوثيقة وصفتها الأدبية المجردة مثل قيام الفصل الخاص بالاستراتيجية الثورية بذكر كورنيليس وبعض الفيلبيين مثل أوراچ ، وهوبسون ، وج . د . ه كول ، دون أن ينظرمن الزاوية الاجتماعية ليصف استراتيجية البروليتاريا في العصر الامبريالي بصورة عامة ، ودون أن يحدد أساليب الصراع للاستيلاء على السلطة بناء على قاعدة مؤلفة من الوثائق التاريخية حية .

وفي عام ١٩٢١ ، وبعد التجربة المأساوية في المانيا ، أثرا الأمر من جديد ، وطلبنا من الأممية الشيوعية أن تطرح وتتفحص معضلات استراتيجية الإنتفاضة والحرب الأهلية بوجه عام وتكتيكها ، وقلنا في هذا الصدد ما يلي :

« علينا أن نقول بكل صراحة بأن كثيراً من الشيوعيين الغربيين الذين لم يتحرروا بعد من أساليب القدري السلبي في معالجة المعضلات الرئيسية للثورة يعتبرون قضية الإنتفاضة أمراً قليل الأهمية . وتمثل روزا لوكسمبورغ بكل جلاء ووضوح وعلى أفضل وجه هذا الأسلوب في رؤية الأمور . ويمكننا فهم موقفها من الناحية النفسية بسهولة ، ذلك لأنها تكوّنت ، على وجه التقريب ، خلال الصراع ضد الجهاز البروقراطي للاشتراكية - الديموقراطية والنقابات الالمانية . ولقد شرحت بلا كلل كيف كان هذا الجهاز يخنق مبادرة البروليتاريا . ولم تكن تجد مخرجاً من هذا الوضع ، وباب الخلاص والنجاة إلا في دفعة عنيفة تقوم بها الجماهير تكتسح كل حواجز ودفاعات البروقراطية الاشتراكية - الديموقراطية . فأصبح الاضراب العام الثوري الذي يفيض على كل ضفاف المجتمع البروجوازي بالنسبة لها مرادفاً للثورة البروليتارية . ولكن مهما كان الاضراب العام قوياً فانه عاجز عن حل معضلة السلطة ، وهو يقتصر على طرح المعضلة . والإستيلاء على السلطة لا بد من الاعتماد على الاضراب العام مع الاعداد للإنتفاضة . ويدفعنا

تطور روزا لوكسمبورغ كله الى الاعتقاد بأنها قبلت بذلك في نهاية الأمر . ولم تكن عندما أخرجت من الصراع قد قالت كلمتها الأخيرة أو ما قبل الأخيرة . علماً بأن الحزب الشيوعي كان ما زال يضم من وقت قريب تياراً قوي جداً من القدرية الثورية : وكان يقال بأن الثورة مقبلة تقترب ، وانها ستحمل لنا الانتفاضة وتمنحنا السلطة . أما الحزب ... فان دوره في تلك اللحظة هو القيام بالتحريض وانتظار النتائج . وفي مثل هذه الظروف يؤدي طرح موضوع الانتفاضة طرحاً مباشراً إلى انتزاع الحزب من سلبية وقدريته ، ووضعه أمام المعضلات الرئيسية للثورة ، وخاصة قضية التنظيم الواعي للعصيان الذي سيطرده العدو من السلطة^(١) .

« اننا نكرس كثيراً من الوقت والجهود لدراسة كومونة باريس عام ١٨٧١ على الصعيد النظري ، ونتجاهل صراع البروليتاريا الألمانية الفنى بتجربة ثينة في الحرب الأهلية . كما أننا لا نهتم أبداً بثورة سبتمبر الأخيرة في بلغاريا . والأغرب من ذلك أيضاً هو أننا نتصرف وكأننا وضعنا تجربة أوكتوبر على الرف ... »

« ان علينا أن ندرس بكل عناية أحداث أوكتوبر ، فهي الثورة البروليتارية الوحيدة التي انتصرت حتى الآن . وعلينا أن نحدد التوقيت المتتابع لأحداثها الاستراتيجية والتكتيكية . لننظر كيف كانت الأحداث تتعاقب وتتسع موجة اثر أخرى وما كانت انعكاسات ذلك داخل الحزب والسوفيئات وفي اللجنة المركزية والتنظيم العسكري . وماذا يعني التردد داخل صفوف الحزب ؟ وما كانت أهميته النسبية في الإطار العام للأحداث ؟ وماذا كان دور التنظيم العسكري ؟ هذا عمل فائق الأهمية . ومن الجريئة تأخيرها إلى وقت لاحق^(٢) . »

(١) تروتسكي ، من خطاب ألقى في اجتماع قيادة الهيئة العلمية العسكرية في ٢٩ يوليو (نوز) ١٩٢٤ ، ونشرته صحيفة برافدا في ٦ سبتمبر (أيلول) ١٩٢٤ .
(٢) المرجع نفسه .

« فإذا تضمن هذه المهمة ؟ انها تتضمن انشاء مجموعة قوانين شاملة ، أو دليل ، أو كتاب ، أو أنظمة تتعلق بمشكلات الحرب الأهلية ، أي قبل كل شيء بالانتفاضة ، التي تمثل لحظة الحرب الأهلية الحاسمة . ولا بد من اعداد جدول يبين الخبرة المكتسبة وتحليل الظروف المحيطة ، وفحص الاخطاء ، وإظهار أكثر العمليات صحة ، واستنباط الاستنتاجات اللازمة . فهل يمكننا بذلك أن نغني العلم ، أي معرفة قوانين التطور التاريخي ، أم أننا نثري بهذا العمل الفن كمجمل قواعد العمل المستقاة من التجربة ؟ انني أعتقد بأن العلم والفن سيستفيدان . ولكن هدفنا عملي بحت : انه اثراء الفن العسكري الثوري .

« ولا شك في أن « الانظمة » العسكرية من هذا النوع سيكون بناؤها معقداً جداً . ولا بد لنا قبل كل شيء من أن نكشف الخطوط المميزة للظروف المسبقة التي لا غنى عنها لاستيلاء البروليتاريا على السلطة . ونبقى هنا داخل مجال السياسة الثورية : ان الانتفاضة ، ولا شك ، استمرار للسياسة بوسائل خاصة . وعلى تحليل الظروف المسبقة أن يأخذ الانماط المختلفة للبلدان بعين الاعتبار . فهناك بلاد يتألف معظم سكانها من البروليتاريا ، وتشكل في بلاد أخرى أقلية لاتذكر ، على حين يسود الفلاحون فيها بشكل مطلق . ثم نجد بين هذين القطبين بلاداً من نمط متوسط . ولذا لا بد لنا عند وضع أسس هذه الدراسة من أن نضع نصب أعيننا وجود ثلاثة « انماط » من البلدان هي : النمط الصناعي والزراعي والمتوسط . وعلى المقدمة (التي تدرس الشروط المسبقة للثورة) ان تدرس بالضبط خصائص كل نمط من هذه الانماط وان تنظر الى التحليل من زاوية الحرب الأهلية . اننا ننظر الى الإنتفاضة من وجهة نظر مزدوجة : تدرسها الزاوية الأولى كمرحلة محددة من المسيرة التاريخية ، وانعكاس دقيق للقوانين الموضوعية المتعاقبة بالصراع الطبقي . على حين تدرسها الزاوية الثانية من وجهة نظر ذاتية

أو فعالة تبحث كيف يمكن اعدادها وتنفيذها لتأمين النصر بأكبر ضمانة ممكنة^(١).

وفي عام ١٩٢٤ قام عدد من الاشخاص المجتمعين حول « هيئة العلوم العسكرية » بعمل جماعي بغية اعداد التعليمات اللازمة للحرب الأهلية ، أي تحضير دليل ماركسي مخصص لمضلات المجاهدة المباشرة بين الطبقات ، الكفاح المسلح من أجل الديكتاتورية . ولكن هذا العمل لم يلبث ان اصطدم بمقاومة الأمية الشيوعية (وكانت هذه المقاومة جزء من مجمل الصراع ضد التروتسكية المزعومة) . ثم توقف العمل نهائياً . ومن الصعب تصور تصرف اكثر طيشاً وأشد اجراماً . ان قواعد الحرب الأهلية ، بفهمها كما سبق وقلنا ، لمي في عصر التحولات المفاجئة جزء ينبغي ان يعرفه كل كادر ثوري ، فكيف بقيادة الاحزاب . وعلى الجميع أن يدرسوا هذه القواعد باستمرار ، وعلى كل فرد ان يقارنها مع التجربة الخاصة ببلاده . لأن هذه الدراسة وحدها قادرة على حمايته من الملح والاستسلام في اللحظات التي تتطلب الشجاعة والقدرة على اتخاذ القرارات ، كما انها وحدها تؤمن عدم وقوعه فريسة للغفارة في الفترات التي تتطلب الحذر والاحتياط .

فلو كانت مثل هذه القواعد موجودة في الكتب ، التي ينبغي ان يدرسها كل شيوعي محببة قائل الجديدة التي يدرس بها أفكار ماركس وإنجلز ولينين الأساسية ، لما وقعت هزائم مشابهة لهزائم السنوات الأخيرة (وخاصة انقلاب كانتون الذي نفذ بنهوتر صياني) التي لم تكن أبداً حتمية . ويتحدث مشروع البرنامج عن هذه المسائل ببضعة أسطر وإنجلز يشبه الذي يعالج به موضوع الغاندية في الهند . من الجلي انه ليس على أي برنامج ان يتوغل في التفاصيل ، ولكن عليه أن يطرح المعضلة بوضوح ، وأن يقدم معطياتها الأساسية ، معتمداً على أهم النجاحات والأخطاء .

(١) المرجع نفسه .

ونحن نرى أن على المؤتمر السادس ، بمغزل عن هذه المهمة ، ان يتخذ قراراً خاصاً يكلف فيه اللجنة التنفيذية بدراسة قواعد الحرب الأهلية بشكل يتم فيه إظهار وتلخيص التعليمات الخاصة بهذا الموضوع والمبنية على التجربة الماضية للاتصارات والهزائم .

١١ - مسائل النظام الداخلي للحزب

تعتبر الباشقية ان مسائل التنظيم مرتبطة ارتباطاً لا يفصم بقضايا البرنامج والتكتيك. ولكن مشروع البرنامج لم يلمس هذا الموضوع إلا بشكل عابر عندما يذكر ضرورة « النظام الثوري الأشد صرامة في المركزية الديمقراطية » . وهذه هي الصيغة الوحيدة التي يحددها النظام الداخلي للحزب ، بوصفها صيغة جديدة تماماً . اننا نعرف ان هذا النظام مبني على اسس المركزية الديمقراطية ، وهي أسس تؤمن للحزب نظرياً (كما اثبتت التطبيقات العملية ذلك) الامكانية التامة للنقاش ، والنقد ، وإظهار عدم الرضى ، والاختيار والمغزل ، وتضمن مع ذلك انضباطاً فولاذياً تشرف عليه قيادة منتخبة وقابلة للتبديل . فإذا كنا نفهم كلمة الديمقراطية على انها سيطرة الحزب على كل أجهزته ، فإن المركزية تعني الانضباط الواعي والموضوع بدقة والمحافظة على قدرة الحزب القتالية . ولكنهم يضعون الآن ، فوق هذه الصيغة التي تحدد النظام الداخلي والتي أكدت تجربة الماضي صحتها ، اضافة جديدة هي : « النظام الثوري الأشد صرامة » . وهكذا فان الحزب لم يعد بحاجة إلى مركزية ديمقراطية فحسب ، بل يحتاج الى نظام ثوري ما داخل المركزية الديمقراطية . وتمطي هذه الصيغة للفكرة الجديدة قيمة خاصة ، وتضعها فوق المركزية الديمقراطية ، أي فوق الحزب .

فماذا يعني اذن هذا النظام الثوري - والأشد صرامة - الذي يمين على الديمقراطية والمركزية بأن واحد ؟ أنه يتعلق بجهاز حزبي غداً مستقلاً ، أو

أنه يهدف الى الاستقلال عن الحزب ، ببيروقراطية تعتبر وجودها هدفاً في حد ذاته ، وتسهر على تأمين « النظام » دون أن تهتم بقواعد الحزب العريضة ، وتلغي ارادة الحزب وتعارضها اذا تطلب « النظام » ذلك وتزدرى الأنظمة ، وتؤجل المؤتمرات ، وتقلبها إلى وهم .

ومنذ أمد بعيد وبطرق مختلفة ، اتجه فكر الجهاز نحو صيغة « النظام الثوري » هذه . ومنذ سنتين اقترح ممثلو قيادة الحزب الأكثر مسؤولية سلسلة من التعاريف الجديدة للديموقراطية داخل الحزب ، ويمكن إرجاعها إلى القول بأن الديموقراطية والمركزية تعنيان ببساطة الخضوع للأجهزة التسلسلية العليا . وقد نمت كل الممارسة بقوة في هذا الاتجاه . ولكن المركزية التي ترافقها ديموقراطية فارغة مكثومة الأنفاس لا تعني سوى المركزية البيروقراطية . ومن الجلي ان « نظاماً » من هذا النوع 'مكره على الاختفاء وراء اشكال طقوس الديموقراطية ، وهو يطرأها بتعاميم وتعليقات فوقية لا تخص ، ويأمرها « بالنقد الذاتي » تحت تهديد المادة ٥٨^(١) ، ويؤكد لها بأن ما يصيبها من غالفات واضرار لا يأتي من المركز القيادي بل من « المنفذين » ، وماذا يمكن تطلبه من هؤلاء عندما يكون كل « منفذ » مديراً لكل من هم دونه رتبة ؟ .

وهكذا فان الصيغة الجديدة ، التي لا تتمتع بأي تماسك على الصعيد النظري ، تؤكد من خلال جدتها وعدم تماسكها بأن الغاية منها ارضاء بعض التطلمات الناضجة ، وتكرس الجهاز البيروقراطي الذي أوجدها .

وترتبط هذه المسألة ارتباطاً وثيقاً بموضوع التكتلات والتجمعات . فعندما يطرح موضوع ما على بساط البحث والنقاش « وعندما يكون هناك اختلاف في وجهات النظر ، تقوم القيادة والصحافة الرسمية في الاتحاد السوفيتي ، وصحافة

(١) تتعلق المادة ٥٨ من قانون الجزاء السوفيتي بجرائم النشاطات المضادة للثورة ، والرجعة ضد ائدولة السوفيتية . ولقد استخدمت هذه المادة ضد الشيوعيين الذين عارضو سياسة القيادة الساليشية .

الأممية الشيوعية بكل فصائلها بحرف النقاش واعتباره من صلب قضية التكتلات والتجمعات . ولا يمكن تصور الحياة الفكرية للحزب دون تجمعات مؤقتة على الصعيد الإيديولوجي . وليس هناك من اكتشف وسيلة أخرى للمعل حتى الآن . ولقد برهن كل من حاول ذلك على أن وصفته لا تؤدي إلا الى خنق الحياة الفكرية في الحزب .

وما لا شك فيه ان التجمعات « ضرر » كالاختلافات في وجهات النظر . ولكن هذا الضرر عامل مكوّن ضروري لحركة الجدل التي تقود تطور الحزب ، بقدر ضرورة الديقان لحياة الجسم البشري .

بيد ان تحول التجمعات الى تكتلات منظمة ومغلقة على نفسها ضرر اكبر بكثير . ويمكن فن قيادة الحزب في توقع مثل هذا التحول ومنعه . ولا يمكن التوصل الى ذلك بمجرد المنع ، ولا أدل على ذلك من تجربة الحزب الشيوعي السوفييتي . ففي فترة انعقاد المؤتمر العاشر ، وبينما كان عصيان كرونشتات وانتفاضات الكولات تهدد ، توصل لينين إلى إقرار قرار يمنع التكتلات والتجمعات . ولم يكن المقصود بالتجمعات المبول المؤقتة التي تتشكل بصورة محتومة داخل حياة الحزب ، وإنما التكتلات بحد ذاتها ، عندما تحاول الظهور بمظهر التجمعات . وفهمت قاعدة الحزب بكل وضوح الخطر المبيت الجاثم في تلك اللحظة فدعت قائدها بأن أخذت قراراً قاسياً حازماً في شكله: منع التكتلات والتجمعات^(١).

(١) كان قرار المؤتمر العاشر القاضي بمنع تشكيل التكتلات المنظمة داخل الحزب البلشفي ، والذي استخدمه ستالين فيما بعد لقمع كل معارضة ، تديراً استثنائياً اتخذ في ظروف خطيرة كان عصيان كرونشتات قد انفجر منذ أمد قريب ، وكاد الحزب ان يتحول الى اتحاد تجمعات إيديولوجية تعمل بمنزلة بعضها عن البعض الآخر- ولم يكن هذا القرار يعني ابداً منع المعارضة ، وهو يقول مثلاً :

« ينبغي على جميع تنظيمات الحزب ان تعمل جاهدة كما تتم الانتقادات الضرورية تماماً لأخطاء الحزب ، وتحليلات اتجاهه العام ، وكل تقديرات تجربته العملية ، وكل مراقبة لتنفيذ مقرراته ووسائل اصلاح اخطائه ... الخ ، داخل اجتماعات تضم كل اعضاء الحزب لا عبر مجموعات منفصلة لها برامج خاصة . ولهذا فان المؤتمر يقرر اصدار نشرة خاصة بالنقاش ونشرات دورية خاصة ... » ←

ولكن الحزب كان يعلم تمام العلم بأن اللجنة المركزية بقيادة لينين هي التي ستؤهل هذه الصيغة وهذا ما يضمن منع كل تجاوز في استخدام السلطة (انظر وصية لينين) . وكان الحزب يعرف بأنه قادر على دراسة التجربة المكتسبة وادخال التعديلات الضرورية من خلال المؤتمر الذي سيعقد بعد عام على وجه التحديد ، أو بعد شهر إذا شاءت الأعضاء ذلك . لقد كان قرار المؤتمر العاشر تدبيراً حاسماً يفرضه الوضع الحرج الذي يعيشه الحزب الحاكم ، وفي وقت كان الحزب يقوم فيه بانعطاف خطير للانتقال من شيوعية الحرب الى السياسة الاقتصادية الجديدة . ولقد بررت الاحداث كلياً فيما بعد هذا التدبير الحاسم ، لانه جاء مكملاً لسياسة صحيحة ذكية انتزعت القاعدة من كافة المجموعات التي تشكلت قبل الانتقال الى السياسة الاقتصادية الجديدة .

ولكن قرار المؤتمر العاشر حول التكتلات والتجمعات ، والذي كان يتطلب حتى في فترة صدوره تأويلاً وتطبيقاً أدبياً ، لا يشكل مبدأً مطلقاً يعيش في معزل عن البلاد والوضع والعصر ، ويسيطر على جميع متطلبات الحزب الأخرى خلال تطوره .

وبعد غياب لينين ، تمسكت قيادة الحزب بوجهة نظر شكلية حول قرار المؤتمر العاشر الخاص بالتكتلات والتجمعات ، كما تدافع عن نفسها ضد كل انتقاد . فخنقت الديمقراطية في داخل الحزب بشكل متدرج ، وغاب عن

وبالإضافة الى ذلك ، فقد قارم لينين فكرة تعديل قدمها ريزانوف الذي كان يود منع « الانتخابات للمؤتمر على اساس البرامج » ، وقال في هذا الصدد :
« ... فإذا ما ظهرت اختلافات جذرية حول مسألة ما ، فائناً لا نستطيع حرمان أعضاء اللجنة المركزية من حقهم في التوجه للحزب ... ولا يستطيع المؤتمر الحالي بأي حال من الاحوال وبأي شكل كان ان يقرر الانتخابات للمؤتمر القادم . وماذا نفعل اذا ما ظهرت مواضيع كمعادمة بريست - ليتوفسك مثلاً ؟ وهل يمكننا ضمان عدم ظهور مثل هذه المواضيع ؟ انثالا نستطيع تأكيد ذلك . ومن المحتمل في مثل هذه الحالة ان يكون من الضروري اللجوء الى الانتخابات على اساس البرامج . »

بها في الوقت نفسه الهدف المباشر المتمثل في إلغاء العقلية التكتلية . ولم تكن المهمة فعلاً منع التكتلات ، بل كانت التوصل إلى عدم وجودها . ومع هذا لم تجتج العقلية التكتلية الحزب وتحطم وحدته بمثل اللفظية التي فعلتها بعد ان ترك لينين سدة القيادة . ولم نعرف من قبل فترة كالرحلة الحاضرة سادت فيها وحدة الحزب المزيفة بنسبة ١٠٠ ٪ ، ذلك التمويه لأساليب خفق حياة الحزب .

لقد تشكل تكتل الجهاز الذي كان يخفي نفسه عن الحزب الشيوعي السوفييتي (البلشفي) قبيل المؤتمر الثاني عشر . قد اعتمد هذا التكتل في وقت لاحق منظمة على غرار « الكاربوناري » ، لها لجنتها المركزية غير الشرعية « القيادة السباعية »^(١) ، ونشراتها وعلاؤها وشيفرتها ، الخ . وهكذا خلق جهاز الحزب في داخله نظاماً مغلقاً على نفسه لا يخضع للمراقبة ، ولا يملك الامكانيات الكبيرة التي يقدمها الجهاز فحسب بل يملك امكانات الدولة ايضاً ، ويقلب حزباً جماهيرياً الى اداة مهمتها اخفاء كل مناورات المتأمرين .

ولكن تزايد قدرة هذا الجناح المتوقع من الجهاز على التهرب من مراقبة جماهير الحزب يؤدي الى تزايد التفتت الى تكتلات ، والى اتسامة بالخطورة والعنف ، لا على صعيد القاعدة فحسب ولكن داخل الجهاز نفسه . بما أن سيطرة الجهاز على الحزب - وهي سيطرة موجودة منذ المؤتمر الثاني عشر - قد غدت سيطرة كاملة بلا حدود ، فإن حل الاختلافات التي تخلق داخل الجهاز نفسه يصبح متعذراً : لأن دعوة الحزب الى تقديم الحل الصحيح تعني اخضاع الجهاز له من جديد . كما ان حسم الموضوع الذي يجري الجدل حوله باستخدام اساليب الديموقراطية داخل الجهاز ، اي بعد سؤال عناصر التكتل السري ، عمل لا

(١) خلال الصراع ضد تروتسكي قام ستة من اعضاء الكتب السياسي هم : زينوفيف وكامنييف وستالين وبوخارين وفوروشيلوف وكالنين بتشكيل جناح مع كروبينشيف رئيس لجنة المراقبة المركزية . ثم كشف زينوفيف وكامنييف وجود هذه الكتلة « القيادة السباعية » في اجتماع اللجنة المركزية في يوليو (تموز) ١٩٢٦ .

لا يمكن ان تقوم به إلا الجماعة التي تملك الاكثريّة داخل الجهاز . ويكون من نتيجة ذلك ان تتشكل مجموعات جديدة داخل التكتل المسيطر . وهي لا تحاول الحصول على الاكثريّة داخل الجهاز بقدر ما تحاول الحصول على نفاط استناد داخل مؤسسات الدولة . اما الاكثريّة في مؤتمر الحزب فيتم تحقيقها بصورة آلية طالما ان بالإمكان دعوة المؤتمر في اللحظة الأكثر ملائمة واعداده كما يرد . وهكذا تتفاقم عملية اختلاس السلطة من قبل الجهاز . وهذا هو أكبر الاخطار التي تتهدد الحزب وديكتاتورية البروليتاريا .

وبعد وصول الحملة الأولى « ضد التروتسكية » في ١٩٢٣ - ١٩٢٤ إلى أقصى مداها بفضل التكتلات والجهاز ، ظهر شرح عميق داخل التكتل السري الخاضع « للقيادة السباعية » . وكان السبب الرئيسي لذلك كامنًا في نقمة الطليعة البروليتارية في لينينغراد على الانزلاق الذي بدأ يظهر بالنسبة للقضايا الدولية ، ومعضلات الحياة الداخلية في البلاد . وفي عام ١٩٢٥ كان العمال المتقدمون في لينينغراد يتابعون العمل الذي بدأت به طلائع البروليتاريا في موسكو في عام ١٩٢٣ . ولكن هذه الميول الطبقيّة العميقة لم تستطع الظهور بشكل مكشوف داخل الحزب ، واكتفت بالانمكاس وسط الصراع الحفي الذي دار في تكتل الجهاز .

وفي ابريل (نيسان) ١٩٢٥ عمّت اللجنة المركزية في طول البلاد وعرضها نشرة 'تكتذب' فيها الشائعات المنتشرة ، حسب ادعائهم ، بواسطة «التروتسكيين» (١١) والقاتلة بأنه كان في داخل النواة « اللبنيّة » (اي وسط الزمرة التكتلية السباعية) بعض الاختلافات حول موضوع الفلاحين . وكانت هذه النشرة الوسيلة الوحيدة التي عرف بواسطتها عدد أكبر من الاطارات الحزبية عن وجود هذه الاختلافات ، الأمر الذي لم يمنع القياديين من الاستمرار في خداع الحزب والادعاء بأن « المعارضة » تخرب وحدة « حرس لينين » . وكانت هذه الدعاية في أوجها عندما طرح المؤتمر الرابع عشر على الحزب الاختلافات

لاوجوده بين جزئين من التكتل الحاكم ، وهي اختلافات غير واضحة المعالم ، ولكنها عميقة نظراً لامتساحها الطبقية . وكانت منظمات موسكو ولينينغراد وهما قلعتا الحزب الاساسيتين ، قد اتخذت في مؤتمراتها التي سبقت المؤتمر الرابع عشر مقررات متعارضة بشكل مباشر ، وأخذت مقررات مؤتمرات لينينغراد وموسكو بالاجماع . وفسرت موسكو هذه المعجزة الخاصة « بالنظام الثوري » بالقمع الذي يمارسه الجهاز في لينينغراد ، على حين ردت لينينغراد هذا الاتهام الى موسكو . وكان هناك حاجزاً مانعاً يفصل بين منظمات المدينتين ! ولقد كانت الوحدة بنسبة ١٠٠ ٪ في كلتا الحالتين دليلاً على غياب الحزب ، في وقت كان الأمر يتعلق بمواضيع أساسية تخص وجوده ، وكان الجهاز هو الذي يقرر .

ووجد المؤتمر الرابع عشر نفسه مضطراً لتجاوز الاختلافات الجديدة التي ظهرت حول معضلات اساسية ، واعداد التشكيل الجديد للقيادة ، مع الاختفاء خلف ظهر الحزب الذي لم يؤخذ رأيه من قبل . ولم يتمكن المؤتمر إلا ان يتخلى مباشرة عن إيجاد هذا الحل ، وكلف بذلك تسلياً إدارياً تم اختياره بعناية من بين املاء سر الحزب . وبهذا وضع المؤتمر الرابع عشر وتداً جديداً على طريق تصفية ديموقراطية الحزب ، التي تتم بفضل اساليب حفظ « النظام » ، اي حسب إرادة تكتل خفي من تكتلات الجهاز . وترجع اشكال الصراع التالي إلى البارحة فقط . ويقتصر فن التكتل الحاكم على وضع الحزب في كل مرة أمام قرار متخذ مسبقاً ، ووضع لا يمكن اصلاحه ، وأمر واقع لا مفر منه .

ولم تؤد هذه المرحلة ، المتقدمة ، من مراحل « النظام الثوري » الى تصفية التجمعات والتكتلات . وعلى العكس ، فقد تزايدت التكتلات بعدها بشكل غير عادي ، وغدت العلاقات بينها اكثر توتراً بما لا يقاس سواء كانت ذلك وسط جماهير الحزب او في قلب الجهاز نفسه . وأصبحت العقوبات البيروقراطية المطبقة على « التجمعات » داخل الحزب قاسية أكثر فأكثر .

والمخطت البيروقراطية حتى سفالة ضابط من ضباط وراڤجيل^(١) والمادة ٥٨. وفي الوقت نفسه استمر وقوع تفككت جديد وسط الجناح الحاكم نفسه ، والتفتت . مستمر حتى الآن . وانا لنجد اليوم ايضاً كل مظاهر الوحدة الكاذبة ، والنشريات التي تؤكد إجماع القمة الكامل . والحقيقة ان الصراع الحفي الحاد الدائر بلا نتيجة ، وسط الاجهزة المغلفة للتكتلات ، يأخذ اليوم شكلاً متوقراً الى اقصى حد وتعتبر عنه بعض الظواهر المختلفة ، ويقود الحزب الى انفجار لا يعرف مداه .

هذه هي نظرية « النظام الثوري » وهذا هو التطبيق ، ولا بد أن تتحول مع الزمن الى نظرية الاختلاس وتطبيقاته .

بيد ان هذه الأمور لم تعد مقصورة ، منذ زمن بعيد ، على الاتحاد السوفيتي . ففي عام ١٩٢٣ اعتمدت الحملة ضد العقلية التكتلية على حجة تقول بأن الاجنحة هي اجنة احزاب جديدة ، وبأن ديكتاتورية البروليتاريا في بلد تحاصره الرأسمالية ، ويتألف معظم سكانه من الفلاحين ، لا يمكن ان تسمح بحرية الاحزاب^(٢) . ولا شك في ان هذه الفكرة بحد ذاتها صحيحة ، ولكنها تتطلب

(١) قبل انعقاد المؤتمر الخامس عشر بقليل اتمت المعارضة اليسارية بالتعاون مع ضابط سابق من ضباط الجنرال الابيض وراڤجيل . واستطاعت المعارضة ان تدفع الى فتح تحقيق حول هذا الموضوع . وانهى التحقيق الى اعتراف مينجينسكي رئيس الـ G. P. O. U. (منظمة من منظمات الامن) آنذاك بان هذا الضابط كان عميلاً ارسلته الـ G. P. O. U. ليقوم بدور المهرج وسط جماعة من المعارضة .

(٢) في هذه الفقرة كانت المعارضة اليسارية تتبنى فكرة الحزب الواحد في ديكتاتورية البروليتاريا ، علماً بان بعض الاجزاب ذات الصفة الاشتراكية عاشت بعد اكتوبر بشرعية فترة من الزمن . وكان الحزب الواحد نتيجة لظروف معينة لا نتيجة لتطبيق مبدأ . ولقد منع الحزب النشفي وعدد من المنظمات النادية بالاشتراكية عدة مرات . وكان مبرر الانهاء في كل مرة وجود ظروف تعرض السلطة السوفيتية للخطر الشديد .

وبما لا شك فيه ان المعارضة عانت خلال الصراع ضد البيروقراطية ضغطاً كبيراً قامت به هذه البيروقراطية الداعية الى وحدة الحزب ، والمؤيدة بحزم لفكرة القائلة بان ديكتاتورية البروليتاريا تقتضي « حزباً واحداً » . ثم قام تروتسكي بعد ذلك بالعمل ضد هذه الاقتراح وطرح شعار تعدد الاحزاب السوفيتية ، اي ضرورة الاعتراف بالاحزاب التي تطرح نفسها على صعيد علاقات الانتاج الجديدة .

(انظر كتاب « الثورة المدورة » - تروتسكي) .

كذلك سياسة صحيحة ونظاماً حزبياً ملائماً . إلا انه من الواضح ان طرح المسألة بهذا الشكل يعني التخلي عن فكرة مد مقررات المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي السوفييتي - الحزب الحاكم - لتشمل الاحزاب الشيوعية في الدول البورجوازية . ولكن للنظام البيروقراطي منطقة الذي يفترسه . فهو لا يقبل المراقبة الديموقراطية داخل الحزب السوفييتي ، ولا يسمح بها داخل الاممية الشيوعية التي تسيطر شكلياً على الحزب الشيوعي السوفييتي . ولهذا قلبت القيادة طريقها الغليظة الغادرة . في تطبيق قرار المؤتمر العاشر ، وجعلت منه مبدأ شاملاً ، علماً بأنه قرار يرجع إلى الظروف المحددة للاتحاد السوفييتي في تلك الفترة . لقد مددت القيادة حدود تطبيقه حتى شملت كافة المنظمات في العالم اجمع .

ان قوة البلشفية كامنة في انها تخلق تنظيماتها بعد ان تأخذ الوضع التاريخي المعوس بعين الاعتبار ، انها ترفض كل المخططات المتبسة . وعند الانتقال من مرحلة الى اخرى كان البلاشفة يعدلون بنية تنظيماتهم بشكل جذري . ولكننا نرى اليوم ان مبدأ «النظام الثوري» الواحد والوحيد هو المطبق ، في الوقت نفسه ، على الحزب القوي الذي يمارس ديكتاتورية البروليتاريا ، وعلى الحزب الشيوعي الالمانى الذي يمثل قوة سياسية هامة ، وعلى الحزب الشيوعي الصيني اللقي الذي جرفته دوامة الصراع الثوري فجأة ، وعلى المجموعة الدعاوية التي تشكل الحزب في الولايات المتحدة الامريكية . ويكفي ان يظهر في هذا الحزب الاخير شك حول الاساليب المفروضة من قبل زعيمه الوقي حتى تنزل العقوبات على رؤوس «المتشككين» مع اتهامهم بروح التكتل . ولقد طبقت جميع متطلبات «النظام الثوري» بشكل كامل على حزب شيوعي في شكل جهازاً سياسياً جينياً لا يملك اي ارتباط حقيقي مع الجماهير ، ولا يحمل اية خبرة قيادية ثورية أو صلابة نظرية ، فبدا وكأنه طفل في السادسة من عمره يرتدي درع ابيه .

يملك الحزب الشيوعي السوفييتي على الصعيد الايديولوجي خبرة ثورية

غنية . ولكن السنوات الاخيرة اثبتت بأنه هو كذلك لا يستطيع العيش يوماً واحداً بلا منقصات إذا ما اكتفى باستهلاك مكاسب رأس ماله . وان عليه أن يزيده ويعيد تكوينه بصورة مستمرة . ولا يتم ذلك إلا بواسطة العمل الجماعي لتفكير الحزب . فهاذا تقول اذن الاحزاب الشيوعية الاجنبية التي لم تولد إلا منذ بضع سنوات ، ولا تزال في المرحلة الاولى لتراكم المعلومات النظرية والاساليب العملية ؟ . ان هذه الاحزاب عاجزة ولا شك عن ان تكون قوة ثورية حاسمة إذا لم تتوفر لها حرية حقيقية في حياة الحزب ، وحرية في النقاش ، وحرية تقرير السبل التي ينبغي اتباعها بصورة جماعية (وبشكل خاص في جماعات) .

قبل المؤتمر العاشر الذي منع التكتلات ، عاش الحزب الشيوعي السوفييتي عشرين عاماً دون أن يعرف هذا المنع . ولقد علمته هذه السنين الطويلة وأعدته بشكل غدا معه قادراً على تحمل مقررات المؤتمر العاشر القاسية في ظل ظروف ذلك الانعطاف الصعبة . على حين تبدأ الأحزاب الشيوعية الغربية مباشرة من هنا . وأخشى ما كان لينين يخشاه ، وما كنا نخشاه معه ، ان يطبق الحزب الشيوعي الروسي المالك لقوي الدولة الكبيرة تأثيراً ساحقاً على الاحزاب الشيوعية الغربية الفتية المنظمة حديثاً . ولم يأل لينين جهداً في التحذير من تزايد المركزية قبل الأوان ، ومن تقدم اللجنة المركزية والمجلس الأعلى على هذا السبيل بصورة تتسم بالمبالغة ، وخاصة من جميع اشكال المساعدة التي يمكن ان تنقلب الى قيادة مباشرة لا تقبل اي اعتراض .

وتمت القطيعة في عام ١٩٢٤ تحت اسم « البلشفة » . فاذا فهمنا البلشفة على انها تطهير الحزب بالتخلص من العناصر والعادات الخاصة بالموظفين الاشتراكيين - الديموقراطيين المتسكين بمرآكزم ، والماسونيين ، والديموقراطيين - السلميين ، والروحانيين ، الخ ، فان هذه المهمة جارية منذ الايام الأولى لوجود الأممية الشيوعية ، ولقد اخذت خلال المؤتمر الرابع شكلاً شديد الفعالية حيال الحزب الشيوعي الفرنسي . ولكن هذه البلشفة الحقيقية كانت ترتبط ارتباطاً وثيقاً

بغبرة الفروع القومية للأمية الشيوعية ، وتمتد انطلاقاً من هذه الخبرة . وكانت قضايا السياسة القومية التي ترتفع لتغدو قضايا عالمية هي حجر المحك بالنسبة لها . ولم تكن « البلشفة » في عام ١٩٢٤ سوى مسخاً مشوهاً . فلقد وضع المفسر على صدغ المنظمات القائدة للأحزاب الشيوعية ، وطلب منها ان تتخذ فوراً ونهائياً وبلا معلومات او نقاش موقفاً معيناً من الاختلافات القائمة داخل الحزب الشيوعي السوفييتي . وكانت هذه المنظمات تعلم مسبقاً بأن المواقف التي ستتخذها ستحدد بقاءها في الأمية الشيوعية أو طردها من صفوفها .

هذا مع العلم ان الأحزاب الشيوعية الأوروبية لم تكن تملك في عام ١٩٢٤ الوسائل اللازمة لحل المضلات المطروحة على بساط البحث في روسيا ، حيث يتصارع ميلان دخلان منذ أمد قريب في المرحلة الجديدة لديكتاتورية البروليتاريا . من الجلي ان عملية التطهير بقيت ضرورية بعد عام ١٩٢٤ ، وتمت تصفية صحيحة لبعض العناصر الشاذة في عدد من الفروع . ولكن إذا نظرنا الى « البلشفة » بصورة مجمل وجدنا انها عبارة عن تفكيك القيادات التي تتكون في الأحزاب الشيوعية الغربية مع استخدام إسفين ، يمثل بالخلافات الروسية ، يدق جهاز الدولة في قلب الأحزاب . مع اخفاء كل هذه الأمور تحت ستار الصراع ضد عقلية التكتل . من الجلي انه عندما تبلور في داخل حزب الطليعة البروليتارية تكتلات متعددة ، ويهدد وجودها قدرة الحزب القتالية لفترة طويلة من الزمن ، يصبح الحزب مجبراً على اتخاذ قرار يحدد : هل ينبغي الاعتماد على الزمن لتقديم تدقيق اضافي للأمور ؟ ام ان على الجميع ان يعترفوا بجمتية وقوع الانشقاق ؟ إذ ليس بوسع حزب قتالي ان يكون مجموعة من الاجنحة المتنازعة باستمرار . إن هذه الفكرة صحيحة لا تنكر . ولكن استخدام الانشقاق كوسيلة وقائية ضد اختلاف وجهات النظر ، وبتركل جماعة أو تجمع يرفع صوته بالنقد ، يعني قلب الحياة الداخلية للحزب الى سلسلة من الاجهاضات التنظيمية . ولا تستطيع مثل هذه الوسائل المشاركة في الديمومة والتطور ، ولكنها تستنزف الجهاز الحركي ، أي الحزب . ويغدو الصراع ضد عقلية التكتل اخطر من العقلية نفسها .

ان معظم مؤسسي الاحزاب الشيوعية في العالم موجودون اليوم خارج الامة ، بما فيهم رئيسها السابق . واننا لنجد بأن المجموعات التي قادت التطور في جميع الاحزاب تقريباً خلال مرحلتين متتاليتين قد طردت أو أبعدت . ففي ألمانيا لم يعد لمجموعة براندلر داخل الحزب سوى قدم واحدة ، كما ان مجموعة ماسلوف لم تجتز عتبة . وفي فرنسا طردت مجموعات روسمين-مونات ، ولوربو ، وسوفرين القديمة . وتعرضت مجموعة جيرو - ترينت التي شغلت بعد ذلك موقفاً قيادياً الى المصير نفسه . وفي بلجيكا طردت مجموعة فان اوفير سترايتن . اما مجموعة بورديغا التي أسست الحزب الشيوعي الإيطالي فهي نصف مطرودة ، ولا يعود ذلك إلا إلى ظروف النظام الفاشي . ومنذ وفاة لينين تمت أحداث مشابهة في تشيكوسلوفاكيا ، والسويد ، والترويج ، والولايات المتحدة الأمريكية ، أي في كل أحزاب العالم تقريباً .

صحيح ان كثيراً من المعزولين ارتكبوا اخطاء فاحشة ، ولقد اشرنا الى ذلك قبل غيرنا . ولا يمكننا ان ننكر كذلك بأن عدداً من عزلوا من الامة الشيوعية عادوا بشكل واسع الى مواقعهم الأصلية سواء كانت مواقع اشتراكية-ديموقراطية يسارية أو نقابية . ولكن مهمة الامة الشيوعية لا تقتصر على حشر قادة الاحزاب الوطنية الثبان داخل مأزق لا يخرج منه ، ودفع قسم من يمثلونها الى التدهور الايديولوجي . حقاً ، لقد غدا « النظام الثوري » الذي تمارسه القيادة البيروقراطية حاجزاً رهيباً يقف على طريق تطور كافة أحزاب الامة .



لا يمكننا فصل قضايا التنظيم عن قضايا البرنامج والتكتيك . علينا ان نرى بكل وضوح بأن اهم مصادر الانتهازية في الامة الشيوعية كامن في النظام البيروقراطي لجهازها وجهاز حزبها القائد . ولا يمكن لأى امرئ ان ينكر بعد تجارب فترة ١٩٢٣ - ١٩٢٨ ان البيروقراطية في الاتحاد السوفييتي هي

الاداة التي تستخدمها طبقات غير بروليتارية للضغط على البروليتاريا . ويقدم مشروع برنامج الأمية الشيوعية صيغة صحيحة عندما يقول بأن الماسد البيروقراطية « تنبع بصورة محتومة عندما تفتقد الجماهير الثقافة » وتظهر تأثيرات طبقات غريبة عن البروليتاريا . « اننا نملك هنا المفتاح الذي لا يسمح بفهم البيروقراطية بصورة عامة فحسب بل يؤمن تفسير نموها غير العادي خلال السنوات الخمس الاخيرة . فلقد تزايد مستوى ثقافة الجماهير بصورة نسبية خلال هذه الفترة » ولم يعد أمامنا إلا ان نبحث عن سبب نمو البيروقراطية في تزايد تأثيرات الطبقات الغريبة عن البروليتاريا . ان الاحزاب الشيوعية الأوروبية ، واقصد بذلك مجموعات القيادية ، تنسخ تنظيماتها بناء على الدفقات والتجمعات التي تجري داخل الحزب الشيوعي السوفييتي . وليست بيروقراطية الاحزاب الشيوعية الأجنبية سوى انعكاس لبيروقراطية الحزب الشيوعي السوفييتي ومكمل لها .

ولقد تم اختيار قادة الاحزاب الشيوعية الأجنبية بناء على استعدادهم لقبول آخر تجمع داخل جهاز الحزب الشيوعي السوفييتي وتأييد هذا التجمع ، ولا يزال الاختيار يجري على هذا الاساس . أما أولئك الذين يتحولون أكثر من غيرهم بالاستقلالية وروح المسؤولية ، ولا يقبلون الخضوع لتغييرات تم بشكل اداري بحث فقد طردوا من الحزب ، أو أكرهوا على الانضمام الى الجناح اليميني (الذي كثيراً ما يزعم يمينياً) ، أو انتقلوا الى المعارضة اليسارية . وهكذا نرى ان سير عملية الاصطفاء ، الذي يسمح بقرص الكادرات الثورية على قاعدة النضال البروليتاري ، يتحول تحت قيادة الأمية الشيوعية ، فينقطع ويتغير ويتشوه ، ليحل محله في بعض الحالات فرز اداري وبيروقراطي يتم في القمة . ويمكننا ان نفهم الآن لماذا استطاع الشيوعيون المستعدون لقبول القرارات المأخوذة مسبقاً ، ولوضع توقيتهم على اي شيء ، ان يتفوقوا في كثير من الاحيان على العناصر التي تملك قسطاً أكبر من روح الحزب والاحساس بالمسؤولية الثورية . ولقد لجأت القيادة غالباً الى اختيار اولئك البيروقراطيين الذين يعرفون اللازم

بدلاً من الثوريين المتسمين بالإندفاع والصلابة .

وتقودنا كافة مشكلات السياسة الداخلية والعالمية الى مسائل النظام الداخلي للحزب . ومن الجلي " ان الانحرافات التي ابدتتنا عن الخط الطبقي في مشكلات الثورة الصينية ، والحركة العمالية الانكليزية ، واقتصاد الاتحاد السوفييتي ، والاجور ، والضرائب ، الخ . تشكل في حد ذاتها خطراً جسيماً . وما يضاعف هذا الخطر عجز الحزب عن اتباع الاساليب العادية لاصلاح الخط الذي تقرره القمة ، لأن يديه وقدميه مقيدة بالنظام البيروقراطي . ويمكننا ان نطلق الحكم نفسه على الاممية الشيوعية . ولقد أهين ، عملياً ، قرار المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعي السوفييتي ، والقاضي بضرورة تمتع قيادة الاممية الشيوعية بقط اكبر من الديموقراطية ، والجماعية . وغداً تبديل النظام الداخلي للاممية الشيوعية قضية حياة او موت بالنسبة للحركة الثورية العالمية . ويمكن تحقيق هذا التبديل بشكليين : أولهما تبديل النظام الداخلي للحزب الشيوعي السوفييتي ، أما الثاني فهو النضال ضد الدور القيادي الفوقي الذي يمارسه الحزب الشيوعي السوفييتي داخل الاممية الشيوعية . وعلينا ان نبذل قصارى جهدنا للتوصل الى الحل عبر السبيل الأول . ان النضال في سبيل تبديل النظام في الحزب الشيوعي السوفييتي هو نضال في سبيل تطهير نظام الاممية الشيوعية . وهو هدف ايضاً الى حماية افكارنا داخل قيادة حزبنا .

ان علينا ان نطرد من البرنامج بلا رحمة فكرة إمكان اخضاع احزاب حية فعالة لمراقبة « النظام الثوري » الذي تفرضه بيروقراطية الحزب والدولة . ومن الضروري ان نعيد للحزب نفسه حقوقه الخاصة ، ولا بد ان يعود الحزب حزباً . ولا بد من تأكيد هذه الضرورات داخل البرنامج كما لا نترك اي مكان للتبرير النظري للبيروقراطية والميول الرامية الى الاختلاس .

١٢ - اسباب هزائم المعارضة وتوقعات

منذ خريف ١٩٢٣ تعرض الجناح اليساري البروليتاري للحزب ، كمنظمة ،

الى التدمير المنهجي، وكان قد طرح وجهات نظره في سلسلة من الوثائق اهمها
« برنامج البلاشفة - اللينينيين (معارضة) » . وكانت اساليب القمع نابغة من
طبيعة النظام الداخلي للحزب الذي اخذ طابعه البيروقراطي يتزايد مع
تزايد ضغط الطبقات غير البروليتارية على البروليتاريا . وسمحت طبيعة الفترة
العامة بنجاح هذه الاساليب : اذ تعرضت البروليتاريا في هذه الفترة الى هزائم
خطيرة واستعادت الاشتراكية - الديوقراطية شيئاً من قوتها ، على حين تقوّت
في قلب الاحزاب الشيوعية الميول الوسطية والانتهازية ، واخذت الوسطية تميل
في الاشهر الاخيرة نحو اليمين . ولقد تعرضت المعارضة لأول عملية قمع بعدد زيمة
الثورة الالمانية مباشرة ، وكانت نوعاً ما تكملتها . وكان من المستحيل اجراؤها
لو ان البروليتاريا الالمانية انتصرت ، وزادت بذلك ثقة البروليتاريا السوفييتية
بنفسها، وارتفع مستوى قدرتها على مقاومة ضغط الطبقات البورجوازية الداخلية
والخارجية ، أو ضغط بيروقراطية الحزب .

ولتوضيح المعنى العام للتجمعات التي تشكلت من جديد داخل الاممية الشيوعية
منذ نهاية عام ١٩٢٣ ، لا بد لنا من ان نفحص كيف قامت الجماعة الحاكمة
خلال مختلف مراحل ازلاقتها بشرح انتصاراتها « التنظيمية » على المعارضة . وليس
هذا العمل ممكناً ضمن حدود نقدنا لمشروع البرنامج . ولكن للوصول الى هدفنا
ليس لنا إلا ان نتفحص كيف فهم اول « انتصار » على المعارضة في سبتمبر
(ايلول) ١٩٢٤ ، بناء على مقال بدأ ستالين به كتاباته حول مسائل السياسة
الدولية ، وكتب فيه :

« ينبغي ان نعتبر الانتصار الحاسم الذي حققه الجناح الثوري داخل
الاحزاب الشيوعية كدلالة مؤكدة للتطورات الثورية البالغة الاهمية التي
تجري داخل اعماق الطبقة العاملة »

وفي مكان آخر من المقال نفسه يذكر ستالين ما يلي :
« فاذا أضفنا الى ذلك العزل الكامل لليل الانتهازي في قلب الحزب
الشيوعي الروسي ، حصلنا على لوحة كاملة . ان المؤتمر الخامس للاممية

الشيوعية لم يفعل سوى تقوية انتصار الجناح الثوري في الفروع الاساسية للاممية الشيوعية»^(١).

وهكذا قدمت هزيمة المعارضة في الحزب الشيوعي الروسي كنتيجة للإتجاه نحو اليسار الذي اخذته البروليتاريا السائرة مباشرة نحو الثورة ، وفي جميع الفروع ، متقلبة على الجناح اليميني . والآن وبعد خمس سنوات من اكبر هزيمة حاقت بالبروليتاريا العالمية ، هزيمة خريف ١٩٢٣ ، تجدد البرافدا ، نفسها مضطرة إلى الاعتراف بأننا بدأنا الآن فقط بالخروج من « الدرك الأدنى » من وهدة الجلود والانحطاط في القوى التي بدأت بعد هزيمة ١٩٢٣ وسمحت للرأسمالية بتقوية مواقعها»^(٢).

وهنا لا بد من طرح سؤال جديد بالنسبة لقادة الاممية الشيوعية 'الحاليين' ان لم يكن بالنسبة لنا، وهو: هل ينبغي علينا اذن تفسير هزيمة المعارضة في عام ١٩٢٣ والسنوات التي تلت ذلك بتحول الطبقة العمالية نحو اليمين لا نحو اليسار ؟ ان الجواب على هذا السؤال يقرر كل شيء .

وكان الجواب الذي قدم في عام ١٩٢٤ خلال انعقاد المؤتمر الخامس للاممية الشيوعية ، ثم طرح فيما بعد عبر محاضرات ومقالات متعددة ، واضحا وحاسما ، ويقول : لقد كانت تقوية العناصر الثورية داخل الحركة العمالية الاوروبية ، والمدد الصاعد الجديد واقتراب الثورة البروليتارية هي الأسباب التي ادت الى «اندحار» المعارضة .

ولكن التصدع السياسي الذي طال وتم في عام ١٩٢٣ نحو اليمين لا نحو اليسار هو اليوم واقع مؤكد لا جدال فيه . وهذا يعني بالتالي ان استخدام الصراع ضد المعارضة وتزايد شدته ، حتى مستوى عمليات الطرد والنفي ، مرتبط ارتباطا وثيقا بالمسيرة السياسية لاستقرار البورجوازية في أوروبا . صحيح ان هذه

(١) برافدا ، ٢٠ سبتمبر (ايلول) ١٩٢٤ .

(٢) برافدا ، ٢٨ يناير (كانون الثاني) ١٩٢٨ .

المسيرة قد أعاققتها ، خلال السنوات الأربع الاخيرة ، احداث ثورية مهمة . ولكن أخطاء قيادية جديدة ، اكثر إبلاماً حتى من أخطاء ١٩٢٣ في المانيا ، أمنت انتصار العدو في كل مرة ، ووضعت البروليتاريا والحزب الشيوعي في أسوأ الظروف ، وأمنت ظهور عوامل جديدة ملائمة لاستقرار البورجوازية . لقد تمرضت الحركة الثورية العالمية للهزائم ، وهذا ما جعل الجناح اليساري البروليتاري للحزب الشيوعي السوفييتي (البلشفي) والاممية الشيوعية يمانيان من الفشل .

ولا يمكن ان نقدم تفسيراً كاملاً إذا لم نأخذ بعين الاعتبار الظروف المحيطة بتطور السير الداخلي للاقتصاد والسياسة في الاتحاد السوفييتي : ذلك لأن بعض أجزاء السياسة الاقتصادية الجديدة أدت الى تزايد التناقضات بسبب عدم فهم القيادة لحقيقة معضلات التحالف الاقتصادي بين المدن والأرياف مع بخس قيمة عدم التوازن الذي يسود في الصناعة ، وعدم الاهتمام بالمهام الناجمة عن ذلك في ظل اقتصاد مخطط .

لقد تزايد الضغط الاقتصادي والسياسي الذي تمارسه الاوساط البيروقراطية والبورجوازية الصغيرة في داخل البلاد ، وسط جو هزائم الثورة البروليتارية في أوروبا وآسيا ، ذلك هو التطور التاريخي الذي جرى خلال السنوات الأربع الأخيرة ، والتفتت أنشطته حول عنق المعارضة لتخفها . وكل من لا يفهم هذا الأمر عاجز عن فهم اي شيء .

* * *

لقد اضطررنا في هذا العرض ، وفي كل مرحلة تقريباً ، الى مقارنة الخط المتبع بالخط الذي تم استبعاده بعد نتمه بالتروتسكية . ويبدو معنى هذا الصراع بظهوره العام واضحاً تمام الوضوح لكل ماركسي . فاذا استطاعت الاتهامات المرصية أو الجزئية « بالتروتسكية » ، والمدعومة بعدد من الاستشهادات الحقيقية والمختلقة طوال ٢٥ عاماً ، ان تضلل الناس من قبل ، فان حكماً متأسفاً على

يحمل الصراع الابدولوجي الذي دار خلال السنوات الخمس الاخيرة يظهر بالمقابل بأن هناك خطين لفهم الأمور وممارستها . أحدهما واع ومنهجي ، يؤمن امتداد المباديء الاستراتيجية اللينينية وتطورها عند تطبيقها على المضغلات الداخلية في الاتحاد السوفيتي والثورة العالمية : انه خط المعارضة . أما الثاني فهو خط غير واع ومتناقض ومتردد ومتعرج ، يعتمد عن اللينينية تحت ضغط قوى الطبقة المعادية في مرحلة انحسار سياسي على الصعيد العالمي : إنه خط القيادة الرسمية . وعندما يتبدل الرجال ، فانهم كثيراً ما يتخلون عن المفاهيم بسهولة أكبر مما يتخلون عن الكلمات التي اعتادوا عليها . وهذا هو القانون العام لكل تبدل على الصعيد الابدولوجي . ولقد مارست القيادة في كل المسائل الأساسية تحريفية كبيرة للمبادئ اللينينية ، إلا انها حاولت اظهار هذه التحريف على أنه تطور للينينية ، واطلقت اسم التروتسكية على جوهر اللينينية الثوري العالمي ، لا بنية تمويه اعمالها ظاهرياً ، فحسب ، بل وخداع نفسها ايضاً ، والتلاؤم بشكل أهل مع سير انزلاقها .

ان من يود فهم هذه الحقيقة لا يوجه لنا الاتهام السخيف القائل بأننا ربطنا نقد مشروع البرنامج مع تمرية اسطورة التروتسكية . فلقد نضج المشروع الحالي في عصر مشبع بهذه الأسطورة . وكان واضع المشروع أول من غذاها ، واعتبرها نقطة انطلاق ، وحاكم جميع الأمور على ضوءها . وبالتالي فكل هذه الظروف تنعكس داخل المشروع .

ان فصلاً تعليمياً جديداً جاء لينضم الى تاريخ السياسة . ويمكن القول بأنه يثبت القوة التي يمكن ان يحملها اختلاق الأساطير ، او ببساطة الكذب المستخدم كسلاح سياسي في مجال الأفكار . وتؤكد التجربة ان علينا أن لا نقلل من قيمة هذا السلاح . اننا لا نزال بعيدين عن « القفزة التي تنقل من عالم الضرورة الى عالم الحرية » . ونحن نعيش في مجتمع طبقي لا يستطيع إلا أن يحتوي على الرجعية ، والانحلال المسبقة ، والخرافات . وتستطيع الاسطورة الثلاثة مع بعض المصالح أو الماديات التقليدية أن تكتسب قوة كبيرة في مجتمع منقسم إلى طبقات . إلا أنه

من غير الممكن بناء سياسة واسعة أو سياسة ثورية ، وعلى الأخص في عصرنا الحاضر ، انطلاقاً من أسطوره موهومة ، حتى ولو كانت مخططة بعناية ، وتعتمد على موارد الدولة كلها . ان خلق الاساطير يتمثر ، لا محال ، بتناقضاته الخاصة ، ونحن لم نذكر منها سوى جزء يسير ، مع أنه قد يكون أهم أجزائها . ونحن على ثقة تامة من ان التحليل الموضوعي ، الذي تمارسه الاحداث ، سيؤكد صحة تحليلنا الذاتي سواء سمحت لنا الظروف الخارجية بتابعته الى النهاية أم لم تفعل .. ان تجذر الجماهير العمالية في أوروبا أمر لا ينكر ، وقد ظهرت نتائجه خلال الانتخابات البرلمانية الاخيره . ولكن هذا التجذر لا يزال في مرحلته الأولى . ويمكن لعوامل ، كالهزيمة الاخيرة التي أصابت الثورة الصينية ، ان تعميق سيره وتخلق جزءاً كبيراً من الظروف الملائمة لنمو الاشتراكية – الديمقراطية . إننا لا نريد ان نتوقع هنا سرعة حدوث هذا التطور . ولكن من الواضح على اي حال بأن التجذر لن يكون بشير وضع ثوري جديد ، إلا إذا تصاعد جذب الحزب الشيوعي للجماهير على حساب القوى الاحتياطية الكبيرة التي تعتمد عليها الاشتراكية – الديمقراطية . أننا لم نصل بعد الى هذه المرحلة ، ولكننا سنصل اليها تحت دفع الضرورة الملحة .

ان الاتجاه المتردد الذي تهدي قياده الاممية الشيوعية حالياً بهديه ، والذي يحاول أن يبدل الاتجاه نحو اليسار ، لا يتلاءم مع السياسة المطبقة داخل الاتحاد السوفيتي ، حيث لا نجد فيه تبديلاً كاملاً للنظام ، كما نرى فيه دليلاً على إيقاف الصراع ضد العناصر الثورية التي استطاعت الصمود أمام جميع التجارب والهن . ولا يأتي مظهره المتناقض من الصعوبات الاقتصادية الداخلية التي يمر بها الاتحاد السوفيتي فحسب (وهذا ما يؤيد كلياً توقعات المعارضة) بل يتطابق تماماً مع المرحلة الأولى لتجذر الجماهير العمالية الأوروبية . وتشكل انتقائية السياسة المطبقة من قبل قياده الاممية الشيوعية ، وانتقائية مشروع البرنامج صورته حية للحالة الحاضرة التي تمشيها الطبقة العاملة العالمية ، المدفوعة الى اليسار بسير الاحداث ، دون ان تتوصل بعد الى تحديد طريقها بما يحملها

تقدم للاشتراكية الديمقراطية - الألمانية ٩ ملايين صوت .

وسيتصف التقدم الثوري المقبل بتجمع كبير يتم داخل الطبقة العاملة وجميع تنظيماتها ، بما في ذلك الأهمية الشيوعية . ولا تبدو سرعة هذا التطور بوضوح ، ولكن سبل تطوره الملموس واضحة تماماً . إذ تنتقل الجماهير العاملة شريحة وراء أخرى من الاشتراكية - الديمقراطية إلى الحزب الشيوعي . وسينتقل محور السياسة الشيوعية من اليمين إلى اليسار . إن الخط البلشفي للجماعة التي استطاعت منذ عام ١٩٢٣ ، ومنذ هزيمة البروليتاريا الألمانية ، ان تسير بصورة معاكسة للتيار العام ، تحت وابل من الاتهامات والاضطهاد ، سيكسب تأييداً متعاضداً .

وبما لا شك فيه أن الأساليب التنظيمية التي ستنصر بها أفكار اللينينية الحقيقية ، التي لا يمكن تزويرها ، داخل الأهمية الشيوعية ، وبالتالي وسط مجمل البروليتاريا العالمية تتعلق إلى حد بعيد بالقيادة الحالية للأهمية الشيوعية ، وهذا ما يجعلها ترتبط بالمؤتمر السادس ارتباطاً مباشراً .

ومهما كانت مقررات هذا المؤتمر - ونحن مستعدون لأسوأ الاحتمالات - فإن الحكم العام على العصر الحاضر وميوله الداخلية ، بناء على تجارب السنوات الخمس الأخيرة بصورة خاصة ، يؤكد لنا بأن أفكار المعارضة لا تحتاج لاتباع أية قناة غير قناة الأهمية الشيوعية . وليس هناك من يستطيع ابعادها عنها وستصبح الافكار التي ندافع عنها أفكارها . وستجد التعبير عنها في برنامج الأهمية الشيوعية .

الاشتراكية في بلد واحد؟

« إن بلدًا صناعيًا متقدمًا يُظهر، ببساطة، لبلد آخر أقل منه تطوراً صورة مستقبله ». إن قول ماركس هذا ، المبني بشكل منهجي على اقتصاد بلد رأسمالي مأخوذ كنموذج ، لا على الاقتصاد العالمي بجملة ، كان يفقد قيمته التطبيقية مع انتشار التطور الرأسمالي في جميع البلاد ، بصورة مستقلة عن مصيرها السابق ومستواها الاقتصادي . لقد جسدت انكساراً ، في وقتها ، صورة مستقبل فرنسا ، وأقل بكثير صورة مستقبل ألمانيا ، ولكنها لم تجسد أبداً صورة مستقبل روسيا أو الهند . ومع هذا كان المناشفة الروس يفهمون قول ماركس المشروط بمعنى مطلق : على روسيا التأخرة أن لا تتقدم غيرها ، عليها أن تتقيد بطاعة بنادج مصنوعة مسبقاً ، وكانت الليبراليون كذلك موافقون على مثل هذه الماركسية .

هناك مقولة أخرى لماركس لا تقل عن القول السابق شهرة ، - « لا تزال أية تشكيلة اجتماعية قبل أن تتطور كافة القوى المنتجة التي تفتح لها التشكيلة مجالاً حراً » - وهي تستند ، على العكس ، ليس إلى بلد واحد كهذا مأخوذ بصورة منعزلة وإنما إلى التبدلات الناتجة عن الانظمة الاجتماعية العامة (العبودية ، القرون الوسطى ، الرأسمالية) . ولكن المناشفة أخذوا هذه الفكرة من وجهة نظر دولة منعزلة ، واستنتجوا بأنه ما زال على الرأسمالية الروسية أن تسير شوطاً طويلاً قبل أن تصل إلى المستوى الأوروبي أو الأمريكي . إلا أن القوى المنتجة لا تنمو داخل الفراغ ! لا يمكن الكلام عن إمكانيات رأسمالية قومية ما مع تجاهل الصراع الطبقي الذي ينمو على هذه القاعدة من جهة ، وارتباط هذه الرأسمالية بالظروف العالمية . ولقد انبثقت عملية قلب البورجوازية من قبل البروليتاريا من حقائق الرأسمالية الروسية ، فأنقصت بذلك حتى إمكانياتها الاقتصادية المجرّدة . إن تركيب البنية الاقتصادية في روسيا وطابع الصراع الطبقي فيها محددين ، إلى درجة حاسمة ، بالظروف العالمية . والرأسمالية كانت قد وصلت على الصعيد العالمي إلى درجة لم تعد تبرر فيها تكاليف الانتاج ، ليس بالمعنى التجاري وإنما من وجهة النظر الاجتماعية : الجمارك ، العسكرية ،

الأزمات، الحروب، المؤتمرات السياسية والافات الأخرى التي تتمتع القدرة الخلافة وتبعثرها بشكل لا يدع مكاناً للرفاهية والثقافة رغم كل نجاحات التقنية . مع أنه قد يبدو من المفارقة أن تكون بورجوازية بلد متأخر الضحية الأولى لملات النظام العالمي ، فهذا الأمر في الحقيقة يندرج تماماً في منطق الأشياء . وقد سبق ولاحظ ماركس تفسير ذلك بالنسبة لصره عندما قال : « تقع الانفجارات العنيفة في أطراف الجسم البورجوازي قبل أن تقع في قلبه نظراً لأن ضبط المركز أسهل من ضبط الأطراف » . وتحت الأعباء الهائلة للامبرالية كان لا بد من أن تسقط قبل أي غيرها الدولة التي لم تكن قد تسنى لها بعد تجميع رأس مال قومي كبير ، ولكن التي لم تكن مع ذلك المنافسة العالمية تسمح لها بأي تخفيض في السعر . وكان انهيار الرأسمالية الروسية انهياراً محلياً وسط البنية الاجتماعية العامة . « ليس بوسعنا إعطاء حكم صائب على ثورتنا إلا من وجهة نظر عالمية » ، قال لينين .

لقد فسرنا ثورة أكتوبر في نهاية المطاف باستخدام قانون التطور المركب لا بالحالة المتأخرة التي تعيشها روسيا . إن الديالكتيك التاريخي لا تعرف دولاً بسيطة مختلفة وبعض مختلفة ، كما لا تعرف أكثر من ذلك وضع تقدم بحث صافٍ كمياري . إن كل شيء قوامه تبادلات ملوثة . وتاريخ الإنسانية المعاصر مليء بالـ « مفارقات » ، مفارقات ليست لها دائماً عظمة ولا دديكتاتورية بروتيتارية في بلد متأخر ، ولكنها ذات طابع تاريخي مماثل . إن استيعاب طلاب وعمال ، في الصين المتأخرة ، للمقيدة المادية بنهم ، في حين يؤمن الرعايا العماليون في انكلترا المتمدنة بسحر وصفات التضرع الكنسية ، هو واقع يثبت ويبدل دلالة أكيدة أن الصين تجاوزت انكلترا ، في مجالات معينة . ولكن ازدهار العمال الصينيين للسخافة القروسطية التي يتصف بها ماك دونالد لا يسمح لنا بأن نستنتج بأن الصين ، في تطورها العام ، متفوقة على بريطانيا العظمى فعلي العكس يمكن التعبير عن تفوق بريطانيا ، بواسطة أرقام دقيقة . لكن ذلك ، لن يمنع ، منها كانت تلك الأرقام مرتفعة ، كون العمال الصينيين يمكنهم الوصول

إلى السلطة قبل عمال بريطانيا العظمى . ومن جهة أخرى فإن ديكتاتورية البروليتاريا الصينية لن تعني أبداً بناء الاشتراكية داخل حدود سور الصين العظيم . إن المقاييس المدرسية المتبجحة ، التي تنصف بنحذلق بليد أو بنزعة قومية ضيقة الحدود ، ليس لها أية قيمة بالنسبة لعصرنا . إن التطور العالمي هو الذي انتزع روسيا من وضعها المتأخر ومهجيتها الآسيوية . وكل تجاهل لطرقة المعقد يجعلنا عاجزين كذلك عن فهم مصائره اللاحقة .

لقد قامت الثورات البورجوازية ضد العلاقات الاقطاعية في الملكية ، ضد إقليمية المقاطعات بآن واحد . وحملت أعلام التحرر إلى جانب الليبرالية القومية . ولقد انتهى الفرييون منذ أمد بعيد من استهلاك مشابيات الأطفال هذه . إن القوى المنتجة في أيامنا لم تتجاوز أشكال الملكية البورجوازية فحسب ، ولكنها تحطت كذلك حدود الدول القومية . وأصبحت الليبرالية والقومية على حد سواء عراقل الاقتصاد العالمي . إن الثورة البروليتارية تنتصب ضد الملكية الخاصة لوسائل الانتاج كما ضد التجزئة القومية للاقتصاد العالمي . ويندرج نضال شعوب الشرق في سبيل الاستقلال في هذه السيرة العالمية ليندمج معها بعد ذلك . إن خلق مجتمع اشتراكي قومي ، لو كان ممكناً ، لدل على انحطاط شديد لقوة الانسان الاقتصادية ، إلا أنه لهذا السبب بالضبط غير ممكن . ليست الأمية مبدءاً مجرداً ، إنها تعبير عن واقع اقتصادي . وكما كانت الليبرالية قومية فإن الاشتراكية أممية . إن مهمة الاشتراكية هي أن ترفع ، انطلاقاً من التقسيم العالمي للعمل ، التبادل العالمي للبضائع والخدمات إلى الدرجة القصوى . إن الثورة تنطبق ولم يكن من الممكن أن تنطبق ، أي دأري في أي مكان ، انطباعاً كلياً مع تصور مقاتليها لها . ومع هذا فإن أفكار وأهداف المشتركين في الصراع تشكل عنصراً شديداً الأهمية من عناصرها . ويصح هذا القول بصورة خاصة على انتفاضة اوكتوبر ، لأن أفكار الثوار عن الثورة لم يسبق لها يوماً أن اقتربت في الماضي من واقع الأحداث مثلما اقتربت في عام ١٩١٧ .

إن أية دراسة حول ثورة أوكتوبر ستبقى ناقصة إذا لم ترد بكل الدقة

التاريخية الممكنة على هذا السؤال : كيف تصور الحزب وسط نار الأحداث التطور اللاحق للثورة ، وماذا كان ينتظر منه ؟ وبأخذ السؤال أهمية متزايدة بقدر ما أصاب أيام الماضي من تميم ناجم عن المصالح الجديدة . إن السياسة تبحث دائماً عن دعم تستقيه من الماضي ، فإذا لم تأخذه بطيبة خاطر حاولت مراراً انتزاعه بالقوة . وتنتقل السياسة الرسمية للإتحاد السوفييتي من نظرية « الاشتراكية في بلد واحد » ، بوصفها وجهة نظر تقليدية مزعومة للحزب البلشفي . وقد تفتت الأجيال الجديدة ليس فقط في الأمية الشيوعية ، ولكن على الأرجح في مختلف الأحزاب الشيوعية كذلك ، بناء على قناعة أن السلطة السوفياتية قد تم اكتسابها باسم بناء نظام اشتراكي مستقل في روسيا .

بيد أن الحقيقة التاريخية لا شيء لها مشترك مع هذه الأسطورة . فحتى عام ١٩١٧ كان الحزب يرفض ، بشكل عام ، فكرة امكانية قيام ثورة بروتليارية في روسيا قبل تحقيقها في الغرب . وللمرة الأولى قبل الحزب في مؤتمر أبريل (نيسان) [١٩١٧] وتحت ضغط الظروف القاهر ، بأن القضية هي في الاستيلاء على السلطة .

إن هذا الاعتراف الذي يفتح فصلاً جديداً في تاريخ البلشفية ، لم يكن مع ذلك يشترك في شيء مع أفق اشتراكية مستقلة . بل أن البلاشفة كانوا ، على العكس ، يرفضون الفكرة الكاريكاتورية التي حاول المناشفة نقلها إليهم : فكرة بناء « اشتراكية فلاحية » في بلد متأخر . وكانت ديكتاتورية البروليتاريا في روسيا ، بالنسبة للبلاشفة ، جسراً نحو الثورة في الغرب . وأعلنت قضية التحويل الاشتراكي للمجتمع قضية أممية في جوهرها ذاته .

لم يحدث أول انعطاف حول هذه المسألة الجوهرية إلا في عام ١٩٢٤ . وأعلن لأول مرة أن بناء الاشتراكية ممكن التحقيق تماماً داخل حدود الاتحاد السوفييتي ، بصورة مستقلة عن تطور بقية البشرية ، على الأقل شريطة أن لا يتم قلب السلطة السوفييتية بتدخل عسكري . وأخذت النظرية الجديدة في الحال مفعولاً رجعياً . أعلن الخلفاء أنه لو لم يكن الحزب في عام ١٩١٧ مؤمناً

بإمكانية بناء نظام اشتراكي مستقل في روسيا ، لما كان له الحق بالاستيلاء على السلطة . وفي عام ١٩٢٦ أذانت الأممية الشيوعية بصورة رسمية أولئك الذين لا يعترفون بنظرية الاشتراكية في بلد واحد، موسمة مجال ادانتها لتشمل الماضي كله انطلاقاً من عام ١٩٠٥ .

ووجهت تهمة معاداة البلشفية مذاك إلى ثلاثة أنواع من الأفكار هي : إنكار قدرة الاتحاد السوفييتي على العيش خلال فترة غير محددة داخل التطويق الرأسمالي (قضية التدخل العسكري) ؛ وإنكار قدرته على أن يتجاوز بقوى البلاد الخاصة وضمن الحدود القومية التضاد بين الريف والمدينة (مشكلة حالة اقتصادية متأخرة ومسألة الفلاحين) ؛ وإنكار احتمال بناء نظام اشتراكي مغلق (معضلة التقسيم العالمي للعمل) . إن المدرسة الجديدة ترى أنه من الممكن تأمين مناعة الاتحاد السوفييتي ، حتى دون قيام ثورة في البلاد الأخرى ، عن طريق « تحييد البورجوازية » . فتعتبر مشاركة الفلاحين في بناء الاشتراكية أمراً حاصلاً . والتعلق بالاقتصاد العالمي أمر ألفتة ثورة أوكتوبر والنجاحات الاقتصادية للسوفييتات . وكل من لا يعترف بهذه النقاط الثلاث ينضم إلى « التروتسكية » ، أي لمقيدة تتنافى والبلشفية .

وتصل الدراسة التاريخية هنا إلى معضلة إعادة إنشاء ايدولوجية: فمما لا غنى عنه استخراج أهداف الحزب الثوري وآراءه الحقيقية من الترسبات السياسية التي غطته فيما بعد . ومما يكن قصر الحقبات التي تلاحت فان هذه المعضلة تكسب شهاً متزايداً بمعضلة حل رموز محوة مكتوبة على رق قديم بقدر ما ان محاولات مدرسة الخلفاء ليست أفضل بكثير من المحاكمات اللاهوتية التي كان رهبان القرنين السابع والثامن يتلفون من أجلها الجلود المكتوبة وأوراق البردي العائدة للقدماء .

إذا تحاشينا في خلال كل هذا الكتاب ، كتابنا « تاريخ الثورة الروسية » ، إثنال العرض بالعديد من الاستشهادات ، فان طبيعة المعضلة المطروحة في هذا الفصل بحد ذاتها تدفعنا إلى إعطاء القارىء نصوصاً أصلية وإلى حد يلغى أي

تفكير بأننا قمنا باختيار مصطنع . من الضروري أن نزود البلشفية بإمكانية التحدث بلغتها الخاصة . وهي في ظل نظام البيروقراطية الستالينية محرومة من هذه الإمكانية . لقد كان الحزب البلشفي منذ يوم تأسيسه الأول حزباً للثورة الاشتراكية . ولكنه اعتبر أن الضرورة تجعل مهمته التاريخية متمثلة بقلب القيصرية وإنشاء نظام ديمقراطي . وكان المحتوى الأساسي للثورة يجب أن يكون حلاً ديمقراطياً للمسألة الزراعية . وأجلت الثورة الاشتراكية إلى مستقبل بعيد نسبياً ، أو على أي حال غير محدد . وكان يُعتبر كونها لن تصبح عملياً من مهام الساعة إلا بعد انتصار البروليتاريا في الغرب أمراً لا يقبل النقض . إن هذه الاستنتاجات التي أوجدها الماركسية الروسية خلال النضال ضد الشعبية والفضولية كانت تدخل في ترسانة الحزب . وكانت تلي ذلك اعتبارات فرضية : إذا حصلت الثورة الديمقراطية في روسيا على اندفاع قوي فإنه يمكنها إعطاء دفع مباشر للثورة الاشتراكية في الغرب ، وهذا ما سيسمح للبروليتاريا الروسية فيما بعد بالوصول إلى السلطة بخطى متسارعة . لم يكن الأفق التاريخي المأمع يعدل ، حتى في هذه الحالة الأكثر ملاءمة : إذ أن التطور هو الشيء الوحيد الذي أصابه الإسراع ، وبذلك قصرت الفترات الزمنية .

بروح هذه الاعتبارات بالتحديد كتب لينين في أيلول عام ١٩٠٥ ما يلي : « وسنتقل من الثورة الديمقراطية فوراً ، وبالضبط حسب حجم قوتنا ، إلى مرحلة ثورة البروليتاريا الواعية المنظمة ، أي إلى ثورة اشتراكية . إننا من أنصار ثورة غير منقطعة (دائمة) . ولن نقف في منتصف الطريق » . ومهما كان الأمر مذهلاً فإن ستالين استخدم هذه السطور ليطبق التكهن القديم للحزب على سير الأحداث الحقيقي في عام ١٩١٧ . ولكن هذا لا يفهمنا لماذا فوجئت كادرات الحزب بطرح لينين لـ « موضوعات نيسان » .

والحقيقة أن نضال البروليتاريا للاستيلاء على السلطة ، حسب المفهوم القديم ، لم يكن لينمو إلا بعد حل المسألة الزراعية داخل إطار الثورة البورجوازية - الديمقراطية . ولكن المشكلة هي في أن الفلاحين ، متى تمت تلبية حاجتهم إلى

الأرض ، لا يدفعهم شيء لدعم ثورة جديدة . وبما أن الطبقة العاملة الروسية ، وهي كما هو بئس في موقع أقلية في البلاد ، لم تكن لتقدر على الاستيلاء على السلطة بوسائلها الخاصة ، فإن لينين كان يعتبر ، بشكل منطقي تماماً ، أنه من المتعذر الكلام عن ديكتاتورية بروتيتاريا في روسيا قبل انتصار البروليتاريا في الغرب .

وفي عام ١٩٠٥ كتب لينين ما يلي : « إن انتصار الثورة الحاضرة الكامل سيكون انتهاء الثورة الديمقراطية وبداية نضال مصمم في سبيل الثورة الاشتراكية . تلبية مطالب الفلاحين المعاصرين ، وسحق الرجعية بشكل كامل ، والوصول إلى الجمهورية الديمقراطية - ذلك هو الحد الأقصى للروح الثورية للبورجوازية والبرجوازية الصغيرة . وذلك سيكون بداية صراع البروليتاريا الحقيقي في سبيل الاشتراكية ... » . وكان المقصود بـ « البورجوازية الصغيرة » هنا الفلاحين بالدرجة الأولى . فمن أين كان يمكن للثورة « غير المتقطعة » أن تأتي في هذه الظروف ؟ لقد أجاب لينين على ذلك : « يحق للثوريين الروس ، الذين يستندون إلى عدد من الأجيال الثورية في أوروبا ، أن « يحملوا » بالنجاح بصورة كاملة استثنائياً في تحقيق جميع التحولات الديمقراطية ، وتنفيذ برنامجنا الأدنى كله . . . فإذا ما تحقق مثل هذا النجاح ... فإن الحريق الثوري سينتشر في أوروبا بأسرها . . . وسيثور العامل الأوروبي بدوره ، وسيرينا « كيف يتم فعل ذلك » . » . وعندها كذلك يكون للنهوض الثوري لأوروبا رد فعله على روسيا ، وسيؤدي إلى تحويل حقبة من عدة سنوات من الثورة إلى حقبة تشمل عشرات السنين الثورية . » . إن محتوى الثورة الروسية المستقل حتى في أعلى درجات تطورها لا يتجاوز إلى هنا حدود ثورة بورجوازية ديمقراطية . إن ثورة منتصرة في الغرب هي الشيء الوحيد الذي سيمكنه فتح عصر الصراع لإستيلاء البروليتاريا الروسية على السلطة نفسها . ولقد حافظ هذا المفهوم داخل الحزب على قيمته الكاملة حتى أبريل (نيسان) ١٩١٧ . فإذا ما طرحنا جانباً الاسهامات المرضية ، والمبالغات ، والأخطاء الفردية ، فإن المناقشات حول مسألة الثورة الدائمة

خلال سنوات ١٩٠٥ - ١٩١٧ كانت ترجع إلى معرفة لا قدرة البروليتاريا الروسية على بناء مجتمع اشتراكي قومي بعد الاستيلاء على السلطة (ولم يكن ماركسي روسي واحد قد تفوّه بكلمة واحدة بالنسبة لهذا حتى عام ١٩٢٤) ، ولكن إذا كانت ثورة بورجوازية قادرة فعلاً على حل المسألة الزراعية ما زالت ممكنة في روسيا ، أو أن إتمام هذا العمل سيتطلب ديكتاتورية البروليتاريا .

فحول أي قسم من الآراء القديمة قام لينين بمراجعة آرائه عندما طرح « موضوعات أبريل (نيسان) » ؟ إنه لم يتخل لحظة واحدة عن مقولة الطابع الأممي للثورة الاشتراكية ، أو عن الفكرة القائلة بأن روسيا المتأخرة عاجزة عن السر في طريق الاشتراكية إلا بفضل المساهمة المباشرة من قبل الغرب . ولكن لينين أعلن آنذاك ولأول مرة أن البروليتاريا الروسية تستطيع الوصول إلى السلطة قبل بروليتاريا البلاد المتقدمة ، وذلك بالضبط نتيجة للوضع المتأخر للظروف القومية . وظهرت ثورة فبراير (شباط) عاجزة عن حل المسألة الزراعية كمجزأها عن حل المسألة القومية . واضطر الفلاحون والقوميات المضطهدة في روسيا إلى القيام بدعم ثورة أكتوبر خلال صراعمهم الرامي إلى تحقيق مهام ديمقراطية .

إن عجز الديمقراطية البورجوازية - الصغيرة الروسية عن القيام بالمهمة التاريخية التي قامت بها أختها الكبيرة في الغرب هو فقط ما سمح للبروليتاريا بالوصول إلى السلطة قبل وصول البروليتاريا الغربية إليها . في عام ١٩٠٥ لم تكن البلشفية تحسب بدء النضال من أجل ديكتاتورية البروليتاريا إلا بعد تحقيق المهام الديمقراطية . وفي عام ١٩١٧ قامت ديكتاتورية البروليتاريا نظراً لأن المهام الديمقراطية لم يتم تحقيقها .

ولا يقف الطابع المركّب للثورة الروسية عند هذه النقطة . إذ أن استيلاء الطبقة المالكة على السلطة ألغى تلقائياً خط الفصل بين « البرنامج الأدنى » و « البرنامج الأقصى » . ففي ديكتاتورية البروليتاريا - وفيها فقط - أصبح تحول المهام الديمقراطية الى مهام اشتراكية عملية محتومة ، بالرغم من أن

عمال أوروبا لم يتسن لهم الوقت بعد لكي يظهروا « كيف يتم فعل ذلك » ..
بيد ان تبادل الأدوار الثورية بين الشرق والغرب له معنى محدود تاريخياً،
رغم أهميته البالغة بالنسبة لمصير روسيا والعالم أجمع . ومهما كبرت الخطوة التي
سارتهما الثورة الروسية إلى أمام فان تعلقها بالثورة العالمية لم يخف وحسب لم
ينقص . إن امكانيات تخطي الاصلاحات الديموقراطية إلى اصلاحات اشتراكية
تنجم مباشرة عن توافق مجموعة من الظروف الداخلية، وقبل كل شيء العلاقات
المبتدلة بين البروليتاريا والفلاحين . بيد أن حدود التحولات الاشتراكية
محددة في المطاف الأخير بحالة الاقتصاد والسياسة العالميين . فمهما كان الانطلاق
القومي قوياً ، فانه لا يعطي القدرة على الوثوب من فوق الكوكب .

عندما قامت الأممية الشيوعية بصياغة ادانتها « للروتسكية » هاجت
بمنف خاص وجهة النظر القائلة بأن البروليتاريا الروسية ، التي اخذت القيادة
بيدها ، والتي لم يدعها الغرب « ستصل إلى صراعات (...) مع جماهير الفلاحين
العريضة التي دعمتها عند صعودها الى السلطة... » . وحتى لو اعتبرنا أن التجربة
التاريخية قد كذبت بشكل كامل هذا التكهن الذي أطلقه تروتسكي في عام
١٩٠٥ ، وفي وقت لم يكن أي من النقاد الحاليين يتقبل فكرة ديكتاتورية
البروليتاريا في روسيا ، حتى في هذه الحال تبقى هناك حقيقة لا تقبل النقض :
وهي ان كافة الماركسيين الروس بما في ذلك لينين ، كانوا يعتبرون الفلاحين
حليفاً متردداً غير موثوق به . إن التقاليد الحقيقية للبلشفية لا تشترك في شيء
مع عقيدة التناسق المحقق سلفاً بين مصالح العمال والفلاحين . بل أن نقد هذه
النظرية البورجوازية الصغيرة كان ، على العكس ، دائماً عنصراً هاماً جديداً من
عناصر الصراع الطويل بين الماركسيين والشعبين .

وفي عام ١٩٠٥ كتب لينين : « سينتهي عصر الثورة الديموقراطية بالنسبة
لروسيا ، وعندها يصبح من السخف المضحك الكلام عن « وحدة الارادة » بين
البروليتاريا والفلاحين ... » . « وسيلعب الفلاحون ، بالنسبة لهذا الصراع
[في سبيل الاشتراكية] ، بوصفهم مالكي أراض ، نفس الدور غير المستقر

بشكل خياني الذي تلعبه البورجوازية حالياً في الصراع في سبيل الديمقراطية، وكل نسيان لهذا هو نسيان الاشتراكية ، وخداع للنفس وخداع للآخرين حول حقيقة مصالح واهداف البروليتاريا .

وفي نهاية عام ١٩٠٥ ، في معرض وضعه لنفسه مخططاً يحدد العلاقات بين الطبقات خلال مسيرة الثورة ، كان لينين يحدد الوضع الذي لا بد وأن ينجم بعد تصفية أملاك النبلاء كما يلي : « تصارع البروليتاريا الآن للحفاظ على المكاسب الديمقراطية ، باسم ثورة اشتراكية . ولكن هذا الصراع قد يكون قريباً يائساً إذا تركت البروليتاريا الروسية وحدها، وسيكون فشلها محتوماً ... إذا لم تساعد البروليتاريا الاشتراكية الأوروبية البروليتاريا الروسية ... ففي هذه الفترة ستقوم البورجوازية الليبرالية والفلاحون الأغنياء (و، معهم ، قسم من الفلاحين المتوسطين) بأعداد الثورة المضادة . ان البروليتاريا الروسية والبروليتاريا الأوروبية ستقومان معاً بتنظيم الثورة . وستستطيع البروليتاريا الروسية في مثل هذه الظروف تحقيق انتصار ثان. وهناك تعد المسألة يائسة الى تلك الدرجة . سيكون الانتصار الثاني انتفاضة اشتراكية في أوروبا . وسيرينا العمال الأوروبيون « كيف يتم فعل مثل هذه الأمور » .

وفي نفس الأيام تقريباً كتب تروتسكي : ان التناقضات في وضع الحكومة المالية لبلد متأخر ، معظم سكانه من الفلاحين ، لن تستطيع أن تجد حلها إلا على الضعيف العالمي ، وعلى أرضية ثورة عالمية للبروليتاريا . « لقد استشهد ستالين فيما بعد بهذه الأقوال بالضبط ليكشف « الهوة الساحقة التي تفصل النظرية اللينينية الخاصة بديكتاتورية البروليتاريا عن نظرية تروتسكي » . بيد أن هذا النص يثبت على أنه رغم وجود تباين لا ينكر بين مفاهيم لينين وتروتسكي الثورية في ذلك الوقت ، فان وجهتي نظرهما كانتا متفتحتين في الاجمال ، منذ ذلك الوقت البعيد بالضبط ، حول « عدم الاستقرار الخياني » لدر الفلاحين .

وفي فبراير (شباط) ١٩٠٦ كتب لينين : « اننا ندعم الحركة الفلاحية

حتى النهاية . ولكن علينا ان نتذكر بأنها حركة طبقة أخرى ، لا حركة الطبقة القادرة على تحقيق الثورة الاشتراكية ، والتي ستحققها . ونجده يعلن في أبريل (نيسان) ١٩٠٦ أن « الثورة الروسية تملك القوى الكافية للانتصار . ولكنها لا تملك من القوى الذاتية كفاية للحفاظ على ثمار الانتصار ... لأن صفار منتجي البضائع ، بما في ذلك الفلاحين ، في بلاد حيث الاقتصاد الصغير نام بشكل هائل ، سينقلبون حتماً ضد البروليتاريا عندما تنتقل هذه من الليبرالية إلى الاشتراكية ... ولمنع عودة النظام القديم تحتاج الثورة الروسية لا احتياطي روسي ، بل لمساعدة تأتي من الخارج . فهل يوجد في العالم مثل هذا الاحتياطي ؟ هنالك مثله : بروليتاريا الغرب الاشتراكية . »

إن هذه الافكار ، في تراكيب متغيرة الشكل ولكنها ثابتة المحتوى ، تجتاز جميع سنوات فترتي الرجعية والحرب . ولا توجد حاجة لتعداد الأمثلة على ذلك . إن مفاهيم الحزب حول الثورة كان يجب أن تجد صفاءها الكامل ووضوحها الأكبر وسط نار الاحداث الثورية . فلو أن منظري البلشفية مالوا قبل الثورة نحو فكرة الاشتراكية في بلد واحد ، لكان على هذه النظرية أن تصل الى أوج تفتحها في حقبة الصراع الثوري للاستيلاء على السلطة . فهل كان الأمر بهذا الشكل في الواقع ؟ جاء عام ١٩١٧ ليعطي الجواب .

عندما عاد لينين إلى روسيا بعد انتفاضة فبراير (شباط) كتب في رسالة الوداع التي وجهها للعمال السويسريين ما يلي : « لن تستطيع البروليتاريا الروسية تحقيق الثورة الاشتراكية بنجاح اعتماداً على قواها فقط . ولكنها تستطيع ... تسهيل الأمور أمام دخول حليفها الرئيسي والأكثر ضماناً في الصراعات الحاسمة : وهو البروليتاريا الاشتراكية الأوروبية والأمريكية . » ويقول قرار لينين الذي أقره مؤتمر أبريل (نيسان) التداولي ما يلي : « إن بروليتاريا روسيا ، العاملة في بلد من أكثر البلاد الأوروبية تأخراً ، ودخل وسط من الفلاحين الصغار ، لا تقدر على تمكين التحقيق الفوري للإصلاح الاجتماعي كهدف . » إن هذا القرار مع تعلق خطوطه الرئيسية تملفاً وثيقاً

بالقليد النظري للحزب ، يخطو مع ذلك خطوة حاسمة على طريق جديد . فهو يعلم بأن استحالة التحويل الاشتراكي المستقل لروسيا الفلاحية لا يمكن لها في أية حال ان تعطي الحق بالعدل عن الاستيلاء على السلطة ، ليس فقط في سبيل اهداف ديموقراطية ، ولكن كذلك « للقيام ببعض التقدم الممكن عملياً في اتجاه الاشتراكية » ، كنأيم الارض ، والمراقبة على البنوك ، الخ. وقد يمكن للتدابير المضادة للرأسمالية ان تتطور تطوراً لاحقاً بفضل مقدمات موضوعية لثورة اشتراكية ... في البلدان المتقدمة الاكثر تطوراً . من هنا بالضبط يجب أن ننتقل . وبشرح لينين في تقريره : « ان من الخطأ ان لا نتحدث إلا عن الظروف الروسية . أية مشاكل ستعرض البروليتاريا الروسية إذا ما وضعنا حركة عالمية أمام الثورة الاجتماعية ، هذه هي المسألة الرئيسية التي يدرسها هذا القرار » . إن الأمر واضح: فنقطة الانطلاق الجديدة للحزب في أبريل (نيسان) ١٩١٧ ، بعد انتصار لينين على الفكر الديموقراطي الضيق لـ « البلاشفة القدماء » ، بعيدة عن نظرية الاشتراكية في بلد واحد بعدد الارض عن السماء !

ومنذ ذلك الحين سنجد في كل تنظيمات الحزب ، داخل العاصمة كما في الاقاليم ، نفس الطريقة لطرح المسألة: علينا ان نتذكر خلال الصراع للاستيلاء على السلطة بأن مصير الثورة اللاحق ، كثورة اشتراكية ، سيكون محسباً بانتصار بروليتاريا البلدان المتقدمة . ولم يكن أحد يعارض هذه الصيغة ، ولكنها على العكس كانت تسبق المناقشات ، كفكرة مقبولة من الجميع .

وفي مؤتمر الحزب التداولي في بيتروغراد ، يوم ١٦ يوليو (اغسطس) ، أعلن خاريتونوف وهو أحد البلاشفة الذين جاؤوا مع لينين من المنفى ما يلي : « إننا نقول في كل مكان بأنه إذا لم تقع الثورة في الغرب خسرتا الجولة » . ليس خاريتونوف منظراً ، إنه محرض متوسط في الحزب . وإننا لنقرأ في محاضر نفس المؤتمر ما يلي : « يذكر بأفولوف بالمبدأ العام الذي طرحه البلاشفة ، والقاتل أن الثورة الروسية لن تزدهر إلا إذا جاءها الدعم من ثورة عالمية لا يمكن

نصورها. إلا كثورة اشتراكية... وهكذا وسع العشرات والمئات من أمثال خاريتونوف وبافلوف الفكرة الأساسية لمؤتمر أبريل (نيسان). ولم يخطر على بال أي امرئ أن يعارض أو يصلح أقوالهم .

لقد عرف المؤتمر السادس للحزب المنعقد في نهاية يوليو (تموز) ديكتاتورية البروليتاريا بأنها الاستيلاء على السلطة من قبل العمال وأقفر الفلاحين، « وسنساهم هاتان الطبقتان فقط بشكل فعلي في مد الثورة البروليتارية العالمية الذي لا يستهدف تصفية الحرب فحسب ، بل وكذلك العبودية في النظام الرأسمالي » . كان تقرير بوخارين يعتمد على فكره أن الثورة الاشتراكية العالمية هي المخرج الوحيد ، في الوضع الموجود « فإذا ما انتصرت الثورة في روسيا قبل اندلاعها في الغرب فسيكون علينا ... أن نعمل كل ما في وسعنا لتزيد استعمار نار الثورة الاشتراكية العالمية » . وقد اضطر ستالين ، في ذلك الزمان ، لأن يطرح المسألة بشكل لا يختلف كثيراً . قال : « وسنأتي لحظة يقوم العمال فيها يحمل الشرائح الفلاحية الفقيرة تنتفض ويجمعونها حولهم ، وسيرفعون راية الثورة العالمية عالياً ، ويفتحون عصر الثورة الاشتراكية في الغرب » .

ويسمح لنا المؤتمر التداولي لأقليم موسكو المنعقد في بداية أغسطس (آب) تماماً بأن نلقي نظرة على مختبر فكر الحزب . ويقول سوكونينيكوف عضو اللجنة المركزية في التقرير الأساسي الذي يعرض مقررات المؤتمر السادس: « إن على الجميع ان يعرفوا بأن على الثورة الروسية ان تسير ضد الامبريالية » . وتحدث عدد من المندوبين وفق الخط نفسه . فيتولين : « ان علينا ان نعدّ العدة للثورة الاجتماعية التي ستنتشر في اوروبا الغربية » . والمندوب بيلينكي : « إذا أردنا حل المسألة داخل الاطر القومية تمذّر علينا بإيجاد المخرج . إن سوكونينيكوف محق في قوله بأن الثورة الروسية لا تستطيع الانتصار إلا كثورة عالمية ... ان ظروف الاشتراكية في روسيا لم تنضج بعد ، ولكن إذا بدأت الثورة في أوروبا فإننا نحن كذلك سنسير وراء أوروبا الغربية » . وستوكوف : « ليس هناك مجال للشك حول صحة المبدأ القائل بأن الثورة

الروسية لا تستطيع الانتصار إلا كثورة عالمية ... وليست الثورة الاشتراكية ممكنة إلا على المستوى العالمي .

إن الجميع متفقون فيما بينهم على ثلاث نقاط هي : ان الدولة المالكية عاجزة عن الصمود إذا لم يتم قلب الامبريالية في الغرب ، وإن الظروف في روسيا ما زالت غير ناضجة للاشتراكية ، وأن مهمة الثورة الاشتراكية جوهرياً عالمية . فلو ووجد في الحزب إلى جوار وجهات النظر هذه ، التي أدمنت بتهمة الهرطقة بمد سبع أو ثمانين سنوات ، النظرات المعترف بها حالياً بوصفها مطابقة للعقيدة وتقليدية ، لوجدت هذه النظرات التعبير عنها في مؤتمر موسكو التداولي ، وفي مؤتمر الحزب الذي سبقه . ولكن مندوبي الانباء ، والذين اشتركوا في المناقشات ، ومقالات الصحف ، لم يذكروا بكلمة واحدة أنه توجد في الحزب وجهات نظر بلشفية تتعارض مع وجهات النظر «التروتسكية» . وفي المؤتمر التداولي لمدينة كييف الذي سبق مؤتمر الحزب قال 'مخضّر التقرير غوروفيتز : « لا يمكن خوض الصراع الرامي إلى انفاذ ثورتنا الا على المستوى العالمي . وأمامنا الآن احتمالان : اذا انتصرت الثورة فاننا سنخلق دولة انتقالية تتجه نحو الاشتراكية ، وإلا فاننا سنسقط تحت سيطرة الامبريالية العالمية » . وبعد مؤتمر الحزب ، في بداية أغسطس (آب) قال بياناكوف في مؤتمر كييف التداولي الجديد : « لقد اكدنا منذ بداية الثورة على أن مصير البروليتاريا الروسية يتعلق بشكل كامل بسير الثورة البروليتارية في الغرب ... وهكذا فاننا ندخل في مرحلة الثورة الدائمة ... » . وبالنسبة لتقرير بياناكوف صرح غوروفيتز ، الذي تحدثنا عنه الآن ، كما يلي : « إنني أوافق تماماً على رأي بياناكوف ، عندما يحدد ثورتنا بأنها دائمة ... » ، بياناكوف : « ... إن الخلاص الوحيد الممكن للثورة الروسية هو في ثورة عالمية ستطفي الانطلاق لتحول اجتماعي » . ولكن ربما كان هذان التندوبان يمثلان الأقلية ؟ كلا ، فليس هنالك من عارضها حول هذه المسألة الأساسية . ولقد حصل كلاهما في انتخابات كييف على اكبر عدد من الأصوات .

وهكذا يمكننا أن نعتبر من الثابت تماماً أنه في المؤتمر التداولي العام للحزب في ابريل (نيسان) ، ومؤتمر الحزب في يوليو (تموز) ، والمؤتمرات التداولية في بيتروغراد وموسكو وكيف ، كان يتم عرض الاقتراح نفسها التي أعلنت فيما بعد أنها تتنافى والبشافية ، وإقرارها بالتصويت . واكثر بكثير من ذلك ، لم يرتفع في الحزب صوت واحد يمكن تفسيره كحدس بشي ، بظهور النظرية المقبلة عن الاشتراكية في بلد واحد ، ولا حتى الى مدى ما يمكن ، في مزامير الملك داوود ، إيجاد معرفة سبقيه إلهية بمواعظ المسيح .

وفي ١٣ أغسطس (آب) قدمت الصحيفة المركزية للحزب للشرح التالي : « إن استلام السوفييتات للسلطة كلها ، دون أن يعني أبداً بجمي ، «الاشتراكية» ، سيحطم على أي حال مقاومة البورجوازية ثم - بصورة متلازمة مع القوى المنتجة الموجودة ومع الوضع في الغرب - سيقود الحياة الاقتصادية ويحولها لصالح الجماهير الكادحة . وما أن تكون الثورة قد تخلصت من قيود السلطة الرأسمالية حتى تصبح دائمة ، أي غير منقطعة . وعندها ستستخدم سلطة الدولة لا لدعم نظام الاستقلال الرأسمالي ولكن ، على العكس ، إن لجأها النهائي على هذا السبيل يتعلق بنجاحات الثورة البروليتارية في أوروبا ... ذلك كان وسيبقى الأفق الحقيقي الوحيد لتطور الثورة اللاحق . » وكان صاحب المقال هو تروتسكي ، الذي كتبه في سجن كريسيتي . وكان رئيس تحرير الصحيفة ستالين . ويكفي لكي تظهر أهمية هذا النص أن تعبير « الثورة الدائمة » ، حتى عام ١٩١٧ ، اقتصر استخدامه ، في الحزب البلشفي ، للكلام عن وجهة نظر تروتسكي . إن ستالين سيصرح بعد بضع سنوات بما يلي : « لقد ناضل لينين ضد نظرية الثورة الدائمة حتى نهاية أيامه » . على كل حال فإن ستالين نفسه لم يرق بهذا النضال ، إذ نشر المقال دون أية ملاحظة من هيئة التحرير .

وعشرة أيام بعد ذلك كتب تروتسكي من جديد في الصحيفة نفسها : « ليست الأهمية بالنسبة لنا فكرة مجردة ... ولكنها مبدأ أساسي مباشر ، عملي بشكل عميق . ولا يمكننا تصور نجاح صلب ، حاسم ، يهزل عن ثورة

أوروبية . ولم يكن لدى ستالين أي اعتراض . ولكنه ، أكثر من ذلك ، كان يردد بعد ذلك بيومين بنفسه : « عليهم [العمال والجنود] أن يعرفوا بأنه فقط بالوحدة مع عمال الغرب يمكننا أن نأمل بانتصار الثورة في روسيا ! » وكان يقصد بـ « انتصار الثورة » لا بناء الاشتراكية – إذ لم يكن هذا الأمر آنذاك قد طرح بعد ، بشكل عام – بل كان يعني فقط الاستيلاء على السلطة والحفاظ عليها .

وكتب لينين في سبتمبر (ايلول) : « يصيح البورجوازيون بالكلام عن حتمية هزيمة الكومونة في روسيا ، أي عن هزيمة البروليتاريا إذا ما توصلت إلى الاستيلاء على السلطة . » ان علينا ان لا نخاف من هذه الأقاويل : « بمعد استيلاء بروليتاريا روسيا على السلطة ، سيكون لديها كل الفرص للحفاظ عليها وقيادة روسيا حتى انتصار الثورة في الغرب » . ونرى أن أفق الانتفاضة محدود هنا بوضوح كامل : الحفاظ على السلطة حتى تبدأ الثورة الاشتراكية في أوروبا . إن إطلاق هذه الصيغة لم يأت فجأة أو بصورة عرضية . ولينين يعود إليها كل يوم في كتاباته . ولقد لخص لينين المقال – البرنامج « هل سيحافظ البلاشفة على السلطة ؟ » بالكلمات التالية : « . . . وليس على الأرض قوة قادرة على منسح البلاشفة ، إذا لم يرهبوا وعرفوا كيف يستولوا على السلطة ، من الحفاظ عليها حتى يتحقق انتصار الثورة الاشتراكية العالمية » .

كان الجناح اليميني من البلاشفة يطالب بتحالف مع التوفيقين ، متملاً بأن البلاشفة « وحدهم » عاجزون عن الصمود في السلطة . ورد عليهم لينين في ١ نوفمبر (تشرين ثاني) أي بعد حدوث الانتفاضة بقوله : « يقال بأننا عاجزون وحدنا عن الحفاظ على السلطة ، الخ . ولكننا لا نقف وحدنا . فأمامنا أوروبا كلها . وعلينا أن نخطو الخطوة الأولى » . إن ما يظهر من حوار لينين والبلاشفة اليمينيين بشكل واضح كل وضوح ، هو أن أياً من الطرفين المتجادلين لم تحظر على باله حتى فكرة بناء مستقل للاشتراكية في روسيا .

ويذكر جون ريد كيف ان جندياً عائداً من الجبهة الرومانية صرخ خلال اجتماع عقد في بيتروغراد داخل مصنع أوبوخوفسكي قائلاً : « إننا سنصمد بكن قوانا طالمالم تثر شعوب العالم أجمع ولم تساعدنا، إن هذه الجملة لم . تسقط من السماء، ولم يخترعها ذلك الجندي المجهول ، ولا جون ريد . إنها جملة كان قد بشها بين الجماهير المحرضون البلاشفة . إن صوت الجندي العائد من الجبهة الرومانية كان صوت الحزب ، صوت ثورة اكتوبر .

يقول « اعلان حقوق الشعب العامل والمستغل » - وهو برنامج حكومي قدّم الى الجمعية التأسيسية بأسم السلطة السوفيتية - « أن مهمة النظام الجديد كانت « اقامة تنظيم اشتراكي ، والسير نحو انتصار الاشتراكية في كل البلدان... وستسير السلطة السوفيتية بحزم على هذا السبيل حتى الانتصار الكامل للاتفاضة العمالية العالمية على نير الرأسمالي . » وهكذا فان « إعلان الحقوق » ، الذي كتبه لينين ، والذي لم يبلغ رسمياً حتى هذا اليوم ، قد حول الثورة الدائمة إلى قانون أساسي لجمهورية السوفيتات .

ولو لاحظت روزا لو كسمبورغ ، التي كانت تلاحق وهي بين جدران السجن بانتباه متحمس وناقد أعمال البلاشفة وأقوالهم ، في هذه الأعمال والأقوال نوعاً من انواع الاشتراكية القومية ، لآعطت اشارة الانذار فوراً . فلقد كانت في تلك الايام تنتقد بشكل شديد جداً - وأساسياً بصورة خاطئة - سياسة البلاشفة . ومع ذلك فهذا ما كتبه عن الخط العام للحزب : « ان توجيه البلاشفة لسياستهم توجيهاً كاملاً في اتجاه الثورة العالمية للبروليتاريا هو بالضبط أسطح دليل على نظرهم الثاقب ، وحزمهم في القضايا المبدئية ، والمدى الشمولي الجري لسياستهم » .

إن وجهات النظر هذه بالضبط هي التي كان لينين يشرحها يومياً ، والتي كانت تنشرها صحيفة الحزب المركزية (رئيس تحريرها ستالين) ، والتي كانت تلهم خطب المحرضين ، كباراً وصغاراً ، وكان يأخذها جنود القاطعات البعيدة من الجبهة ، وكانت روزا لو كسمبورغ تعتبرها أكبر دليل على بعد نظر البلاشفة

أنسياسي - إنها هي ، بالضبط وجهات النظر التي أدانتها ببروقراطية الأمية الشيوعية في عام ١٩٢٦ . يقول أحد قرارات الاجتماع العام الثامن للأمية الشيوعية : « إن وجهات نظر تروتسكي وأنصاره حول المسألة الرئيسية الخاصة بطابع ثورتنا وآفاقها لا تشترك في شيء مع وجهات نظر حزبنا ، مع اللينينية » . هكذا يقوم خلفاء البلشفية بتصفية حساباتهم مع ماضيهم .

حقاً قاتل البهض نظرية الثورة الدائمة في عام ١٩١٧ . ولكنهم كانوا الكاديت ، التوفيقيين . إن ميليوكوف ودان هاجما « الأوهام الثورية للتروتسكية » ، بوصفها السبب الرئيسي لاندحار ثورة ١٩٠٥ . وفي خطاب الافتتاح للمؤتمر التداولي الديمقراطي هاجم تشخيدزه المحاولة الرامية « لإطفاء حريق الحرب الرأسمالية عن طريق إعطاء الثورة طابعا اشتراكيا عالميا » . وفي ١٣ أكتوبر (تشرين أول) قال كيرنسي أمام البرلمان المؤقت : « إن أخطر أعداء الثورة والديمقراطية وجميع مكتسبات الحرية في الوقت الحاضر هم أولئك الذين ... تحت ستار إرادة تعميق الثورة وتحولها إلى ثورة اجتماعية دائمة ، يفسدون الجماهير ، ويبدو أنهم قد أفسدوها فعلا... » . لقد كان تشخيدزه وكيرنسي من أعداء الثورة الدائمة للسبب نفسه الذي جعلهم من أعداء البلاشفة .

في اجتماع السوفييتات الثاني ، في وقت الاستيلاء على السلطة قال تروتسكي : « إذا لم تسحق شعوب أوروبا الامبريالية بانتفاضتها ، فسنعرض لأن نسحق - هذا مؤكد . فاما أن تثير الثورة الروسية دوامة من الصراعات في الغرب ، أو أن رأسماليي كل البلدان سيخنقون ثورتنا... » . وصرخ من بين المستمعين صوت يقول : « هناك سبيل ثالث ! » . ربما جاء الاعتراض من ستالين ؟ كلا ، إنه جاء من أحد المناشقة . وكان على البلاشفة أن ينتظروا بضعة سنوات قبل أن يكتشفوا « السبيل الثالث » .

يبدو من الثابت تقريبا ، في أكثر الأوساط السياسية اختلافا ، وتحت تأثير تردادات لا تحصى في الصحافة الستالينية المعالية ، بأن في أساس الخلافات

الخاصة ببرست - ليتوفسك مفهومين اثنين : ينطلق أولهما من إمكانية الحفاظ على السلطة فقط ولكن أيضاً بنساء الاشتراكية بالقوى الداخلية لروسيا . على حين يعتمد الثاني حصراً على الانتفاضة في أوروبا . والحقيقة أن هاتين الأطروحتين المتعارضتين لم توضعاً إلا بعد عدة سنوات ، ولم يكلف واضعو هذه البدعة أنفسهم حتى غذاء جعلها متلائمة ، ولو ظاهرياً ، مع الوثائق التاريخية . من الصحيح أن في ذلك صعوبة كبيرة : إذ أن جميع البلاشفة ، بلا أي استثناء ، كانوا يرون خلال فترة برست ، بالقدر نفسه ، أن عدم اندلاع الثورة في أوروبا بأكبر سرعة ممكنة يعرض الثورة السوفييتية للهلاك . وكان البعض يحددون تقديرهم ببضعة أسابيع ، على حين حدده البعض ببضعة أشهر ، ولكن أي شخص لم يكن يعتمد على سنوات .

كتب بوخارين في ٢٨ يناير (كانون ثاني) ١٩١٨ « منذ بداية الجمهورية الروسية أعلن حزب البروليتاريا الثوري أنه : إما أن تتجفع الثورة العالمية ، التي أطلقها الثورة الروسية ، في خنق الحرب والرأسمال ، وإما أن يخنق الرأسمال العالمي الثورة الروسية » . ولكن ألا ينسب بوخارين ، الذي كان يرأس في تلك الأيام أنصار حرب ثورية ضد ألمانيا ، آراء تكتله إلى الحزب كله؟ مهما كان هذا الافتراض طبيعياً فالوثائق تدحضه بشكل كامل .

إن محاضر جلسات اللجنة المركزية لعام ١٩١٧ وبداية عام ١٩١٨ ، والمنشورة في عام ١٩٢٩ تقدم ، رغم نقصها والطريقة المفرضة التي قدمت بها ، معلومات لا تقدر حول هذا الموضوع : « جلسة ١١ يناير (كانون ثاني) ١٩١٨ : يلفت الرفيق سيرغييف (آرتم) الانظار الى ان كافة الخطباء مجمعون على النقطة التالية : ان جمهوريتنا الاشتراكية مهددة بالفساد اذا لم تتدخل ثورة اشتراكية في الغرب . » وكان سيرغييف يقف في صف لينين ، أي أنه كان من أنصار توقيع معاهدة الصلح . ولم يعترض أحد على سيرغييف . لأن المجموعات الثلاث الواقع بينها الاختلاف آنذاك كانت تتنافس على استعمال نفس المقدمة الواحدة المشتركة : عجزنا عن الخلاص دون ثورة عالمية .

من الصحيح أن ستالين قدّم خلال المناقشات لهجة خاصة : إذ برر ضرورة توقيع صلح منفرد بقوله « ليس في الغرب حركة ثورية ، ليس هنا ماتم إنجازه » هنالك فقط ثورة كامنة ، ولا نستطيع الاعتماد على حدث كامن . كان ما زال بعيداً عن نظرية الاشتراكية في بلد واحد ، ولكنه يعبر هنا بوضوح عن حذره المتأصل تجاه الحركة العالمية . « ولا نستطيع الاعتماد على حدث كامن ! » . ولكن لينين انفصل بشكل فوري عن الدعم الذي يقدمه له ستالين « في بعض النقاط » : صحيح أن الثورة لم تبدأ بعد الغرب . « ولكن إذا دفعنا هذا السبب الى تبديل تكنيكنا ، كان عملنا خيانة للاشتراكية العالمية » . فإذا كان هو ، لينين من انصار صلح منفرد فوري ، فذلك ليس لأنه لا يؤمن بحركة ثورية في الغرب ، وأقل من ذلك أيضاً بسبب إيمانه بحجوية ثورة روسية منعزلة : « إن ما يهمنا هو أن نصمد حتى تظهر ثورة اشتراكية عامة ، ولا نستطيع الوصول إلى ذلك إلا بعد توقيع معاهدة السلام » . وهكذا كان معنى الاستسلام في برست يتلخص بالنسبة للينين بهذه الكلمات : « استراحة لالتقاط الانفاس » .

وتدل محاضر الجلسات على أن ستالين بدأ بعد تحذير لينين يبحث عن فرصة لتعديل وجهة نظره . « جلسة ٢٣ فبراير (شباط) ١٩١٨ . تحدث الرفيق ستالين ... نحن أيضاً نراهن على الثورة » ولكنكم تعتمدون على الأسابيع ، أما (نحن) فنعتمد على الشهور » . هنا يأخذ ستالين صيغة لينين بصورة حرفية . وأصبحت المسافة التي تفصل بين جناحي اللجنة المركزية حول مسألة الثورة العالمية متمثلة بتقدير المدة المطلوبة بالأسابيع أم بالشهور .

وفي مارس (آذار) ١٩١٨ ، دافع لينين أمام مؤتمر الحزب السابع عن توقيع معاهدة الصلح في برست فقال : « والحقيقة المطلقة أن عدم اندلاع ثورة ألمانية سيعرضنا للاضباع . ربما سيؤخّر علينا ، ليس في بيتر أو موسكو بل في فلاديفوستوك أو في أية بقعة ثانية سيكون علينا الانسحاب إليها ، ولكن على أي حال ، ومهما كانت التبدلات المحتملة الممكنة إذا لم تتدلع الثورة الألمانية ،

فسيقضى علينا . « ولا يتعلق الأمر ، مع ذلك ، بألمانيا وحدها . « فالامبريالية العالمية ، التي ... تمثل قوة جبارة حقيقية ... لا تستطيع في أية حالة من الحالات وبأي شرط كان ، أن تتأتم مع جوار الجمهورية السوفيتية ... هنا يبدو الصراع محتوماً . هنا [تدخل] أكبر المعضلات التاريخية ... وهي ضرورة إثارة الثورة العالمية . « ويقول أحد قرارات المؤتمر السرية ما يلي : « يرى المؤتمر أن الضمانة الأكيدة الوحيدة لتدعيم الثورة الاشتراكية الظافرة في روسيا هي في تحويلها إلى ثورة عمالية عالمية » .

وبعد بضعة أيام قدم لينين لمؤتمر السوفييتات تقريراً يقول فيه : « لا يمكن أن تسير الامبريالية العالمية جنباً إلى جنب مع مسيرة الثورة الاجتماعية الظافرة » . وفي ٢٣ أبريل (نيسان) تحدث في جلسة سوفيت موسكو بقوله : « لقد دفعنا حالتنا المتأخرة الى أمام ، وسيقضى علينا اذا لم نستطع الصمود حتى بأنفسنا دعم قوي قادم من العمال الثائرين في البلاد الاخرى » وكتب في مايو (أيار) ١٩١٨ : « ... ان علينا أن نتراجع (أمام الامبريالية) حتى نصل إلى الأورال على الأقل . لأن هذا هو السبيل الوحيد للكسب خلال الحقبة التي تنضج فيها الثورة في الغرب ... »

كان لينين يلاحظ بوضوح أن تأجيل مفاوضات الصلح في برست كان يزيد شروط السلام سوءاً . ولكنه كان يضع معضلات الثورة العالمية فوق المشكلات « القومية » . وفي ٢٨ يونيو (حزيران) ١٩١٨ ، تحدث لينين أمام مؤتمر النقابات في موسكو فقال ، رغم خلافات عرضية مع تروتسكي حول موضوع توقيع معاهدة الصلح ، ما يلي : « عندما وصلنا إلى مفاوضات برست ، عرف العالم أجمع إفساءات الرفيق تروتسكي ، وألا يعود الفضل لهذه السياسة في أن تتدخل حركة ثورية شاسعة النطاق وسط بلد معاد ... منغمس في أتون الحرب ... » وبعد ثمانية أيام عاد لينين إلى المسألة نفسها فكتب في تقرير قدمه مجلس مفوضي الشعب إلى المؤتمر الخامس للسوفييتات : « لقد قمنا بواجبنا تجاه الشعوب كلها ... وذلك عن طريق وفدتنا في برست برئاسة الرفيق تروتسكي ... »

وبعد سنة كاملة ذكر لينين بهذا الموضوع عندما قال : « ... في فترة صالح برست ... وضعت السلطة السوفييتية الديكتاتورية العالمية للبروليتاريا ، والثورة العالمية فوق جميع التضحيات القومية مهما كانت باهظة » .

بعد أن مسح الزمن من ذاكرة ستالين حدود أفكار لم تكن في الأصل كثيرة الوضوح صار يسأل : أية أهمية هنالك لتصريح تروتسكي القائل بأن روسيا الثورية ستمجز عن الصمود بوجه أوروبا المحافظة ؟ إن المعنى الوحيد لهذا التصريح هو أن تروتسكي لا يحس بالقوة الداخلية الكامنة في ثورتنا .

والحقيقة ان الحزب كان مقتنعاً بالاجماع بأن الجمهورية السوفييتية عاجزة عن الصمود « بوجه أوروبا المحافظة » . ولكن ذلك ما كان سوى الوجه الآخر لقناعة أخرى تقول بأن أوروبا المحافظة عاجزة عن الصمود بوجه روسيا الثورية . وهكذا كان يتم ، بشكل سلمي ، التعبير عن إيمان مطلق بالقوة العالمية الكامنة في الثورة الروسية . وفي الاجمال لم يخطئ الحزب . إن أوروبا المحافظة لم تصمد على كل حال صموداً كاملاً . فحتى الثورة الالمانية التي جانتها الاشتراكية – الديوقراطية كانت قوية بشكل كاف لتقليم أطراف لوندورف وهوفمان . ولولا هذه العملية لما استطاعت الجمهورية السوفييتية على الأرجح تجنب خطر الهلاك . بيد أن التقدير العام للموقف العالمي لم يعرف ، حتى بعد انهيار العسكرية الألمانية ، أية تعديلات . وفي اجتماع اللجنة التنفيذية المركزية ، نهاية يوليو (تموز) ١٩١٨ ، تحدث لينين قائلاً : « إن جهودنا تؤدي حتماً إلى الثورة العالمية . ويمكن تلخيص الأمور كما يلي : لقد خرجنا ... من الحرب ضد تحالف لتعرض فوراً لانقضاء الامبريالية من الجانب آخر . ، وفي أغسطس (آب) في حين كانت نيران الحرب الأهلية تندلع على نهر الفولغا ، واشترك فيها التشيكيون ، أعلن لينين في اجتماع 'عقد في موسكو : ' لقد ظهرت ثورتنا كحركة عالمية شاملة ... وستؤمن الجماهير البروليتارية انتصار جمهورية السوفييتات على التشيكيين ، وإمكانية الصمود ، بانتظار انفجار الثورة

الاشتراكية العالمية « . الصمود بانتظار انفجار الثورة في الغرب ، تلك هي ، كما في السابق ، فكرة الحزب .

وفي نفس تلك الأيام كتب لينين للعمال الأمريكيين : « اننا نجد أنفسنا في قلعة محاصرة ، وننتظر أن تأتي الجيوش الأخرى للثورة الاشتراكية العالمية لنجدتنا . » وفي نوفمبر (تشرين ثاني) نجده يطرح الموضوع بشكل حدي أكثر في قوله : « ... لقد أظهرت أحداث التاريخ العالمي أن تحول ثورتنا الروسية إلى ثورة اشتراكية ليس مغامرة تجرّب ولكنه ضرورة لا بد منها ، إذ ليس أمامنا أي مجال للاختيار: فالامبرياليات الانكلو - فرنسية والامريكية ستقوم حتماً بجنح استقلال روسيا وحربتها إذا لم تنتصر الثورة الاشتراكية العالمية ، البلشفية العالمية . فلو عدنا إلى أقوال ستالين لوجدنا طمعاً أن لينين لا يحس « بالقوة الداخلية الكامنة في ثورتنا . »

وبعد مضي أكثر من سنة على الانتفاضة ، كان الحزب قد وجد الوقت الكافي ليرى كل ما حوله بوضوح . ومع هذا نجد لينين يعلن في تقريره لل مؤتمر الثامن للحزب ، في مارس (آذار) ١٩١٩ : « إننا لا نعيش فقط في دولة بل في نظام من الدول ، ولا يمكن تصوّر وجود الجمهورية السوفيتية إلى جوار الدول الامبريالية لمدة طويلة من الزمن . إن أحد الطرفين سينتصر في نهاية الأمر . »

وفي العيد الثالث للثورة ، الذي وافق سحق البيض ، استعاد لينين بعض الذكريات وانطلق ليعمم بعض النتائج : « لو قيل لنا في تلك الليلة [ليلة انتفاضة اكتوبر] أن انتصارنا سيأتي ... بعد ٣ سنوات لما صدق احد ، حتى المتفائل الأكثر مغالاة ، ذلك . فقد كنا نعلم اليقين آنذاك بأن انتصارنا لن يتم فعلاً إلا حين تنتصر قضيتنا في العالم أجمع ، ذلك لأننا دخلنا معمعان هذا المشروع معتمدين حصراً على الثورة العالمية . » وليس بوسعنا أن نجد شهادة أقوى وأثبت من هذه الشهادة : في لحظة انتفاضة اكتوبر ، بعيداً عن الحلم ببناء اشتراكية قومية ، لم يكن « المتفائل الاكثر مغالاة » يعقد حتى بإمكانية الدفاع عن الثورة دون مساعدة مباشرة من الخارج ! فلقد « دخلنا معمعان هذا المشروع

معتمدين حصراً على الثورة العالمية . ولم يحيد الحزب ولا الجيش الأحمر حاجة إلى اسطورة الاشتراكية في بلد واحد ، لتحقيق الانتصارات على حفاقل من الاعداء في صراع دام ثلاث سنوات .

لقد ظهر الوضع الدولي بشكل افضل مما كان يمكن . وأبدت الجماهير استعداداً قافئاً لتقديم التضحيات بغية الوصول الى أهداف جديدة . واستخدمت القيادة بكل مهارة جميع تناقضات الامبريالية في الحقبة الأولى وهي أصعبها . إن الثورة عرفت ، إذا اجملنا ، استقراراً أكبر مما أمل به « المتفائلون الأكثر مغالاة » . بالإضافة إلى أن الحزب حافظ بشكل كامل على موقفه العالمي السابق .

وقال لينين في يناير (كانون ثاني) ١٩١٨ : « لولا الحرب لشهدنا انحسار الرأسماليين في العالم أجمع : تجمع على أرض الصراع ضدنا » . ونجده يتساءل في المؤتمر السابع للحزب : « لماذا استطعنا ، لمدة اسابيع وشهور ... بعد ثورة اوكتوبر أن نتنقل بهذه السهولة من نصر الى نصر ؟ ... لقد استطعنا ذلك فقط لأن الطرف الدولي الحاضر ، تماماً الذي ظهر قد حاناً مؤقتاً من الامبريالية . » وفي ابريل (نيسان) قال لينين في إحدى جلسات اللجنة التنفيذية المركزية : « لقد حصلنا على استراحة لالتقاط أنفاسنا لأن المذبحة الامبريالية مستمرة في الغرب ، ولأن التناحرات الامبريالية في الشرق الأقصى تتسع بصورة متزايدة . وهذا هو وحده ما يفسر وجود الجمهورية السوفييتية . »

ولم يكن توافق الظروف الاستثنائي ليمتد إلى ما لا نهاية . في نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٢٠ قال لينين : « لقد انتقلنا من الحرب الى السلام ولكننا لم ننس بأن الحرب ستعود من جديد . طالما بقيت هناك رأسمالية واشتراكية ، فلن يمكننا العيش بسلام – ولا بد أن ينتصر أحد النظامين في نهاية الأمر . وستتلى صلاة الاموات إما على روح الجمهورية السوفييتية ، أو على روح الامبريالية العالمية . »

ولم يتم تحول « الاستراحة » المؤقتة إلى حقبة طويلة من التوازن الفلقي

بفضل الصراع القائم بين المجموعات الرأسمالية فحسب ، بل تم ذلك أيضاً بفضل الحركة الثورية العالمية . فتحت تأثير انتفاضة نوفمبر (تشرين الثاني) في ألمانيا اضطرت القوات الألمانية الى ترك أوكراينا ، والمقاطعات البلطيقية وفنلندا . كما أن تغافل روح التمرد وسط جيوش دول الوفاق أجبر حكومات فرنسا وانكلترا وامريكا على سحب قواتها من الشواطئ الروسية الشمالية والجنوبية . لم تنتصر الثورة البروليتارية في الغرب ، ولكنها شكلت خلال سيرها على طريق النصر غطاء حى الدولة السوفيتية لعدد من السنوات .

وفي يوليو (تموز) ١٩٢١ كتب لينين في قيامه بجمرة : « لقد وصلنا الآن الى توازن ، مع كونه لا يتسم بالمتانة ، وكونه قلقاً جداً ، يبقى على كل حال توازناً يسمح للجمهورية الاشتراكية بأن تبقى ، لفترة قصيرة طبعاً ، داخل الحصار الرأسمالي » . وهكذا هضم الحزب شيئا فشيئا ، من أسبوع لآخر فكرة قدرة الدولة المعالية على العيش بسلام لمدة من الزمن ، « لفترة قصيرة طبعاً » ، وسط ظروف التطويق الرأسمالي .

ويمكن أن نصل من المعطيات السابقة ، بشكل لا يترك مجالاً للجدال ، إلى استنتاج مهم : هو أن البلاشفة كلهم كانوا على قناعة عامنة بأن الدولة البروليتارية عاجزة عن الصمود طويلاً دون انتصار للبروليتاريا في الغرب . ومن هنا يظهر ان برنامج بناء الاشتراكية في بلد واحد كان غير وارد عملياً ، ولم تعد المسألة ذاتها مطروحة على بساط البحث .

ولكنه يكون من الخطأ التام ان نعتقد ، كما حاولت مدرسة الخلفاء الإجماع به خلال السنوات الأخيرة ، بأن الحزب اعتبر الجيوش الرأسمالية الحاجز الوحيد على طريق الاشتراكية القومية . صحيح أن خطر التدخل المسلح كان موضوعاً في صف اكبر الاخطار . ولكن حتى خطر الحرب لم يكن سوى التجسيد الاكثر حدة لتفوق البلاد الرأسمالية التقني والصناعي . وفي نهاية المطاف تعود المعضلة كلها الى انمزال الجمهورية السوفيتية والى وضعها المتأخر .

عالمية لا تخرج لها سوى طريق الثورة العالمية ، ... إن لينين يعلن أن الانتصار على المجاعة يتطلب ثورة للبروليتاريا العالمية ويحجب الخلفاء بأنه لبناء نظام اشتراكي يكفي قيام الثورة في بلد واحد . هذا هو حجم الخلافات ! فمن هو الحق ؟ على كل حال علينا ان نتذكر بأن المجاعة قائمة حتى الآن رغم كل نجاحات التصنيع .

وفي ديسمبر (كانون) ١٩١٨ وضع مؤتمر لجان الاقتصاد العام مخططاً تبسيطياً للبناء الاشتراكي بهذه الكلمات : « لقد غدت ديكتاتورية البروليتاريا العالمية محتومة تاريخياً ... وهذا ما يحدد تطور كل المجتمع في العالم ، كما في كل بلد بصورة خاصة . إن تأسيس ديكتاتورية البروليتاريا وقيام شكل سوفييتي من الحكم في البلدان الأخرى سيجعل من الممكن اقامة علاقات اقتصادية وثيقة جداً بين البلدان ، واجراء التقسيم العالمي للعمل على صعيد الانتاج ، اخيراً تنظيم خدمات اقتصادية عالمية » . إن أخذ مثل هذا القرار من قبل مؤتمر يضم أجهزة حكومية تطرح أمامها قضايا عملية بمحنة (الفهم ، الحشب ، الشمندر) ليظهر بشكل افضل من أي غيره مدى هيمنة أفق الثورة الدائمة دون منازع داخل وعي الحزب ، في تلك الحقبة .

واننا لنقرأ في كتاب « ألف باء الشيوعية » ، وهو كتاب موجز للحزب كتبه بوخارين وبريوبراجنسكي ، ونشر بطبعات عديدة ، الفقرات التالية : « لا تستطيع الثورة الشيوعية ان تنتصر إلا كثورة عالمية ... فإذا لم ينتصر العمال إلا في بلد واحد جابه البناء الاقتصادي صعوبات كبيرة جداً ... لانتصار الشيوعية لا بد من انتصار الثورة العالمية » .

وسيراً على الخط نفسه ، وبناءً على الافكار ذاتها ، كتب بوخارين في نشرة شعبية أعاد الحزب نشرها أكثر من مرة ، وترجمت الى لغات أجنبية يقول : « ... تطرح أمام البروليتاريا الروسية ، وبحدة أكثر من أي وقت مضى ، مسألة الثورة العالمية ... إن الثورة الدائمة في روسيا تتحول إلى ثورة أوروبية للبروليتاريا » .

ان الاشتراكية هي قيام المجتمع بتنظيم انتاج عقلائي متناسق بنية تلبية حاجات الانسان . إن الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ليست الاشتراكية بعد . وما هي سوى شرطها القانوني المسبق . لا يمكن فصل قضية النظام الاشتراكي عن قضية القوى المنتجة ، وهي قضية تتسم ، في الحقبة الحالية للتطور البشري ، جوهرياً ، باتساعها العالمي . ولا تستطيع الدولة التي ضاقت بالرأسمالية أن تكون أرضاً صالحة لنظام اشتراكي كامل . ولا شك في أن الوضع المتأخر لأي بلد ثوري يزيد ، على ذلك ، بالنسبة لهذه احتمالات ارجاعه إلى الوراء نحو الرأسمالية . ان البلاشفة كانوا يرفضون أفق الثورة الاشتراكية المنعزلة لانطلاقاً من وجود مشكلة التدخل المسلح ، المفصولة بطريقة ميكانيكية ، ولكن رفضهم كان مبنياً على مجمل المسائل المرتبطة بالأساس الاقتصادي العالمي للاشتراكية . وفي المؤتمر السابع للحزب قال لينين : « اذا كانت روسيا تمشي الآن ، وهي تمشي ولا شك من سلم « تيلسيت » إلى نهوض قومي . . . فان المخرج ليس بالنسبة لها من جهة الدولة البورجوازية ، ولكنه من جهة ثورة اشتراكية عالمية » . هذا هو الخيار المطروح : اما الثورة العالمية ، أو التراجع نحو الرأسمالية . « فما هو عدد المراحل الانتقالية التي ينبغي علينا ان نجتازها للوصول إلى الاشتراكية ، اتنا لا نعرف الرد ولا نستطيع معرفته . كل الأمور تتعلق بلحظة اندلاع الثورة الاشتراكية الأوروبية بكل اتساعها » .

وفي أبريل (نيسان) من السنة نفسها كتب لينين ، في معرض مطالبته بإعادة تنظيم الصفوف للأمور العملية : « ولن نستطيع تقديم مساهمة جدية للثورة الاشتراكية الغربية ، المتأخرة لأسباب عديدة ، إلا بقدر معرفتنا كيف نحل مشكلة التنظيم المفروضة علينا » . إن أول مشروع للبناء الاقتصادي مدرج على الفور في المخطط العالمي : المسألة هي في « مساعدة الثورة الاشتراكية في الغرب ، لا في بناء مملكة اشتراكية مستقلة في الشرق » .

وبالنسبة لموضوع المجاعة الدائمة صرح لينين لعمال موسكو : « ينبغي علينا خلال تحريضنا . . أن نشرح بأن الآفة التي انصبت على رؤوسنا هي آفة

وفي كتاب «الكهربية» الشهير الذي وضعه سكفورستوف ستينانوف ، والذي قدم له لينين وأشرف على نشره ، نجد في فصل يلفت لينين انتباه القراء إليه بكل حرارة : «لم تفكرت بـبروليتاريا روسيا يوماً بخلق دولة اشتراكية منعزلة . ودولة «اشتراكية» مستقلة بذاتها هي فكرة بورجوازية صغيرة . ويمكننا أن نتصور امكانية الاقتراب منها الى حد ما إذا كانت الهيمنة الاقتصادية والسياسية بيد البورجوازية الصغيرة ، وهي في سعيها للانعزال عن العالم الخارجي ، تريد إيجاد الوسيلة اللازمة لتقوية اشكالاتها الاقتصادية ، تلك الاشكال التي افقدتها التقنية والاقتصاد الحديثين كل ثباتها . » وتلقي هذه الطور اللافتة للانتباه التي خضعت دون أي شك لمراقبة لينين ، ضوءاً ساطعاً على تطور الحلفاء اللاحق ! لقد قدم لينين لمؤتمر الأممية الشيوعية الثاني موضوعات حول المسألة القومية والاستعمارية ، وحدد فيها المهمة العامة للاشتراكية كتجاوز لمراحل الصراع القومية و « كتنفيذ لحظة اقتصادية شاملة ستراقب تطبيقها وتشرف عليه بـبروليتاريا جميع البلدان ، وهو ميل ظهر واضحاً في ظل النظام الرأسمالي ، ولا بد من أن يتابع تطوره ويصل الى الكمال بفضل النظام الاشتراكي » . فاذا ما قسنا فكرة نظام اشتراكي في بلد واحد بالنسبة لهذا الميل التقدمي الذي ترثه الاشتراكية ، وجدنا انها تشكل بحد ذاتها ردة .

إن شروط قيام ديكتاتورية البروليتاريا وشروط بناء النظام الاشتراكي ليست متطابقة ولا متلاقية وقد تبدي حتى تعارضا في بعض الحالات . ولا يعني وصول البروليتاريا الروسية الى السلطة قبل غيرها ابداً أنها ستصل كذلك إلى الاشتراكية قبل غيرها . ان التباين المتناقض للتطور الذي قاد إلى انتفاضة أكتوبر لم يتلاش بانتصارها . لقد أصبح في نفس قاعدة أول دولة عمالية . في مارس (آذار) ١٩١٨ قال لينين « وكلما زاد تأخر البلاد التي اجبرها سير التاريخ المتعرج على البدء ، بالثورة الاشتراكية ، كلما ازدادت صعوبة انتقالها من العلاقات الرأسمالية القديمة الى علاقات اشتراكية » . وتظهر هذه الفكرة من

جديد سنة بعد اخرى في مقالات لينين وخطبه . ففي مايو (أيار) من السنة نفسها نجده يقول : « من السهل ان نبدأ الثورة ، ولكن الاستمرار بها أصعب . وقد يكون البدء بالثورة في بلاد الغرب اقل سهولة ، بيد أنه المضي بها سيكون مريحاً أكثر » . وفي ديسمبر (كانون أول) عاد لينين الى الفكرة نفسها وشرحا أمام حشد من الفلاحين ، الذين من اصعب ما عليهم ان يمتدوا بأبصارهم الى ما وراء الحدود القومية ، قائلاً : « سيتم الانتقال الى الاقتصاد الاشتراكي هناك (في الغرب) ... بسهولة تفوق سهولة انتقاله في بلادنا ... ويستطيع الفلاحون الكادحون في روسيا أن يتغلبوا على جميع النكسات ... إذا ما اتحدوا مع البروليتاريا الاشتراكية في العالم أجمع » . ثم كرر الفكرة في عام ١٩١٩ : « إذا ما قارنا روسيا ببلاد المتقدمة ، وجدنا أن الروس كان أسهل عليهم الشروع بثورة بروليتارية كبرى ، ولكنه كان اصعب عليهم الاستمرار بها والمضي بها حتى النصر النهائي المتمثل بتنظيم النظام الاشتراكي تنظيماً كاملاً » . وفي ٢٧ ابريل (نيسان) ١٩٢٠ يعود الى الموضوع نفسه بإلحاح قائلاً : « لقد استطاعت روسيا ان تبدأ الثورة الاشتراكية بسهولة . بيد أن الاستمرار بها والمضي بها إلى نهاية المطاف سيكونان في روسيا أصعب مما في البلاد الأوروبية . ولقد ذكرت ذلك في بداية عام ١٩١٨ ، ثم جاءت تجربة سنتين لتؤكد صحة هذا الحكم .. »

تقدم قرون التاريخ خلال تعاقبها مستويات مختلفة من الثقافة . ويحتاج التخليص من أدران الماضي الى الوقت ، ليس الى قرون جديدة وإنما إلى عشرات السنين . وفي ٢٩ ابريل (نيسان) ١٩١٨ تحدث لينين في اجتماع اللجنة التنفيذية المركزية بقوله : « ومن المشكوك به ان يستطيع الجيل المقبل مباشرة ، والمتطور أكثر ، أن يمتاز بشكل كامل الخطوة المطلوبة للوصول الى الاشتراكية » . وبعد حوالي سنتين أشار لينين أمام مؤتمر الكومونات الزراعية إلى استحقاقات ايمد ايضاً فقال « اننا لا نستطيع إقامة النظام الاشتراكي فوراً . ليسأ الله أن تعرف بلادنا إقامة هذا النظام في أيام أولادنا أو ربما احفادنا » . لقد

بدأ المال الروس المسيرة قبل غيرهم ولكنهم سيصلون الى الهدف بعد غيرهم .
وليس هذا القول تشاؤماً ، إنه واقعية تاريخية .

وفي مايو (أيار) ١٩١٨ كتب لينين ما يلي : « ... إننا نحن البروليتاريا الروسية ، متقدمون على أية انكلترا أو ألمانيا بنظامنا السياسي ... ولكننا مع ذلك ، متأخرون على صعيد درجة استعدادنا لإقامة الأسس المادية والمنتجة للاشتراكية عن أكثر دول أوروبا الغربية تأخراً . » ولقد طرح الفكرة نفسها في موازاة بين دولتين : « في عام ١٩١٨ جسدت ألمانيا وروسيا بأكبر وضوح التحقيق المادي للظروف الاقتصادية ، والانتاجية ... للاشتراكية من ناحية ، والظروف السياسية للاشتراكية نفسها ، من ناحية أخرى . » إن عناصر المجتمع المقبل مبعثرة بين بلدان مختلفة وجمعها وربطها ببعضها هي مهمة سلسلة من الانتفاضات القومية التي تتركب في ثورة عالمية .

لقد سخر لينين مسبقاً من فكرة إعطاء الاقتصاد السوفييتي طابع الاكتفاء الذاتي ، إذ قال في ديسمبر (كانون أول) ١٩٢٠ أمام المؤتمر السابع للسوفييتات : « إن من السخف المطلق ، والوهم والطوباوية ... أن نفكر باستقلال روسيا السوفييتية الاقتصادي الكامل ، طالما بقيت مقاطعة متاخمة ، منعزلة عن العالم الرأسمالي كله . » وفي ٢٧ مارس (آذار) ١٩٢٨ تحدث لينين أمام المؤتمر الحادي عشر للحزب وأعطى التحذير التالي : « إننا سنتمرض « لامتحان ستضعه السوق الروسية والسوق العالمية » التي نرتبط بها ونخضع لها ، ولن نستطيع منها فكاكاً . وهذا الامتحان يتصف بالجدي ، لأننا قد نهزم هنا على صعيد الاقتصاد كما على صعيد السياسة » .

تعتبر الأهمية الشيوعية اليوم فكرة ارتباط الاقتصاد السوفييتي بالاقتصاد العالمي فكرة « مضادة للثورة » : لا يمكن للاشتراكية أن تكون متعلقة بالرأسمالية ! ويتناسى الحلفاء بمكر بأن الرأسمالية تستند كالاشتراكية الى التقسيم العالمي للعمل ، ذلك التقسيم الذي يجب ان يصل في الاشتراكية بالتحديد الى اوج فتحه . ومهما كان البناء الاقتصادي ، في دولة عمالية معزولة ، 'مهيئاً

مجد ذاته ، فإنه يبقى مبتوراً ، ومحدوداً ، ومتناقضاً ، وعاجزاً عن الوصول إلى أعالي مجتمع جديد متناسق .

في عام ١٩٢٢ كتب تروتسكي : « إن نمواً حقيقياً للاقتصاد الاشتراكي في روسيا لن يصبح ممكناً إلا بعد انتصار البروليتاريا في أمم البلاد الأوروبية » . ولقد أخذت هذه الأقوال لتدرج في قرار اتهامي . علماً بأنها كانت تمثل ، في لحظة صياغتها ، الفكرة المشتركة للحزب كله . ففي عام ١٩١٩ قال لينين : « تتعلق مسألة البناء تعلقاً كاملاً بسرعة انتصار الثورة في أمم البلدان الأوروبية . ولا يمكننا ان نبدأ البناء الجديدة إلا فقط بعد ان يتحقق مثل هذا الانتصار » . ولم تكن هذه الأقوال تعبر أبداً عن الشك تجاه الثورة الروسية ، ولكنها كانت تعبر عن الإيمان بقرب قدوم الثورة العالمية . واليوم أيضاً ، وبعد النجاحات الاقتصادية الكبيرة التي حققها الاتحاد ، يبقى صحيحاً القول بأن « نمواً حقيقياً للاقتصاد الاشتراكي » ليس ممكناً إلا على القاعدة العالمية .

ومن هذه الزاوية نفسها كان الحزب ينظر الى مسألة تجميع الزراعة : لا تستطيع البروليتاريا بناء مجتمع جديد ، دون ان تجر الفلاحين الى الاشتراكية ، مروراً بسلسلة من الدرجات المتوسطة ، علماً بأن الفلاحين يمثلون قسماً ضخماً من مجموع السكان عندنا ، وقسماً مهماً في عدد من البلدان لا بأس به ، كما يمثلون اكثرية كبيرة على امتداد الكرة الأرضية . وحل هذه المسألة ، وهي من أصعبها ، يتعلق في نهاية المطاف بالنسبة الكمية والكيفية القائمة بين الصناعة والزراعة . ان الفلاحين سيديرون بطوعية ونجاح متزايدين على طريق التجميع بقدر ما سيحصلون من المدينة على اعطاء اقتصادي وثقافي اغنى .

فهل يوجد لدينا صناعة كافية لتحويل القرية ؟ لقد نقل لينين هذه المشكلة أيضاً إلى ما وراء الحدود القومية ، إذ قال في مؤتمر السوفييتات التاسع : « اذا نظرنا إلى المسألة على المستوى العالمي ، وجدنا ان على الأرض صناعة مزدهرة وواسعة بشكل كاف يؤهلها لأن توفر للعالم جميع المنتجات ... ونحن نضع هذا الأمر في أساس حساباتنا » . ومن المعروف ان النسبة بين الصناعة والزراعة في

الاتحاد السوفييتي اسوأ من مثيلتها في البلاد الغربية . ولا تزال هذه النسبة السيئة اساس الازمات الاقتصادية والسياسية التي تهدد توازن النظام السوفييتي كله .

إن سياسة ما سمي بـ « شيوعية الحرب » ، كما ينتج عما ذكرناه اعلاه ، لم تكن تستهدف مطلقاً بناء نظام اشتراكي ضمن الحدود القومية . وكان المناشفة وحدهم يسخرون من السلطة السوفييتية بنسبهم مثل هذه المخططات إليها . أما البلاشفة فكانوا يرون بأن المصير اللاحق للنظام الاسبارطي المتكشف الذي فرضته الفوضى والحرب الأهلية متعلقاً مباشراً بتطور الثورة في الغرب . وفي يناير (كانون ثاني) ١٩١٩ ، وسط شيوعية الحرب كلياً ، قال لينين : « نحافظ على أسس سياستنا الشيوعية في مجال التموين . ونستمر في الحفاظ عليها بكل شدة حتى تنتصر الشيوعية بشكل كامل وعالمي » . بيد أن لينين أخطأ ، مع الحزب كله . فقد اضطررنا الى تعديل السياسة التومنية . ويمكننا اليوم أن نعتبر من المسلم به انه حتى لو ان الثورة الاشتراكية اندلعت في أوروبا في السنتين أو السنوات الثلاث التي اعقبت اكتوبر ، ل بقي تراجع على طريق النيب (السياسة الاقتصادية الجديدة) امراً محتوماً . ولكننا اذا ما قيّمنا الآن بنظرة الى الوراء . المرحلة الأولى من مراحل الديكتاتورية ، رأينا بكل وضوح الى أي حد تشابكت اساليب شيوعية الحرب واوامها مع افق الثورة الدائمة .

وجاءت ازمة داخلية عميقة بعد ثلاث سنوات من الحرب الأهلية لتتذر بوقوع قطيعة مباشرة بين البروليتاريا والفلاحين ، وبين الحزب والبروليتاريا . وغدا من الضروري اجراء مراجعة جذرية لأساليب السلطة السوفييتية . ويقول لينين في هذا الصدد : « ... ان علينا تلبية مطالب الفلاحين المتوسطين الاقتصادية ، والوصول الى حربية التبادلات ، والا اصبح الحفاظ على سلطة البروليتاريا في روسيا مستحيلاً ، نظراً لتأخر الثورة العالمية ... » . ولكن ألا يرافق الانتقال إلى النيب قطيعة مبدئية بين المضلات الداخلية والمشكلات العالمية ؟

لقد قدم لينين تقييماً عاماً للمرحلة التي بدأت، وذلك في موضوعاته الذي قدمها الى المؤتمر الثالث للأهمية الشيوعية : « ... إذا نظرنا الى الأمور من وجهة نظر الثورة البروليتارية العالمية بوصفها سيرورة اجبالية ، فإن معنى الفترة التي تعيشها روسيا يتمثل في الاختبار العملي لسياسة البروليتاريا، التي تمسك بسلطة الدولة ، تجاه الجماهير البورجوازية الصغيرة ، وفي التحقق من هذه السياسة . إن هذا التعريف لحدود النيب كاف بحد ذاته ليلغي تماماً مسألة الاشتراكية في بلد واحد .

ولست الخطوط التي رسمها لينين لنفسه ، خلال فترة مناقشة واعداد الاساليب الاقتصادية الجديدة ، ليست بأقل أهمية وافادة : « الحفاظ على علاقات صحيحة مع الفلاحين خلال ١٠ الى ٢٠ سنة ، والنصر المضمون على المستوى العالمي . (حتى ولو تأخرت الثورات البروليتارية التي بدأت فترة مدتها) . والهدف هنا محدد : انه يتمثل في التلاؤم مع مهلات زمنية جديدة ، وآجال استحقاق اطول ، قد نحتاج اليها ريثما تنضج الثورة في الغرب . بهذا المعنى ، وهذا المعنى فقط ، عبّر لينين عن ثقته بانبثاق « روسيا اشتراكية من روسيا النيب » .

وليس كاف ان نقول بأن فكرة الثورة العالمية لم تكن هدفاً للمراجعة . فهي بمعنى معين تأخذ اليوم تعبيراً أكثر عمقاً واشد وضوحاً . امام المؤتمر العاشر للحزب ، ولشرح الوضع التاريخي للسياسة الاقتصادية الجديدة ، قال لينين : « يوجد في بلاد الرأسمالية المتطورة طبقة من العمال الزراعيين تشكلت خلال عشرات السنين ... ان الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ممكن في الامكنة حيث هذه الطبقة متطورة بما فيه الكفاية . ولقد شدّدنا في عدد كبير من المؤلفات ، ، وفي الصحافة وجميع الوسائل التي استخدمناها للتعبير عن رأينا ؛ بان الأمر مخالف لذلك في روسيا ، حيث توجد أقلية من العمال الصناعيين واكثرية ساحقة من صغار المزارعين . ولا تستطيع الثورة الاجتماعية في مثل هذا البلد ان تحقق نجاحاً نهائياً إلا بشرطين . أولهما ان يتم دعمها في الوقت

المناسب بثورة اجتماعية في بلد متقدم أو أكثر . اما الثاني فهو وجود اتفاق بين البروليتاريا التي تمسك بزمام السلطة والكثيرة سكان البلاد الفلاحين ... والاتفاق مع الفلاحين هو السبيل الوحيد الذي يمكنه إنفاذ الثورة الاشتراكية في روسيا ، طالما لم تقع الثورة في بلدان اخرى . جميع عناصر الموضوع مجموعة هنا . ان الاتحاد مع الفلاحين ضروري لوجود السلطة السوفيتية نفسه ، ولكنه لا يحل محل الثورة العالمية القادرة وحدها على خلق القاعدة الاقتصادية لنظام اشتراكي .

وفي المؤتمر العاشر ذاته 'قدم تقرير خاص عنوانه : « الجمهورية السوفيتية مطوقة من قبل الرأسمالية » ، املاؤه تأخر الثورة في الغرب . وبتحدث كامنييف باسم اللجنة المركزية ، بصفته واضع التقرير ، فيقول - كما لو كان الأمر مسلماً به - ... اننا لم نستهدف يوماً انشاء نظام شيوعي في بلد واحد منعزل . ولكننا وجدنا انفسنا في وضع يفرض علينا الحفاظ على قاعدة النظام الشيوعي ، قاعدة الدولة الاشتراكية ، الجمهورية البروليتارية السوفيتية ، التي تحاصرها العلاقات الرأسمالية من كل جانب . فهل سنحل هذه المعضلة ؟ اعتقد بأن هذه مسألة سكولاستيكية . لأن طرحها بهذا الشكل يجعل الاجابة عن السؤال متعذرة . فهي 'تطرح علينا بالشكل التالي : كيف يمكننا في ظل العلاقات الحالية الحفاظ على سلطة السوفيتات والمحافظة عليها حتى تأتي بروليتاريا هذا البلد أو ذاك لنجدتنا ؟ »

لو ان افكار هذا التقرير ، الذي رفع واضعه ولا شك خلاصته اكثر من مره الى لينين واخضعها لفحصه ، لو أنها كانت متعارضة مع البلشفية التقليدية ، فكيف لم يثر طرحها اعتراضاً واحداً ؟ كيف لم يقف ممثل واحد ليثير بأن كامنييف طرح وفصل ، عند بحث اكثر مسائل الثورة جوهرية ، أفكاراً وليس لها اية علاقة « مع افكار البلاشفة ؟ وكيف مرت الأمور دون ان يلاحظ اي عضو من اعضاء الحزب وجود الهرطقة ؟

يؤكد ستالين : « يرى لينين بأن الثورة تستمد قواها قبل كل شيء من

صفوف العمال والفلاحين في روسيا نفسها. اما تروتسكي فيرى بأنه ليس بوسعنا ان نجند القوى الضرورية إلا فوق أرضية الثورة العالمية للبروليتاريا . إن لينين اجاب مسبقاً على هذين المفهومين النقيضين : كما على كثير غيرهما . فقال عندما تحدث في جلسة للجنة التنفيذية المركزية في مايو (أيار) ١٩١٨ : « اننا لم ولن ننس لحظة واحدة نقاط ضعف الطبقة العمالية الروسية بالمقارنة مع الفصائل الأخرى للبروليتاريا العالمية ... ولكننا يجب ان نبقى في هذا الموقع حتى يأتي حليفنا المتمثل بالبروليتاريا العالمية ... » . وفي العيد الثالث لثورة اكتوبر ، ألكه لينين : « ... لقد راهنا على الثورة العالمية ، وإن رهاننا كان بلا جدال صحيحاً ... ولقد شددنا دائماً على عجزنا عن ان نتم في بلد واحد مهمة كهمة الثورة الاشتراكية ... » . وفي فبراير (شباط) ١٩٢١ ، أعلن لينين في مؤتمر عمال صناعة الحياطة : « لقد اشرنا للعمال دائماً وفي اكثر من مناسبة بأن المسألة الجوهرية الأساسية ، بأن الشرط الضروري كلياً لانتصارنا كان يتمثل في مدة الثورة لتشمل بعض البلدان الاكثر تقدماً على الأقل . » . كلا ، إن لينين متورط كثيراً بسبب عناده في « استمداد » القوى على ارضية عالمية ، انه يستحيل علينا ان نببض صفحته ! .

وكا تم وضع تروتسكي بوجه لينين ، فقد تم وضع لينين نفسه بوجه ماركس ، وكانت المحاولتان محقتين بالقدر نفسه في الحالتين . ان افتراض ماركس بأن الثورة البروليتارية ستبدأ في فرنسا ، ولكنها لن تنتمي إلا في انكلترا ، يفسره ستالين بأن ماركس كان يحفل حينذاك قانون التطور غير المتساوي . والحقيقة أن توقع ماركس ، الذي يضع بلداً تبدأ فيه الثورة في مقابل بلد يتم فيه تحقيق البناء الاشتراكي بشكل كامل ، عبارة عن توقع مبني بكامله على قانون تطور غير متساو . وعلى كل حال فان لينين نفسه الذي ، لم يكن يقبل اي تردد في المسائل الاساسية ، لم يذكر أبداً وحيشاً كان وجود اختلاف مع ماركس وأنجز حول موضوع الطابع العالمي للثورة . بالعكس تماماً ! ففي مؤتمر السوفييتات الثالث نجده يقول أنه إذا « دارت الاحداث بشكل يخالف توقع ماركس

وانجز ، ، فإن ذلك يتعلق فقط بنظام التسلسل التاريخي للبلاد : لقد أدى سير الاحداث الى تكليف البروليتاريا الروسية بالقيام « بدور مشرف كطليعة للثورة الاشتراكية العالمية » ، واننا لنرى الآن بوضوح كيف ستطور الثورة لاحقاً : لقد بدأ الروسي العمل ، وسينيه الالماني ، والفرنسي ، والانكليزي ، وتنتصر الاشتراكية

والحجة التي تنتظرنا الآن هي هيبة الدولة: «إن نفي نظرية الاشتراكية القومية يؤدي - كما يقول ستالين - الى نزاع التاج عن بلادنا» . إن هذه اللفظية، النابية على أذن اي ماركسي ، كافية لتكشف كل عمق قطيعة ستالين مع العرف البلشفي. إن ما كان لينين يخشاه ليس « نزاعاً للتاج » ، انه التبعج القومي .

تحدث لينين في ابريل (نيسان) ١٩١٨ في جلسة لسوفييت موسكو فقال : « إننا فصيحة من الفضائل الثورية للطبقة العاملة » اندفعت الى امام ، ذلك ليس لأننا أفضل من غيرنا ... ولكنه فقط لكوننا بلداً من اكثر البلدان تأخرأ في العالم ... ولن نصل الى النصر الحامل إلا مع جميع العمال في البلدان الأخرى ، أي مع عمال العالم بأسره .

وأخذت المناداة باجراء حكم معقول على قوتنا تصبح لازمة خطابات لينين . ففي ٤ يونيو (حزيران) ١٩١٨ نجده يقول : « ليست الثورة الروسية ... ابدأ مزية خاصة بالبروليتاريا الروسية . ولكنها أثارها مسيرة ... الاحداث التاريخية . ولقد شاء التاريخ ان يضع هذه البروليتاريا ، مؤقتاً ، في الصدارة ، حتى غدت لوقت طلعة الثورة العالمية . » وفي ٢٣ يوليو (تموز) ١٩١٨ تحدث لينين في اجتماع لجان المصانع فقال : « لا يفسر الدور الأول الذي احتلته البروليتاريا الروسية في الحركة العالمية العالمية بتطور البلاد الاقتصادي، ولكنه يُفسر ، على العكس تماماً ، بالحالة المتأخرة لروسيا ... إن البروليتاريا الروسية تمى بوضوح أن الشرط اللازم والمقدمات الضرورية لاتنصارها كامنة في هجوم موحد يشنه العمال في العالم اجمع » .

أن ثورة اكتوبر لم تندلع ، طبعاً ، بتأثير الحالة المتأخرة لروسيا فقط ،

وكان لينين يعرف هذه الحقيقة كل المعرفة . ولكنه كان يثني الخيزران بصورة مقصودة بغية تقويمه فيما بعد .

وفي ٢٦ مايو (أيار) ١٩١٨ تحدث لينين الى مؤتمر لجان الاقتصاد العام ، أي مؤتمر الاجهزة المختصة ببناء الاشتراكية فقال : « اننا لا نغض اعيننا عن حقيقة تقول بأننا عاجزون لوحدها ... وبقوانا الخاصة عن تحقيق الثورة الاشتراكية بشكل كامل في بلد واحد ، حتى ولو كان هذا البلد أقل تاخراً من روسيا . ومستقباً الطرق المستقبلية للفئة البيروقراطية ، نرى الخطيب يضيف الشرح التالي : « ان هذا لا يثير أدنى تشاؤم لأن المهمة التي تنتطح لها مهمة ذات صعوبة تاريخية عالمية » .

وفي ٨ نوفمبر (تشرين ثاني) نجده يقول امام مؤتمر السوفييتات : « ان انتصار الثورة الاشتراكية الكامل لا يمكن تصوره في بلد واحد ، وهو يتطلب التعاون الأوثق بين بعض البلدان المتقدمة على الأقل ، وهذه البلدان لا يمكن اعتبار روسيا منها ... » . وهكذا نرى أن لينين لا ينكر على روسيا حق امتلاك اشتراكيته الخاصة فعسب ، ولكنه يعطيها بشكل موضح مكاناً من الدرجة الثانية في بناء الاشتراكية المشترك مع البلدان الأخرى . ياله من « نزع » اجرامي له « تاج بلادنا » !

وفي مارس (آذار) ١٩١٩ هاجم لينين في مؤتمر الحزب اولئك الذين يردون الایغال في الذهاب بعيداً : « لقد علمتنا التجربة العملية كيف نخطو الخطوات الاولى نحو تدمير الرأسمالية في بلد تسود فيه علاقات خاصة بين البروليتاريا والفلاحين ، ولا شيء اكثر من ذلك . ولو شئنا تقليد الضفدع الذي حاول ان يصيح بحجم الثور لعدونا اضحكة العالم كله ، ولما كنا اكثر من مدعين فارغين » . ربما سينزعج البعض من سماع مثل هذه الأقوال ؟ نجد لينين يصرخ في ١٩ مايو (أيار) ١٩٢١ : « ولكن هل يوجد بلشفي واحد أنكر يوماً بأن الثورة عاجزة عن تحقيق نصرها النهائي إلا بعد ان تمتد إلى جميع البلدان المتقدمة او الى بعضها على الأقل ؟ » . وفي نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٢٠ كان لينين

قد سبق وقال في اجتماع الحزب التداولي لمقاطعة موسكو بأن البلاشفة لم يحلوا ولم يعدوا « بتحويل العالم كله بقوى روسيا وحدها ... اننا لم نصل يوماً الى مثل هذا الجنون ، وقد قلنا دائماً بأن ثورتنا ستنتصر عندما سيأتيها دعم عمال العالم أجمع » .

ثم كتب في بداية عام ١٩٢٢ « اننا لم ننته بعد من ارساء حتى نس الاقتصاد الاشتراكي . وما زال يمكن ان تقاومنا في هذا المجال القوى المعادية المتمثلة في الرأسمالية المحتضرة . ان علينا ان نفهم ذلك بوضوح ونعترف به بكل صراحة . فليس هناك اخطر من الاوهام والدوخة ، وخاصة عندما نكون على ارتفاعات عالية . وليس في اعترافنا بهذه الحقيقة المرة اطلاقاً اي شيء ، « رهيب » ، لا شيء يبرر بصورة مشروعة ادنى ضعف لأننا دائماً وفي مناسبات عديدة قلنا بهذه الحقيقة التي تشكل الف باء الماركسية : إن انتصار الاشتراكية يتطلب بالضرورة الجهود المضاعفة لعمال عدة بلدان متقدمة . »

وبعد سنتين ونصف سيطالب ستالين بالتخلي عن الماركسية بالنسبة لهذه المسألة الجوهرية . لأي سبب؟ لكون ماركس بقي جاهلاً لعدم تساوي التطور ، أي لأبسط قوانين الديالكتيك ، في مجال الطبيعة كما في مجال المجتمع . ولكن كيف نعامل لينين نفسه الذي يرى ستالين انه « اكتشف » لأول مرة قانون التطور غير المتساوي عن طريق دراسة تجربة الامبريالية ، وبقي ، مع ذلك ، متمسكاً بمبادئ هذه « الحقيقة التي تشكل ألفباء الماركسية » ؟ إن بحثنا عن اجابة سيبقى دون جدوى .

يقول القرار الاتهامي للأمية الشيوعية بان « التروتسكية نشأت ولا تزال من التأكيد ان ثورتنا ليست في حد ذاتها [!] وفي اعماقها ثورة اشتراكية ، وأن ثورة اكتوبر ليست إلا اشارة ، دفعة ، ونقطة انطلاق في سبيل الثورة الاشتراكية في الغرب » . ان التحول نحو الاتجاه القومي مخفي هنا بالكولاشيكية الصافية . ان ثورة اكتوبر « بعد ذاتها » غير موجوده على الاطلاق . ولولم يكن هناك تاريخ اوروبا السابق بأسره لما كانت . ولولم

تجد استمراراً لها في أوروبا وفي العالم كله لفقدت الأمل ببقائها . . . ليست الثورة الروسية سوى حلقة في سلسلة الثورة العالمية (لينين) . إن قوتها كامنة بالتحديد في النقطة التي يعتبرها الحلفاء من الصف الثاني « نزعاً لتاجها » . لهذا تماماً ، ولهذا فقط ، فإنها بدلاً من أن تكون كلا يحسد النهاية في ذاته ، « إشارة » ، ودفعة و « نقطة انطلاق » ، و « حلقة » ، ولذلك تأخذ طابعاً اشتراكياً .

وفي يناير ١٩١٨ تحدث لينين في مؤتمر السوفييتات الثالث بقوله : « طبعاً فانتصار الاشتراكية النهائي في بلد واحد أمر مستحيل » . ولكن هناك بالمقابل ما هو ممكن : « مثال حي » ، انطلاقاً في مكان ما في بلد ، هذا ما يشعل الجماهير الكادحة في كل بقاع الأرض . « وفي يوليو (تموز) وخلال اجتماع اللجنة التنفيذية المركزية قال : « تتمثل مهمتنا في الوقت الحالي ... برفع ... مشعل الاشتراكية هذا ، حتى يطلق أكبر عدد ممكن من الشرارات ، ويشعل حريق الثورة الاجتماعية المتزايد بلا انقطاع » . وبعد ذلك بشهر ، وفي اجتماع عمالي : « تسير الثورة [الأوروبية] صاعدة ... وعلينا أن نحافظ على السلطة السوفييتية حتى تندلع يجب أن تكون أخطاءنا دروساً للبروليتاريا الغربية » . وبعد أيام ، وفي مؤتمر العاملين في حقل التعليم : « ليست الثورة الروسية سوى مثل . إنها أول خطوة في سلسلة من الثورات ... » . وفي مارس (آذار) ١٩١٩ ، في مؤتمر الحزب : « لقد كانت الثورة الروسية تجربة عامة (بروفة) ... للثورة البروليتارية العالمية » . ليست ثورتنا مسرحية تمثل منفردة ، ولكنها فقط تجربة عامة ! ياله من عناد وقسوة في « إضاعة مجد » البلاد !

ولكن لينين لا يتوقف عند هذا الحد . فهو يقول في ٨ نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩١٨ : « فإذا ما حدث فجأة أن تم اكتساحنا ... كان لنا الحق أن نقول ، ودون أن نخفي أخطائنا ، بأننا استخدمنا ، بشكل كامل ، الفترة التي وهبنا إياها القدر في سبيل الثورة الاشتراكية العالمية » . كم تختلف هذه الكلمات ، بأسلوب التفكير كما بطبيعة البسيكولوجية السياسية ، عن الغرور المتعالي

المسيطر على خلفاء تصوروا أنفسهم مركز العالم !
ان التزييف المرتكب في مسألة جوهرية ، إذا اضطررنا الى التمسك به تحت ضغط المصلحة السياسية ، يؤدي في النهاية الى اخطاء لا تحصى ، وبحول تدريجياً فحوى التفكير كله . ولقد قال ستالين في اجتماع اللجنة التنفيذية الأمية الشيوعية الكامل في عام ١٩٢٦ « ... لا يحق لحزبنا ان يخدع الطبقة العاملة . لقد كان عليه ان يقول بوضوح بأن عدم ثقته بقدرته على بناء الاشتراكية في بلدنا، جعلته يرفض السلطة ويتخلى عن القيادة بغية الانتقال الى المعارضة... » . واعطت الأمية الشيوعية بركنها لوجهة النظر هذه بقرار يقول : « وليس نفي هذه الامكانية [امكانية بناء نظام اشتراكي في بلد واحد] كما تفعل المعارضة سوى نفي لوجود الظروف المسبقة اللازمة للثورة الاشتراكية في روسيا » . ليست « الظروف المسبقة اللازمة » حالة الاقتصاد العالمي العامة ، ولا التناقضات الداخلية في قلب الامبريالية ، وعلاقات الطبقات في روسيا ، ولكنها الضمانات المعطاة مسبقاً لامكانية تحقيق الاشتراكية في بلد واحد !
يمكن الرد على هذا الاستنتاج الغائي الذي قدمه الحلفاء من رجال الصف الثاني خلال خريف عام ١٩٢٦ ، بالاعتبارات نفسها التي جابهنا المناشفة بها في ربيع عام ١٩٠٥ : « بما أن التطور الموضوعي يطرح الصراع الطبقي أمام البروليتاريا ، في لحظة من لحظات الثورة ، الاختيار بين أمرين : اما الاستيلاء على السلطة وحل أعبائها وحقوقها ، او التخلي عن الموقع الطبقي ، فان الاشتراكية الديموقراطية تأخذ على نفسها كهمة مباشرة الاستيلاء على السلطة . وهي تفعل ذلك دون ان تنسى ابدأ السير الموضوعي الأعماق للتطور ، وسيرورات نمو وتجميع الانتاج : بما ان منطق الصراع الطبقي ، الذي يعتمد في نهاية المطاف على سير التطور الاقتصادي ، يدفع البروليتاريا نحو الديكتاتورية قبل ان تنهي البورجوازية مهمتها الاقتصادية ... فهذا يعني ان التاريخ يلقي على كامل البروليتاريا مهام جسيمة الصعوبة . وربما قد ينهك هذا الصراع البروليتاريا ، فنسقط تحت ثقل الاعباء . هذا ممكن . ولكن ليس بوسعها ان ترفض التنطشح

لمهايتها ، والا ادى هذا الى تفتت طبقي وغرق البلاد وسط البربرية . . ليس لدينا ، حتى اليوم ، شيء نضيفه الى هذا .

في مايو (أيار) ١٩١٨ كتب لينين : « ان من الخطأ القاتل ان نقول بأن اعترافنا بفقدان التلازم بين قوانا الاقتصادية وقوتنا السياسية ، نتيجة « أنه يجب علينا عدم الاستيلاء على السلطة ... هكذا يفكر البيروقراطيون الذين يبنون ان هذا « التلازم » لن يوجد مطلقاً ، ولا يمكنه ان يوجد في التطور الطبيعي ولا في التطور الاجتماعي ، وان المحاولات المتعاقبة - التي اذا أخذنا كل واحدة منها على حدة وجدنا أنها وحيدة الجانب ، ومشوبة ببعض التباين - هي السبيل الوحيد لتكون اشتراكية كاملة بالتعاون الثوري مع بروليتاري العالم اجمع » . ان صعوبات الثورة العالمية يجب تخطيها لا بالتلاؤم السلي ، او بالتخلي عن السلطة ، أو بأخذ موقف انتظاري لأمة تأمل الثورة الشاملة ، ولكن عن طريق العمل الحثي والانتصار على التناقضات ، وديناميكية الصراع ، وتوسيع رقعته .

فاذا أخذنا الفلسفة التاريخية للخلفاء من رجال الصف الثاني مأخذ الجد ، لوجدنا انه كان على البلاشفة عشية اكتوبر ان يعرفوا مسبقاً أولاً انه سيكون بوسعهم الصمود امام فيالق من الاعداء ، ثم انهم سينتقلون من شيوعية الحرب الى السياسة الاقتصادية الجديدة ، واخيراً انهم سيعملون عند الضرورة على بناء اشتراكيتهم القومية . اي انه كان عليهم قبل الاستيلاء على السلطة القيام بجرعة حسابية دقيقة ، وتسجيل الفرق لحسابهم الخاص . ولكن ما تم في الحقيقة لا يشبه ابداً هذه الصورة المسوخة الايمانية .

في مارس (آذار) ١٩٢٣ قدم لينين لمؤتمر الحزب تقريراً يقول فيه : « لقد كان علينا دائماً ان نسير متمسكين طريقنا تلمساً . وبصبح الأمر جلياً عندما نحاول إلقاء نظرة اجمالية على كل ما عشناه . ولكن هذا لم يهزنا مطلقاً ، حتى في ١٠ اكتوبر (تشرين اول) ١٩١٧ ، عندما كانت تُقرر مسألة الاستيلاء على السلطة . اننا لم نكن نشك بأن علينا ، حسب تعبير الرفيق تروتسكي ، ان

نقوم بتجارب ، بحاولات . كنا نرمي بأنفسنا في عملية لم يسبق لأي انسان ان خاطر وقام بثلمها من قبل وعلى هذا المستوى .

ويقول بعد ذلك « فمن فعل اكبر الثورات وهو يعرف مسبقاً كيف سيمضي بها الى النهاية ؟ ومن اين يمكن ايجاد مثل هذه المعرفة ؟ إنها لا توجد في الكتب . وليس هناك كتب من هذا النوع . ان تصميمنا لم ينبع الا من تجربة الجماهير . »

أما التأكد من امكانية بناء نظام اشتراكي في روسيا ، فلم يكن البلاشفة يبحثون عنه ، ولم يكونوا بحاجة إليه ، لم يكن يفيدهم شيء . ولقد كانت معاكساً لكل ما تعلموه من مدرسة الماركسية . في الرد على كروتسكي كتب لينين : « كان تكتيك البلاشفة ... على وجه الحصر تكتيكاً امياً ، لأنه لم يكن مبنياً على موقف جبان ، ولا على الشك البورجوازي - الصغير تجاه الثورة العالمية ... » . كان البلاشفة « يددون حتى أقصاه ما كان ممكناً تحقيقه في بلد واحد بغية تطوير الثورة في جميع البلدان ودعمها وإيقاظها » . ولم يكن من الممكن الوصول عن طريق هذا التكتيك الى رسم مسلك معصوم من الاخطاء ، واقل من ذلك إلى ضمان قومي . ولكن البلاشفة كانوا يعرفون ذلك : فالخطر عنصر من عناصر الثورة كما هو عنصر من عناصر الحرب . كانوا يسرون نحو الاخطار وعيونهم مفتوحة .

ولقد ذكر لينين كمثال واثبات ، للبروليتاريا العالمية ، جراءة البورجوازية في المخاطرة بالحرب ، في سبيل مصالحها . وهو يهاجم بامتنزاز أولئك الاشتراكيين « الذين يخافون ولوج المعركة قل ان نضمن لهم « انتصاراً سهلاً ... » انهم يستحقون احتقاراً مثلاً ، حثالة الاشتراكية العالمية هذه ، هؤلاء الخاضعون للاخلاق البورجوازية » . ونحن نعرف ان لينين لم يكن يتردد باختيار التعابير اللازمة عندما يخنفه السخط .

ويسأل ستالين بالحاح : ولكن « ما العمل اذا فرض التأخر على الثورة العالمية ؟ وهل هناك مخرج محتمل لثورتنا ؟ ان تروتسكي لا يقدم لنا أي مخرج . »

يطالب الحلفاء للبروليتاريا الروسية بامتيازات تاريخية : فهم يرون انها يجب ان تجد امامها سكة حديدية جامدة لسير غير منقطع نحو الاشتراكية ، بصورة مستقلة عما يمكن أن يجري بالنسبة لبقية للانسانية . ولكن التاريخ لم يخلق ، للأسف ، مثل هذه السكة ! ولقد قال لينين في مؤتمر الحزب السابع ، اذا نظرنا الى الأمور على الصعيد التاريخي العالمي ، لما وجدنا شكاً في كوننا لا يمكن ان نأمل بتحقيق انتصار ثورتنا النهائي اذا بقيت منعزلة ... » .

بيد انها ، حتى في هذه الحالة ، لن تكون عقيمة . في مايو (أيار) ١٩١٩ تحدث لينين في مؤتمر التعليم فقال : « حتى لو استطاع الامبراليون الاطاحة بالسلطة البلشفية غداً لما ندمنا لحظة واحدة لاستيلائنا عليها . ولما كان هناك عامل واحد واع ... يندم على ذلك ، أو يشك في ان ثورتنا شكلت مع ذلك انتصاراً » . ذلك لأن لينين كان لا يتصور الانتصار إلا في الاستثمارية العالمية للتطور والصراع . « والمجتمع الجديد ... عبارة عن تجريد لا يمكن تجسيده بشكل واقعي الا بتجارب مختلفة ناقصة ، ملوثة ، لخلق هذه الدولة الاشتراكية او تلك » . ان الاختلاف الواضح ، وبمعنى معين وضع تعارض بين الدولة الاشتراكية و « المجتمع الجديد » ، يقدمان لنا المفتاح لفهم العديد من التجاوزات الكامنة في كتابات الحلفاء حول نصوص لينين .

ولقد شرح لينين ببساطة بالغة معنى الاستراتيجية البلشفية في نهاية السنة الخامسة بعد الاستيلاء على السلطة : « عندما افتتحن الثورة العالمية آنذاك ، فعلنا ذلك لأننا كنا نعتقد بقدرتنا على تحديد حركتها مسبقاً ، بل لأن ظروفنا عديدة كانت تدفعنا الى ولوج هذه الثورة . وكنا نرى بأنه اما ان تأتي الثورة العالمية لنجدتنا وعندها نضمن انتصاراتنا بشكل كامل ، أو ننفذ عملنا الثوري المتواضع مع فهمنا بأننا في حالة الفشل سنكون على كل حال خدماً قضية الثورة ، وبأن تجربتنا ستكون بشكل اكيد مفيدة للثورات الاخرى . وكان واضحاً أمامنا بأن انتصار الثورة البروليتارية مستحيل دون دعم ثورة دُولية ، عالمية . وكنا نرى حتى قيام الثورة وبعدها ايضاً بأن الثورة ستنفجر

في البلدان الاخرى فوراً او على الاقل بعد فترة وجيزة ، وخاصة في اكثر البلاد الرأسمالية تطوراً . وإلا ، اذا جرت الأمور بشكل معاكس ، فيسقط علينا . وبالرغم من تصورنا للأمر بهذا الشكل ، فقد عملنا كل ما بوسعنا لحماية النظام السوفييتي في جميع الظروف وبأي ثمن ، نظراً لعلنا بأننا لا نعمل من أجل انفسنا فحسب ، وإنما ايضاً من أجل الثورة العالمية . لقد كنا نعرف ذلك ، وعبرنا عن قناعتنا هذه اكثر من مرة قبل ثورة اكتوبر ، وكذلك بعدها مباشرة ، وفي فترة مناقشة وتوقيع صالح برست - لينوفسك . وكان يجعل رأينا صحيحاً . لقد تأجلت الاستحقاقات ، وظهرت حبكة الاحداث ، بالنسبة لأكثر من جانب ، بشكل مخالف لما كان متوقفاً . ولكن الاتجاه العام بقي بلا تبديل .

فإذا يمكننا ان نضيف الى هذه الاقوال ؟ « لقد بدأنا ... الثورة العالمية » . كان البلاشفة يرون أنه « اذا لم تتفجر الانتفاضة في الغرب فوراً او سريعاً جداً على الأقل ... فيسقط علينا » . وحتى في هذه الحالة سيبقى الاستيلاء على السلطة مبرراً ، لأن تجربة من سيسقطون ستعلم الآخرين دروساً هامة . « اننا لا نناضل من أجل نفسنا فقط ، وإنما ايضاً من أجل الثورة العالمية » . لقد تقدمت افكار لينين هذه ، المفعمة بالأمية ، الى مؤتمر الأمية الشيوعية . فهل ردّ عليه أحد ؟ وهل أشار ابي شخص الى إمكانية نظام اشتراكي قومي ؟ لم ينبس احد بكلمة واحدة حول ذلك .

وبعد خمس سنوات ، وسّع ستالين في الاجتماع السابع للجنة التنفيذية للأممية الشيوعية اعتبارات مناقضة لكل ما تقدم . وقد سبق وذكرناها . اذا نقص « التأكد من امكانية بناء الاشتراكية في بلادنا » ، فان على الحزب ان ينقلب من « حزب قائد الى حزب معارض ... » . ولا بد من اخذ ضمان النجاح قبل الاستيلاء على السلطة ، وليس من المسموح البحث عن مثل هذه الضمانات إلا داخل الاطار القومي . وعلينا ان نتأكد من امكانية بناء الاشتراكية في روسيا الفلاحية . وبالمقابل يمكننا تماماً الاستغناء عن التأكد من انتصار البروليتاريا

العالمية . ان كل حلقة من حلقات هذه السلسلة المنطقية تصنع عرف البلشفة في الصمم !

ولكي تخفي المدرسة الستالينية قطيعتها مع الماضي ، نراها تحاول استخدام بمضطوررينين ، التي كانت تجد استعما لها اقل تعذر أم غيرها . يقدم مقال ١٩١٥ حول الولايات المتحدة الأوروبية ملاحظة عابرة تقول بأن على الطبقة العمالية ان تستولي على السلطة في كل بلد من البلدان ، وتبدأ بالبناء الاشتراكي دون انتظار أحد . فلو كانت تخفي وراء هذه السطور المسلم بها فكرة نظام اشتراكي قومي لما نسبها لينين خلال السنوات التالية بهذا الشكل الكلي ولما ناقضها بذلك العناد وفي كل خطوة . ولكن من العبث اللجوء الى حجج غير مباشرة عندما نملك حججاً مباشرة تماماً . واننا لنجد الرد على السؤال بصورة مباشرة ودقيقة في الموضوعات - البرنامج التي وضعها لينين في سنة ١٩١٥ نفسها : « ان مهمة بروتيتاريا روسيا هي المضي حتى النهاية بالثورة البورجوازية الديمقراطية في روسيا بغية إشعال نار الثورة الاشتراكية في أوروبا . وهذه المهمة الثانية هي الآن شديدة القرب من المهمة الأولى ، ولكنها تبقى مع ذلك مهمة خاصة ذات افضلية ثانية ، نظراً لأن الأمر يتعلق بطبقات مختلفة تتعاون مع بروتيتاريا روسيا . والمتعاونون في المهمة الأولى هم فلاحو روسيا ، البورجوازيون الصغار ، أما المتعاون في المهمة الثانية فهي بروتيتاريا البلدان الاخرى . » لا يمكننا ان نطالب بوضوح اكبر من هذا :

والاستشهاد الثاني بلينين ليس بأقوى اساساً من الاول ، فهو يعتمد على مقال غير كامل حول التعاون يقول لينين فيه بان الجمهورية السوفييتية تملك « كل ما هو لازم وكاف » لتحقيق الانتقال الى الاشتراكية دونما حاجة لثورات جديدة : بيد ان النص يبدل بوضوح كبير على ان لينين كان يقصد الشروط المسبقة السياسية والقانونية . وهو لا ينسى أن يذكر بعدم كفاية قواعد الانتاج والثقافة . لقد عبر لينين عن هذه الفكرة نفسها اكثر من مرة . إذ كتب في مقال في مطلع عام ١٩٢٣ ، في الفترة نفسها : « ان ما ينقصنا هو ثقافة تسمح

بالانتقال مباشرة الى الاشتراكية، رغم اننا نملك الشروط السياسية المسبقة لذلك. ان لينين كان ينطلق في هذه الحالة كما في جميع الحالات الاخرى من ان البروليتاريا الغربية التي تسير الى جانب البروليتاريا الروسية وتسبقها ستصل الى الاشتراكية. ولا يشير المقال حول التعاون ابدا الى ان بوسع الجمهورية السوفيتية خلق اشتراكيته القومية، على الطريقة الاصلاحية وبشكل متناسق، بدلاً من ان تدخل، بواسطة سيرورة التناحرات والثورات، في نظام اشتراكي عالمي. ولقد شرعنا منذ امد بعيد هذين الاستشهادين الذين أدخلنا حتى في نص برنامج الأممية الشيوعية، عندما كتبنا «نقد البرنامج»، ولم يحاول خصومنا مرة واحدة الدفاع عن فذلكاتهم واخطائهم. علماً على كل حال بان مثل هذه المحاولة فاشلة مسبقاً.

وفي مارس (آذار) ١٩٢٣، أي في آخر حقبة من عمله الخلاق، كتب لينين: «اننا لنجد انفسنا ... في الوقت الحاضر امام السؤل التالي: هل نستطيع الصمود بانتاجنا الزراعي الصغير، والصغير جداً، وأمام خرائبنا، حتى تقوم البلاد الرأسمالية في اوروبا الغربية بثورتها نحو الاشتراكية؟». وهكذا نرى ذلك من جديد: لقد مُدّت آجال الاستحقاق، وتعدلت حبكة الاحداث، ولكن القاعدة الاممية للسياسة تبقى ثابتة لا تتغير. ان الايمان بالثورة العالمية - الذي يعتبره ستالين «ضيقاً» في الابيان بالقوى الداخلية للثورة الروسية - رافق الاممي الكبير حتى الحد. ولم يتمكن الحلفاء من «تأميم» آراء لينين وجعلها «قومية» الا بسحقه تحت ضريح.

* * *

عن التقسيم العالمي للعمل، وعدم تساوي التطور عند مختلف الامم، وتعلقها ببعضها اقتصادياً، وعدم تساوي الثقافة بمختلف مظاهرها في مختلف البلدان، ينتج انه لا يمكن بناء النظام الاشتراكي الا عن طريق نظام لولب اقتصادي ينقل التعارضات الداخلية في هذا البلد أو ذاك على مجموعة كاملة من البلدان،

وبعوض عليها بفضل خدمات متبادلة ، وبتكاملات متبادلة للاقتصادات والثقافات ، اي في نهاية المطاف على الارضية العالمية .

وببدأ برنامج الحزب القديم المنسّر في عام ١٩٠٣ بالاقوال التالية : « ادى تطور المبادلات الى خاقي ارتباط وثيق بين جميع شعوب العالم المتمدن ، بشكل انه كان على الحركة الكبيرة المحررة للبروليتاريا ان تصبح عالمية ، وقد أصبحت بالفعل منذ امد طويل ... » . وُحدّد إعداد البروليتاريا للثورة الاجتماعية المقبلة بوصفه مهمة « الاشتراكية - الديمقراطية العالمية » . ومع هذا « فان للاشراكيين الديموقراطيين في مختلف البلدان يجدون خلال سيرهم على الطريق المؤدي الى هدفهم النهائي الواحد ... انهم مجبرون على طرح مهمات آنية مباشرة لا تتماثل في هذا البلد او ذاك » . والمهمة في روسيا هي الإطاحة بالقيصرية . وتعتبر الثورة الديموقراطية بشكل مسبق كمرحلة قومية نحو الثورة الاشتراكية العالمية .

واننا لنجد المفهوم نفسه موجود كأساس للبرنامج الجديد الذي اقره الحزب ، بعدما استولى على السلطة . وفي خلال مناقشة جرت حول مشروع البرنامج المقدم الى المؤتمر السابع طالب مليونين بادخال تعديل على قرار لينين ، وقال : « انني اقترح ادخال كلمات الثورة الاشتراكية العالمية » في المكان الذي يتحدث عن « ابتداء عصر الثورة الاشتراكية » ... واعتقد بان عرض المبررات غير مجد ... اذ لا تستطيع ثورتنا الاجتماعية تحقيق النصر الا كثورة عالمية . وهي لا تستطيع الانتصار في روسيا وحدها ، وتترك النظام البورجوازي قائماً في البلدان المحيطة بها ... انني اقترح ادخال هذا التعديل لتجنب كل سوء تفاهم » . الرئيس سفيردوف : « ان الرفيق لينين موافق على التعديل ، لذا فاني لا اجد حاجة للاقتراع » . ان هذا المشهد الصغير من التقنية البرلمانية (واعتقد ان عرض المبررات غير مجد) « لا اجد حاجة للاقتراع » ! يحطم تاريخ الخلفاء الكاذب بشكل قد يكون اكثر اقناعاً من اكثر الدراسات التاريخية دقة ! اما قيام مليونين نفسه وسكفورتوف - سيبانوف المذكور

أعلاه ومئات وآلاف الأشخاص غيرهم بادانة آرائهم نفسها فيما بعد ، ناعتينها بـ « التروتسكية » ، فلا يغير من طبيعة الأمور شيئاً . إن سيول التاريخ الجارفة أقوى من فقرات ظهر الإنسان . وقد يرفع المد أجيالاً سياسية كاملة ثم يأتي الجزر ليحرقها . والأفكار من جهة أخرى ، قادرة على الحياة حتى بعد موت دعائها المادي أو الفكري .

وبعد عام واحد ، وفي مؤتمر الحزب الثامن الذي وافق على البرنامج الجديد ، تم توضيح المسألة نفسها من جديد في نقاش حاد جرى بين لينين وبوديلسكي . إذ احتج مندوب موسكو على الاستمرار بالكلام عن الثورة الاجتماعية بصيغة المستقبل رغم اندلاع ثورة اكتوبر وانتصارها . وقال لينين « إن بوديلسكي لا يوافق على فكرة تتحدث عن الثورة الاجتماعية المقبلة ... ولا تستطيع هذه الحجة طبعاً الصمود أبداً لأن الأمر في برنامجنا يتعلق بالثورة الاجتماعية على المستوى العالمي » . والحقيقة أن تاريخ حزبنا لم يترك للخلفاء زاوية واحدة إلا أضاعها !.

وفي عام ١٩٢١ ، في البرنامج الذي أقرته الشبيبة الشيوعية يتم عرض هذه المسألة بشكل مبسط جداً وشعبي : « ورغم امتلاك روسيا لثروات طبيعية شاسعة ، فهي مع ذلك بلاد متأخرة من الناحية الصناعية ، وفيها هيمنة سكانية بورجوازية صغيرة . ولا يمكنها الوصول إلى الاشتراكية إلا عن طريق ثورة بروليتارية عالمية حان وقت نموها بالنسبة لنا » . ولقد تمت الموافقة على هذا البرنامج في حينه من قبل المكتب السياسي لا بحضور لينين وتروتسكي فحسب بل بوجود ستالين أيضاً . وكان ما زال يتمتع بكل قيمته في خريف عام ١٩٢٦ ، عندما اعتبرت اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية أن رفض الاعتراف بالاشتراكية في بلد واحد بشكل خطيئة ممتدة .

ولكن في خلال السنتين اللتين أعقبنا ذلك ، وجد الخلفاء أنفسهم مضطرين لأن يخفوا في الارشيف الوثائق - البرامج الموضوعة في أيام لينين . وأتوا بوثيقة جديدة مؤلفة من تنف مجمعة ، وأطلقوا عليها اسم برنامج الأممية الشيوعية .

فإذا كان الكلام في البرنامج « الروسي » يتعلق عند لينين بالثورة العالمية، فإنه عند الخلفاء يتعلق، في البرنامج العالمي، بالاشتراكية « الروسية » .

فمنى وكيف ظهرت القطيعة مع الماضي لأول مرة بشكل مكشوف ؟ إن تحديد ذلك أمر سهل ، فتاريخ القطيعة مرتبط مع لحظة ذات دلالة في سيرة ستالين . فمند ابريل (نيسان) ١٩٢٤ ، وبعد وفاة لينين بثلاث أشهر، كان ستالين يطرح بكل تواضع وجهات نظر الحزب التقليدية . فكتب في كتابه « مسائل اللينينية » ما يلي : « ... الإطاحة بسلطة البورجوازية وإقامة سلطة البروليتاريا في بلد واحد، هذا لا يعني بعد ضمان البصر الكامل للاشتراكية . وتبقى المهمة الأساسية للاشتراكية - تنظيم الانتاج الاشتراكي - قائمة بالنسبة لنا . فهل يمكن حل هذه المعضلة وهل يمكن التوصل إلى انتصار نهائي للاشتراكية في بلد واحد، دون الجهود المتضافرة للبروليتاريا عدة بلدان متقدمة؟ كلا اننا لا نستطيع ذلك . للإطاحة بالبورجوازية تكفي جهود بلد واحد - وتاريخ ثورتنا دليل على ذلك - أما انتصار الاشتراكية النهائي، وتنظيم الانتاج الاشتراكي فلم يعد يكفيها حتى جهود البروليتاريا في عدة بلدان متقدمة... » . وينهي ستالين هذا العرض بقوله : « هذا هو مجمل الخطوط المميّزة للنظرية اللينينية حول الثورة البروليتارية » .

وفي خريف السنة نفسها ، تحت تأثير الصراع ضد « التروتسكية » ، ظهر فجأة أن روسيا قادرة بالتحديد ، خلافاً للبلدان الأخرى ، على بناء نظام اشتراكي بوسائلها الخاصة إذا لم يُعق التدخل عملية البناء ... وفي طبعة جديدة للكتاب كتب ستالين : « وبعد أن تدعم البروليتاريا الضافرة سلطتها في بلادنا ونجح معها جماهير الفلاحين ، صار بوسعها بل ومن واجبها أن تبني نظاماً اشتراكياً » . بوسعها ومن واجبها فقط « حماية البلاد حامية تامة من التدخل ، يجب انتصار الثورة في عدد من البلدان على الأقل ... » . بيد أن إعلان هذا المفهوم الجديد الذي يبقى للبروليتاريا العالمية دور حرس الحدود ينتهي بالتعبير السابق نفسه : « هذا هو مجمل الخطوط المميّزة للنظرية اللينينية حول الثورة

البروليتارية ، . وهكذا ينسب ستالين للينين في أقبل من سنة واحدة وجمي
نظر متعارضتين تماماً حول المسألة الجوهرية للاشتراكية .

وفي اجتماع اللجنة المركزية العام في ١٩٢٧ تحدث تروتسكي عن وجمي
النظر المتعارضتين كما طرحهما ستالين فقال : « يمكننا أن نعتبر بأن ستالين أخطأ
في المرة الأولى ثم عاد إلى تصحيح خطئه . ولكن كيف أمكنه أن يخطئ إلى
هذه الدرجة بالنسبة لمثل هذه المسألة ؟ فإذا صح القول بأن لينين قدم نظرية
الاشتراكية في بلد واحد منذ عام ١٩١٥ (وهذا أمر خاطئ من أساسه) ،
وإذا صح أنه تابع بعد ذلك توسيع ودعم وجهة النظر هذه (وهذا أمر
خاطئ من أساسه) ، وإذا صح انه تابع بعد ذلك توسيع ودعم وجهة
النظر هذه (وهذا أمر خاطئ من أساسه) فان بوسعنا أن نتساءل كيف
استطاع ستالين إذن ، بالنسبة لهذه المسألة ذات الأهمية الأولى ، أن يضع بنفسه
خلال حياة لينين وفي الفترة الأخيرة من عمره ، وجهة النظر التي عبر عنها في
صيفته عام ١٩٢٤ ؟ اننا نستنتج من ذلك بأن ستالين كان بكل بساطة بالنسبة
لهذه المسألة الأساسية «تروتسكياً» ، وانه لم يتخل عن تروتسكيته الا في عام
١٩٢٤ ... قد يكون من المفيد أن يحد ستالين في كتاباته نفسها ولو مقطعاً
يدل على أنه تحدث ، قبل عام ١٩٢٤ ، حتى عن بناء الاشتراكية في بلد واحد .
انه لن يستطيع ذلك ! وبقي هذا التحدي من دون جواب .

ومع هذا فليس علينا أن نبالغ في تقدير العمق الفعلي للتطور الستاليني .
فقد كان لستالين ، كما كان له في المسائل المتعلقة بالحرب ، والموقف من الحكومة
المؤقتة ، أو المسألة القومية ، موقفان حول الآفاق العامة للثورة . والموقف
الأول مستقل ، عضوي ، لم يعبر عنه دائماً ، وعلى كل حال لم يعبر عنه إلى
نهايته . أما الموقف الثاني فهو موقف اصطلاحي لفظي مقتبس عن لينين . من ناحية
ما يتعلق برجلين من نفس الحزب الواحد ، لا يمكن تصور هوة عمق الهوة التي
تفصل بين ستالين ولينين على صعيد المسائل الجوهرية المفهوم الثوري ، كما على
صعيد النفسية السياسية . ويستر طبيعة ستالين الانتهازية استناده الى أن ثورة

بروليتارية قد نجحت . ولكننا رأينا موقف ستالين المستقل في مارس (آذار) ١٩١٧ : عندما كانت وراء ثورة بورجوازية مستهلكة ، وجدناه يطرح على الحزب مهمة « ايقاف انشقاق » البورجوازية ، أي انه كان في الواقع يعارض الثورة البروليتارية . وإذا تمت هذه الثورة ، فذلك ليس راجعاً اليه . ان ستالين يقف مع البيروقراطية كلها على أرض الواقع . وبما ان ديكتاتورية البروليتاريا قائمة فلا بد من وجود اشتراكية ايضاً . ان ستالين الذي عاد الى حجج المناشفة ضد الثورة البروليتارية في روسيا من جهتها الاخرى ، قد تحذر ، بنظرية الاشتراكية في بلد واحد ، من الثورة العالمية . وبما انه لم يعمق الفكر ابداً حتى النهاية بالقضايا المبدئية فقد تخيل ضرورة بان تفكيره كان « اجمالاً » ، على الدوام ، مثله في خريف ١٩٢٤ . وبما انه ، من جهة اخرى لم يدخل يوماً في تناقض مع الرأي العام السائد للحزب ، فقد هداه خياله الى الاعتقاد بان هذا الرأي العام يفكر « اجمالاً » مثل تفكيره تماماً .

وكانت عملية الاستبدال في بداية الامر غير واعية . ولم تكن تمثل عملية تزوير وانما انحطاطاً ايديولوجياً . الا انه مع اصطدام عقيدة الاشتراكية القومية بنقد مسلح بالحجج ، ظهرت ضرورة تدخل الجهاز بشكل منظم وجراحي رئيسياً . وفرضت نظرية الاشتراكية القومية كأم . وتم البرهان عليها بالطريقة العكسية : باعتقال كل من لم يقبلوا بها . وفي الوقت نفسه بدأ عصر تزوير منهجي لماضي الحزب . وغدا تاريخ الحزب كله وثيقة 'مجت' واعيدت كتابتها . ولا يزال هناك حق اليوم من يمارس عملية تحريف النصوص بشكل يزداد مع الأيام اندفاعاً .

ومع هذا لم يكن لتدابير القمع وعمليات التزوير الأهمية الحاسمة . كان انتصار الآراء الجديدة التي كانت تستجيب للوضع ولمصالح البيروقراطية ، يستند الى ظروف موضوعية ، انتقالية ، ولكنها شديدة القوة . ان الامكانات التي فتحت أمام الجمهورية السوفييتية كانت ، ان على صعيد السياسة الداخلية او الخارجية ، اكبر بكثير مما كان يمكن لاحد ان يأمل قبل الانتفاضة . وها هي الدولة العمالية

المنزلة تصمد بين فيالق الاعداء وكذلك تنهض اقتصادياً. ولقد قولبت هذه الامور الحام الرأي العام للجيل الجديد الذي لم يتعلم بعد كيف يفكر بالمعنى التاريخي ، اي المقارنة والتوقع .

ان الحروق التي اصابنا اصابع البورجوازية الاوروبية خلال الحرب الاخيرة كبيرة لدرجة تجعل الدخول في حرب جديدة اصعب عليها. ان الخوف من النتائج الثورية اصاب مخططات التدخل العسكري حتى اليوم بالشلل. ولكن الخوف لا يشكل عاملاً اكيداً. ولم يحل التهديد بالثورة يوماً محل الثورة نفسها. ان تاخر الخطر يفقده جزءاً من قيمته الفاعلة . وفي الوقت نفسه يبحث التناحر الثابت المحتوم بين الدولة العالمية وعالم الامبريالية عن فرصة ملائمة لانفجاره. ان أحداث الايام الاخيرة بليغة الى درجة انه يبدو ان التكتل القيادي تحلى الآن عن الآمال المعقودة على « تحييد » البورجوازية العالمية ريثما يتم البناء الاشتراكي ، لا بل ان هذه الآمال قد انقلبت حتى ، بمعنى معين ، الى ضدها .

وتبقى المنجزات الصناعية المحققة خلال سنوات السلم ، على الدوام ، دليلاً مكتسباً على ميزات الاقتصاد المخطط الفائقة . وليس في هذا المجال اي تناقض مع عالمية الثورة : اذ لا يمكن تحقيق الاشتراكية في الساحة العالمية إذا لم تعد عناصرها وقواعدها في بلدان مختلفة . وليس من قبيل الصدفة ان يكون اخصام نظرية الاشتراكية القومية هم بالتحديد الذين كانوا من قبل انصار التصنيع ، ومبدأ الخطة الاقتصادية ، والخطة الخمسية بصورة خاصة ، والتجميع : ان راكوفسكي وآلاف البلاشفة الآخرين يدفعون سنين طويلة من حياتهم في السجون والمنفى ، ثمّاً للنضال في سبيل مبادرة اقتصادية جريئة . ولكنهم ، ذاتهم ، كانوا من جهة اخرى اول المحتجّين على المبالغة بتقدير النتائج المحققة والفرور القومي . اما « الممارسون » الحذرون قصار النظر ، والذين كان يرون من قبل ان البروليتاريا في روسيا المتاخرة عاجزة عن الاستيلاء على السلطة ، ثم انكروا بعد الاستيلاء على السلطة امكانية التصنيع على نطاق واسع والتجميع ، فقد اخذوا بعد ذلك الموقع العاكس تماماً لافكارهم السابقة : ان الانتصارات المحققة

بشكل معاكس لتوقعاتهم الخاصة دفعتهم ببساطة الى مضاعفتها ليخلقوا منها نتائج مزعومة لسلسلة من الخطط الخمسية ، استعاضوا بذلك عن التوقع التاريخي بجدول ضرب حسابي . وهذه هي نظرية الاشتراكية في بلد واحد .

والحقيقة ان النمو الحالي للاقتصاد السوفييتي يبقى عملية متناقضة . ان النجاحات الاقتصادية ، بدعمها للدولة العمالية ، لم تؤدي ابدًا بشكل او ثمانية الى خلق مجتمع متناسق . بل انها على العكس تحضّر على مستوى اعلى مضاعفة التناقضات التي يُظهرها بناء اشتراكي منعزل . ولا تزال روسيا الريفية بحاجة لمخطط اقتصادي عام مبني مع اوروبا المدينية . ان التقسيم العالمي للعمل يرتفع فوق ديكتاتورية البروليتاريا في بلد واحد ، ويحدد لها بشكل قاهر سبلها . ولم تمزل ثورة اوكتوبر . روسيا عن تطور بقية الانسانية ، ولكنها ، على العكس ، ربطتها بها بشكل اوثق . ولم تعد روسيا اليوم معسكرا للهمجية ، ولكنها لم تصبح بعد اركاديا (جنة) الاشتراكية . انها البلد ذو الوضع الاكثر انتقالية في عصر الانتقالي . « ليست الثورة الروسية سوى حلقة من سلسلة الثورة العالمية » .

ان الوضع الحالي للاقتصاد العالمي يسمح لنا بان نقول بلا تردد : ان العالم الرأسمالي قد اقترب من الثورة البروليتارية اكثر . بكثير من اقتراب الاتحاد السوفييتي من الاشتراكية . ان مصير اول دولة عمالية مرتبط ارتباطاً وثيقاً لا ينفصم بمصير الحركة المحررة في الغرب والشرق . ولكن هذا موضوع هام يحتاج لشرح مطول خاص . واني لآمل ان اتمكن العودة اليه .

فهرست

صفحة

٥

تقديم ب. فرانك

٢١

مقدمة المؤلف

والآف ؟

(رسالة إلى المؤتمر السادس للاممية الشيوعية)

- I - هدف هذه الرسالة ٣١
- II - لماذا لم يعقد أي مؤتمر للاممية الشيوعية منذ أكثر من أربع سنوات ٣٤
- III - الاقتصاد والسياسة من عام ١٩٢٣ إلى عام ١٩٢٧ ٤١
- IV - تجذّر الجماهير ومعضلات القيادة ٤٩
- V - كيف تحضر الانتقال إلى اليسار الذي يجري حالياً داخل الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي ٥٦
- VI - خطوة إلى الأمام ، ونصف خطوة إلى الوراء ٦٢
- VII - مناورة أم مجرى جديد ٧٠
- VIII - القواعد الاجتماعية للأزمة الحالية ٧٣
- IX - أزمة الحزب ٧٩

نقد برنامج

الأممية الشيوعية

صفحة

- I - برنامج للشورة العالمية أم برنامج للاشتراكية في بلد واحد ٩٠
- ١ - البنية العامة للبرنامج ٩٠
- ٢ - الولايا-، المتحدة الأميركية وأوروبا ٩٢

- ٩٧ ٣ - شعار الولايات المتحدة السوفييتية الأوروبية
- ١٠٤ ٤ - مقياس الأمة
- ١١١ ٥ - التقاليد النظرية للحزب
- ١٢٨ ٦ - فأن هو « الانحراف الاشتراكي - الديمقراطي » ، إذن ؟
- ١٣١ ٧ - ارتباط الاتحاد السوفييتي بالاقتصاد العالمي
- ٨ - التناقض بين القوى المنتجة والحدود القومية هو سبب طوباوية
- ١٣٩ ورجعية نظرية الاشتراكية في بلد واحد
- ١٤٩ ٩ - لا يمكن حسم المسألة إلا على صعيد الثورة العالمية
- ١٠ - نظرية الاشتراكية في بلد واحد ، مبعث الاخطاء
- ١٥٣ الاشتراكية - الوطنية
- II - الاستراتيجية والتكتيك في العصر الامبريالي
- ١٦٢ ١ - فقدان التماسك فقداناً تاماً في الفصل الرئيسي من المشروع
- ١٦٦ ٢ - الخصائص الرئيسية للاستراتيجية في العصر الثوري ، ودور الحزب
- ١٧٣ ٣ - المؤتمر الثالث ومسألة ديمومة العملية الثورية حسب لينين وبوخارين
- ١٧٧ ٤ - أحداث عام ١٩٢٣ في ألمانيا ودروس اكتوبر
- ١٨٤ ٥ - الخطأ الاستراتيجي الجذري الذي ارتكبه المؤتمر الخامس
- ١٩٣ ٦ - « العصر الديمقراطي - السلمي » ، والفاشية
- ٢٠١ ٧ - السياسة اليسارية المتطرفة وخميرة اليمين
- صفحة
- ٢١٢ ٨ - مرحلة الانزلاق الوسطي - اليميني
- ٢٢٣ ٩ - حول الطبيعة المناورة للاستراتيجية الثورية
- ٢٣٠ ١٠ - استراتيجية الحرب الاهلية
- ٢٣٥ ١١ - مسائل النظام الداخلي للحزب
- ٢٤٨ ١٢ - أسباب هزائم المعارضة وتوقعات
- الاشتراكية في بلد واحد ؟

الأممية الاشتراكية

الاشتراكية في بلد واحد

هذا الكتاب الذي كتبه تروتسكي بعد طرده من الحزب الشيوعي وقبل نفيه من الاتحاد السوفياتي ، يطرح مسائل عديدة ما زالت حالية بأكثر وجه : استراتيجية الانقلاب الثوري ، والإضراب العام واستلام السلطة ، ودور القادة في الحركات الانتفاضية للجماهير ، وتحالف العمال والفلاحين ، والحرب الأهلية ... وسيرى القارئ بأن تروتسكي كان أول من توقع ، منذ عام ١٩٢٨ ، وصول الولايات المتحدة إلى الهيمنة على العالم الرأسمالي ، - وأول من أعاد النظر بقانون التطور غير المتساوي للرأسمالية ، - وأول من حلل نظرية « الطرق القومية » إلى الإشتراكية ، - وأول من شجب سياسة التعايش السلمي .

وفي القسم الأخير من الكتاب ، يناقش تروتسكي « نظرية الاشتراكية في بلد واحد » وبين التناقض بين عالمية الرأسمالية وإمكانية بناء الاشتراكية ضمن الحدود القومية الضيقة ، ويوضح طوبوية النظرة التي تتصور بأن العلاقات مع البلدان الرأسمالية يمكن أن تقوم على تحديد البرجوازية العالمية ، ويؤكد بحزم أن كافة المشكلات إنما تحسم في الدينامية الثورية وبواسطتها .